جامعة :الجزائر 3

كلية :العلوم السياسية والعلاقات الدولية

قسم :الدراسات الدولية

التغير السياسي التركي ودوره في المنافسة الاقليمية

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم

تخصص :دراسات اسيوية

إعداد الطالب:

- طبي لحسن

إشراف الأستاذ:

.د. بوساحة امال

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الجامعة الأصلية	الصفة
.أ.د.بش إسماعيل	أستاذ	جامعة الجزائر 3	رئيسا
د.بوساحة امال	أستاذ محاضر	جامعة الجزائر 3	مشرفا مقررا
د.سارة جندي	استاذ محاضر	جامعة الجزائر 3	عضو مناقش
أ.د.يوسنان سفيان	أستاذ	جامعة البليدة2	عضو مناقش
د.اسامة بوشماخ	أستاذ محاضر	جامعة تيسمسيلت	عضو مناقش
د.لخضربوالطمين	أستاذ محاضر	جامعة سطيف2	عضو مناقش

السنة الجامعية 2026/2025

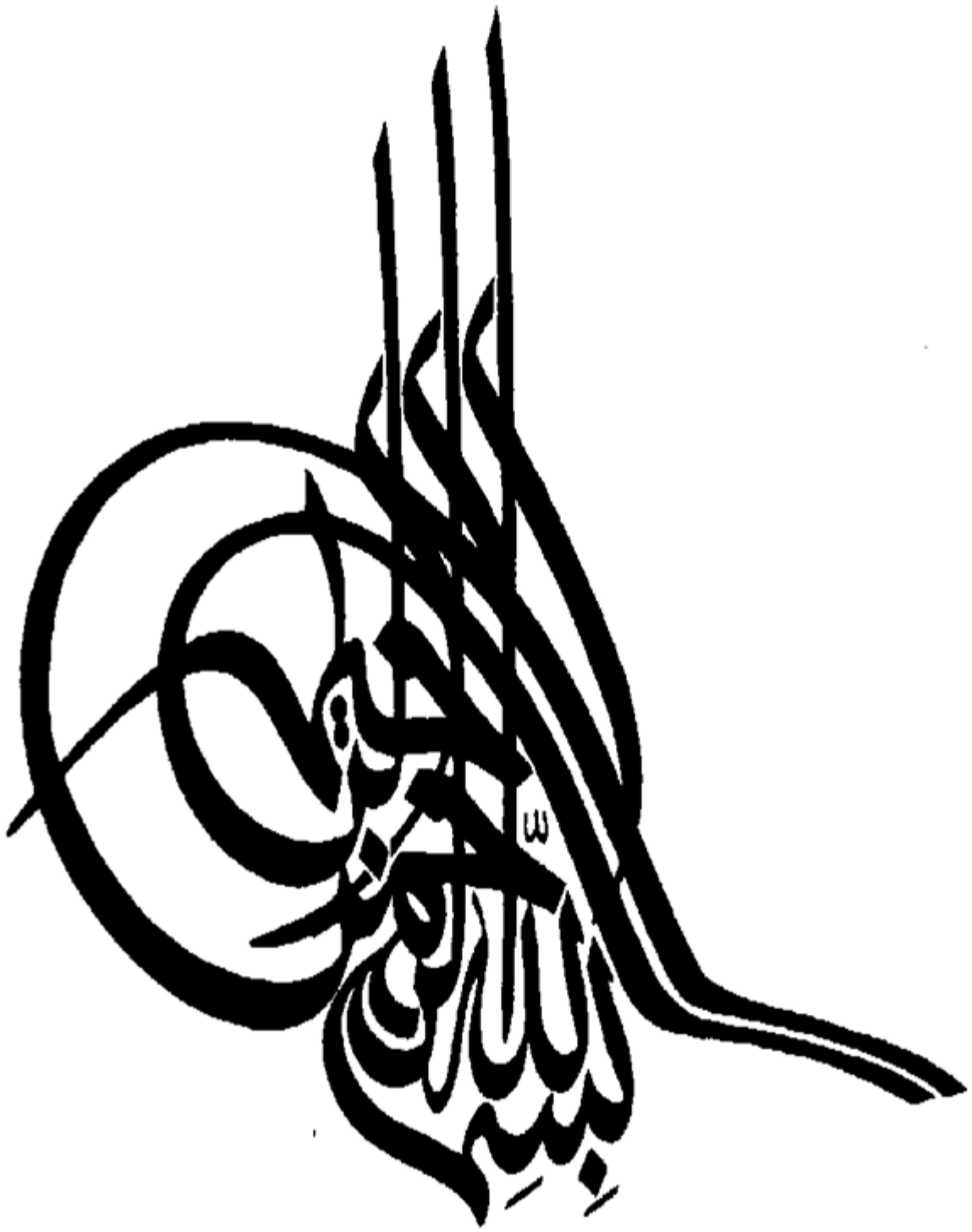

** إهداء **

أهدي هذاالعمل المتواضع لله ثم إلى روح نبينا محمد صلى الله عليه وسلم:

إلى روح والدي رحمه الله"أحمد طبي".

إلى التي قال فيها الرسول الجنة تحت أقدامها والدتي حفظها الله ورعاها" لعجال السعدية "

إلى عمي وكافلي وهو بمثابة الأب لي"طبي عمر".

إلى من تقاسمني هم الحياة زوجتي الغالية ورفيقة دربي"فاطمة".

إلى أولادي:"المشاغبة سمية والغالية رقية ،والحركي معتزبالله أحمد ، وعبد الرحمن وعمروالكتكوت محمد نسيم "

إلى أخي الكبيرجمال والعائلته الكريمة"زوجته:مفيدة،رياض،جمانة، جهينةوالحلوة مريم".

إلى أختي الكبيرة منيرة"وزوجهاعبدالغني"وأولادها شيماء، شعيب ، شهد والصغير عبد السلام

إلى أخي"نورالدين"وعائلته"وزوجته هاجر،وابنته ملك خلود واحمد وجود وخديجة".

إلى أخي"فتحي"وعائلته"وزوجته نجاة،وابنيه إلياس ،وعبدالعالي وابنتيه سلسبيل وسجود".

إلى أختي الغالية نسيمة وزوجها خرخاش محمد

والي اخي الصغير: رفيق.

إلى أبناءعمي"محمد:زهيرة،أحمد،ياسين،أسامة،مريم،رمزي،أميرة،وليد،ياسمين : دعاء وكل أبنائهم وازواجهم".

إلى عائلةزوجتي دون استثناءوخصوصا"نسيبتي مرزاقة".

إلى اخوتي الذي لم تلدهم أمي : حمزةبن زيان ،عيمرفؤاد ، ديلمي مراد ، بلحاج عمر ، والشيخ محمد مقران.

إلى من لقيني بهم العلم: إبراهيم ،ملوكي سفيان ،عدلان سعيد ، والي إبراهيم الخليل وامه وكل عائلته وصديقي خليل طيبي.

إلى كل أصدقائي وزملائي في الماجستيرتخصص دراسات آسيوية دفعة 2012 وكل من يعرفتي

إلى الذين اتمنى لهم النجاح في البكالوريا وان أكون قدوة لهم هذا العام وتخرجي تشجيع لهم : " سمية جمانة وشعيب وشيماء "

وإلى أصحاب شهادة المتوسط " المعتز بالله أحمد ، أالياس ، جهينة "

شكر وعرفان

عملا بقول الرسول صلى الله عليه وسلم ":من لم يشكر الناس لم يشكر الله"، و بعد اتمامنا للعمل بإذن الله اتقدم بالشكرلله ثم الجزيل وبالغ الامتنان

للدكتورة المشرفة السيدة بوساحة امال على حسن توجيهاتها ونصائحها

وصبرها علينا ، كما اشكرها على كل ما بذلتهوعلى لباقتها وحسن تعاملها معنا .

ولايسعني إلا أن أتقدم بالشكر الجزيل والعرفان والتقدير إلى الأساتذةالكرام

رئيس اللجنة وأعضاء لجنة المناقشة الذين خصصوا من وقتهم الثمين الشيء الكثير في

قراءة الرسالة ، ووضع ملاحظاتهم السديدة بشأنها ، ومناقشاتهم الحكيمة التيأثرت الدراسة.

و لا يفوتني إلا أن أقدم الشكر و الاحترام إلى أساتذتي في قسم العلوم السياسية

والعلاقات الدولية خاصة قسم الدراسات الاسيوية في جامعة الجزائر 3 ، لما بذلوه

من جهود خلال السنة ، من اجل تبليغ العلم والنهوض بالبحث العلمي...كما أتقدم

بالشكر لكل من أفادني بمعلومة تخص الدراسة وتخدمها والي كل طاقم الإدارة علي حسن لباقتهم وتعاونهم خاصة الأخت أمال ، و إلى كل هؤلاء وغيرهم .

أتقدم اليهم ببالغ شكري وتقديري مع خالص الود .

طبي لحسن

ملخص الدراسة:

يُعدّ التغيير، المفهوم الأهم في القرن الحادي والعشرين، ذا جذورٍ ضاربة في القدم، تعود إلى القرن الخامس قبل الميلاد. وقد أكّد الفيلسوف اليوناني العظيم هيراقليطس على أهميته بقوله: "كل شيء يتغير، ولا شيء يبقى على حاله". كما يظهر التغيير في مأساة إسخيلوس، ازدادت أهميته حين اعتبره ابن خلدون "شريعةً إلهية". واليوم، أدّت التغييرات التي نشهدها في شتى المجالات والمراتب علي مستوي الفرد او الدولة، وشتيمن الاقتصاد السياسي إلى السياسة، ومن إدارة الدولة إلى إدارة الشركات، ومن الأحداث الاجتماعية إلى الثقافة، إلى تسمية هذا القرن بـ"عصر التغيير". في هذا العصر، أصبح التغيير نفسه هو القاعدة الثابتة الوحيدة في عالمنا. فقد اجتاحت رياح التغيير العالم، وحدثت تحوّلاتٌ في كلّ المجالات. إلا أنه، ونظرًا لنهج التشكيك المتأصل لدى البشر تجاه كلّ ما هو جديد، لم تُحقق كلّ الجهود المبذولة للتغيير غايتها، ما أدّى إلى ظهور عقباتٍ أمام التغيير. والعقبة الرئيسية هي الوضع الراهن.

إن العائق الرئيسي أمام التغيير هو الوضع الراهن، أو "النظام القائم". وتُشكل العديد من الجهات الفاعلة والعوامل ضمن هذا النظام القائم عوائق أمام التغيير. في تركيا، لطالما واجه التغيير السياسي والاقتصادي والاجتماعي، ولا يزال يواجه، عقباتٍ متنوعة. وتهدف هذه الدراسة إلى تحليل الجهات الفاعلة والعوامل التي ساعدت علي التغيير في تركيا مما أهلها لخوض المنافسة الإقليمية والدولية بل محاولة اخذ مكانة الدولية في نظام دولي شارف علي تغيير بنيته وسنحاول من خلال الدراسة ربط العلاقة بين التغير السياسي والمنافسة

. الكلمات المفتاحية :

التغيير السياسي، المنافسة الإقليمية، النظام الدولي، الاقتصادالسياسي،مكانة دولية

Abstract :

السنة الجامعية 2026/2025

Change, the most important concept of the 21st century, has deeproots, dating back to the 5th century BC. The greatGreek philosopher Heraclitusemphasizedits importance, saying, "Everythingchanges;nothingremains the same." Change alsoappears in Aeschylus' tragedy, and itssignificancewasfurtheramplifiedwhen Ibn Khaldunconsideredit a "divine law." Today, the changes we are witnessing in all fields and at all levels, from the individual to the state, and in everythingfrompoliticaleconomy to politics, from state administration to corporate management, from social events to culture, have led to thiscenturybeingdubbed the "Age of Change." In thisera, change itself has become the only constant in our world. The winds of change have swept the globe, and transformations have occurred in everysphere. However, due to humanity'sinherentskepticismtowardanything new, all efforts toward change have fallen short of their goals, leading to obstacles. The main obstacle is the status quo.

The primaryimpediment to change is the status quo, or the "establishedorder." Numerousactors and factorswithinthisexisting system pose obstacles to change. In Turkey, political, economic, and social change has alwaysfaced, and continues to face, diverse challenges. This studyaims to analyze the actors and factorsthat have facilitated change in Turkey, enablingit to engage in regional and international competition and evenattempt to attain international standing within an international system undergoing structural transformation. The studywill explore the relationshipbetweenpolitical change and competition.

Keywords:Political change, regionalcompetition, international system, politicaleconomy, international standing

الفصل الأول:الإطار ألمفاهيمي للتغيير السياسي والمنافسة الإقليمية

المبحث الأول: الإطار ألمفاهيمي للتغيير السياسي

المطلب الأول : مفهوم التغيير والتغير السياسي

المطلب الثاني: علاقةالتغيير السياسي بالإصلاح والتحول السياسي

المطلب الثالث:أنماط التغيير السياسي

المبحث الثاني: أنواع ونظريات التغيير السياسي

المطلب الأول:أنواع التغيير السياسي

المطلب الثاني: نظريات التغيير السياسي

المطلب الثالث:نظريات التغيير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والديمقراطية

المبحث الثالث: الإطار ألمفاهيمي للمنافسة الإقليمية

المطلب الأول : التنافس السياسي الداخلي

المطلب الثاني : التنافس الإقليمي والدولي

المطلب الثالث :علاقة التغيير بتحولات النظام الدولي

الفصل الثاني:مسيرة التغييرات الداخلية التركية

المبحث الأول: من الإمبراطوريةإليالاتاتوركية

المطلب الأول : مسيرة التحول التغريبي التركي

المطلب الثاني:الحركات الدينية ومقاومة التغيير

المطلب الثالث:مرحلة دولة الحزب الواحد

المبحث الثاني : من الأحادية الحزبية إلي التعددية السياسية

المطلب الأول:تأثير التغيير الاجتماعي علي المشاركة السياسية

المطلب الثاني: مرحله التعددية السياسية

المطلب الثالث: مرحله الانقلابات

المبحث الثالث:نتائج التغير التغريبي والتعددي علي الجمهورية التركية

المطلب الأول:النتائج السياسية

المطلب الثاني :النتائج الاقتصادية

المطلب الثالث :النتائج المجتمعية والثقافية

الفصل الثالث : التغيرات الداخلية التركية بعد 2002

المبحث الأول: مرحلة وصول الحزب العدالةوالتنمية للحكم

المطلب الأول:عوامل وصول حزب العدالةوالتنمية

المطلب الثاني:النشأةوالأهداف

المطلب الثالث:المطلب الثالث: الظروف الدولية والمجتمعية

المبحث الثاني:إصلاحات حزب العدالةوالتنمية ودورها في عمليه التغيير

المطلب الأول:الإصلاحاتالسياسية

المطلب الثاني:الإصلاحاتالدستورية

المطلب الثالث:الإصلاحاتالاقتصادية

المطلب الرابع :الإصلاح المؤسساتي

المبحث الثالث:تحديات التغيرات حزب العدالة والتنمية وتحدياتها

المطلب الأول:المشروع التغييري للعلمانية

المطلب الثاني:الدولة العميقة

المطلب الثالث:الفساد والمقاومة الداخلية

الفصل الرابع: التغيرات الخارجية التركية قي السياسة الدولية

المبحث الأول : أهم المقاربات دخول تركيا في السياسة الدولية

المطلب الأول : المقترب القيادي

المطلب الثاني : المقترب القوة الناعمة

المطلب الثالث : المقترب الجيوبولينيكي

المبحث الثاني : التحول التركي اتجاه القوي الدولية

المطلب الأول: تركيا والاتحاد الأوربي

المطلب الثاني : تركيا والولايات المتحدة

المطلب الثالث : تركيا وروسيا

المبحث الرابع:العلاقات التركية الصينية

المبحث الثالث: التغير و التنافس التركي الإقليمي

المطلب الأول: منطقة الشرق الوسط

المطلب الثاني :تركيا و القضية الفلسطينية

المطلب الثالث : تركيا والجوار الإقليمي الاوربي

المبحث الرابع:تركيا في ظل المتغيرات النظام الدولي

المطلب الأول: تركيا والثورات العربية

المطلب الثاني: تركيا والمسائل الحدودية البرية والبحرية

المطلب الثالث : تركيا و الاحداث الدولية الراهنة

الخاتمة

مقدمة

الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي للتغيير السياسي والمنافسة الإقليمية

مقدمة:

إن التغيير سنة كونية واجتماعية ونفسية طالت الإنسانية جمعاء علي مر العصور والأزمنة فالإنسان بين الحاجة الملحة إلي التغيير والتغيير المفروض عليه، بل إن التغيير يطال الإنسان نفسه مجبرا علي ذلك وهذا من خلال التطور الذي يطرأ على بنيته المرفولوجية بدءا من الطفولة إلى الشيخوخة، وعليه فان التغيير يشمل جميع مناحي الحياة ألإنسانية وهذا ما شكل نوع من التحدي لمعاينة وتوقع وفهم الظواهر في العلوم الإنسانية بما أنها تمس السلوك الإنساني بشتى أنواعه بدءا من السياسي إلي الاجتماعي والثقافي والاقتصادي هذه الصفة المتغيرة للإنسان انعكس على المجتمع الذي يعيش فيه فأنتج تراكمات معرفية و فكرية و صيرورة دائمة التغيير نحو الأفضل آو العكس.

وبما أن الحياة التي نعيشها قائمة على ثنائية التناقضات والأضداد وعلى التغيير والتطور والتحول المستمر في الكون والأشياء والمجتمعات، فالتجاذبات الداخلية في المجتمع أظهرت أشكال جديدة في بنائه السياسي والاقتصادي والاجتماعي مما يجعل المجتمعات تمر بمراحل انتقاليه تحاول فيها تجسيد وتطبيق التغيرات الجديدة التي طرأت، وما التنظيمات التي وصلت إليها المجتمعات في تنظيم نفسها داخل دول إلا دليل علي أنها مرت بعدة مراحل متعددة من التغيير حتى وصلت بشكلها الحالي.

ولهذا شكل التغيير السياسي لأنظمة الدول تحديا كبيرا للعلماء المهتمين بفهم الظواهر السياسية ولعل أهم تحدي جابه علماء السياسة هو التنبؤ بالتغيير فلماذا نجح التغيير في دولة ما ولم ينجح في الأخرى، وتعتبر تركيا من بين الدول التي أطالتها مراحل عدة من التغيير ومالحضارتين مختلفتين التي مرت على ترابها إلا دليل ذلك التحول.

لقد مرت تركيا منذ نشأتها في 1923 بعد سقوط وانهيار الدوله العثمانية عدة تغيرات سياسيةمس نظامها السياسي، فالمجتمع التركي مر بتحولات سريعة بدأت بحركة التغريب في

المجتمع العثماني منذ القرن 19 رسمت هذه الأخيرة صورة من التناقضات الداخلية ساهمت في وجود صراعات وفجوات بين الحاكموالمحكوم.

وبما إن عمليه التغيير عملية مستمرة خاصة في الأنظمة السياسية نجد تركيا مرت بعدة تغييرات سياسية جلبت اهتمام العلماء ومحللو السياسة ولقد ساهمت عدة عوامل خارجية وداخلية خاصة القيادات التركية المتعاقبة المساهمة في التحولات التي طرأت على البيئة الداخلية التركية وإعادة لعبها دورا على المستوى الإقليمي والدولي.

ومازاد اهتمام علماء السياسة بالشأن التركي في الفترة الأخيرة هو وصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم ومساهمته في تجسيد إصلاحات سياسية واقتصادية وهيكلية مست البيئة الداخلية التركية وظهورها على الساحة الإقليمية كنموذج يحتذي به ومحاولة تسويقه إقليميا نظرا لنجاحه المسجل على المستوى الداخلي، ظهر جليا في التحسن الملحوظ في المستوى المعيشي للمجتمع التركي وتطور الحريات والممارسة السياسية.

أهمية الدراسة:

انطلاقا مما سبق تحاول هذه الأطروحة فهم أسباب التغيير السياسي في تركيا ومدى نجاحه وفعاليته في بروزها كمنافس إقليمي وانغماسها كقوة إقليمية صاعدة لها تأثيرها في الشأن الدولي وهذا بدراسة تحولات البيئة الداخلية التركية وأثرها على السياسة الخارجية التركية خاصة بعد ثورات الربيع العربي.

لذا برزت أهمية الموضوع من خلال التجاذبات الفكرية والعلمية وكذا بروز ظاهرة سياسية جديدة نتيجة وصول حزب العدالة والتنمية التركي للحكم في دولة علمانية ومدى نجاحه في أداره ألدولة رغم الخلفيات الفكرية لقيادته ذات ألتوجه الإسلامي رغم نفي هذا الأخير لتوجهاته مما ساهم في بروز لغط فكري وسياسي حول جدلية التحديث والحداثة وإعادة صياغة مفهوم العلمانية خاصة لدي الفكر الإسلامي كما برزت أهمية الموضوع

كذلك في النجاح الذي حققته هذه النخبة المدنية في ظل فشل عدة تيارات إسلامية في دول أخري وكيف ساهمت هاته النخبة المتحدية في النهوض الاقتصادي في فتره قصيرة من الزمن وما تعقبها من إصلاحات دستورية واجتماعية وثقافية شبهت بثورة صامتة أدت إلى انقلاب غير دموي على البيروقراطية التقليدية (الجيش) وهنا تبرز أهمية التغيير بتحول نمط القيادة من المؤسسة العسكرية إلي المؤسسة المدنية لتجسيد وإرساء مبادئ الديمقراطية دون الدخول في صراع دموي علماني ديني، كما أن وصول القيادة التركية الجديدة وتطبيقها لإصلاحات اقتصادية وسياسية وتنبيت الديمقراطية وفق المعايير الديمقراطية الغربية ساهما في النجاح، ومضي طموح القيادة في لعب تركيا لدور إقليمي ودولي يليق بمكانة تركيا الدولية وهذا من خلال إحياء التراث التركي العثماني الذي كان يقود العالم في مرحله تاريخية سابقة وهو نابع من شعور القيادة التركية بان تركيا تمتلك المقومات الجغرافية والمؤهلات الاقتصادية لفرض أفكارها وتحقيق مصالحها في الإطار صناعة قرارها الدولي دون تأثير خارجي وبرز ذلك من خلال محاولة التأثير في المحيط الإقليمي خاصة مع اندلاع ثورات دول الربيع العربي.

أهداف الدراسة:

أهداف عملية: تهدف الدراسة إلى محاوله فهم سلوك ألدوله التركية من خلال البحث في آلية صنع القرار التركي وأهداف صانع القرار التركي ومدى صموده في الساحة المحلية الإقليمية والدولية ومدي مساهمة التغيرات الداخلية التركية في انطلاقها نحو التأثير في القضايا العالمية، ومدي نجاح قاده حزب العدالة والتنمية في إحداث التغيرات الداخلية واستغلالها في إحياء المعطيات الجيوالسياسيةوالجيواستراتيجيه لتحويل تركيا إلى قوة إقليمية ثم دولية كبرى مؤثره في العالم الإسلامي والعربي كما إن التعرف على مراحل تطور النظام السياسي التركي وطبيعة نشأته والتغيرات التي شهدها منذ وصول حزب العدالة والتنمية

والنشاط الذي شهدته تركيا منذ وصولهذا الأخير إلي الحكم ومحاولة معرفة وفهم هذا التحول هل هو أمر ظرفي أم هو تغيير مستمر

أهداف علميه: وهو الاعتماد على مقاربات علمية بالاعتماد على مقاربات تحليلية وعلمية

مبررات اختيار موضوع:

إن محاوله فهم أسباب التغيير السياسي والعوامل المساعدة في تغيير وتطور الدول هي من أهم المواضيع التي تفرض نفسها لإيجاد اطر علمية تساهم في تطور بلداننا العربية بصفة عامه والجزائر بصفه خاصة واختيار النموذج التركي كإحدى النماذج البارزة على الساحة الدولية والإقليمية نظرا لنجاحها في تغيير بيئتها الداخلية وبروزها كلاعب مهم في الساحة الإقليمية والدولية لذا فان هذه الدراسة يمكن إن نستخلص منها ما يلاءم خصوصيتنا للنهوض ببلدنا، وهي تحليل علمي لمعرفه مدى قدره النظرية السياسية على فهم والتنبؤ بالظواهر السياسية ومحاولة فهم السلوك السياسي للدولة بطريقة علمية.

كما أننا نحاول فهم ما الذي يسعى إليه صناع القرار التركي هل هي محاوله استرجاع أمجاد الماضي وبالتالي الانتقال من فكره ألدوله إلى فكرة الأمة ومتى استمرارية النظام السياسي التركي في ظل التحولات العالمية وعليه سنحاول في هذه الأطروحة إثراء الجانب المعرفي والأكاديمي.

المشكلة البحثية :

من خلال ما سبق سنحاول في هذه الأطروحة دراسة أهم التغيرات في السياسة التركية المحلية والخارجية في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية وأظهرت أدبيات فرضيات كثيرة تشرح سبب هذا التحول والتغيير وأبانت على وجهات نظر مختلفة حول أسباب هذا التغيير الذي طرا على السياسة التركية على المستوى المحلي والخارجي ورأي بعض العلماء أن التغيير السياسي التركي سببه التفكير العقدي والإيديولوجي لنخبة حزب العدالة والتنمية

التي تحاول إحياء الإرث العثماني ولقد زاد التضارب الفكري بين علماء السياسة أكثر في التوجهات السياسية الخارجية التركية هل تغير الاتجاه آم مجرد تغيير برنامج

لذا سنحاول في هذه الأطروحة دراسة أهم آليات التغيير التي استعان بها حزب العدالة والتنمية للوصول إلى الحكم ثم تثبيت الاستقرار في الحكم مع أن الأطر النظرية لم تتنبأ بحدوث الطفرة التركية ولعبها دور جيوسياسي استراتيجي في منطقتها الإقليمية والتأثير في السياسة العالمية

فوصول حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم أعطى الانطباع بحدوث انسداد سياسي وتناقض إيديولوجي بحكم التوجه العلماني العام للدولة والميول الإسلامي للقيادات السياسية الجديدة بل على العكس قادوا تركيا إلي تغيير سياسي داخلي ونشاط إقليمي ودولي على هذا الأساس يمكن طرح الإشكالية التالية :

– كيف ساهمت التغيرات السياسية في البيئة الداخلية التركية في بروزها كقوة تنافسية إقليمية؟

الأسئلة الفرعية يمكن تجزئة الإشكالية إلى عدد من الأسئلة الفرعية:

1– ما معنى التغيير السياسي والياته وعلاقته بالمفاهيم الأخرى

2_ ما هي المسارات التاريخية للتغيير السياسي في تركيا منذ نشأتها

3_ ما هي الآليات التي استخدمها حزب العدالة والتنمية للوصول إلى الحكم وكيف ساهم في عمليه التغيير في المجالات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية

4_ كيف ساهم التغيير الداخلي في البيئة الداخلية التركية في لعب تركيا دور إقليمي ودولي وانغماسها في الساحة الدولية

الفرضيات: فرضية الدراسة

حسب الإشكالية التي طرحناها سابقا يمكن أن نبرز فرضية مفادها توجه صناع القرار التركي الجدد إلى مواجهه التحديات والرهانات الداخلية والتي افرزها نظام سياسي

علماني تحميه نخبة بيروقراطية متحكمة في زمام السلطة، لذا يعمل صناع القرار الجدد على فك شفرة العلمانية المتصلبة وتقليص هيمنتها على الساحة السياسية الداخلية بإجراء إصلاحات سياسيه واقتصاديه واجتماعيه هدفها تحجيم السيطرة البيروقراطية وقيادة تركيا إلى مصاف الدول القوية لها تأثيرها الإقليمي والدولي هذا التأثير نابع من ثقافة وجذور تركيا التاريخية خاصة فتره الدولة العثمانية، كما أن القيادة الجديدة ذات التوجه الإسلامي في بلد علماني افرز لغطا فكريا وعلميا في قدرة هذه الأخيرة على قيادة الدولة التركية في ظل نظام علماني متصلب.

وللوهلة الأولى عملت القيادة التركية على إرساء التغيرات السياسية اللازمة لتحجيم دور النخبة العلمانية المتصلبة وذلك بتعزيز القوة الداخلية وتقوية المؤسسات حتى يتسنى لتركيا لعب دور مؤثر في الأحداث الإقليمية والدولية فرسخت قناعات ضد الطبقة السياسية القيادية بضرورة التغيير السياسي والإصلاح الاقتصادي وإرساء دعائم الديمقراطية والحرية والعدالة الاجتماعية والتفوق الاقتصادي لتحقيق الاستقرار السياسي الذي يجلب الفاعلية للعب دور محوري في النسق الإقليمي والدولي.

الإطار المنهجي:

بالنظر إلى طبيعة الأطروحة التي تمس جانب التغيير فإننا اعتمدنا على عدة مناهج واقترابات تتناسب إلى حد بعيد مع موضوع الأطروحة ومن بين هذه المداخل:

المدخل التاريخي: لفهم تجاذبات الشأن الداخلي التركي علينا دراسة الصيرورة والتطور التاريخي لهذه التحديات والتحولات والتغيرات الداخلية التركية كما تسمح لنا بمعرفة نطاق التطابق والاختلاف بين مراحل التطور الشأن الداخلي، كما أن دراسة الماضي نفيد في فهم الحاضر وتفسيره لتجنب العثرات السابقة واستعمل هذا المنهج في مراحل تطور الشأن الداخلي التركي وتأثيراته على السياسات الداخلية التركية

كما أن الباحث العلمي لا يمكنه أن يتجاهل المنهج التاريخي لأنه لا سياسة تغيير بدون تاريخ ولا تاريخ بدون سياسة التغيير فأهمية هذا المنهج في الدراسات السياسية في التلازم بينهما.

المنهج المقارن: تتيح المقارنة للباحث اكتشاف سبب الظواهر السياسية كما تسمح المقارنة باكتشاف أوجه التشابه والاختلاف بين الظواهر السياسية والاجتماعية حيث أن هذا المنهج يُمكننا من استخلاص ما هي عوامل الاستمرارية والتغيير التي واكبت التحول السياسي التركي خاصة عند مقارنة الأحداث المختلفة التي لها نفس الأسباب والنتائج فهناك أحداث تختلف قراءتها و قادتها السياسيون وإيديولوجيتها كما أن عمليه المقارنة تسمح لنا تقييم التغييرات خاصة في السياسة الخارجية التركية ومعرفه أسباب هذه التغيرات والإجراءات التي تتسبب في هذه التغيرات

منهج تحليل مضمون: استخدم هذا المنهج لتحليل مضامين الخطابات لصناع القرار ونصوص الإصلاحات لمعرفه اتجاهات النخبة الحاكمة فهذا أسلوب يستخدم في تحليل بيانات من اجل الوصول إلى استدلالات واستنتاجات صحيحة ومتطابقة ومعرفة الاتجاهات الفكرية والعقائدية لصناع القرار ومدى تطابقها مع توجهات مجتمعاتها

المنهج الإحصائي:يعتبر هذا المنهج من بين المناهج العلمية التي أضفت الصيغة العلمية على الأبحاث الاجتماعية والسياسية من الناحية الكمية واخذ العينات وساعدتنا البيانات الكمية والعينات المستخدمة في بع الأبحاث علي الوقوف على مدي تطور المجتمع التركي وممارساته السياسية ودرجة النضج السياسي من خلال تحليل بيانات الانتخابات والوقوف علي الإحصائيات السكانية والاقتصادية في شتي مجالاتها.

الإطار النظري:

تستعمل العلوم الطبيعية مخابر للتحليل والتجارب العلمية في اكتشافاتها أما مخابر العلوم الإنسانية فهي أطرها النظرية التي تعتبر المخبر التي تعرض عليه الظواهر السياسية

لتحليلها واستنباط واستنتاج القوانين والتنبؤ بها وفي هذه الأطروحة سنستعمل نظريات متعددة لطبيعة الموضوع المرتبط بالبيئتين الداخلية والخارجية التركية وهما مجالان تحكمها خصائص معينه ولذا سنعتمد على الأطر النظرية التالية:

1- نظرية الدور: من خلال تحليل المواقف والبيانات المتخذة في مجال السياسة الخارجية التركية خلال فترة الدراسة وبالتالي معرفه الدور المنوط الذي ستلعبه تركيا على الساحة الدولية والإقليمية ومعرفه مجالات التغيير التي طرأت على الدور التركي كما تعتبر نظرية الدور أداة قابلة للتطبيق لشرح التغيرات في سلوكيات السياسة الخارجية على اعتبار أن السياسة الخارجية للدول تتشكل من خلال فهم دور النخب الحاكمة القائمة علي تسيير السياسة الخارجية وكيفية تحويل دور الدول من القوه الناعمة إلى القوه ألصلبة

2-النظرية البنيوية: يرجع ظهور هذه النظرية إلى نهاية الحرب الباردة حيث فسرت النظرية أن العالم الاجتماعي من صنعنا أي الأفراد الذين هم الفاعلون باعتبارهم قادة أقوياء وعليه فطبيعة العلاقات الدولية تتشكل من خلال أفعال وتفاعل هؤلاء الأفراد وعليه تولى هذه النظرية الجانب الاجتماعي على الجانب المادي وترى أن الأفكار والمعتقدات لها تأثيرها على السياسة العالمية وعليه فان الأفكار والمعتقدات دائمة التغيير لان الذي يحملها هم القادة والأفراد.

مقاربة المصلحة:

سوف نعتمد على هذه المقاربة في بحثنا على اعتبار ان تحقيق المصلحة القومية للدولة هو أحدا هداف الدول والسمة الغالبة في التعاملات الدولية بين مختلف الفواعل، كما ان المصلحة القومية من بين أهم التوجهات العامة لأي دولة ولا تتغير بتغير نمط الإيديولوجيات على المستوي الداخلي

الإطار المفاهيمي:

اكتست الدراسة بمفاهيم سياسية واقتصادية علمية فمن خلال عنوان الأطروحة نجد أن هناك عدة مفاهيم خاصة قيما يتعلق بمجالات التغيير السياسي حيث تتجلي مفاهيم جديدة من خلال هذا التغيير الجديد كما أننا أدرجنا في هذا الإطار مبحثا خالصا بالمفاهيم ارتاينا زيادة بعض المفاهيم المتعلقة بهذه الأطروحة فنجد مثلا:

العمق الاستراتيجي:

الإسلام السياسي: وهو مصطلح أطلق على حركات تغيير تؤمن بالإسلام باعتباره نظام سياسي للحكومة ويمكن تعريفه كمجموعة من الأفكار والأهداف السياسية الناتجة من الشريعة الإسلامية والتي يستنجد بها مجموعة من المسلمين الذين يؤمنون بأن الإسلام ليس عبارة عن ديانة فقط بل هو نظام سياسي واجتماعي واقتصادي يصلح لبناء مؤسسات الدولة.

العلمنة: ي تحول مجتمع ذو هوية وثيقة الصلة مع القيم والمؤسسات الدينية نحو القيم غير الدينية والمؤسسات العلمانية .تشير أطروحة العلمنة إلى الاعتقاد بأن مع تقدم المجتمعات، لاسيما من خلال التحديث أو الترشيد، يفقد الدين سلطته في جميع جوانب الحياة الاجتماعية والحكم الرشيد. قد يرد مصطلح العلمنة في سياق رفع القيود الرهبانية عن أحد رجال الدين. تتضمن العلمنة العملية التاريخية التي يفقد فيها الدين الأهمية الاجتماعية والثقافية. يصبح دور الدين في المجتمعات الحديثة محدوداً كنتيجة للعلمنة .في المجتمعات العلمانية، يفقد الإيمان سلطته الثقافية، والقوة الاجتماعية للمنظمات الدينية ضعيفة.

الربيع العربي: لثورات العربية، أو الربيع العربي أو ثورات الربيع العربي في الإعلام، هي حركات احتجاجية سلمية ضخمة انطلقت في بعض البلدان العربية خلال أواخر عام 2010 ومطلع 2011، متأثرة بالثورة التونسية التي اندلعت جراء إحراق محمد البوعزيزي نفسه ونجحت في الإطاحة بالرئيس السابق زين العابدين بن علي، وكان من أسبابها الأساسية انتشار الفساد

القوة الصاعدة:

الدراسات السابقة:

ولقد تم الاعتماد على بعض الدراسات التي تتقاطع مع بحثنا هذا هو يمكن ترخيصها فيما يلي:

1- كتاب التغيير في النظام السياسي التركي وأثره على الدور الإقليمي في منطقه الشرق الأوسط خلال فتره 2002 و2010 طبعة 2018 .

يحاول هذا الكتاب دراسة تغيرات النظام السياسي التركي منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم وقد بين الباحث دور قياده حزب العدالة والتنمية في التغيرات السياسية الداخلية وفهم مكانة تركيا التاريخية الجيواستراتيجية والسياسية التي تمكنها من لعب دور إقليمي وعالمي وتطابقت مع الكاتب في أهمية القيادة السياسية في تغيير طريقة تفكير الدولة داخليا وخارجيا وهذا ما لا ينكره احد فالتحولات الاقتصادية شاهدة على ذلك والتي بوأت لتركيا مكانة اقتصادية عالمية

2- كتاب منهجيه التغيير لدي حسب العدالة والتنمية في تركيا لكاتبه احمد ناعور:

حيث تناول الكتاب الإصلاحات الداخلية التي قامت بها القيادة الجديدة للدولة التركية ممثلة في حزب العدالة والتنمية التركي وشملت هذه الإصلاحات جميع مناحي الحياة السياسية الاجتماعية التعليمية الاقتصادية وكيف تم نجاح القادة السياسيين لحزب العدالة والتنمية في إنجاح الإصلاحات الشاملة متتبعين في ذلك منهجيه منظمه ومدروسة لتحقيق العدالة الاجتماعية واستقرار المجتمع والانطلاق بعد ذلك في التأثير على السياسة الخارجية التركية، كما ركزت هذه الدراسة بشكل كبير على مجالات الإصلاحات التي أطالتها عمليات التغيير.

2 كتاب النظام السياسي التركي في عهد حزب العدالة والتنمية 2001 2011 للدكتور رنا عبد العزيز الخماس يدرس هذا الكتاب خصائص وأهداف النظام السياسي التركي الذي اتسم

في فتره ما بالجمود والثبات في المبادئ والأفكار العسكرية على الحياة السياسية كما أن أداءه كان متذبذب بسبب الانقسامات المستمرة بين النخب السياسية إلى إن جاء حزب العدالة والتنمية نتيجة لتجاذبات وتراكمات تاريخية بذلتها الحركة الإسلامية في تركيا التي كانت تطمح إلى إعادة تركيا للواجهة الإقليمية والدولية ولقد توافقت دراستي معه في أن تقوية النظام السياسي ساهمت في تقدم تركيا خارجيا استعاده، فانغلاق تركيا وانكفاؤها غيبها على الساحة الدولية

3-كتابDemocracy îdentity and foreign police in turkyوهو كتاب للباحثينsebnemGumuscuو fautkyman

والذي يتحدث فيه الباحثان عن إمكانية تطبيق الديمقراطية في البيئة الاجتماعية ذات السكان اغلبهم مسلمون مما جعل الاهتمام كبير بالسياسة التركية ومكانتها الجيوسياسية مكنها لتكون دولة قوية لها هويتها الثقافية مزجت بين الحداثة العلمانية والشخصية الإسلامية

حركه وحركيتها نحو الديمقراطية من خلال هذه المقاربات كانت تركيا مجرد نقطه مرجعيه لتحليل التغيير والتحول الداخلي وفي منطقتها الإقليميةولقد ركز هذا الكاتب في تحليلاته النقدية على التحول الأخير في تركيا تحت حكم حزب العدالة والتنمية ودراسة جوانب الاستمرارية وجوانب التغيير كما يشير الكتاب إلى تأثير التحول التركي بالثورات العربية

صعوبات الدراسة:

في إطار هذه الدراسة واجهتني بعض الصعوبات، فمن الناحية البحثية فان الظاهرة السياسية تمتاز بالتغير خصوصا في المرحلة الراهنة فتسارع الأحداث الدولية ابتداء من احتلال العراق إلى الربيع العربي وارتباطا لسياسة الخارجية التركية بهذه الأحداث أدى إلى ازدواجية ميزت تعاملات تركيا مع مختلف القضايا صعب من عملية تحديد وضبط توجهات السياسة التركية.

الصعوبة الثانية تمثلت في الذاتية التي فرضت نفسها على الباحث، لان الأمر يتعلق بالإسلام وإمكانية رجوعه إلى الساحة الدولية، ورغبة من الباحث في الإعداد للخلافة الإسلامية ورفض سياسة الهيمنة للقوى الغربية.

إضافة إلى صعوبات أخرى تتمثل في عدم إتقان اللغة التركية والتي لو توفرت لكانت سهلت فهم توجهات النخبة الأكاديمية التركية، وفي هذا الإطار تم الاعتماد على الترجمات الحرفية من طرف الكتاب المختصين بالشأن التركي.

حدود الدراسة:

حدد الإطار الزماني للدراسة مع وصول حزب العدالة والتنمية في سنه 2002 حتى يوم إيداع الأطروحة مع التركيز على التطورات الدولية والإقليمية بعد ثورات الربيع العربي وذلك لوجود تسارع في الأحداث السياسية والدولية والإقليمية خاصة بعد ثورات الربيع العربي ومحاوله تركيا التأثير في منطقتها ببروزها كنموذج لأحد التجارب الناجحة

أما الحدود المكانية فهناك المكان المحلي وهو دراسة البيئة الداخلية التركية وصراعاتها الداخلية والأحداث التي شهدتها تركيا مع وصول حزب العدالة والتنمية

المجال الإقليمي:وهي دراسة مدي تأثير وتأثر تركيا بالأحداث الإقليمية الواقعة على حدودها وفي منطقتها خاصة منطقه الشرق الأوسط باعتبار هذه الأخيرة أكثر المناطق اشتعالا في الأحداث الدولية وقربها منها

المجال الدولي: دراسة مدي توسع مجالات السياسة الخارجية التركية في الساحة الدولية

تقسيم الدراسة:

وفق الدراسة فان الأطروحة قسمت إلى أربع فصول وهي:

الفصل الأول إطار مفاهيمي يبين العلاقة بين المفاهيم الواردة في الأطروحة وتحديد معانيها لضبط المفهوم المدرج في الدراسة وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث حيث اهتم المبحث الأول بالمدلول اللغوي والاصطلاحي لمعني التغيير السياسي

الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي للتغيير السياسي والمنافسة الإقليمية

وعلاقته بالمفاهيم المشابهة له أما المبحث الثاني فجاء ليبين أهم النظريات التي اهتمت بمفهوم التغيير ومدلولاته والإطار النظري المفسر لعمليات التغيير السياسي واما المبحث الثالث فجاء الاهتمام بمفهوم المنافسة السياسية والإقليمية على حد سواء.

أما الفصل الثاني فجاه لدراسة الواقع التركي قبل وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم من خلال شرح أهم المتغيرات والثوابت التي أصبحت تحكم النظام السياسي التركي والدولة التركية بأكملها.

أما الفصل الثالث فجاء لدراسة مخرجات النظام السياسي التركي بعد وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم واهم المتغيرات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي طرأت على السياسة الداخلية التركية وممارستها

أما الفصل الرابع جاء لمعرفة مساهمات التغيرات الداخلية في ولوج تركيا للعب دور في الساحة الإقليمية والدولية ومعرفه أهم المتغيرات الخارجية التي طرأت على السياسة الخارجية ودراسة أهم الأفكار التي جاء بها صناع القرار التركي كما حاولنا في هذا الفصل معرفه أوجه الشبه والاختلاف وما هي العوامل التي ساعدت حزب العدالة والتنمية للنهوض بالدولة التركية وجعلها فاعل إقليمي بتدرجها من دولة متوسطة صاعده لها تأثيرها الإقليمي إلي قوة ناعمة لها تأثير علي الساحة السياسية الدولية من خلال الحضور في مجريات الأح دولية .

الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي للتغيير السياسي والمنافسة الإقليمية

تمهيد:

إن التغيير في المجتمعات الإنسانية مشروط بعاملين:الأول موضوعي يتمثل في وصول التناقضات في المجتمع إلى حدود الأزمة وانقطاع عملية التواصل بين النظام السياسي والجماهير. والعامل الآخر ذاتي، وهو إدراك أبناء المجتمع قيمتهم الحقيقية مؤثرين في حركة المجتمع وصولاً إلى محاولة تغييره. وما لم يتوافر العامل الأخير رغم توافر العامل الأول , تبقى الحاجة إلى التغيير, لكن من دون إمكانية.[1]

ولفهم هذا المعني شهد حقل العلوم السياسية في العقد الأخير تزايدا ملحوظا في الاهتمام بقضايا الديمقراطية والإصلاح السياسي ومعه ازدادت الحاجة إلى ضبط المفاهيم والمصطلحات المرتبطة بموضوع التحولات السياسية التي تشهدها الأنظمة والدول، فمن الواضح أن جانبا مهما من الاختلاف والتباين في وجهات النظر بشأن تلك القضايا يعود بالأساس إلى الالتباس الحاصل بسبب عدم الضبط المعرفي للعديد من المفاهيم الأساسية التي عادة ما توظف بشكل مترادف.

إن هدف هذه الفصل هو المساهمة في تحديد وتأصيل المفاهيم المفتاحية في مجال العلوم السياسية والعلوم الاجتماعية بصورة عامة، فمن خلال عنوان الأطروحة أبانت عن عدة مفاهيم ومصطلحات لها دلالاتها العلمية وهذا ما لمسناه من خلال الاختلاف في الضبط اللغوي والاصطلاحي لهذه المفاهيم ، فمن خلال دراسة الأبعاد المختلفة لمفهوم التغيير السياسي، بداية بالبحث في المعاني اللغوية، ثم تناول الدلالات المعرفية للمصطلح، وصولا إلى تمييزه عن غيره من المفاهيم المشابهة، مثل الإصلاح السياسي التحول الديمقراطي، التحديث، والتنمية[2].وجدنا الصعوبة في الضبط بين فقهاء السياسة من خلال تقاربه وتشابهه مع مصطلحات أخري والأمر كذلك مع مصطلح التنافس الإقليمي والدولي وحتى المنافسة السياسية وسنحاول في هذا الفصل ضبط المصطلح بما يتوافق مع هذه الدراسة.

---

[1]–د خميس غربي حسين العجيلي، حتمية التغيير في فكر ابن خلدون دراسة سوسيولوجية لظاهرة التغيير في التاريخ العربي العراق / جامعة تكريت / كلية الآداب على الرابط:https://www.google.dz/ur

[2]–مسام بابا عربي، محاولة للتأصيل في مفهوم الإصلاح السياسي، مجلة دفاتر السياسة القانون، جامعة ورقلة، العدد التاسع، جوان، 2013، ص01

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتغيير السياسي

إن التغير ظاهره أوجدها الله في الكون في جميع شؤون حياتنا ولقد مارسها الإنسان في مختلف شؤون الحياة الطبيعية سواء كانت أخلاقية أو سياسية واقتصادية وهذا لطبيعة التغير الديناميكية المتحركة بل أكثر من ذلك فأي تغير يحمل بداخله تغير أخر وفق القاعدة أو المبدأ القائل إن أي تغير يؤدي بالضرورة إلى تغير وعليه فان سلسلة التغير البشري غير منقطعة ولا متوقفة[1]

إن التطور الفكري الذي مس مختلف العلوم الاجتماعية لم يبقى مكتوف الأيدي وفق قاعدة التغير التلقائي بل ساهم في تطوير هذا المفهوم وفقا خاصيته وإمكانية إحداث تغيرات فيميه وسياسيه واقتصاديه ودينيه وفق برامج وخطط تخصصية بحيث تخدم التغيرات المراد تحقيقها

إن التغير يشمل البيئة الاجتماعية والخارجية، فأما البيئة الخارجية تتمثل في مكونات الأرض الباطنية والخارجية التي مستها عمليات التغير أما البيئة الاجتماعية فتتمثل في مظاهر التراث الاجتماعي وما يحمله من عادات وتقاليد وارث إنساني بشكل عام، ولهذا قال المفكر صامويل كيونيج :" **إن التغير في حد ذاته ظاهرة طبيعية تخضع لها ظواهر الكون وشؤون الحياة بالإجماع وهو من اكبر مظاهر الحياة الاجتماعية وضوحا التغير يشمل البيئتين الخارجية والداخلية على السواء**".[2]

إن أي تغير في أي ناحية من نواحي الحياة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية أو السياسية ترى مدلولها في المجتمع لأنه هو مرآته التي تنعكس فيه كل التغيرات فمثلا نجد من الناحية الأخلاقية نجد أن مجتمعا فسدت أخلاقه أو صلحت، كما نجد من الناحية الاقتصادية تطورا أو تخلفا في المجتمع اما من الناحية السياسية نجد وعي سياسيا أو انحدار سياسي والملاحظ أن التغير يأخذ أشكال مختلفة كل حسب خصوصية الميدان.

مما لا شك فيه أن ابن خلدون من أشهر المفكرين الذين يؤمنون بحركة تغيير المجتمع, من نمط إلى آخر , والتغيير كما يراه سنة من سنن الحياة وأمر حتمي لا مفر منه , يظهر ذلك من سياق وصفه لحتمية التغيير ونهاية الدولة ((وإذا كان الهرم طبيعيا في الدولة كان حدوثه بمثابة حدوث الأمور الطبيعية كما يحدث الهرم في المزاج الحيواني , والهرم من الأمراض المزمنة التي لا يمكن دواؤها ولا

---

[1]– عزت السيد أحمد، القيم بين التغير والتغيير–المفاهيم والخصائص والآليات، مجلة جامعة دمشق، العدد27، 2011، ص07

[2]–نادية عمر الجولاني، مدخل نظرية الوظيفة لتحليل التغير،مركز الاسكندرية للكتاب،القاهرة،1997، ص11

ارتفاعها لما أنه طبيعي والأمور الطبيعية لا تتبدل))[1] .

المطلب الأول: مفهوم التغيير والتغير السياسي

تعددت مفاهيم ومعنى التغيير من طرف علماء الفكر والفلاسفة

مفهوم التغيير:

- **مفهوم التغيير:** أي غيّر الشيء أي بدله بغيره أو جعله على غير ما كان عليه.

- **يعرف التغيير بأنه:**عملية التحول من الواقع الحالي للفرد أو المنظمة إلى واقع آخر منشود مرغوب الوصول إليه خلال فترة زمنية محددة بأساليب وطرق معروفة لتحقيق أهداف معينة.

- **عرف Frensh التغييربأنه:**جهد ونشاط طويل المدى يهدف إلى تحسين قدرة المنظمة على حل مشكلاتها وتحديث ذاتها من خلال إدارة مشتركة متعاونة وفعالة لبيئة التنظيم تشدد على العمل الجماعي الشامل.

- **عرف Bennis التغيير بأنه** :الاستجابة للتغيير نتيجة لوضع إستراتيجية تثقيفية هادفة لتغيير المعتقدات والقيم والهيكل التنظيمي وجعلها أكثر ملائمة للتطور التكنولوجي وتحديات السوق.[2]

كما يرى الفيلسوف اليونانيهيرقليس أن التغير سنه من سنن الله في الكون وهو ضد الثبات ويعبر عن حركة دائمة تكشف المعلومات بأشكال تراتبي وتنازلي وتصاعدي وهو ضد الثبات.

أما أرسطو فيرى التغيير هو مقدار حركه أو ما يسمى بالنقلة حيث أن الزمان مرتبط بالمكان فالانتقال من مكان إلى مكان أخر يعبر عن حركه لها زمان معين تغيرت فيه أشياء بفعل هذه الحركة[3]

أما التغيير في المعجم الوسيط يعرف على انه جعل الشيء على غير ما كان عليه أما العلوم الاجتماعية تعرفه على انه تحول ملحوظ في المظهر آو المضمون إلى الأفضل كما يعرف على انه انتقال المجتمع بإرادته من حاله اجتماعية محدده إلى حاله أخرى أكثر تطورا

التغيير السياسي يعرف " معجم المصطلحات السياسية والإستراتيجية التغير السياسي "علىأنه" :تغير يصاحب مفهوم الثورة التي تصاحب ميلاد كل مرحلة جديدة في الحياة السياسية، وهو كل تغير كيفي أو

---

[1]– د خميس غربي حسين العجيلي حتمية التغيير في فكر ابن خلدون دراسة سوسيولوجية لظاهرة التغيير، مرجع سبق ذكره، ص06

[2] –فاروق السيد عثمان، قوى ادارة التغيير، دار الوفاء للنشر والتوزيع ط1 ،مصر،–2000م، ص9.

[3]– قراءات نظرية، التغيير السياسي المفهوم والأبعاد، إدارةالبحوث، ابريل2016، ص02

نوعي أو عميق بشرط أن يكون حاسم النتائج ."فيما تعرف موسوعة العلوم السياسية التغيير السياسي على أنه" :مجمل التحولات التي قد تتعرض لها البني السياسية في المجتمع أو طبيعة العمليات السياسية والتفاعلات بين القوى السياسية وتغيير ألأهداف بما يعنيه كل ذلك من تأثير علىمراكز القوة بحيث يعاد توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو بين عدة دول[1]. "

التغيير في اللغة الانجليزية

يترجم مصطلح التغيير في اللغة الانجليزية في مرات عده إلى تحول لذا يستخدم مصطلح change إما التغيير فقد استعمل له اصطلاح changeability أي القدرة على التغيير كم استعمل مصطلح mutation أي التعديل وكذلك عبرت عن مصطلح التحسن modify.

إن الاختلاف الاصطلاحي لمعنى التغيير في الانجليزية يعبر عن اختلاف حالة التغيير أو بمعنى آخر السمة التي وجد فيها التعبير فنجده علي سبيل المثال يأخذ معنى التعديل لوجود جزء صغير مسه التغيير أما التحسن يعني أن التغيير نقل إلى حالة أفضل وليس أسوء كما أن التغيير نحو الأسوأ يعبر عنه بمصطلح التراجع كما يعبر مفهوم التغيير عن الإصلاح reforme والتطور developing[2]

أما في القران الكريم فقد أعطى هذا المصطلح أهمية كبيرة فجاء في سياقات عدة حيث نجد انه عبر عن التبدل نحو الأسوأ فقال الله تعالى:﴿إن الله لا يغير ما بقوم حتى يغيروا ما بأنفسهم ﴾ [الرعد: الآية 11] وقوله تعالى كذلك "بان الله لم يكن مغيرا ﴿ ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَى قَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَابِأَنْفُسِهِمْ وَأَنَّ اللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ﴾ [الأنفال: الآية 53] كما جاء يعبر عن الإصلاح في 42 موضع.

إن التغيير ليس مجرد عمليه إجرائية فقط بل هو عمليه مستمرة وهادفة نبدأ من إدراك الغاية متشبعة بالدافعية وتنتهي عند بلوغ الهدف فهي تتطلب وجود مثابرة وحسن تدبير في اختيار الوسائل والتوظيف البني التحتية من اجل تلبية الاحتياجات التنموية للمجتمع على جميع الأصعدة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والحضارية مع الحرص في هذه العملية على احترام قيم وأخلاقيات المجتمع.[3]

---

[1]– عبد الفتاح، إسماعيل: معجم المصطلحات السياسية والإستراتجية، ط1، العربي للنشر والتوزيع، القاهرة، 2008، ص92.

[2]– نفس المرجع، ص3

[3]– صالح عباس الطائي، التغيير في البلدان العربية والاستقرار الإقليمي، مجلةالكوفة، العدد17، 2013، ص03

الفرق بين التغير والتغيير

إن استعمال المصطلحين في معنى واحد يعتبر بمثابة الخطأ لان المصطلحين مستخرجان من نفس المصطلح إلا أن سياقهما يختلف، فكلمة تغير على وزن تفعل تعبر عن تبدل و تحول وتحرك ذاتي فحينما نقول التغير الاجتماعي فهذا المركب الوصفي يشير إلى أمر قد حصل عفويا أو تلقائيا بينما كلمة تغيير على وزن تفعيل تشير إلى تغيير شيء بمخطط فحينما نقول التغيير الاجتماعي فان هذا المركب الوصفي يتحدث عن أمر عملي تحصيلي وفق خطه وسياسة معينة نقوم به جماعة أو فرد هو عملية قصديه وليست عفويه آو تلقائية لذا يظهر فيه الطرفان الفاعل والمغير وثانيهما الجهة التي تجري عملية التغيير[1]

كما يشير علماء الاجتماع أن إلصاق التغيير والتغير بالمجتمع نابع من شموليته فنقول التغير الاجتماعيلان المجتمع هو المرآة التي تنعكس عليها كل تغيرات التي تطال الميادين الأخرى الأخلاقية والسياسية والنفسية.[2]

وعليه فان التغيير في أي ميدان له خصوصيته فنقول تغير نفسي فهو يعبر عن إطار مرضي وتغير اقتصادي يعبر عن نمو أو تطور وكذلك بالنسبة للتغيير غير أن عملية التغيير في الحالة الاجتماعية تكون حاله المغير والمتغير في نفس البوتقة فيما يفرض التغيير في المجالات الأخرى للانتقال من حال أسوء إلى حال جيد لأنه شيء مخطط له لذا تأتي المصطلحات في هذا المجال تعبر عن الشيء الأفضل توجيه تربوي إرشاد نفسي ...الخ

وعليه فان التغير هو التحول المفاجئ في أحوال شيء معين بحيث يكون هذا التحول جليا وهو يحدث لكافة المخلوقات والتغير بصفة عامة يصيب المجتمعات والدول والبيئة والمنظمات والمؤسسات فهي تتبدل وليس لها ثبات وفق قاعدة إن لم تتغير تغير، أما التغيير فهو التحول الممنهج والمدروس بحيث يكون للتخطيط جانبا فيه تؤخذ الأخطاء والسلبيات بشكل مدروس حتى يتم تحقيق الأهداف المرجوة

---

[1]– حلة اسماعيل، التغير السياسي بين الوسط الريفي والوسط الحضري، دراسة ميدانية، شهادة ماجستير، جامعة وهران، 2012/2011، ص11

[2]– عزت السيد أحمد، القيم بين التغير والتغيير– المفاهيم والخصائص والآليات، مصدر سبق ذكره، ص07.

وعموما فان التغيير ليس عيبا أو مأزق سياسي بل هو ضرورة ملحة أوجدتها الظروف وتطلبها ألحضارات فالأوضاع المترهلة والتغيرات بشتى أنواعها توجب علي المجتمعات والدول التغيير فكل تغيير له مبرراته وأسبابه وتعددت الرؤى في كيفية التغيير فلكل امة خصوصيتها ولقد أعطي الدكتور رفيق حبيبي بان هناك ثلاث رؤى للتغيير فيما يخص الأمة الإسلامية وهي:

1-الرؤية الحضارية:وهي التي تناد بالنهضة من خلال إحياء الموروث وتجديده وتطويره لتحقيق مرحلة حضارية جديدة

2-الرؤية التغريبية:وهي التي تتطلع إلى الانخراط في الحضارة الغربية واللحاق بها في مختلفالمحالات وتبني نظامها القيمي على اعتبار انه يصلح لجميع البشر علي اختلاف الدول.

3-الرؤية الاستسلامية المحافظة: وهي ليست رؤية بل هي إجراءات اتخذتها الأنظمة لقبول النظامالغربي لأنه مفروض من قبل القوي العظمي ويتماشي مع جميع المؤسسات ويحقق القبول لدي هذهالقوي.[1]

مفهوم التغيير السياسي

التغيير السياسي يعنى كل التغيرات السياسية في الدول مثل اختيار الرئيس أو تغيير الحكومة أو تغيير النظام بأكمله تغير جذري وتغيير جميع مؤسساته وقواعده ونظمه.

وقد يحدث هذا التغير نتيجة التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية أو قد يحدث تغيير عنيف مثلا احتجاجات وعنف الشوارع والانقلابات العسكرية.

بعض السياسيين يفضلون الاستقرار على التغيير ولكن هذا قد يؤدي إلى شلل سياسي ويجب على المحللين ليس توقع التغيير فقط ولكن تعلم كيفية إدارة عواقب هذا التغيير.

وهذا التغير قد لا يكون ايجابي لأنه لا يعمل على إعادة توزيع القوة بشكل عادل فهناك اقليه بيدها القوة السياسية والاقتصادية وإذا لم يتم تفكيك هذا الارتباط بينهم لا يمكن أن يحصل تغيير حقيقي.

ولكن المشكلة أن التغيير قد ينطوي على نتائج غير مؤكده فلا يمكن لأي طرف التنبؤ بنتائج التغيير وما إذا كان سوف ينجح أو يفشل لذلك فان من يمسكون السلطة يقاومون التغير دفاعا عن سلطتهم وخوف ضياعها وكذلك الذين يسعون للتغير يخافون ألا تفضي إلى تحقيق الأهداف المتوقعة.

---

[1]- رفيق، حبيب، التغيير الصراع والضرورة، دار الشروق، الطبعة الاولي، القاهرةن1999، ص41

الفصل الأول : الإطار ألمفاهيمي للتغيير السياسي والمنافسة الإقليمية

مسارات التغيير السياسي

1- التحولTransformation: من الأعلى ويحدث عندما تكون النخب داخل النظم وتأخذ هي دور حاسم في تغيير النظام إلى الديمقراطية فهنا النظام يغير نفسه بنفسه وفي هذه الحالة تكون الحكومة أقوى من المعارضة.

2- استبدالReplacement: ويحدث عندما تكون المعارضة أقوى من الحكومة وتفرض هي شكل النظام الجديد من خلال الاحتجاجات مما يضطر الحاكم إلى الاستجابة او انهيار النظام بأكمله لان الإصلاحيين داخل الحكم ضعفاء ويكونوا ضد التغيير .

3- التفاوضTransplacement: ويحدث من خلال العمل المشترك بين الحكومة والمعارضة وفتح خطوط للتفاوض من اجل الوصول الى نظره شاملة لشكل النظام الجديد يرضى الجميع ويحدث ذلك عندما تكون الحكومة غير قادرة على السيطرة على المعارضة وتكون المعارضة تدرك أنها غير قادرة وحدها على التغيير.

وهناك ثلاث عناصر أساسية تحكم عملية التفاوض في عملية التغيير:

1- يجب أن يتوفر وعي كافي لدى الجميع بضرورة الدخول في تفاوض للوصول إلى شكل النظام المستقبل يوتأكد كل طرف بعدم قدرته على فرض قوته على الأخر.

2- يجب ان يكون هناك تصور لدى الجميع لشكل المخرج الذي يمكن الوصول اليه ويكون يقين بوجود هذا المخرج قبل البدا بأي تفاوض.

3- وجود قادة قادرين على اتخاذ القرار وإلزام الجميع بقبوله ولكن النقد على هذا النمط ان قدرته على التنبؤ بالتغيير محدودة لأنه على أشخاص عقلانيين فهو ليس فعال ولا ديناميك وهناك عوامل أخرى تلعب دور في عملية الدخول في تفاوض بين جميع الاطراف ليس فقط وجود تفكير عقلاني لدى بعض الأشخاص في المعارضة او في النظام.[1]

من خلال هذه الفسحة المفاهيمية لمفهوم التغيير يبرز اهمية تحديد هذا المصطلح لما له مجالات متعددة فوجدنا ان التغير المرفولوجي غير التغير السياسي كما ان التغير امر حتمي يختلف عن التغيير المخطط

[1]-للمزيد انظر الموسوعة السياسية علي الرابط:https://political-encyclopedia.org/dictionary

فالدراسة العلمية تتطلب منا التدقق في ضبط المصطلح لإعطاء استنتاجات صحيحة يمكن قياسها علي المظاهر العلمية السياسية.

المطلب الثاني: علاقة التغيير السياسي بالإصلاح والتحول السياسي

للوهلة الأولى يبدو أن المصطلحات الثلاث متشابهة أو تبدو أنها نفسها إلا أن التحديد العلمي لهذه المصطلحات تبرز الفروق، كما أن الانغماس في الجانب اللغوي يعطي هذا الانطباع فنجد معنى الإصلاح السياسي التحول السياسي إذا تختلف تعاريف التغيير السياسي كل حسب الوجه التي يراها فمنهم من يراها من وجهه نتائجه ومنه من يدرسه من زاوية أسبابه وقوعه ومنهم من يدرسهم من زاوية مظاهره وأغراضه.

التغيير والإصلاح السياسي

لقد تسارعت الأحداث تاريخيا في تحديد مفهوم ففي بداياته كان يطلق عليه الإصلاح الديني والفكري والذي تزعمه مجموعه من المفكرين كجمال الدين الأفغاني ومحمد عبده وشكيب ارسلان وعبد الحميد بن باديس، ومما زاد التوهج والاختلاف الفكري حول مفهوم الإصلاح السياسي وعلاقته بالتغير السياسي هو الثورات العربية وقبل ذلك موجات الدعوة إلى نظم ديمقراطية خاصة مع تفكك الاتحاد السوفيتي

المفهوم اللغوي:

جاء مفهوم الإصلاح في اللغة العربية من كلمه أصلح يصلح إصلاحا أي إزالة الفساد بين القوم والتوفيق بينهم وهو نقيض الفساد الانتقال من حال إلى حال أحسن ولقد ارتبط مصطلح الإصلاح في القران في كثير من الآيات كقوله الله تعالي ﴿إِنْ أُرِيدُ إِلَّا الْإِصْلَاحَ مَا اسْتَطَعْتُ وَمَا تَوْفِيقِي إِلَّا بِاللَّهِ﴾[هود:الآية 88] والآية ﴿ وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُفْسِدَ مِنَ الْمُصْلِحِ وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَأَعْنَتَكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَزِيزٌ حَكِيمٌ﴾ [البقرة: الآية 220]"

أما قاموس أكسفورد يعرف الإصلاح على انه التبديل نحو الأفضل ومراجعه النقائص التي ظهرت وإزالة التعسف والخطأ إثناء الممارسات السياسية آو عمل المؤسسات والهدف من وراء هذا التبديل والإزالة

وهو وصول أصحاب القرار إلى الأهداف الموضوعة والتغيير نحو الأفضل ويشمل هذا جميع النشاطات الإنسانية أما مصطلح الإصلاح السياسي يعني به كل الخطوات لبناء نظم ديمقراطية.[1]

أما قاموس ويستر للمصطلحات السياسية فيعرف الإصلاح السياسي على انه تحسين النظام السياسي من اجل إزالة الفساد والاستبداد.

أما الموسوعة السياسية فعرفت على انه تعديل في شكل الحكم أو العلاقات الاجتماعية دون المساس بأسسها.

في اللغة الإنجليزية : في اللغة الانجليزية تشير كلمة " reform" إلى العمل الذي يحسن الظروف، أو التغيير الذي 12يطرأ على الشيء في اتجاه الأحسن، وبصيغة الفعل هي تغيير شيء لجعله أحسن . كما تحمل الكلمة أيضا معنى إعادة البناء أي" againform"وجاءت منها كلمةreformationوهي تعني التغيير للأحسن دائما، سواء كان ذلك في مجال الأخلاق أو العادات أو الطرقوالسياسات، ذات الكلمة تحمل أيضا معنى إعادة التشكيل أو تشكيل الشيء وتجميعه من جديد ومعنى تحسينالحالة أو تصليحها أو التحسين بتصحيح الأخطاء .

في اللغة الفرنسية نجد أن كلمةréformeتتكون من لازمة ré والتي تفيد معنى الإعادة ولفظ formeالتي تعني الشكل أو الصيغة، أي أن المعنى الكامل هو إعادة تشكيل أو إعطاء صورة أخرى للشيء.

إذا بالمقارنة بين اللغة العربية واللغات الأوربية نجد أن الإصلاح في المرجعية العربية متعلق بحصول فساد في الشيء، مادة وصورة، ومن ثم تؤول قضية الإصلاح فيه إلى الرجوع به إلى الحال التي كان عليها قبل حصول الفساد فيه. أما في اللغات الأوربية فاللفظ المستعمل في هذا المعنى ليس reform، réformeبلrepair، réparerوهو بالضبط معنى الإصلاح في لغتنا أي إعادتها إلى وضعها السابق، إما إذا استخدمنا لفظréformeفإن المعنى سيصبح إعطاء الشيء صورة جديدة وشكلا آخرغير الشكل الذي هو عليه ويكون ذلك في اتجاه الأحسن غالبا.[2]

أما في المعجمان الانجليزية فيعرف الإصلاح السياسي على نوعين:

---

[1]–الاصلاح السياسي في المنطقة العربية،علي الرابط:.https://elearning.univ-msila.dz/moodle/pluginfile

[2]– مسام بابا عربي، محاولة للتأصيل في مفهوم الإصلاح السياسي، مصدر سبق ذكره، ص236

1- الإصلاح السياسي يعني تحسين القوانين والدساتير وفقا لتوقعات الجمهور تالي ضمان حد أدنى منالعدالة الاقتصادية اللازمة.

2- الإصلاح السياسي يعني تطوير نظام من الأنظمة يمكن من خلاله تمكين وتحسين أداء أجهزة الدولة.إن فكرة الإصلاح فكرة قديمة قدم ألإنسانية إذ إننا نجد في كتابات قدماء المفكرين اليونان، من أمثال أفلاطون وأرسطو، الكثير من الأفكار الإصلاحية مثل: العدالة، والقوانين، وتنظيم المجتمع والدولة ، والاستقرار السياسي، والتوزيع العادل

التعريف الاصطلاحي للإصلاح

تعددت التعاريف الاصطلاحية لمفهوم الإصلاح فيعرفه الإمام الطبري على انه ما ينبغي فعلهمما فعله منفعة[1] يعتبر هذا التعريف عام لأنه لم يتم تحديد المنفعة بشكل دقيق.

وهناك من عرفه هو جلب المنافع وتكميلها ورفع المفاسد وتقليلها[2] والملاحظ في هذا التعريف أن الإصلاح له معنيين ايجابي وسلبي فالمعنى الايجابي يقصد به الإحسان والاعتدال والسلبي هو دفع الفساد وإزالته قال القرطبي في تفسيره الإصلاح هو إصلاح الدنيا بالعدل والآخرة بالعبادة.

وتشير النصوص القرآنية إن الفرق بين الإصلاح والتغيير آن الأول له معنى التحول نحو الأحسن أما التغيير فقد يشمل التغيير نحو الأسوأ.[3]

إن المتمعن في مفهوم الإصلاح يرى أن اقترانه بجوانب الحياة السياسية الاقتصادية والاجتماعية يختلط مع مفاهيم أخرى متشابهة كمفهوم التنمية والتحديث أو التحول أو التغير وعليه فان مفهوم الإصلاح يتداخل في كثير من الأوقات مع المفاهيم السابقة.

كما أن مفهوم الاصطلاح يختلف مفهومه تبعا لإيديولوجيات، كما رأينا المنظور الإسلامي فان الفكر الماركسي ينطلق في تعريفه لمفهوم الإصلاح من خلال نقده للرأسمالية وترى في الثورة حل إصلاحي لكل المجالات الاقتصادية والسياسية والاجتماعية.

علاقة الإصلاح السياسي بالتغير السياسي

---

[1]- أديب فايز الصمود، فقه الإصلاح والتغيير السياسي، دار المأمون للنشر والتوزيع، عمان، 2010، ص19

[2]- نفس المرجع، ص22

[3]- مختار الشنقيطي، الإصلاح والتغيير السياسي: الحقيقة والمفهوم، https://basaer-online.com/2012/06/2012-06-25

من خلال التعاريف الاصطلاحية واللغوية للإصلاح السياسي والتغيير السياسي والذي قلنا عنه هو الانتقال من وضع إلى وضع أخر أو هو مجمل التحولات التي تتعرض لها البني السياسية في المجتمع من حيث إعادة توزيع السلطة والنفوذ داخل الدولة نفسها أو دول عده كما يقصد به الانتقال من وضع غير ديمقراطي استبدادي إلى وضع ديمقراطي.[1]

ومن هذا المنطلق فان التغيير قد يكون كليا أو جزئيا فتغير أي بنية من بني المجتمع ينعكس على البني الأخرى وأما الإصلاح فهو رد الشيء الفاسد صالحا وقد يبقى الوضع على حاله وإصلاح مجال من المجالات وقد يكون مرادفا للتطور بإضافة أفكار ورؤى جديدة تتماشى ومعطيات طرأت إما يكون معطيات داخليه أو خارجية.

إلا أن المفهومان قد يلتقيان في إيجاد حاله جديدة بعد فساد وضع ما، مما يتطلب تغييره من الجذور وإصلاحه كليا وهذا ما ينطبق على كثير من الدول فتغيير أنظمتها الفاسدة بأنظمة صالحة توافقت مع وجود أراده سياسية للتغيير والإصلاح.

كما أن الإصلاح يكون بتوافق الأطراف السياسية بما في ذلك النظام بحيث يتوافق على حفظ كل طرف موقعه ومصالحه أما التغيير الذي يكون فيه المكابرة قد يكون بقوه الشعب وقوة النضال.

كما أن الإصلاح السياسي هو دائما ضد الفساد بعكس التغيير فقد يكون من الحسن إلى الأسوأ فيغير النظام من سلوكياته وانغماسه في الفساد فيكون هنا تغيير من الأصلح إلى الأسوأ.

كما يعتبر بعض المحللين السياسيين أن الإصلاح السياسي هو شكل من أشكال التغيير السياسي نقوم به النخبة الفاعلة في الحياة السياسية

التغيير السياسي والتحول السياسي Transition Political

تم استخدام مصطلح التحولTransitionللإشارة إلى التغيير في النظام السياسي نحو الديمقراطية، ويعود هذا الدور الرئيسي في إدخال هذا المصطلح ذا المعنى للأستاذ دانكورت روستوRustowdankwartفي مقال كتبه عام 1970 بعنوان "التحولات إلى الديمقراطية نحو نموذج ديناميكي"، وأكد روستو أن معظم

[1]–إسماعيل صبري مقلد، موسوعة العلوم السياسية، جامعة الكويت، الكويت، 1999، ص47

علماء السياسة في عصره ركزوا على كيفية الحفاظ على الديمقراطية وتعزيزها لاسيما فيشمال أمريكا وأوربا[1]

إن التحول السياسي يعرف وفق نظرتين مختلفتين:

1- التحول السياسي كسلوك هو الانتقال من مجال اجتماعي أو سياسي أو إيديولوجي إلى مجال أخر أو الانتقال من أقصى اليمين إلى أقصى اليسار أو التغير والولاء من شخص أو حزب إلى أخر، كما عرف على انه الانتقال من وضع استبدادي إلى وضع ديمقراطي أو العكس و يعرفه صامويل هانيغتون "هو التحول من النظم السياسية غير الديمقراطية إلى نظم أخرى ديمقراطية".[2]

هناك من عرف التحول من إيديولوجيا إلى إيديولوجيا أخرى متأثرين لما حدث في أوروبا الغربية التي انتقلت أنظمتها الشيوعية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي حيث تحولت من اشتراكية شيوعية إلى اشتراكية ديمقراطية.

2- التحول كأسلوب تعددت التعاريف فهناك من يرى أن التحول السياسي هو عبارة عن ثوره بيضاء من قمة الهرم السياسي والثورة البيضاء يقصد بها التغيير السياسي السلمي آو انقلاب سياسي تبادلت فيه المواقع والمسؤوليات.

أما الدكتور أسامة الغزالي حرب نعرفه انه ثوره شامله يتم من خلالها انتقال السلطة السياسية من طبقه إلى أخرى[3]وعليه فان التحول السياسي هو انتقال نوعي من آليات عمل النظام السياسي تقوده جماعة لها مصلحة في هذا التحول.

ومن خلال هذه التعاريف للتحول والتعريف السابقة للتغيير نجد أن استعمالاتهم

السياسية قد تكون في نفس السياق إلا أن هناك ملاحظات جوهريه يمكن استنتاجها في علاقة هذين المفهومين.

---

[1]- عبد المؤمن سي حمد، أطروحة مقدمة لنيل درجة دكتوراة بعنوان: إشكالية التغيير السياسي في المنطقة العربية في ظل التحولات الجديدة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة – الجزائر، 2019. ص26

[2]-عباد محمد سمير، إشكالية العلاقة بين التنمية السياسية والتحول السياسي، مجلة اكاديميك، العدد الاول، جانفي2013، ص100

[3]- نفس المرجع، ص 101

أولا فان التغيير قد يكون جزئي يشمل قطاع معين أو تغيير سياسة التسيير أما التحول فيكون بالانتقال كليا من منطق تسير الدول كما أشرنا إليه سابقا، التحول من الاشتراكية إلى الرأسمالية وقد يكون التحول تغيير ثوري وليس مجرد تغيير عادي.

ثانيا قد يكون التحول نوع من أنواع التغير قد يكون مصطلح التغير مرادف لمصطلح التحول لأنهيحدث بصفه مفاجئة أما التغيير فهو عمليه مدروسة بخطوات معينه من طرف صناع القرار

التغيير السياسي ومفاهيم أخري:

هناك عدة مفاهيم لها لة شبه بمصطلح التغيير السياسيلانها تتفق في مسالة الصيرورة والتحول والتبدل

التغيير السياسي والتطور

التطور السياسي هو قدرة النظام السياسي علي التكيف في زيادة التطور مع الأهداف الاجتماعية الجديدة من اجل ايجاد مؤسسات جديدة تواكب التطور الحاصل، كمايرتبط التطور السياسي بشكل مباشر بتحليل العملية السياسية من جانبها العالمي. ظهر هذا المفهوم في الحياة العلمية اليومية في القرن العشرين ، في النصف الثاني ، وكان يهدف إلى عكس ديناميكيات الحياة السياسية وتغيراتها الرئيسية. هناك معايير معينة لهذا المفهوم ، والتي تم تحديدها وهي :

التمايز الهيكلي زيادة القدرة النظامية على التعبئة والبقاءيهدف التطور السياسي إلى ترسيخ الحقوق المتساوية لمشاركة الشعب في أنشطة الدولة[1].

التغيير والتحديث السياسي

التحديث السياسي، يشير إلى التغيير في الثقافة السياسية والمؤسسات السياسية نتيجة لعملية التحديث. إنه التغيير في الثقافة السياسية والمؤسسات السياسية التي تتحد وتؤدي إلى تسريع عملية يمكن من خلالها الحصول على معيار الأداء والإنجاز من قبل المجتمعات الأقل تقدمًا. مثل التطور السياسي، من الصعب للغاية إعطاء تعريف دقيق للتحديث السياسي. إنها عملية تقوم على الاستخدام الرشيد للموارد بهدف إنشاء مجتمع حديث.[2]

---

[1]–**ما** هو التطور السياسي وكيف يتم تصنيفه، https://ara.agromassidayu.com

[2]–POLITICAL MODERNISATION AND ITS DIMENSIONS,https://www.iilsindia.com/blogs/political-modernisation-

هناك أبعاد عديدة للتحديث السياسي. لقد تم النظر إليها من المجال النفسي والفكري والاجتماعي والاقتصادي. يعتقد الإنسان المعاصر أن التغيير في الطبيعة والمجتمع ليس ممكنًا فحسب، بل يمكن أن يحدثه أيضًا. على المستوى الفكري، ينطوي على توسع هائل في معرفة الإنسان حول بيئته وتوزيع هذه المعرفة في المجتمع من خلال محو الأمية والاتصال الجماهيري والتعليم. وبالتالي يعتبر التحديث ظاهرة شاملة. يرمز المفهوم الغربي للتحديث إلى استبدال المجتمع بالرفض الكامل، على أساس التكنولوجيا المتقدمة والنهج العلماني للعلاقات الاجتماعية. في الهند، ترمز إلى الاستمرارية والتغيير، وإنشاء هوية جديدة دون تدمير تراثها الغني المجيد. التحديث هو في الأساس إعادة هيكلة للتقاليد على أسس ديمقراطية. إنه يعني إنشاء نظام جديد على نظام قديم وليس استبدال نظام جديد والانسحاب من القديم.[1]

المطلب الثالث:أنماط التغيير السياسي

هناك صنفين لأنماط التغيير السياسي هما النمط السلمي والنمط العنيف أما النمط السلمي يتمثل في الانتخابات والوراثة والاستخلاف السياسي والتداول السلمي علي السلطة، وأما النمط العنيف للتغير السياسي فيتمثل في الثورة والانقلاب العسكري والانقلاب الثوري والاغتيال السياسي

1 -الأنماط السلمية للتغيير السياسي

أ-النمط الوراثي: يبدأ هذا النمط من العائلة في الحكم الأبدي للأمير أو السلطان ويكون انتقال الحكم من شخص لأخر عن طريق الوراثة فالحاكم هنا معروف مسبقا وقد نبع هذا المفهوم من امتلاك السلطة من خلال نظريه السلطة حق وراثي يقرره العرف في المجتمعات التقليدية[2] إلا أن الإشكال في هذا النمط هو انتقال السلطة في العائلة الوارثة للحكم، بمعني أخر من هو الأحق بالحكم، هل يؤخذ على أساس السن أو الوصية، ولقد تسبب هذا الانتقال في صراعات عائلية على مر التاريخ فعل سبيل المثال كان انتقال التاج الفرنسي من الأب إلى الابن الأكبر واستمر هذا الوضع لعده سنوات، ولهذا فان نمط الوراثة اخذ عدة مستويات عائلية.

1 **خلافة الأبوة أو خلافه الأمومة:**بمعنى انتقال السلطة من جانب الخط الأبوي أو الأمومة ويكون بذلك صلة الدم من جهة الأب أو إلام هي الموصلة إلى الحكم، فمثلا خط الأبوة تجده في دول كمصر

---

[1]-نفس المرجع السابق

[2]-أحلام خليل عبد الرحمن نبيل، الأنماط السياسية وانعكاسها علي التغيير السياسي والتحولات الديمقراطية في الوطن العربي، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة، 2014، ص53

واليمن والعراق قديما وحديثا في السعودية والإمارات...الخ أما خط السلطة من جهة إلام فهو قليل وتجده في مجتمعات افريقية كتنزانيا وزامبيا.[1]

2-**خلافة الإخوة أو خلافة الأبناء:** يتم تغيير دواليب الحكم في هذا الخط بين الإخوة أي الوراثة تكون من آخ لأخر دون الأبناء وهذا النمط الأبناء قد يكون محدودا عند انتهاء الأخوة ويظهر بعدها نمط انتقال السلطة للأولاد

3-ألخلافة من الذكور إلى الإناث: وهذه قد تكون قليله على اعتبار أن السائد هو خلافة الذكور وكانت الأنثى تتربع على العرش في القدم كمصر القديمة كما أعطت المناطق الاوراسية للأنثى الحق في الملك وفي الحديث نجد بريطانيا مثلا.

4-**الخلافة المحددة:**أي يتم تحديد من يخلف الملك وهنا تدخل اعتبارات الاختيار كحالة أن الوارث يكون قاصر ولا يستطيع الحكم فيتم استخلافه بشخصية عائليه أخرى إضافة إلى ذلك نجد حالة الشخصية الضعيفة التي ليست لها قبول في المجتمعات ولا تستطيع إدارة الحكم يتم تغييرها بشخصية قوية تحدد داخل على العائلة المالكة وهنا يدخل منطق التنافس والصراع على الحكم.[2]

إن المتمعن في هذا النمط من تغيير الحكم يجد أن ما له وما عليه فمن بين ايجابيته نجد:

- الانتقال السياسي للسلطة وضمان عدم وجود فراغ في السلطة وتحديد الشخص المناسب للحكم
- الاستقرار على نظام سياسي واحد

ومن عيوبه:

- لا يتماشى مع الديمقراطية ألحديثه حيث لا يتدخل الشعب في تحديد من سيقوده
- يعظم سلطات الملك كما انه يغير الأشخاص ولا يغير النظام

ب- نمط الانتخابات:يعتبر هذا النمط احدث ما توصل إليه الفكر الإنساني في اختيار حكامهم فبعدما كانت منحصرة في إطار ضيق كالعائلة أو الطبقة الحاكمة امتدت إلى الشعوب في اختيار حكامهم وعليه انخرطت الشعوب في النشاط السياسي واكتساب حقوق سياسية تمثلت في المشاركة السياسية ويعتبر هذا النمط مضاد للنمط الديكتاتوري والوراثي حيث نظم التنافس للوصول إلى السلطة بالطرق السلمية وليس

---

[1]-نفس المرجع، ص54

[2]-نفس المرجع ص58

بالقوة، وعليه فان الانتخابات يعتبرها علماء السياسة الوسيلة السلمية للتغيير السياسي وطريقه لتغيير صانعي القرار السياسي وضمان احترام التداول على السلطة بالطرق السلمية وعليه فان هذا النمط هو القاعدة الأساسية في التغيير السياسي في النظم الديمقراطية ولقد نص هذا في وثيقة حقوق الإنسان في المادة رقم 21 (إن إرادة الشعب هي مصدر سلطة الحكومة ويعبر عنها بانتخابات حرة و نزيهة)[1]

والانتخابات يعبر عنها بالاقتراع وتحديد عدد الناخبين والنسب المطلوبة للفوز كما يؤخذ الاقتراع أشكال عديدة منها الاقتراع العام الاقتراع الفردي والجماعي الاقتراع المقيد والاقتراع المباشر والغير مباشر

والفكرة الأساسية في هذه العملية هو أن العلاقة بين الحاكم والمحكوم هي علاقة عقد اجتماعي يتم على أساسها وفاء الحاكم بالتزاماته إزاء الشعب الذي فوضه بتوفير الخدمات الاجتماعية والاقتصادية...الخ وعليه فان عدم وفاء الحاكم بهذه الالتزامات فالعقد يعتبر لاغيا وهنا يحدث التعبير للحكام في كل موعد انتخابي.

الانتخابات والتنافس السياسي:إن الميزة الأساسية في هذه العملية الانتخابية هي التنافس السياسي بين لأفراد والأحزاب والجمعيات لخدمة بلدانهم وعليه فان الانتخابات في الدول الديمقراطية تخلق نوع من:

1- تعدد الاختيارات أمام الناخبين؛

2- تخلق نوع من الحرية في التنافس بين الأطراف الساعية نحو السلطة؛

3- الانتخابات تعطي مجال من المساواة السياسية بين أفراد المجتمع ولا تنظر إلى الفروق الاجتماعية فكل مواطن بلغ سن الرشد له الحق في الانتخاب.

إلا أن هذا النمط قد يعتريه عيوب خصوصا إذا لازمه الغش والتدليس والتزوير بالاستحواذ الغير الشرعي للسلطة وعليه فان هذا النمط يتطلب درجه كبيره من الوعي الجماهيري التي انشأ تنشئة سياسية واعية غير أن هذا النمط يعتبر من بين أهم الآليات السلمية التي تحدث التغيير السياسي دون اللجوء إلى العنف الجماهيري وعليه فان علم السياسة يركز على إيجاد الآليات السلمية لعملية التعبير السياسي وبالتالي تغيير الواقع السياسي وعليه فان القادة السياسيون يتكيفون مع متطلبات التغيرات التي تطلبها الجماهير.[2]

---

[1]-نفس المرجع، ص61

[2]-نفس المرجع، ص63

نمط التعيين : نجد هذا النمط في الأنظمة الشمولية كان يقوم الديكتاتور بتعيين من يخلفه أو عن طريق تعيين شخص يتم الاستفتاء عليه كما إننا نجد هذا النمط في سياسة الدول الكبربالتي تقوم بتعيين الرؤساء بالقوة مثل ما حدث في بوليفيا مؤخرا باسم التدخل الإنساني وإحلال الديمقراطية

كما أن أساليب التغيير السياسي شهدت أنماط أخرى لكن ليست متواترة الاستخدام وهي أتت في فترة زمنية ثم اختفت فنجد مثلا

نموذج البيعة:الذي عرفه تراثنا الإسلامي إلى انه لم يتواتر وكانت يقوم على أساس أهل الحل والعقد الذين يشهد لهم بالعلم والتقوى في اختيار من يمثلهم

نموذج ألخلافه الذاتية: وهو النمط الذي حكم فيه الحاكم نفسه بترتيبه للأوضاع ويكون غالبا في الأنظمة الديمقراطية.

إن هذه الأنماط المذكورة سابقا يعتبرها محللو السياسة أنماط سلميه للتعبير السياسي إلا انه يوجد أنماط أخرى للتغيير السياسي وهي عبارة عن أنماط عنيفة للحكم ومنها:

نمط الانقلاب السياسي:(الكوديللو) يقوم على أساس امتلاك السلطة بالقوة ويكون مخطط لها من طرف نخبه في الجيش وتستعمل أسلوب القوة في الحكم وإخضاع المجتمعات بالقوة عن طريق قوانين تتبناها هذه النخبة خدمه لمصالحها وزيادة قوتها. ; الانقلاب أيضًا وهو الإطاحة العنيفة المفاجئة للحكومة القائمة من قبل مجموعة صغيرة. الشرط الرئيسي للانقلاب هو السيطرة على كل أو جزء من القوات المسلحة والشرطة والعناصر العسكرية الأخرى. على عكس الثورة، التي عادة ما تحققها أعداد كبيرة من الأشخاص الذين يعملون من أجل التغيير الاجتماعي والاقتصادي والسياسي الأساسي، فإن الانقلاب هو تغيير في السلطة من القمة يؤدي فقط إلى الاستبدال المفاجئ لكبار المسؤولين الحكوميين. نادرًا ما يغير الانقلاب السياسات الاجتماعية والاقتصادية الأساسية للأمة، كما أنه لا يعيد توزيع القوة بشكل كبير بين الجماعات السياسية المتنافسة. من بين أقدم الانقلابات الحديثة تلك التي أطاح فيها نابليون بالدليل في 9 نوفمبر 1799 والتي حل فيها لويس نابليون جمعية الجمهورية الثانية الفرنسية في عام 1851. كانت الانقلابات تحدث بانتظام في العديد مندول أمريكا اللاتينية في القرنين التاسع عشر والعشرين وفي إفريقيا بعد استقلال البلدان هناك في الستينيات.[1]

[1] - coup d'état/ political intervention.https://www.britannica.com/topic/coup-detat

نمط الثورة:إن مفهوم الثورة بمدلولها السياسي يتداخل في كثير من الأحيان مع مصطلحات عده كالعنف الانتفاضة التمرد الفتنة الفوضى ويعرفها المعجم الوسيط على أنها تغييرأساسي في الأوضاع السياسية والاجتماعية ويقوم بها جميع الشعب في دوله ما[1]، كما أن معظم المفكرين والمحللين السياسيين يقرنها بالتغيير السياسي إي أن الثورة مصاحبة للتغيير السياسي سواء كان كميا آو نوعيا أو عميقا.

الانقلاب العسكري:يعبر عن تغيير القيادة الحاكمة بقياده جديدة من النخبة العسكرية وله دوافعه وسماته كل حسب خصائص كل دوله وبمعنى آخر سيطرة الجيش على السلطة.

استنتاج: إن المتمعن في هذه الأنماط يرى أن أهم ما وصلت إليه الإنسانية في التغيير السياسي هو النمط الانتخابي لما له من ميزات تجنب العنف وتشارك فيه جميع أطياف الجماهير.

متغير القيادة ودوره في عملية التغيير السياسي

يعتبر التغيير السياسي من بين أهم التحديات التي يواجهها علماء السياسة والمهتمين بالظواهر السياسية على اعتبار أن الثبات والاستقرار سهل الدراسة لان مألآته معروفه، أما التغيير يبدو من الناحية النظرية صعب التنبؤ بل لا يمكن التنبؤ به إلى حد كبير في بعض الأحيان لتعقد محتواه ونطاقه وسرعته وفعاليته فمثلا هناك تغيرات صغيره في المدخلات تؤدي إلى تغيرات كبيرة في السلوك وقد تؤدي لتغييرات كبيرة في الترتيبات المؤسساتية إلى تغيرات صغيره وغير مهمة في السياسة كما أن تغيرات اقتصادية هيكلية قد لا تؤدي إلى مخرجات كبيرة، ومن جهة أخري أحداث وهزات اقتصاديه صغيرة تؤدي إلى ثورات اجتماعية اقتصادية[2]

وعليه فان التغيير بشكل عام يتم إنتاجه من خلال عملية تراكمية تجديدية، لذا تحتاج القيادة إلى مدة زمنية لشرح وجهة نظرها في عملية التغيير، وعليه فان البعد الزمني من خلال وصف الأحداث وتفسيرها له أثر كبير في إحداث عملية التغيير كما تعتبر القيادة إحدى المحركات الأهم في هذه العملية.

القيادة أساس التغيير:يعتبر الأفراد والمجموعات دور مهم في قيادة عمليه التغيير السياسي وتغيير السياسات في مجال العلوم السياسية ولقد اعتبرت النظريات الكلية القادة أهم عامل في عمليه التغيير باعتبار إن القادة هم الموكلون باسم المجتمع لقيادته نحو الأفضل واختيار الديناميكيات والسياسيات

---

[1]– مجمع اللغة العربية، المعجم الوسيط، مكتبة الشروق الدولية، المجلد الرابع، لقاهرة، 2011، ص102

[2]- *Giliberto Capano* ،Political change and Policy change: some notes on therole of leadership as a theoretical and empirical problem ، Paper presented at the XXI IPSA World Congress of Political Science12-16 September 2009 ،p02

الضرورية للخروج من الأزمات كما يعتبر الوكيل في غالبيةالأحيان الأسطورة، إلا إن في الديناميات السياسية قد تكون عوامل القوى لها اثر في عمليه التغيير بل تعتبر القيادة كعامل ثانوي لأنه يتأثر في كثير من الأحيان بالعوامل الهيكلية على عكس علم الإدارةة الذي يعتبرون الوكيل دور أساسي.

إن القيادة كظاهرة سياسية لها أهمية كبيرة لان العمليات المنظمة في إطار هيكلي ومؤسساتي تكون لها مخرجات تتأثر بالأفراد القياديين داخل كل منظمة كما أن جودة هذه المخرجات يحسب لهذه القيادات[1]

إن علماء السياسة تعاملوا مع قضيه القيادة بالتركيز على البعد الفردي أي دور الفرد في التأثير علي الحكومات آو الأحزاب ...الخ ففي مجال السياسة ألعامه ينظر إلى القيادة من مفهوم زيادة الأعمال أي ما ينتجه الفرد من أفكار وإعمال جديدة وتحديد المشاكل و إيجاد حلول لها وتعبئة الرأي العام، بشكل عام ينظر إلى القيادة على أنهم الأشخاص القادرون على ابتكار السياسات وصنع السياسة وفي هذا الإطار نجد نظريه (scolled) التي تركز على الطبيعة النظرية للقيادة أي هناك أشخاص ولدوا على الفطرة قياديين[2]، وعلي هذا الأساس ظهرت خمس نظريات تركز على القيادة من بينها:

1 **نظريه القيادة السلوكية:**تركز على القيادة كعامل استراتيجي في فعالية القيادة، حيث تركز هذه النظرية على سلوكيات القائد ومدي شجاعته القيادية وعلى أساسها تم تصنيف القادة إلى ثلاثة أصناف قادة مستبدون وقاده ديمقراطيون وقد غير متدخلين هذا حسب نظريه (kurllewin).[3]

نظريه الطوارئ : والتي تعتمد على كيفية اختيار وتعامل القادة مع الحالة أو الظروف التي تطرأ على الساحة ويجتهد القائد لإيجاد الحلول في كبقية خروجه ومن ابرز مفكريها هارس(haurs) نظرية المسار

نظريه القيادة المعرفية : تدرس هذه النظرية العلاقة الموجودة بين القائد والمتبوعين وهنا يظهر درجة فعالية القائد من خلال تعامله مع المتبوعين أي درجه التأثير وقوه الشخصية.

نظرية القيادة الأخلاقية : هي تركز على البعد الأخلاقي للقائد في علاقاته.

---

[1] -ipid , p3

[2]-ipid. p4

[3]–النظريات الأساسية في القيادة، علي الرابط

:https://www.mindtools.com/pages/article/leadership –theories.htm

إن الفرد في عمليه القيادة مهم للغاية باعتبارهم يحملون نظرة للحاضر والمستقبل لكن يلزم هؤلاء الإفراد إشراك غيرهم في اتخاذ القرار وإلا فشلوا في مهامهم وعليه فان لعبوا دورامهما في عمليه التغييرالسياسي فإنهم ملزمون بإضفاء الطابع المؤسسي على جهودهم وهذا لان طرح الأفكار والأهداف يتطلب متابعه وتنفيذ لهذه الأفكار على جميع المستويات المؤسساتية وفي مختلف المجالات[1] وهذا يتم بالتفاعل والدفع الاجتماعي والتنظيم قنوات الاتصال.

أبعاد نجاح القائد في عمليه التغيير:هنالك عدة أبعاد لنجاح القائد في عملية التغيير السياسي ولكن سنركز هنا على ثلاث أبعاد وهي:

البعد الأول: هو الوضع الرسمي للسلطة فكلما مكان القادة نافذون في المسؤولية وموزعين على جميع المستويات الرئيسية المعنية بالعملية السياسية كلما كانت فرضية النجاح في عملية التغيير مضمونة، فالقائد كلما كانت له قوة التأثير كان النجاح في عملية التغيير..

البعد الثاني:هو الاهداف المسطرة فكلما تفاربت مصالح القادة النافذين في السلطة كلما كان التغيير ناجحا ، وكلما تنوعت الأهداف التي يسعى إليها أعضاء كوكبة القيادة: فكلما قل تنوع أهدافهم الفردية، كلما زاد تماسك وفعالية العمل الجماعي. وهنا تكمن مشكلة القيادة الجماعية. فلا توجد مشكلة إذا كان هناك تقارب في المصالح ولكن إذا كانت متنوعة إلى حد كبير فإن الدور الحقيقي للقادة الأفراد سيكون دمجها إلى الدرجة اللازمة. وفي هذه المرحلة هناك مساران محتملان للعمل: الأول هو بناء رؤية قادرة على تمجيد أوجه التشابه بدلاً من الاختلافات والثاني هو إنشاء استراتيجية إجماع قائمة على المعاملات والمساومة [2]

البعد الثالث: ويتعلق بقدرة القيادة علي حشد الدعم الخارجي او التأييد الدولي لكسب الشرعية الدولية،ايالقدرة على حشد الدعم وتوليد الشرعية الخارجية حيث تشكل مورداً أساسياً للقيادة في عملية التغيير السياسي والتغيير في السياسات. وفي مجال السياسة العامة، كثيراً ما يحاول مصلحو السياسات في مجالات سياسية محددة إشراك الرأي العام من أجل التغلب على المعارضة الداخلية لأفكارهم ومقترحاتهم.وفيما يتصل بالتغيير السياسي، على سبيل المثال، تظهر دراسات التحول الديمقراطيكيف

[1]-- *Giliberto Capano,*Political change and Policy chang,: p 03

[2]-*Giliberto Capano* ،Political change and Policy change،pid،p11

يستخدم الفاعلون السياسيون الداخليون علاقاتهم مع الدول (الديمقراطية) الأخرى أو المؤسسات الدولية لزيادة شرعيتهم الداخلية.[1]

إن كل من يشارك في دراسة الظواهر السياسية يدرك تمام الإدراك الدور الذي تلعبه القيادة. والحقيقة أن العمليات السياسية تندرج في سياق مؤسسي وبنيوي، وهذا يعني أن جودة المخرجات والنتائج ليست مضمونة، لأنها تتأثر بوضوح بأفعال أولئك الذين يشاركون في العملية، وخاصة أولئك الذين يلعبون دوراً مهماً في قيادة هذه العملية. وتزداد أهمية القادة (أو بالأحرى وظيفة القيادة، كما سنرى أدناه) إذا أمكن ذلك، عندما تخضع الأمور للتغيير، أي عندما يسود "عدم اليقين" ويتعرض الاستقرار للتهديد.

المبحث الثاني: أنواع ونظريات التغيير السياسي

اظهر الإطار التاريخي والتطورللنظريات المفسرة "للتغيير السياسي ارتباط المفهوم بمفهوم ونظريات أخرى جوهرية داخل النظرية السياسية، ألا وهو مفهوم "التحديث السياسي"، ويقصد "بالتحديث" الانتقال من وضع إلى آخر وفق معيار معين، وبوصفه "السياسي" أي أنه التغير الذي يشمل كل ما له صلة

[1]-ibid،p12

بالعملية السياسية.ومن خلال عوامل التغيير السياسي تبرز اختلاف وجهات النظر في التنظير للتغيير السياسي

عوامل التغيير السياسي : يأتي التغيير السياسي استجابة لعدة عوامل، يمكن الإشارة إلى أن أهمها يدور حول العوامل التالية :

الرأي العام ، أو مطالب الأفراد من النظام السياسي، خصوصاً إن لم تتحول هذه المطالب في حينها إلى مخرجات ، كأن يتم تبنيها من قبل الأحزاب وجماعات المصالح والضغط .

التغير في نفوذ وقوة بعض الحركات والأحزاب وجماعات المصالح، بما يعنيه تحول الأهداف الخاصة إلى إطار الدولة ككل .

تعرض المجتمع لحالة من الحراك الاجتماعي، كالتحولات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية التي أحدثتها الثورة الصناعية والثورة الفرنسية داخل مجتمعاتها، وما تبع ذلك من تغييرات على المستوى السياسي .

تعرض المجتمع لتغيرات اقتصادية، فالنمو الاقتصادي الكبير مهد الطريق إلى الديموقراطية في دول الموجة الثالثة للتحول الديموقراطي، كما أن الاتجاهات الاقتصادية السلبية كارتفاع الأسعار والركود يدفع إلى مطالب الإصلاح والتغيير السياسي .

ضغوط ومطالب خارجية ، من قبل دول أو منظمات ، وقد تأخذ هذه الضغوط أو المطالب عدة أشكال سياسية واقتصادية وعسكرية .

تحولات خارجية في المحيط الإقليمي أو في طبيعة التوازنات الدولية قد تؤثر في إعادة صياغة السياسات الداخلية والخارجية في إطار التعامل مع المدخلات الجديدة في السياسة الدولية.

التحول العالمي نحو الديموقراطية كجزء من الثورة الديموقراطية العالمية، كتأثير تساقط أحجار الدمينو أو البرامج التنموية التي تقدمها الدول بغرض دعم التحول نحو الديموقراطية.لذا اشار "عبد الغفار رشاد" إلى أن الدراسة التحليلة للتغيير السياسي يمكن تناولها من خلال ثلاثة محاولات للتنظير والتي تمثل ثلاثة أطر نظرية لدراسة التغيير السياسي[1]، كالتالي:

التغيير بالمكونات والتغيير بالأزمة والتغيير المعقد.

المطلب الأول: أنواع التغيير السياسي

بشكل عام ينقسم التغيير السياسي إلى قسمين:

---

[1]- عبد الغفار رشاد،الموسوعة السياسية:https://political-encyclopedia.org/dictionary/

1-التغيير السياسي الجزئي: هو الذي يشمل تغير جزء من جزيئات النظام السياسي كالتعديلالدستوري آو إجراءات اقتصادية وفقا لمعطيات يتطلبها الواقع، وعليه فالتغيير يمس جانب من جوانب المجتمع.من خلال هذا التعريف نجد أن التغيير الجزئي له صفات يتميز بها منها:

- حيث يعتمد على برامج معروفه وممنهجة
- معلوم لدى كافة المجتمع وغير مفاجئ
- لا تتدخل في العوامل الأمنية
- هذا التغيير يعتمد على الإعلام في توصيل مفاهيمه ومراحل هذا التغيير لكسب اكبر قاعدة شعبية تبني هذا تغيير[1]

2- تغييـر الكلـي: هو التغيير الذي يخص صناع القرار آو القيادة السياسية آو السلطة الحاكمة لعدمأهليتها ويشمل بهذا جميع المناحي الاجتماعية والتربوية والتشريعية والدينية والقضائية [2]

من خلال التعريف نجد أن هذا التغيير له صفات يتميز بها فنجد:

- يتميز بالفجائية وعدم التنبؤ بوقوعه.
- هذه الفجائية ليست لها برامج مفصلة لأنه جاء لتغيير وضع تراكمي غير مقبول شعبيا.
- كما أن صفة فجائية يتولد عنها مقاومة من الطرف الغير مرغوب فيه مما يغلب عليه الطابع الأمني لإخماده وعدم انتشاره.
- ليس له رسالة إعلاميه آو جهة إعلامية تتبناه في أول الأمر.
- وفي حالة قيام جماعة معينة به سيتم بالسرية والكتمان في خروجه للعلن.
- كما إن التدخلات الخارجية تبقى الاعتماد على القاعدة الشعبية في التعبير وذلك بفرض سياسة الأمر
- الواقع[3]

وقد يكون التغيير الذي حدث بعد الثورة الإسلامية في إيران عام 1979 مثالاً على ذلك.[1]

---

[1]-رائد محمد عبد الفتاح، أساليب التغيير السياسي لدي حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، فلسطين، 2012، ص34

[2]-نفس المرجع، ص35

[3]-نعيمة بغداد، باي، إستراتجية التغيير السياسي عند الحركات الإسلامية المعاصرة وتأثيرها على الأنظمة الحساسية المعاصرة، رسالةدكتوراه، جامعة الجزائر، 2013 ص102

أنواع التغيير السياسي

كما يري المفكرون الغربيون في هذا الإطار أن ابرز أنواع التغيير السياسي هي ثلاث أنواع من التغيير، التغيير بالحكومات والتغيير بالأزمة والتغيير المعقد.

1-التغيير بالمكونات:ينطلق صامويل هانيتغون من فكرة أن التغيير السياسي له علاقة بين المشاركة السياسية المؤسسة السياسية حيث في دراسته لثورة النزوح في أمريكا أن التغيير السياسي جاء من خلال عدم التوازن بين المشاركة السياسية والمؤسسة السياسية فمن خلال التنمية المستمرة التي شهدتها المجتمعات يظهر هذا الاختلال من خلال بروز جماعات جديدة تشارك في اتخاذ القرار كما حصل مع ثوره الزنوج في أمريكا.[2]

إلا أن هذه المقترب النظري لصامويل وسعه ويليام منشيل ليحوي متغيرات أخرى متنوعة فرسم خطوات لتحليل التغيير السياسي وهي:

الخطوة الأولى: هي تحديد مكونات التغيير السياسي.

الخطوة الثانية:تحديد مكونات النظام السياسي.

الخطوة الثالثة:العلاقات التي تحملها التغيرات الجديدة.

وببساطه فان هذا المنهج يركز على التغير الذي يحدث في المكونات اي مكونات النظام السياسي باعتبار هذه الأخيرة في صيرورة متغيرة لكن هذه المكونات تختلف فيسرعة التغيير، من المكونات من يتغير بشكل سريع ومنهم من يسير بشكل بطيء في التغير ثم نتجه إلى تعيين العلاقة بين التغيرات في احدي المكونات ومقارنتها بتغيرات المكون الأخر [3] ولتبسيط هذا المقترب ضرب ويليام متشيل بالنظام الذي يتضمن مكونات كثيرة من بينها الثقافة الأمن الجماعات، القيادة والسياسات وعليه فان دراسة التغير السياسي تبدأ بدراسة التغيرات التي حدثت في كل مكون من مكونات النظام التي ذكرناها ودراسة تغيير في إحدى المكونات وعلاقته بتغير في المكونات الأخرى.

---

[1]- رائد محمد عبد الفتاح دبعي، أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي بين الفكر والممارسة "الإخوان المسلمين في مصر نموذجاً" ، رسالة ماجستير، جامعة النجاح، غزة، 2012، ص34

[2]-المعهد المصري للدراسات السياسية، مصدر سبق ذكره، ص13

[3]-نفس المرجع، ص14

الشكل 01:تصميم الباحث

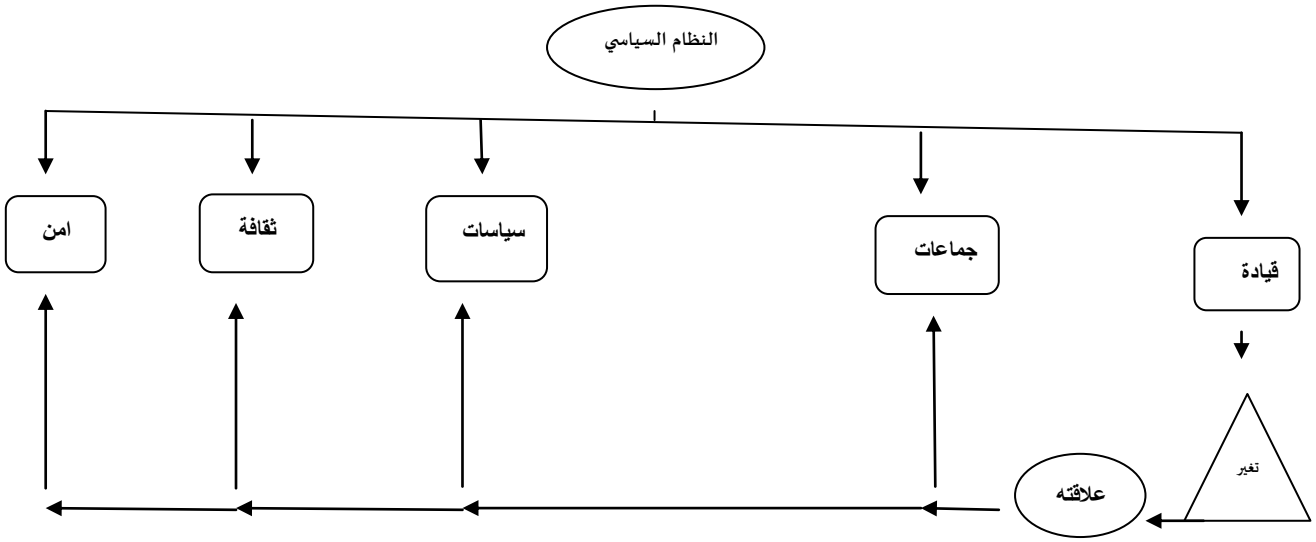

ومن خلال هذا يتبين أن التغير السياسي يمكن دراسته على مستوبين

- علي مستوى المتغيرات بين المكونات.
- علي مستوي العناصر الموجودة داخل كل مكون.

وعليه فان المكونات وعناصرها هي أهداف التغير، وفي دراسته لمتغيرات القوة في المكونات والعناصر خاصة في العلاقة بين الإفراد يري ميتشيل أن هذا النمط يمكن تحليله سياسيا من خلال ثلاث مستويات

1-معدل تغيير 2-نطاق التغيير 3-اتجاه التغيير

حيث يرى أن هذه المستويات الثلاث في حالة التغيير في أي مكون يمكن مقارنتها بالمكونات الأخرى مثلا مقارنه معدل التغيير في القيادة بمعدل التغيير الموجود مثلا في الجماعات أو السياسات من خلال هذه المقارنات نتعرف على درجه الاستقرار وعدم الاستقرار في النظام السياسي[1]

2- نمط التغيير بالأزمات: يرى كل من الموند وروستو أن نموذج التغيير بالأزمة هو إطار عام لتحليل التغيرات السياسية.

حيث يرى الموند أن النظريات المبكرة للسياسة المقارنة والتنمية يمكن تقسيمها وفق بعدين أولا إلى أي مدى تتضمن نماذج التوازن أو نماذج للتنمية.

ثانيا إلى أي مدى تقيم نظريات السياسة المقارنة تنبؤاتها استنادا إلى الحتمية أو الاختيار.[1]

---

[1]-نفس المرجع، ص14

أما روسو يرى أن التذمر من الواقع وعدم الرضا يؤدي إلى حركات سياسيه تغييريه قد تفشل أو تنجح وفي حاله النجاح فيحاول تطوير أهداف جديدة أما فشلها فانه يؤدي إلى حلها ويستمر الوضع القديم.

كما يرى أن القوى الجديدة التي أخذت على عاتقها التغيير تختلف كثيرا عن القوى الداعمة للحكومة القديمة أو الحفاظ على الإفراد القدماء إلا أن الجماعة الجديدة ستستعين بالأفراد السابقين لفترة زمنية معينه إلى غاية تغيير الاتجاه ويعطي روستو أهمية كبيرة لعملية التغيير السياسي على الاختبارات الجديدة التي وضعتها القيادة السياسية الجديدة.

النمط الثالث: نمط تغيير المعقد

أعطي بيرنار برو برو نموذجا للتغيير المعقد الذي يتضمن 22 متغيرا و20 مقياسا تم توزيعها على عدة مجموعات فرعية.

المجموعة الأولى: التغيير في القطاعات الريفية والحضرية يشمل عشر متغيرات وثمانية مقاييس.

المجموعة الثانية: التغيير في النظام الديمغرافي ويشمل ثلاثة متغيرات وثلاث مقاييس.

المجموعة الثالثة: التغير في النظام الاقتصادي ويشمل تسعه متغيرات وستة مقاييس.

المجموعة الرابعة: التغيير في النظام السياسي ويشمل عشر متغيرات و 11 مقياس.[2]

وفي العلاقة بين هذه المتغيرات والمقاييس تتم التعيير عنها في 12 معادلة مشتقة من النظريات العامة للتحديث ويتضمن نموذج المتغيرات التي يمكن من يتأثر مباشره بحركة الحكومة والمتغيرات التي لا تخضع لمثل هذا التأثير.

وعليه فان مقترب **برنر وبرور** اوجد عطور جديدة لتحليل السياسي تخص مجال نظريات التغيير السياسي على مستويين العملي والنظري.[3]

فعل مستوى النظري قدم هذا المغترب نموذجا مبسطا ودقيقا للنظام السياسي ليتسع ويشمل عددا مهما من المتغيرات الاقتصادية والسياسية والديموغرافية ويعمل على تحليل التفاعلات والعلاقات فيما بينها .

---

[1]– نفس المرجع، ص15

[2]– نفس المرجع، ص15

[3]– د.عصام عبد الشافي يكتب: التغيير السياسي بين الأزمة والثورة، على الرابط:https://mubasher.aljazeera.net/opinions/2015/10/26/

على المستوى العملي يوفر هذا المقترب لصانعي السياسات القدرات التحليلية والعملية ويزودهم بوسائل تحليل النتائج المحتملة لتصبح موافقة لأغراضهم.[1]

النمط الرابع التغيير الثوري:

عرفه جونسون نمط خاص للتغيير الاجتماعي لأنه يستلزم إدخال العنف في العلاقات الاجتماعية يتسم هذا التغيير بالصفات التالية:

تغيير البنية الاجتماعية، تغيير قيم ومعتقدات المجتمع، تغيير المؤسسات، تغيير القيادة على أساس طبقي، تغير النظام القانوني والسمة الأساسية في هذا التغيير هو اعتماده على العنف مما يتحول هذا التغيير السياسي من تغيير سياسي إلى اجتماعي تحدث فيه تغيرات كميه ونوعيه في الأنظمة الثقافية والاجتماعية والاقتصادية. والملاحظ أن هذا النمط يتطابق مع الفكر الماركسي الذي يعتمد على الثورة في التغيير وأهميته تكمن في الانتقال إلى الأيدلوجية الاشتراكية.

أنماط التغيير السياسي لدى الفكر الإسلامي

اختلف المفكرون الإسلاميون في أنماط التغيير حسب موضوع التغيير فهناك من يرى أن التغيير ينطلق من:

1-الديمقراطية: أعطى الفكر السياسي الإسلامي في هذا النمط اتجاهين من التغيير:

الاتجاه الأول: هذا الاتجاه يرفض مطلقا هذا المفهوم كما يراه الغربيون

الاتجاه الثاني: هذا الاتجاه يركز على دلاله المفهوم فالديمقراطية تنظم الناس قانونيا لما اتفق عليه وهو تنظيم قانوني يضمن سلطه الشعب ضد الاستبداد أي اخذ من الديمقراطية ما لا يتناقض مع الاتجاه الإسلامي

-**التغيير بتقييد فتره الحكم:** في هذا الإطار الفكر الإسلامي ينظر إلى التغيير من اتجاهين:

الأول: يرفضوه باعتباره أن الإسلام لا يحدد فتره الحكم

الثاني: قبله باعتباره قضية اجتهادية

الثالث: ينظر إلى تحديد مده ودورة كل مرشح ولا تحدد عدد دورات ترشح الحاكم

[1]-نفس المرجع السابق

3-الثورة: هناك من أصحاب الفكر الإسلامي من يرون التغيير السياسي يكون عبر الثورة وفي هذا الاتجاه هناك مذهبين:

الأول: أسلوب منع السلطان الجائر

والثاني: الإيجاب بدرجة جلب المصلحة ودرا المفسدة

ولعل أبرز المفكرين الإسلاميين الذين تحدثوا عن التغيير السياسي أبو العلاء المودودي حيث يرى أن التغيير يبدأ بقضايا هامه وهي:

1 أن الهدف الاسمي للتغيير هو اقامة الدولة الإسلامية. [1]

2 أن التغيير يكون مشابه لتجربة الرسول صلى الله عليه وسلم أي تقتدي بالتجربة وإلا يفشل.

3 التغيير السياسي تابع للتغيير الاجتماعي.

4 التحديث الإسلامي أي تطهير الإسلام من كل أجزاء الجهل.

مراحل التغيير السياسي عند المودودي

1- عرض الإسلام.

2- تشكيل جماعه تدعو إلى مبادئ الإسلام.

3- إحداث انقلاب اجتماعي.

4- أقامة ألدولة الإسلامية وهي محور التغيير.

معوقات التغيير السياسي

1/ الاستبداد يعتبر اكبر معوق للتغيير السياسي لان الفرد أو القلة من الجماعة تحاول الحفاظ على الوضع وعدم التغيير

2/ التغيير الحضاري ويقع عندما تتخلص من أنماط التفكير الخرافية والأسطورية والبدعة مقابلة بالتفكير العلمي والإبداعي

المطلب الثاني: نظريات التغيير السياسي

1- نظريات التغيير تتعدد نظريات تغيير السياسي باختلاف المفكرين حيث يرى ريتشارد ويليام أن نظريات التغير السياسي تندرج ضمن النظريات التغير الاجتماعي ونجد من بينها:

---

[1]- رائد محمد عبد الفتاح دبعي، أساليب التغيير السياسي لدى حركات الإسلام السياسي، مرجع يبق ذكره، ص32

1/ النظرية التطورية EVOLLUTIONARY THEORIES: تمتاز هذه النظرية بأنها تعتمد على صفه التراكمية في البناء الاجتماعيمما يؤدي إلي تعقدها وعدم مسايرتها للتطور[1]

ولقد ازدهر هذا الفكر في القرن الثامن عشر وركز هذا الفكر في تحليلاته على البحث في مراحل التطور ومحركها الأساسي متناسين وجه التطور وكيفية تسيير المجتمع، إلا أن هذا المنهج التراكمي في تفسير التغيير أدى إلى فشل نماذج التطورية القديمة في التغيير مما أدى إلى انتهاج نظريات جديدة لم تغير الاتجاه ولكن زادت عليه خصوصيات جديدة ومن بينها

ا / نظريه التخلف الثقافي :Cultural Lag Theory: اعتمدت هذه النظرية على المعيار الثقافي للتغير بدل المعيار التطوري و يطرح فكره التصادم بين التطور التكنولوجي والمكتسبات المجتمعية من عرف ودين ومن قانون... مما يؤدي إلى هزة ثقافية وعليه يطرأ تخلف الثقافة المادية عن الثقافة اللامادية[2]ويعتبر عالم الاجتماع الأمريكي ويليام ولبرت من بين أهم مفكري هذا الطرح .

ب/ نظريه الالتقاء:Convergence Theory

تنطلق هذه النظرية من فرضيه أن العالم سيشهد تصنيع بحيث لا تستطيع الأفكار المجتمعية أن تساير هذا التطور الصناعي فيحدث التغيير ويقاس هذا على جميع الدول التي لم تشهد التطور بحيث ستشهد كل دولة هذا المآل مما يخلق نظما متشابهة كما حدث في أوروبا حسب مفكري هذه النظرية ويكون التشابه بين هذه الدول في الإنتاج والحراك الاجتماعي والتعليم وزيادة التحضر وعدد السكان كما تنشا قيم جديدة داخل هذه المجتمعات منعقد عليها المجتمعات ضف إلى ذلك زيادة الاعتماد المتبادل بين هذه الدول[3] ومن ابرز مفكري هذه النظرية كلارك كينز

ج/ روستو ومراحل النمو: أقام والت روستو W.Rosto تقول هذه النظرية أن التغيير يحدث أثناء مراحل النمو الاقتصادي في المجتمعات وقدم على هذا الأساس خطوات ومراحل هذا النمو يتمثل في:

1- رغبة المجتمع التقليدي في التحول إلى مجتمع متطور.

2_ مرحله التهيؤ للانطلاق واستعداد الأفراد لذلك.

3_ مرحله الانطلاق وهي مرحله يتم تجهيز كل العوامل ألماديه والمعنوية لعمليه التغيير.

---

[1]- المرجع نفسه، ص36

[2]-الربيع ح، التغير ونظرياته حالة الجزائر، ص48

[3]- نفس المرجع، ص49

4_ مرحله السعي نحو النضج بحيث تتراكم الثقافة كميا ونوعيا إلي قدرة الأفراد إلي التغير والتحول.

5_ مرحله الاستهلاك الجمعي الوفير وهي مرحل الاكتفاء المادي.

د/ فوكاياما ونهاية التاريخ: تنطلق هذه النظرية من انتقادها للاشتراكية حيث يرى أن الليبرالية أوجدت الحل الصراع التاريخي بين المعسكر الاشتراكي والرأسمالي هذا التغيير نتجه عنه ديمقراطيه ليبرالية التي أوجدت المساواة بين الأفراد والمجتمعات والانتقال نحو نظام حسب اعتقاده يحقق للفرد حريته وعليه فان إحلال الليبرالية الديمقراطية هو نهاية للتاريخ ولا مجال للتطور

2) نظريه الوظيفية: تندرج هذه النظرية في إطار ما يسمى بالتوازن الاجتماعي التي تشير إلى الوحدات المكونة للمجتمع الذي تنشا بينهما علاقات، تترتب عليها وظائف تؤدي إلى نتائج وعليه في هذه النظرية تنطلق من ثلاثة افتراضات:

1- إن فهم أي نمط اجتماعي يرجع إلى قيمته الوظيفية داخل المجتمع مما يؤدي إلى نتائج سليمة لهذا المجتمع.

2- يتكون المجتمع من أجزاء تعتمد بعضها على بعض وتكون ضرورية لأداء وظائفها بصوره جيدة.[1]

3- إن أي تغيير في هذه الأجزاء يؤدي إلى تغيير في الشق الاجتماعي كله بغرض ألمحافظه على التوازن الاجتماعي.

حسب هذه النظرية فان التغيير ينتج لعاملين أساسيين هما:

1- العامل الداخلي يكون داخل النسق الاجتماعي نفسه وهذا راجع للاختلالات الفردية الناتجة عن الزمن أو التطور ألجيلي أي الصراع بين الجيل القديم والجيل الجديد.

2_عوامل خارجية ناتجة عن منافسة قائمة بين القوى الخارجية ومحاوله سيطرتها على القوى الداخلية لحدوث التحول.[2]كما ان هناك مجموعه من النظرية والمقاربات لعملية التحول والتغيير السياسي:

النظرية البنيوية: والتي ترتكز بالأساس في عملية التحول السياسي على تحولات اقتصاديه واجتماعيه طويلة المدى ولا يمكن أن يحدث تغيير سياسي قبل أن تنضج شروط التغير في البني الاقتصادية والاجتماعية وتتسم هذه النظرية بالدقة وعلاقة المتغيرات بعضها ببعض مثل اثر التغير الاقتصادي على التغيير السياسي وإعطاء نتائج دقيقه .

---

[1]-نفس المرجع، ص52

[2]-نفس المرجع، ص53

عيوبها أنها توضح لنا اثر التغير في البنية الاقتصادية على التغيير السياسي ولكنها لا توضح نسبة هذا التغيير.

أما نظرية الحداثة :هناك تحيز غربي كبير في هذه النظريات وتداعياتها. فنظرية التحديث في حد ذاتها هي في الأغلب منتج غربي، وتضع هذه المجتمعاتالغربية كمثال يجب على البلدان الأقل تقدماً أن تتبعه دون تردد، كما في الإيديولوجية الرأسمالية لأن هذا النموذج "ناجح" ويعمل على أفضل وجه. بالتالي فإن التحديث هو نتيجة لعمليات اجتماعية مختلفة. بدأت الأحداث الرئيسية في هذا التطور التاريخي بعد الحرب العالمية الثانية، وتشمل هذه الأحداث ظهور أمريكا كقوة عظمى في العالم[1]

فالمقصود من علاقة التحديث بالتحول نحو الديمقراطية في المقاربة التحديثية يتخطى مجرد المظاهر ليغوص في عمق البني الاقتصادية والاجتماعية ومستوى التصنيع والتمدن ومؤشرات الرفاه المادي. فكلما ارتفعت تلك المؤشرات في مجتمع معين كان أقرب إلى التحول الديمقراطي حسب منظري هذه. بمعنى آخر، وبما يشبه العلاقة السببية والتصور الخطي للتاريخ، يربط هذا الاتجاه في التحليل بين مستوى النمو الاقتصادي والاجتماعي من جهة، والقابلية للتحول الديمقراطي من جهة أخرى. فالمجتمعات غير الرأسمالية وغير الصناعية أبعد المجتمعات عن الديمقراطية

النظرية الفردية وهو التحول السياسي الذي يقوم به النخب والأفراد والأحزاب وليس التغير في البنى الاقتصادية والاجتماعية ولكن هو سلوك الأفراد وثقافتهم وميولهم هو من يحسم التغيير وهؤلاء النخب يقسموا إلى قسمين

1- الاصطلاحين داخل النظام والمدافعين عنه

2_النخب من الأحزاب المعارضة والثوريين

وهذه النظرية تبنى على أن التغيير السياسي يحسمه أفراد عقلانيين تحكمها مصالحهم ويدركون اللعبة السياسية جيدا ويتوقعون ردود أفعال الآخرين فهذا المنهج ديناميكي يبرز العمل الإنساني عكس النظرية البنيوية التي لا تعطي دور للأفراد.

ولكن عيبها انه لا يوجد بنية أخرى لها تأثير على المخرجات السياسية فكل التغيير مبني على الأفراد فقط هناك مجموعه من الأسس التي تجمع بين النظريتين:

---

[1]-Theories of Modernisation and Modernity:https://egyankosh.ac.in/bitstream

1-هذه المقارنات تجريبية وتحاول أن تقيم الدليل بالتجربة وتقدم معرفه ملموسة وتستخدم المنهاج الكمي والكيفي للتغيير.

2- تقدمان تفسيرات قادرة على التعميم على الكثير من الأنظمة السياسية والمجتمعات.

3- هذه المقارنات تعالج الانتقال من الأنظمة السلطوية إلى الأنظمة الديمقراطية على اختلاف الأنظمة السياسية.

في بعض الأحيان يحدث هناك تحول من الأنظمة السلطوية إلى أنظمة ديمقراطية وقد يحدث العكس ويحصل ارتداد من الديمقراطية إلى السلطوية أو التراوح بينهم وإنتاج نظام هجين بين سلطوي وديمقراطي.

التغييرالداخلي وعلاقته بالتغييرالخارجي :

اختلفت المدارس اللنظرية في هذه العلاقة او بالاحري حول الاولوية الداخلي علي الخارجي اوالفصل بينهما ونركز علي المدار النظرية في العلاقات الدولية وهي الواقعية والمدرة الليبرالية والمدرسة الاشتراكية، وتعتبر من أهم الإشكاليات النظرية التي خلقت للعديد من السجلات العلمية. ارتبطت تلك الإشكاليات بتحديد العلاقة بين السياسات الداخلية والعلاقات الدولية وهذه الإشكالية ارتبطت بجانبين:

الأول: النظرة إلى الدولة القومية وعلى الأخص فيما يتعلق بطبيعتها وحدود التأثير عليها والنفاذ إليها[1] أو اختراقها. ومن ثم قدرتها على التصرف خارجيا دون التعرض لمؤثرات أو تأثيرات داخلية. وكذلك حريتها في التصرف داخليا دون التعرض لأي محاولات اختراق أو تدخل من الخارج عملاً بمبدأ "عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول" والذي يعد أهم المبادئ التي قام عليها التنظيم الدولي المعاصر.وهو المبدأ ذاته الذي اختلفت حوله بعد ذلك منظورات العلم وذلك في ظل التغيرات التي شهدتها الدول القومية سواء في الشمال أو في الجنوب.

الثاني، يرتبط بالتحولات أو التغيرات العالمية والتي كانت سببا مباشرا في بروز هذا الجدل على السطح مرات عديدة، نظرا لما تسببه من إثارة الشكوك حول مدى صحة التمييز الحاد بين السياسة الداخلية والخارجية أي تثير التساؤل حول طبيعة العلاقات بين الداخل والخارج. ويتعرض هذا الفصل لرؤى المدرسة الواقعية التي ترى الفصل بين الشئون الداخلية والخارجية حيث مثل البعد الخاص بالاستقلال الذاتي للدولة State Autonomy واحدا من النقاط التي طالما دار حولها الجدال نتيجة التغير في العمليات على المستوى الدولي وفقا لما تعارف على تسميته بالعولمة من ناحية والتحول في هيكل النظام

[1]- عبد العظيم،محمد حنفي،إشكالية العلاقات بين الداخلي والخارجي وفق رؤى المدارس الكبرى علي الرابط:https://studies.aljazeera.net

العالمي وما أفرزه من قضايا وموضوعات ذات صلة بها. يشكل هذا البعد محورا لقضية العلاقة بين الداخلي والخارجي وما إذا كانت الأولى تعمل بمعزل عن الثانية أم لا. أما بالنسبة للمدرسة الليبرالية فقد مثلت العلاقة بين الداخلي والخارجي نقطة انطلاق للمنظور ورؤاه في انتقادها وتحديها للمنظور الواقعي على اعتبار أن الفصل الجامد بين المجالين الداخلي والخارجي لم يعد قائما بفعل التطورات الهائلة التي طرأت على المستوى الدولي وأن السياسات العالمية اليوم لا تهتم بالأبعاد الجيوبوليتيكية التقليدية والتي تشمل الأمن والشئون العسكرية فحسب بل تهتم أيضا بالمسائل الاقتصادية والاجتماعية والبيئية بدرجة كبيرة ومن تلك القضايا مكافحة الإرهاب واحترام حقوق الإنسان ومن ثم فهي تلقى الضوء على القيود المتزايدة على سياسات نظم الجنوب التي عليها الأخذ أو استنساخ نموذج الديمقراطية الغربية من أجل نشر ثقافة السلام في العالم وكل هذا يحتم فرض القيود والعديد من الضغوط من قبل العالم الغربي الديمقراطي على دول الجنوب ويرون أن هناك مدى واسعا من الخيارات المتاحة أمام الدول الليبرالية الغربية من أجل عولمة الديمقراطية الليبرالية. وتتراوح هذه الخيارات بين الحافز المؤسسي والمشروطية السياسية إلى التدخل العسكري

لقد مثلت إشكالية العلاقات بين الداخلي والخارجي واحدة من أهم الإشكاليات النظرية التي كانت ملهمة للعديد من السجلات العلمية. ارتبطت تلك الإشكاليات بتحديد العلاقة بين السياسات الداخلية والعلاقات الدولية وهذه الإشكالية ارتبطت بجانبين:

الأول، الدولة القومية كفااعل اساسي وعلى الأخص فيما يتعلق بطبيعتها وحدود التأثير عليها والنفاذ إليها أو اختراقها. ومن ثم قدرتها على التصرف خارجيا دون التعرض لمؤثرات أو تأثيرات داخلية. وكذلك حريتها في التصرف داخليا دون التعرض لأي محاولات اختراق أو تدخل من الخارج عملاً بمبدأ "عدم التدخل في الشئون الداخلية للدول"[1] والذي يعد أهم المبادئ التي قام عليها التنظيم الدولي المعاصر .وهو المبدأ ذاته الذي اختلفت حوله بعد ذلك منظورات العلم وذلك في ظل التغيرات التي شهدتها الدول القومية سواء في الشمال أو في الجنوب.

الثاني، يرتبط بالتحولات أو التغيرات العالمية والتي كانت سببا مباشرا في بروز هذا الجدل على السطح مرات عديدة، نظرا لما تسببه من إثارة الشكوك حول مدى صحة التمييز الحاد بين السياسة الداخلية والخارجية أي تثير التساؤل حول طبيعة العلاقات بين الداخل والخارج

[1]-إشكالية العلاقات بين الداخلي والخارجي وفق رؤى المدارس الكبرى ،الجزيرة ،علي الرابط:https://studies.aljazeera.net/ar/issues

المطلب الثالث: نظريات التغيير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والديمقراطية

علاقة النمو الاقتصادي بالتغيير الديمقراطي:

تبرز هنا مقاربة اوعلاقة طرديه مفادها انه كلما زاد الاقتصاد او بالأحرى نهوض وتطور اقتصادي معناه انه هناك حالة من الاستقرار السياسي الذي يبرز ديمقراطية الي حد ما وهنا تقودنا نظرية الحداثة تقوم على أن النمو الاقتصادي يقود عملية التغيير السياسي

وعليه فان علاقة الاقتصاد بالديمقراطية تقوم على جزئيين اقتصادي وسياسي والتركيبة الاقتصادية ودرجه النمو الاقتصادي عند نقطه معينه تدفع للتغيير السياسي.

هناك نظريتين بما يتعلق بالنمو الاقتصادي وأثره على التغيير السياسيوهي كما راينا نظرية الحداثة والتي تقوم على أن النمو اقتصادي أساس التحول الديمقراطي أي أن الديمقراطية عرضا للظهور في المجتمعات المتطورة اقتصاديا أما النظرية الثانية فتقول أن الديمقراطية قد تتأسس بشكل مستقل عن النمو الاقتصادي ولكن تكون اقدر على البقاء والديمومة في ظل وجود هذا النمو والتطور وفي كلتا الحالتين يجب دراسة الحالات التجريبية التي حدثت من اجل الوصول إلى نتائج يمكن تعميمها.

وليس بالضرورة أن يكون كل تحول ديمقراطيه سببه النمو الاقتصادي فقد تكون هناك عوامل أخرى تدعم عملية التحول.

أطروحة ليبست:

قام ليبست بتوضيح علاقة نمو حصة الفرد من الدخل وأثرها على التحول الديمقراطي ووضح عند أي مستوى من الدخل ممكن أن تنهار الدكتاتوريات وتنشا مكانها الديمقراطية فالديمقراطية تنشا بموت الدكتاتوريات[1].

ان أي نمو اقتصادي لن تكون أثاره مقصورة على الجانب الاقتصاد فقط ولكن يتبعه تغير في بنية المجتمع ككل ويصبح أكثر تمايز ويحدث تقدم تكنولوجي وثورة صناعية وتمدن وارتفاع في مستوى التعليم كلها تؤدي إلى ظهور المجتمع المدني وظهور طبقات جديدة مثل طبقة العمال والطبقة الوسطى التي نتجت عن صراع بين الطبقة البرجوازية والطبقة الفقيرة وأصبحت أكثر وعي بحقوقها الاجتماعية

[1]-حكيمي،توفيق،شروط التغيير السياسي في المقاربات النظرية الكبري:فحص نظرية الحداثة والنظريات البديلة،علي الرابط:F ile:///C:/Users/AIO/Downloads/

والسياسية وفي ظل هذا التغيير لم يعد بمقدور أي نظام سلطوي الصمود ويبدأ يفقد فاعليته أمام الجماعات التي أصبحت أكثر فاعلية ومعها يصبح واجبا إجراء تغيير إما كلي أو جزئي للنظام ليتماشى مع الوضع الجديد وظهور الديمقراطية هو المرحلة النهائية من عملية التغيير السياسي فلا يستطيع نظام أن يصمد في ظل هذا التطور.

ودعم ليبيست نظريته بتجارب أجراها على العديد من الدول التي حصل فيها تحول ديمقراطي بفعل النمو الاقتصادي وزيادة الدخل ووجد انه عندما يكون الدخل اقل من 4000 دولار يكون التحول الديمقراطي صعبا أما ما فوق 4000 إلى 6000 دولار يصبح أكثر عرضا للتحول الديمقراطي وانهيار النظام الدكتاتوري ولكن إذا كان الدخل أكثر من 6000 دولار هذا يعني أن النظام الدكتاتوري قد يستقر ولا يحدث تحول ديمقراطي[1].

ولكن ليس التطور دائما هو من يدفع للتحول الديمقراطي ولكن هناك أسباب أخرى كالحروب التي أدت إلى انهيار العديد من الدكتاتوريات بعد الحرب العالمية الأولى وظهور الديمقراطية التي زحفت على كل دول أوروبا تقريبا, وهناك نظم أيضا سقطت بسبب الأزمات الاقتصادي والضغوط الخارجية.

الديمقراطية التي تعتمد على التطور الاقتصادي تكون أبقى على الحياة وعلى الاستمرارية من التحول الذي لا يكون مصحوبا بنمو اقتصادي وكذالك وبقاء الديمقراطية في الدول الغنية أساسه هو حسن توزيع الدخل بين أفراده.

وهناك عامل التعليم أيضا الذي يلعب دور كبير في عمليه التحول الديمقراطي فالمجتمع الأكثر تعليما هو أكثر تبني لفكرة الديمقراطية وتأثير الدخل على بقاء الديمقراطية تكون أقوى مع وجود التعليم الذي قد لا يكون أساس لهذا التحول ولكنه يساعد على استقراره.

ويعود ليبست ليؤكد أن الدخل العالي يقلل من حدوث صراع على الموارد ويعيد حسابات الكثير من النخب لعدم قدرتها بتنبؤ ما قد تفضي إليه أي محاوله لتغيير ففي حالة التمرد على النظام عندما يكون الدخل مرتفع فإذا لم ينجح هذا التمرد قد تخسر هذه النخب الميزات والوضع التي كانت تتمتع به.

_عيوب نظريه الحداثة:

1- لا تتحدث عن النقطة التي عندها تتحول فيها الأنظمة إلى الديمقراطية فالعلاقة غير واضحة بين النمو والتحول.

---

[1]- نفس المرجع،ص5

2- لا يمكن أن يتنبأ بطول مده بقاء الأنظمة الدكتاتورية ومتى يموت.

3- لا تعتمد على عوامل أخرى قد تحدث التغيير غير العوامل الاجتماعية والاقتصادية العدو اللدود للديمقراطيات هو الأزمات الاقتصادية التي تجعل النظام غير قادر على تلبيه حاجات الأفراد وتطلعاتهم مما يؤدي إلى فقدان النظام شرعية بقائه وينهار فقد تستمر الديمقراطيات في دول فقيرة لمده سنتين ولكن مع وجود أزمات اقتصاديه يسرع في عملية انهياره.

هناك علاقة عكسية أيضا بين سرعة النمو الاقتصادي والحداثة والتطور واحتماليه بقاء النظم الديمقراطية على قيد الحياة , فهناك مستوى للتطور إذا تم تجاوزه يقلل من احتمال بقاء الديمقراطية، فالديمقراطيات توجد عند مستويات متوسطه من التطور والنمو وقد تسقط بالتطور السريع الذي يؤدي إلى خلل بين الطبقات وتمايز اجتماعي وثقافي لان التطور يكون مثمر عندما يأتي بالتدريج حتى يعمل على تغير اجتماعي وثقافي وتستطيع جميع فئات المجتمع من مواكبته وإلا حصل شق وفجوة في المجتمع وامتصاص للديمقراطية وقد يصاحبه تضخم وارتفاع أسعار وسوء توزيع للموارد لذلك لا بد من التدرج في عملية النمو وإبطاءه .

المقاربة الفردية في دراسة التغيير السياسي:

تقوم هذه المقارنة تحليل سلوك الأفراد والنخب وأثرها على الحياة السياسية فعملية التغيير السياسي هي نتاج سلوك الأفراد بعيد عن أي اعتبار أخر سواء اقتصادي أو اجتماعي أو غيره.

يقوم هذا المنهج على عده افتراضات:

1- أن الأفراد هم أكثر الحقائق وضوحا ويمكن قياس سلوكهم.

2- يفترض هذا المنهج أن كل اللاعبين عقلانيين يعني سلوكهم محسوب بميزان الربح والخسارة وهم أيضا مفتتين وغير متماسكين.

3- لا يهتم هذا المنهج بالدوافع فلا يهم دوافع الأفراد عندما يدخلون في تحالفات فالأهم هو سلوكهم الظاهر وليس محركهم الداخلي.

4- يفترض هذا المنهج أن اللاعبين يعيشون على الاعتماد المتبادل فلا يضع لاعب استراتيجيه بدون معرفة إستراتيجية الآخرين.

يستخدم هذا المنهج لفهم ثلاث حالات في عملية التغيير السياسي:

1- الإصلاح التدريجي السياسي: لا يوجد هناك إصلاح سياسي داخلي أو خارجي إلا بوجوده قوة تعمل على زيادة فرص الإصلاح ووجود قوه تحالف تعمل على إنجاح فرص الإصلاح.

2- معرفة الحد الفاصل بين التغيير ولا تغيير في نظم التحول الديمقراطي ونعنى بالحد هي متى ينهار النظام فهذا النموذج يساعد على فهم حالة النظام والتنبؤ بقصر أو طول بقاءه فإذا كان النظام ضعيف يكون أقرب إلى الانهيار فتقل حجم المجازفة ويقل الخطر بالنسبة للنخب ولكن إذا كان النظام قوي فالمخاطرة أكبر ويكون هناك تردد من النخب في المجازفة وخوض عملية التغيير، لذلك كل ما كان تحالف القوة قوي ومتماسك كان أقدر على إجبار النظام على الانهيار بدون مقاومه.

_3ترسيخ وتعزيز الديمقراطية : عن طريق إنشاء تحالفات ما بعد التحول الديمقراطي لتعزيز الديمقراطية ومنع عوده النظام السلطوي وانهياره والحفاظ على النظام الديمقراطي ومنعه من الانهيار بعد أن وصل إلى نقطة حاسمة ومنعه من الارتداد إلى الخلف الخيار الاستراتيجي strategicchoice تتكون النظرية من مكونين رئيسيين 1- الاختيار 2_الإستراتيجية أساس هذا النظرية اختيار الأفراد أنفسهم وكيفية اتخاذ القرار وتشكيله تقوم هذه النظرية على التصرف العقلاني وتقييم المنافع والخسائر و توقع ردة فعل الخصم والأطراف الأخرى في اللعبة السياسية وبناء على ردود أفعالهم يكون اختيار الرد المناسب.

الخيار: يركز على خيار الأفراد وان اللاعبين من النخب يتصرفون بحرية تامة فإذا لم يتمتعوا بحرية في الاختيار وحرية التصرف لن يكون الخيار فعال فلا يوجد محددات خارجية تؤثر على النتائج السياسية في هذه النماذج كعوامل اقتصاديه أو اجتماعيه أخرى فحرية الأفراد هي من تصنع الاختلاف.

الاستراتيجية: هي التخطيط والتوقع لردة فعلا الأطراف الأخرى في اللعبة السياسية وهذا المزيج بين الخيار والاستراتيجية يخلق حالة عدم اليقين التي من أهم سماتها:

1- لا يوجد يقين تام عن خيارات الاطراف الأخرى ولا نعرف على وجه التحديد ماذا سيفعلون وما هي قواعد اللعبة أو حتى حول النخب المشاركة.

2- ياتي عدم اليقين من عدم وجود قواعد ثابتة للعبه السياسية فهي متغيره.

3- تمر بمراحل انتقالية تتسم بالغموض وعدم الوضوح.

4- أي لاعب سياسي لا يتعامل مع هذه الحقائق يكون الفشل هو النتيجة الحتمية.

وسلوك النخب هو ما يحدد قواعد اللعبة السياسية وبناء تحالفات بين النخب بحيث الكل يربح أو العكس يعمل كل طرف على إفشال وخسارة الطرف الأخر وهنا تكون اللعبة نتائجها صفرية.

طرق تحديد النخب السياسية:

الطريقة الأولى: تركز على النخب المرتبطة بالمؤسسات التقليدية والطبقات والقطاعات الاجتماعية ويتم تقييم كل فئة بناء على المنافع التي يتوقع منهم الدفاع عنها وتعزيزها وتقسم هذه الفئات إلى:

1- الطبقة البرجوازية التي تتمتع بامتيازات كثيرة وتمتلك الثروة ورأس المال والتي تشعر أن أي تغيير قد يعرضها للخطر ويهدد منافعها لذلك عادة ما تقف في وجه هذا التغيير وتحاول إفشاله لذا لا بد من طمأنة هذه الطبقات واستقطابها. [1]

2- القوات المسلحة التي تملك القوة وقادرة على إعاقة أي تغيير والقيام بالانقلابات عسكريه إذا أحست بخطر المساس بها وبامتيازاتها.

3- الطبقة العاملة هذه الطبقة القادرة على تشكيل النقابات وهي أيضا القادرة على إحداث التغيير السياسي والمطالبة بحقوقها ودفاعها عن حقها في المساواة والتوزيع العادل للثروة.

الطريقة الثانية تحديد النخب عن طريق تفضيلاتهم ومواقفهم الاستراتيجية فبعض النخب يرغب في الانهيار الديمقراطي وبعضهم يرغب في التحول الديمقراطي وبعضهم يرغب بالإصلاح التدريجي والنخب في هذه الحالة قسمين

1- النظر إلى النخب على أنها تمثل طبقه معينه وجميع تصرفاتهم وتفضيلاتهم تعكس مصالح الطبقة المنتمون إليها مثل المنتمون إلى الطبقة البرجوازية أو الجيش أو غيرها من الفئات.

2- التركيز على تفضيلات النخب بعيد عن انتمائها لأي طبقه فيحكم على سلوكهم الخاص وليس مصالح الطبقة التي ينتمون إليها.

3- الطريقه الثالثة لتحديد النخب عن طريق تجنبهم للمخاطرة فيصنفون على أساس المخاطرة وبعضهم يبحث عن نقطة التوازن بين المنفعة والمخاطرة من اجل المشاركة في إي ائتلاف ديمقراطي وهناك نوعين لهده النخب.

1- الأول لديهم حساسية من المخاطرة ويفضلون البقاء في صف النظام في وجه أي تغيير سياسي ومحاربة الديمقراطية ويفضلون الإصلاح على التغيير وهؤلاء يخسرون فرصه المشاركة في إدارة ما بعد التحول الديمقراطي إذا نجح التغيير.

2- النخب التي لا تتجنب المخاطرة وحساسة لأي عملية تغيير وملتزمون بالتحول الديمقراطي وما أن يحدث أي تغيير ينطلقون للمركب بسرعة ويفضلون الثورة على الإصلاح

وعند الحد الفاصل لانهيار النظام لا بد من وجود عدد كافي وضروري من اللاعبين من اجل القيام والتحرك نحو الليبرالية ونحو التغيير الديمقراطي وكل من هذه النخب يجب أن تعرف ما هو وزنها

[1] محمد شطب : "النخبة السياسية واثرها فى التنمية السياسية" ، مجلة جامعة **تكريت للعلوم القانونية والسياسية** ، العدد 4 ، 2013، ص2

وما هو الأثر الذي يمكن أن تحققه في حاله تحالفها مع اي من الإطراف ومدى قدرتها على التغيير فلا احد من النخب يريد أن يكون بالمكان الخطاء فالجميع يسعى أن يكون مع الكفة الرابحة لذلك يجب أن يكون لديهم القدره على المرونة وتقدير الموقف جدا حتى لا يكونوا من الخاسرين فالنخب التي تلتحق بالتحول الديمقراطي مبكرة أكثر حظا من المتأخرين.

طبيعة النخب بين الوحدة والانقسام.

قد تكون سمات النخب عامل حاسم في إعطاء النظام القدره على البقاء أو العكس تعمل على انهياره فالنخب الموحدة على أساس اجتماعي وتوافقي تخلق نوع من الاستقرار لهذا النظام. أما إذا كانت مشتته ومتفرقة فإنها تساهم في خلق نظام هش ويبقى يتراوح بين النظام السلطوية والتغيير الديمقراطي اي قد يتحول إلى نظام سلطوي أو قد لا يحدث فيه تغيير ديمقراطي في ظل هذا النوع من التشتت.

نظرية النخب تقول أن وحده النخب نادرة الحدوث ولكن أن حدثت الوحدة فهذا يؤدي إلى نظام ديمقراطي مستقر وفي حالة الانقسام قد ينهار ويعود إلى السلطوي إذا افترضنا أن باقي الاعتبارات الأخرى ثابتة وتأثيرها واحد وان المحرك هو النخب فقط ما بين الوحدة والانقسام.

تعريف النخب : هم الأشخاص القادرين من مواقع سلطويه أو منظمات نافذة وقادرة على التأثير على السياسات ألعامه للدولة .

سمات النخب الموحدة:

1- تكون موحده عندما تتشارك وتجتمع في حالة إجماع ضمني على قواعد اللعبة السياسية.

2- المشاركة في بنية تفاعليه متكاملة تمكن النخب من التواصل مع بعضها البعض وخلق نوع من التفاعل وخلق الثقة بينهم ويجعل هناك مركزيه في اتخاذ القرارات.

في هذه الحالة يكون الاستقرار هو السمة الموجودة في النظام والابتعاد عن العنف والمحافظة على السلا.م

وتكون منقسمة عندما:

1- عندما لا تتشارك ولا تجتمع على قواعد اللعبة السياسية وحول السلوك السياسي.

2- مشاركه ضعيفة ومحدودة وتفاعلات عشوائية في هذه الحالة يكون اللجوء للعنف وارد ويصبح النظام غير مستقر.

إذا الشقاق هو سمة النخبة غالبا ولكن تم تجاوزه في حالتين:

1- ظهور أنظمة وطنيه حافظت على الوحدة بين النخب للاشتراك في إدارة الشؤون بإشراف انظمه احتلاليه

2- الحالة الثانية في حالة الهزيمة بعد الحرب فالهزيمة تذوب كل النخب القديمة وتخلق نخب جديدة

وسائل إعادة الوحدة:

1- خوض النخب مفاوضات حول الاصطلاح مع النظام.

2- بعض النخب تدخل في علاقات سلام مع النظام وتعاون معه وهذا قد ينتج استقرار.

3- قد تتعب النخب وتيأس من محاولة التغلب على النخب الأخرى وقد تستقر سياسيا تحت نظام موحد.

المبحث الثالث : الإطار ألمفاهيمي للمنافسة الإقليمية

تتعدد المفاهيم لمصطلح التنافس وهذا لتعدد البيئة المزمع دراستها فإذا ادرجناها في إطارها الداخلي المحلي فنجد التنافس السياسي بين النخب والأحزاب السياسية علي تولي السلطة والتداول السلمي للسلطة، أما إذا كنافي إطارها الإقليمي فهنا نكون أمام تنافس إقليمي بين الدول حول منطقة آو حيز جغرافي فمعروف في بيئته الدولية وتطفو إلى السطح القوي الإقليمية، أما في التنافس الدولي فيكون بين القوي العظمي وصراع حول امتلاك القوة الصلبة والقوة الناعمة.

الا ان هناك تنافس داخلي بين مختلف التيارات السياسة الموجودة داخل الدولة الواحدة ،ويظهر جليا ان هذا المفهوم ظهر جلا في الدول الديمقراطية كتعبير عن التنافس بين القوي السياسية بمختلف تياراته من خلال ابراز برامجها السياسية وطرحه علي المجتمع كقوة بديلة علي حساب أي تيار اخر بهدف المضي قدما نحو رفاهية المجتمع وقيادة الدولة نحو ابراز مكانته الإقليمية والدولية والسيادة الكاملة كما ان التنافس يظهر جليا في مجال السياسة الخارجية وتوجهات التيار السياسي الفائز في السياسة الدولية،لذا يبقى التحليل الرسمي للسياسة في المناطق النامية أقل تقدمًا من نظيره في الديمقراطيات الصناعية المتقدمة.لان خصائص للتنافس السياسي في الأنظمة السياسية النامية. حصب المحللون السياسيون الغربيون كـ:إيفانز، سكوكبول، وروشماير وماركوبيه ويونغإيفانز (1995)؛ ميردال، كوهلي، وشو وغيرهم فان خصاص المنافسة ف الدول النامية تتميز بما يلي:

1. ضعف الدولة. أي أن الدولة لا تحتكر استخدام العنف ؛ ويخضع استخدام الإكراه لسيطرة النخب السياسية.

2. ضعف المؤسسات الديمقراطية.

3. لا تخضع المنافسة السياسية لقواعد الانتخابات.

4. يتنافس السياسيون على الريع الخاص، المستخرج من الإيرادات العامة

5. الطابع الشخصي للسياسة. فبسبب الكاريزما أو تقليد سياسة "الرجل الكبير" [1]

وعليه سنعرج فيهذا المبحث علي تحليل وتغكيك مفهوم المنافسة السياسية الداخلية والخارجية أي الدولية والإقليمية وعلاقتها بالتغيير السياسي داخل الدول بما يخدم رسالتنا هذه

المطلب الأول: التنافس السياسي الداخلي

إن التنافس سمة من سمات العلاقات الإنسانية وقد تأخذ شكلا ايجابيا وأخر سلبيا حسب البيئة التي يوجد فيها الصراع سواء كانت البيئة داخليه أم خارجية أو دولية وينشا هذا التنافس نتيجة تضارب المصالح بين أفراد البيئة الداخلية أو الفواعل الدولية، ويتطور التنافس إلى توتر ونزاع نتيجة محاولة احد الأطراف الانفراد بالمصالح والمحافظة عليها، لذا له عده مستويات تبدأ من الفرد إلى المؤسسة إلى مستوى ما فوق الدولة أو العالمية كما يأخذ التنافس عده أشكال منافسة سياسية، اقتصادية أو عسكرية.....الخ.

تعريف التنافس السياسي: لقد ظهر التنافس السياسي منذ القدم وقد اقر مفكرو السياسة أن التنافس السياسي بدا في الدولة الأموية والعباسية ظهر جليا في صراعاتهم على السلطة ولقد ظهر وبان للعيان في الدولة العباسية بين التيار الفارسي والعربي بين البرامكة والخزران الذين يمثلون الفارسية ضد التيار العربي خاصة في ولاية العهد وعصر الخليفة الهادي 169 هجري 786 ميلادي.[2]

كما ظهرت المنافسة السياسية في شكل صراع بين الملوك والكنيسة من اجل السيطرة على الدولة وهذا في بداية القرن 14 في أوروبا والمميز في هذا الصراع السياسي بين البشر على الحكم هو تنوع واختلاف الأفكار السياسية.

ومن هذا المنطلق فانه توجد عده تعاريف للتنافس السياسي فما هي يا ترى؟

---

[1]- Eliana LaFerrara and Robert H. Bates، Political Competition in Weak States، CID Working Paper No. 68 June 2001،P2

[2]–د عدنان عبد الله عبيدات، التنافس السياسي في الدولة العباسية بين التيار الفارسي والعربي، ولاية العهد نموذجا، مجلة الجامعة الإسلامية للبحوث الإنسانية، علي الرابط:https://journals.iugaza.edu.ps/، 2017، ص01

تعريف التنافس ترجع كلمه تنافس إلى الأصل اللاتينيcournluder والتي تعني بالفرنسية jouer ensemble أي بالعربية اللعب معا أما في اللغة العربيةفتعني التسابقوهي نزعة إنسانية كتسابق التلاميذ على المراتب الأولى ومعناها مذكور في القران الكريم كقول الله تعالى :﴿ وَفِي ذَلِكَ فَلْيَتَنَافَسِ الْمُتَنَافِسُونَ﴾[المطففين، الآية 26] في هذا السياق التنافس هنا محمود من اجل بلوغ قيمة كبيرة وتعتبر مصدر للتطور والتفوق بين البشر.

أما المعنى الاصطلاحي للتنافس هو عمليه تفاعلية بين طرفين أو أكثر من اجل إعداد القرار السياسي وبلوغ الهدف.[1]ويعرفه اخرون بان التنافس: هو حالة وسطية بين الصراع والتعاون فالإرادات هنا ال تسعى إلى التصادم التام أو إلغاء بعضها بل السباق والاحتكاك للحصول على منافع متنوعة دون تطبيق شروط النظرية الصفرية المتعلقة بالربح التام والخسارة التامة

أما التنافس السياسي هو التنافس على السلطة السياسية وقدرة صاحب السلطة على اتخاذ القرارات السياسية السليمة في السياسة العامة وقد تنشا من المنافسة السياسية بين النخب السياسية نزاع سياسي حول الإجراءات المتخذة في السياسات العامة خاصة في الدول الديمقراطية الدستورية. [2]

والملاحظ أن المنافسة السياسية كظاهرة سياسيه ليست محسوبة العواقب عند كثير من المفكرين سواء كانت انظمه ديمقراطية أو غير ديمقراطية مع التفاوت الكبير في مخرجات كل نظام وفي هذا السياق يقول ستروم انه رغم الاهتمام العام بالديمقراطية التنافسية إلا أن الصراع والتنافس السياسي مستمرة وعواقبه غير واضحة[3]

إن الملاحظ من هذه المداخل للتنافس والسياسي أن وجوده يتطلب أطراف وأفراد أو جماعات دولية محلية أو إقليمية لحدوث هذا التنافس السياسي.

كما أثار التنافس السياسي والمنافسة السياسية جدالا في أوساط المفكرين السياسيين حول علاقة هذه الأخيرة بعمل الحكومة ودرجه فاعليتها أي يطرح السؤال هل إذا كانت المنافسة السياسية شديدة يزداد

---

[1]–حمدي محمد نذير، ظاهرة التنافس الدولي في العلاقات الدولية، المركز الديمقراطي العربي، على الرابط، https://democraticac.de/?tag

[2] - Dr/almoh broy /way politic

[3]-corinas ,Bishof,Political competation and contestability,Thesis of doctora,Univercity of instate Florence ,2006 ,P02

عطاء الحكومة أو ينقص أو بالأحرى يرفع من درجه فاعليه الحكومة، كما أن المنافسة السياسية لها دور في تجديد الإصلاحات الحكومية نتيجة شده التنافس بين الفواعل السياسية التي تطمح إلى السلطة.[1]

كما أشارت دراسة على 15 دوله في أمريكا اللاتينية حول علاقة المشاركة السياسية بالمنافسة السياسية بعمل الحكومة بعبارة أخرى إيجاد العلاقة بين التنافس السياسي والسياسة العامة من خلال التجريب غير أن النتائج كانت صعبه المنال لان بعض النتائج التي تم التوصل إليها وجدت أن هناك تعايش بين المنافسة المنخفضة والسياسة الجيدة للحكومة

كما دأب علماء السياسة في دراساتهم للمنافسة السياسية على إيجاد علاقة هذه الأخيرة بمتغيرات مجتمعية أخرى كمتغير الفساد كظاهرة معقده ومتعددة الجوانب، مما حتم على المجتمعات ونخبهم على دحر هذه الظاهرة بزيادة درجة الوعي حول الآثار الضارة للفساد في شتي الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية مما يسبب عدم الاستقرار السياسي وعدم المساواة الاجتماعية على هذا الأساس دخلت المنافسة السياسية في الدراسات كمتغير سياسي يحاول الحد من الفساد وهذا ما لمسناه في دراسة لنظام المنافسة الانتخابية في ايطاليا التي قام بها تشاز والفانو، [2]حيث توصل هذا الأخير إلى وجود علاقة بين الفساد والمنافسة السياسية والقواعد الانتخابية

وعلى هذا الأساس ومن خلال هذا التدافع بين وحدات النظام السياسي هناك من ربط بين التنافس والقرار السياسي حيث اعتبر أن عملية مصاحبة لهذا الأخير باعتباره نشاط يسعى فيه كل طرف إلى تحقيق الهدف نفسه[3]

أهداف التنافس السياسي: تختلف أهداف التنافس السياسي داخليا وخارجيا

فالداخلي يمثل كما رأينا في صراع الأحزاب والإفراد والجماعات على السلطة والتحكم في الزمام أمور الدولة.

والخارجي فالدول تتسابق للترويج لنموذجها السياسي على حساب الدول الأخرى (النموذج الإيراني والتركي) وهذا بمحاولة كل طرف أو دولة تقديم تجربتها السياسية وأفكارها ومحاوله كسب العديد من

---

[1] -Dolibor Nicolás A. Eterovic ,Political Competition vs. Political Participation: Effects on government's size Universidad Adolfo Ibañez , School of Government, Diagonal las Torres, Santiago, Chile. https://www.uai.cl/RePEc/uai/wpaper/wp .

[2]-Vincenzo,alfano,how political competation and electoral

[3]–وجدان، حسن الساعدي، آليات التفاعل بين الأقطاب المؤثرة في النظام الدولي: دراسة مستقبلية، رسالة دكتوراه، جامعة النهرين، 2015، ص15

الأقاليم في صفها الفكري والسياسي ولقد اصطلح على هذا الفعل التسويق السياسي وعليه فان المنافسة السياسية هي خلق مكاسب سياسية على الواقع بتفوق طرف على آخر وبالتالي تحقيق ما يسمى بالانتصار السياسي.

وقد تأثرت إفريقيا بهذا التغيير السياسي بإعادة إدخالها في مصاف الدول التي فيها منافسة سياسية أو بما يعرف بالموجة الثالثة الديمقراطية[1] حيث انتقلت معظم الدول من نظام حزب الواحد إلى نظام الأحزاب التنافسية مع التحفظ الكبير لهذا الانتقال ومدى نجاعته ونجاحهحيث توصل هذا الأخير إلى وجود علاقة بين الفساد والمنافسة السياسية والقواعد انتخابيه

التنافس السياسي الداخلي والتطور الاقتصادي: بما ان ميادين القوة وقياساتها متعددة نجد ان قوة الدولة أصبحت لا تقاس بالمجال العسكري فحسب بل بالاقتصاد وما تمتلكه من تكنلوجيا متطورة

وعلى مدى العقدين الماضيين، ركزت الدراسات في الاقتصاد السياسي بشكل أكبر على شرح كيفية تأثير البنية السياسية على النتائج الاقتصادية. ويُقال إنه كلما زادت درجة مخاطر المنافسة السياسية، زادت احتمالية تبني سياسات حكيمة وناضجة. ومن جهة أخرى، يُعد تحقيق النمو الاقتصادي المستدام أحد أهم شواغل صانعي السياسات والحكومات[2]

لذا تكتسي التنمية الاقتصادية تحديا كبيرا للدول من اجل المضي في تقوية الدولة سياسيا واقتصاديا مما يؤهلها للعب دور قد يكون إقليمي او دولي والتأثير في القرارات الدولية الا ان ذلك لا يكون متاحا الا بوجود نخبة السياسية لها إرادة في تقوية دولتها وهنا يدخل صناع القرار السياسي او بالأحرى النظام السياسي برمته في عملية تقوية الدولة وقد لا يتأتى الا بتوفر الجهد الإنساني الصادق في لعب دور علي الساحة الدولية

ويري الباحثون ان المنافسة السياسيةو الديمقراطية والنمو الاقتصادي متكاملان، ويعزز كل منهما الآخر. ثمة ارتباط وثيق بين الديمقراطية والنمو الاقتصادي. ورغم هذا الارتباط، تتباين الآراء حول السببية. يؤكد بعض الباحثين أن النمو الاقتصادي مرتبط بالتحول الديمقراطي. ويشير بارو إلى أن تحسين مستويات

---

[1]– الأستاذ الدكتور: مجال محمد السيد ضلع، تقييم عملية التحول الديمقراطي يف أفريقيا،مجلة "دفاتر المتوسط"،جامعة عنابة، العدد الثاني،2014

[2]-Parisa Rahimkhoei ,a, Iman Emtiazi Naeini b ,Khadijeh Hassanzadeh. Political Instability, Internal Tension, Political Competition and Economic Growth: A Panel-ARDL Approach .Electronic copy available at: https://ssrn.com/abstract.p3

المعيشة المختلفة يتنبأ بعودة الديمقراطية، على سبيل المثال. وتشير معظم الدراسات إلى أن الديمقراطية شرط أساسي للنمو الاقتصادي؛ أي أن الديمقراطية تسبق النمو الاقتصادي. وتُعد حرية التعبير، ونزاهة الانتخابات، والقيود القانونية على السلطة التنفيذية، أهم المحركات المؤسسية للتنمية الاقتصادية على المدى الطويل. وكما رأينا مؤخرًا في العديد من البلدان، فإن تآكل هذه المؤسسات قد يُهدد أثر النمو المطرد نحو التحول إلى ديمقراطية ليبرالية. لذا، يمكن اعتبار المنافسة السياسية شرطًا ضروريًا لإرساء الديمقراطية. ويسعى الاقتصاديون إلى الحفاظ على حقوق الملكية في الديمقراطية، وهي أحد الشروط الأساسية للنمو الاقتصادي. تؤكد بعض الدراسات، ضمنيًا أو صراحةً، على أن حقوق الملكية في الأنظمة غير الديمقراطية تتغير لصالح الأقوياء والحزب الحاكم، مما يعيق التدفق الحر لرأس المال في هذه البلدان. غالبًاماتُعزىالشكوكحولكفاءةالأنظمةالاقتصاديةإلىالازدهارالاقتصاديالذيشهدتهبعضالدولالشيوعية. قدتحملالديمقراطيةوالحريةقيمًامعياريةمتأصلة،لكنضمانالتنميةالاقتصاديةيبقىأكثرأهمية. ويستشهد أنصار هذا الرأي بتجارب التنمية في عدد قليل من الأنظمة الديكتاتورية، حيث يُعد النمو الصيني المرتفع للغاية والمستقر جدًا بعد إصلاحاتها الاقتصادية في أواخر السبعينيات والثمانينيات مثالًا بارزًا على ذلك . تزيد بعض الدول الشيوعية مدخراتها واستثماراتها إلى مستوى مرغوب فيه من خلال فرض ضوابط على الاستهلاك. وبالتالي، تحقق هذه الدول نموًا اقتصاديًا مذهلًا من خلال زيادة الاستثمار، لا سيما في قطاع السلع الرأسمالية[1].

أبرز مؤشرات التنافس السياسي:

- **التنافس بين القوى العظمى** :يقاس عبر مبيعات السلاح، والتحالفات العسكرية، والأنشطة الاستخباراتية التي تعكس عمق المصالح المتضاربة.

- **مؤشرات استقرار النظام السياسي** :قياس مدى تصاعد الأزمات والتوترات (مرحلة ما قبل الصراع) التي تهدد الوضع الراهن.

- **توزيع النفوذ الإقليمي** :يظهر في زيادة استقلالية القوى الإقليمية وحزمها في رسم سياساتها بمعزل عن الضغوط الدولية.

[1]-ibid ,P6

- **مؤشرات السلطوية والتحول الديمقراطي** :مراقبة مدى طغيان الاعتبارات الأمنية والجيوسياسية على الحقوق السياسية (تمكين السلطوية).
- **حواجز دخول الساحة السياسية** :مدى قدرة القوى الجديدة على المشاركة (درجة الانفتاح أو الانغلاق السياسي)[1] .

تساعد هذه المؤشرات في إدارة الأزمات وتحليل التنافس، خاصة في السياقات التي تشهد "تشرذماً إقليمياً" وصراعات على الموارد

ملخص ما طرحناه تبين لنا ان هناك جدلية طردية بين التنافس السياسي والنمو الاقتصادي وبالتالي التحرك الإقليمي والدولي، ويبدو ان هذه العلاقة الطردية بين المصطلحين، فكلما كان التنافس السياسي ديمقراطي فيه استقرار سياسي تزداد وتيرة النمو نتيجة الحرية الاقتصادية والتطور الاقتصادي، الا ان التطور الاقتصادي والنمو المذهل والسريع للصين شكل الاستثناء لما شهده هذا البلد من تطور اقتصادي مذهل رغم انه بلد شمولي فهو شمولي سياسيا وحر اقتصادي مما يبرز لدي الدارسين فكرة الاستقرار السياسي ودوره في تطور الدول,

المطلب الثاني : التنافس الإقليمي والدولي

التنافس الإقليمي: لقد أبانت التغيرات الدولية والإقليمية على عده معطيات على الساحة الواقعية والفكرية فظهور أفكار كالتكامل الاقتصادي والعولمة والتقدم التكنولوجي زاد من أهميه المناطق الخارجية مما اشتدت المنافسة الإقليمية التي أصبحت لا تخرج من جدول أعمال السياسيين وصانعي السياسة الإقليمية[2]

[1]-هاله سالم خلف محمد ،الصراع الدولي ومستقبل النظام الدولي الجديد ،مجلة اتجاهات سياسية- المجلد الثامن – العدد الثاني والثلاثون – سبتمبر 2025،ص133

[2] Peter w ;j botey,rigional competation ,Springer,Leverpol,2000 ,P11

لقد شمل التنافس الإقليمي في بدايته التنظيرية على الجانب الاقتصادي فكانت تقتصر التعريفات على النظرة الاقتصادية في التنافس من منطق السوق إلا أن تسارع الأحداث وتطوراتها أدى إلى تطور هذا المفهوم إلى المنافسة في الترويج للأعمال والترويج إلى النموذج السياسي في منطقه إقليمية معينة.

ان استعمال مصطلح المنافسة الإقليمية يفرض علينا التعامل مع مصطلح المنطقة كما يفرض علينا كذلك التعامل مع نوع المنافسة في هذه المنطقة ونوع المنافسين والعلاقات التنافسية بين المتنافسين ونتائج ومخرجات هذه المنافسة، ولعل هذا ما أبرزته المدرسة السلوكية في إطار تحليل العلاقات الدولية حول مستويات التحليل وابرز مفكريها باري بوزان الذي يركز على المستوى الإقليمي في التحليل باعتباره مكونا منطقي للتحليل

وعليه فإننا سنركز في دراستنا هذه على النظام الإقليمي الذي تجري فيه عمليه المنافسة السياسية وهذا لفهم مختلف التفاعلات الداخلية والخارجية لسلوك الفواعل الدولية، كما أن الأنظمة الإقليمية تساعدنا على فهم سلوك هذه الفواعل لاعتماد هذه الأنظمة على خمسه أبعاد للتحليل وهي:

- وحدات النظام وهي القوى الفاعلة في المنطقة.
- التفاعل بين وحدات النظام.
- البيئة دراسة نشأة النظام ومدى تفاعلاته.
- حدود النظام وهي الحدود الفاصلة بين نظام وأخر.
- هيكل النظام وهي تركز على خصائص ومكونات القوه وكيفيه توزيعها وأين ترتكز.[1]

وعليه فالنظام الإقليمي يعطي شكلا من التفاعلات والتصرفات للوحدات الإقليمية حتى ينشا بينها التنافس خاصة السعي وراء إبراز القوة المؤثرة في الإقليم ومحاولة فرض كل وحدة نظامها على الإقليم الموجودة فيه للحفاظ على مصالحها وأمنها القومي.

أما المستوى الأخر للتحليل فهو التنافس الدولي فما هو؟

التنافس الدولي: ينظر الكثير من المفكرين في شرح وتعريف هذا المصطلح من منطلق اقتصادي نظرا لازدياد العامل الاقتصادي أهمية في تفسيره لسياسة الدول الخارجية

ويعرف التنافس الدولي بشكل عام على انه حاله تجمع بين طرفين دوليين آو أكثر اتفقوا على التنافس بشكل وحسابات عقلية من اجل تحقيق مصالحهم وفق ما وفرته بيئة النظام الدولي.[1]

---

[1]–الموسوعة السياسية على الرابط:https://political-encyclopedia.org/

ولقد تباينت تعريفات في تحديد مفهوم التنافس الدولي في حيث ترى:

المدرسة الواقعية تري انه سعى الدول لتحقيق مصالحها بدوافع مختلفة في بيئة غير متكافئة وفوضى ويرون أنا امتلاك القوة ضروري لخوض أي تنافس دولي والفوز بهذا التنافس.

أما المدرسة الليبرالية فتشترط وجود قوة دوليه تحفظ السلم والأمن الدوليين وتحفظ التنافس بين الدول في إطار أخلاقي وقيمي وديمقراطي.

أما المدرسة الماركسية تري التنافس في إطار معين بين الدول المتقدمة فقط التي تسيطر على الدول الصغرى.

علاقة التنافس الدولي بمفاهيم أخرى

التنافسية والتنافس الدولي ينطلق هذان المفهومات من مقترب الاقتصاد السياسي فالتنافسية حسب المجلس الأمريكي للسياسة هو قدرة الدولة على إنتاج السلع والخدمات التي تنافس في الأسواق العالمية فتنافس الدول مع غيرها من خلال سلعها المنتجة وقدرتها على تسويقها كما هو مؤشر على معرفة قوة الدولة اقتصاديا وسياسيا في البحث والترويج لسلعها المنتجة وقدرتها على تسويقها كما هو مؤشر علي معرفة قوة الدولة اقتصاديا وسياسيا في البحث والترويج لسلعها واخذ مكانة دولية في السوق العالمية[2]

ميزان القوى والتنافس الدولي: وتقوم على أساس التحالفات بين القوى من اجل الحد من قوة مهيمنة أو محاولة سيطرتها، والتحالف يدخل في إطار معادله القوة المتفوقة وضبط سيطرتها

التوتر والتنافس الدولي: التوتر هو حاله من القلق تنتاب الدول سواء القوى الكبرى في المحافظة على نفوذها ومصالحها ومكانتها الدولية وكذا الدول الضعيفة من خلال كذلك المحافظة على إقليمها.

وعليه فان هذه التوتر ينشا حالة من التنافس بين القوى الكبرى أو بين القوى المتوسطة والناشئة وكلما زادت الإغراءات والمكاسب السياسية والاستراتيجة والاقتصادية التي توفرها بيئة معينه زادت حدة التنافس بين القوى الدولية[3]

الصراع الدولي والتنافس الدولي: إن التنافس يؤدي إلى صراع فمثلا التنافس على القوة والموارد يتطور إلى صراع وعليه فأي صراع يبدأ من تنافس سلمي ليتطور تدريجيا مع مرور الوقت.

---

[1]–حمدي محمد النذير، التنافس الدوليفي العلاقات الدولية

[2]–نفس المرجع، ص05

[3]–نفس المرجع، ص06

عموما فان التنافس الدولي أو الإقليمي هو آلية من آليات التفاعل الدولي بين طرفين دوليين أو أكثر يتسابقون فيما بينهم للحصول على مكاسب ومنافع دون اللجوء إلى الاصطدام مما ينعكس على العلاقة بين هذه الأطراف[1]

كما أن حاله اللاتوازن بين الأطراف الدولية يؤدي إلى نشوء تفاعل الغرض منه تحقيق التوازن أو زيادة المكاسب للطرف المستفيد من حالة اللاتوازن.

المطلب الثالث: علاقة التغيير السياسي بتحولات النظام الدولي:

كما رأينا سابقا أن التغير سمة طبيعية تطرأ على كل الظواهر الطبيعية والإنسانية فحركية الحياة غير متوقفة ولها صيرورة وتطورات أو تغيرات، ومنه فان الأفكار والرؤى تتغير كذلك حسب المستجدات والتطورات لذا فان حقل العلاقات الدولية لا يخرج عن هذا الإطار، فالتغيرات في العلاقات الدولية مست النسق الدولي بل أثر حتى على الأفراد والدول والجماعات ومن خلال تتبعنا لتغيرات النظام الدولي نجد انه تغير حسب الظروف الدولية كيف ذلك؟

التغير في شكل النظام الدولي

إن السمة التي غلبت عن النظام الدولي بعد الحرب العالمية الثانية هو بروز قطبين أو ما اصطلح عليه نظام ثنائي القطبية يتصارع فيه المعسكر الشرقي والغربي فتكتلت الدول تحت هذين

[1]–وجدان حسن ألساعدي، مصدر سبق ذكره، ص16

القطبين فكل الدول التابعة للمعسكر الشرقي هي مهددة للدول التابعة للمعسكر الغربي وصفات التهديد كانت على المستوى الجيوستراتيجي والسياسي والثقافي والاجتماعي

وبعد انهيار المعسكر الشيوعي اتسم المجتمع الدولي بصراعات على مستويات مختلفة فعل المستوى الأعلى نجد صراع على مركز النظام الدولي أو ما اصطلح عليه بالقطب الدولي، وعلى المستوى المتوسط نجد صراع الأقاليم ومحاوله كل إقليم التطور أو ما سمي بالإقليم القطب و صراع داخل الأقاليم نفسها ومحاوله كل دوله أن تكون مركز لهذا الإقليم أو ما يسمى في أبجديات العلاقات الدولية القطب الإقليمي.[1]

وعليه فمن الناحية الفكرية نجد أن هناك اتجاه يري أن هناك تغييرا في مستوى الفاعل الدولي ويقصد هنا المدرسة السلوكية التي ترى أن النظام الدولي يشهد تغيرا في العمق وهذا ما ذهب إليه بارنرن باردي في كتابه انقلاب العالم. [2]

علاقة التغيير بتوازن القوي:

إن انتقال الدول إلي نظم ديمقراطية يتطلب درجة من التراكمات والمسارات والوعي الثقافي والسياسي حتى يتسنى للدول التمتع بالتداول السلمي للسلطة إلا أن مسارات هذا التغيير صعبة وقد تصطدم بكيفية البناء خاصة في الدول التي تعاني من تراكمات استبدادية وذهنيات تسلطية لعقود من الزمن وعلية فمشكلة إعادة البناء والتركيب صعبة للغاية لان صيرورة التغيير تتدخل فيه عدة فواعل.

إن كل النظريات الدولية. تشير الي مشكلة التغيير الدولي وعلاقته بالتغير السياسي للدول. والحقيقة انه لا الإجماع على ما يشكل التغيير أو التحول في الحياة السياسية. وفي الوقت الحالي، يمر هذا المجال بمرحلة إعادة تنظيم نظريةعلى وجه التحديد لأن التغيير، سواء في السرعة أو الأنواع التنظيمية أو العمليات، يبدو أنه منتشر في كل مكان في العالم المعاصر. ولكننا لا نعرف ما الذي يمكننا أن نفعله نظرياً بهذا التغيير لأنه لا يوجد إجماع على ما نعنيه بالتغيير، ناهيك عن كيفية تحديده. وهذا أمر غريب، لأن المدارس الفكرية الكبرى تتباعد عن بعضها البعض حول وجهات نظر مختلفة بشأن الحالة الإنسانية. والواقع أن المرء يستطيع أن يزعم أن المناقشات الكبرى بين منظري العلاقات الدولية

---

[1]–رياحي، أمينة، تأثير الاستراتيجية في النظام الدولي على التنظير في العلاقات الدولية، مقال أكاديمية الدراسات الاستراتيجيةوالإنسانية، الجزائر، 2011، ص28

[2]–نفس المرجع، ص28

كانت عبارة عن حجج ضمنية حول طبيعة التغيير، وإمكانياته، وعواقبه [1]. وإلى جانب الأبعاد الأخرى التي تميز المدارس والفصائل المختلفة في النظرية الدولية، كانت قابلية التغيير مجالاً رئيسياً للخلاف . وينتمي أولئك الذين وُصِفوا بالواقعيين إلى هذه الفئة لأنهم يعتقدون بشكل مشترك أن الفوضى تخلق عالماً يهيئ الدول وصناع السياسات فيها للتصرف بطرق معينة بغض النظر عن السمات الوطنية ورغبات صناع السياسات. والثمن الذي يُدفَع مقابل الاستقلال السياسي هو انعدام ألأمن، ولا يهم ما إذا كنا نتحدث عن دول المدن اليونانية المستقلة، أو دول المدن في عصر النهضة في إيطاليا، أو الدول القومية الحديثة. ويشترك ثوسيديدس، وماينكي، ووالتز عموماً في وجهة نظر مفادها أن تكرار الأحداث في السياسة الدولية أمر شائع، وهم متشككون في إمكانيات تجاوز عواقب الفوضى من خلال المؤسسات الدولية، أو التعلم، أو التغيرات الاجتماعية والتكنولوجية على المستوى الوحدوي أو عبر الوطني. الواقعيون، بهذا المعنى، متشائمون، ومهما كانت اختلافاتهم، فإن التغيير في العلاقات الدولية يقتصر على معايير ضيقة مثل التغيرات في توازن القوى، أو أقطاب القوة، أو تشكيلة القوى العظمى.

لكن هناك نهج للتغيير يبدأ على مستوى الدولة أو الفرد. إنه نظرية التعلم. إننا نمتلك الآن قدراً كبيراً من الأدبيات التي تتناول هذا النوع، والتي تستند في معظمها إلى أميركا . وتركز هذه الأدبيات على الطرق التي يعيد بها صناع السياسات الخارجية تعريف مصالح الدولة نتيجة للتعلم من خلال المشاركة في المنظمات الدولية ومجتمعاتها المعرفية المحيطة. ووفقاً لمصطلحات كوهان ، فإن "التغيرات في كيفية تفكير الناس في مصالحهم" يمكن تفسيرها من خلال "العلاقات الوثيقة بين المسؤولين المشاركين في إدارة الأنظمة الدولية...". وتكثر التصريحات المماثلة في الأدبيات. ولكن التغيير هنا يحدث على مستوى الوحدة، سواء كان صانع السياسات أو تعريف الدولة للمصالح. ولا يبرر هذا التغيير تلقائياً ادعاءات التغيير الشامل. وهذا من شأنه أن يشكل المغالطة البيئية في الاتجاه المعاكس. ورغم أن ليبو يزعم أن "التعلم النخبوي على مستوى الوحدة له عواقب نظامية"، فإنه يتطلب دولة قوية للغاية لتغيير النسيج الكامل للعلاقات الدولية في فترة زمنية معينة. وحتى أكثر القادة ثورية مثل هتلر وستالين لم يتمكنوا من تغيير المؤسسات الأساسية للعلاقات الدولية، رغم محاولتهم. وكانت الحرب العالمية الثانية، من بين أغراض أخرى، حربًا لدعم النظامالوستفالي، والذي يعني مجموعة من المؤسسات التي تدعم سيادة واستقلال

[1]-K.J. Holsti،The Problem of Change in International Relations Theory،Institute of International Relations The University of British Columbia ،Working Paper No.26 ،December 1998 ،p2

مجتمعات سياسية متميزة تسمى الدول. ومن غير المرجح أن يؤدي التغيير على مستوى الوحدة إلى تغيير مثل هذا النظام[1]،

العلاقة بين النظام الدولي والنظام الإقليمي:

تعود أصول فكرة مفهوم النظام الإقليمي إلى فترة الستينات والسبعينات للمدرسة الإقليمية التي ظهرت لمواجهة فكرة بناء نظام دولي يحفظ السلم والأمنألدوليين وترى أن أفضل وسيلة لحفظ السلم والأمن من خلال نشأة التجمعات ألإقليمية و من خلال التكامل الاقتصادوهناك العديد من التسميات التي تصف مفهوم النظام، فالبعض يطلق عليه تسمية النظام التابع، أو ضمن إطار البيئة الخارجية فرعيا النظام الفرعي، أو نظام الدول الفرعي إذ يشكل النظام الإقليمي نطاقا التي يتشكل منها النظام الدولي باعتباره يتكون من عدة نظم فرعية ،ويقصد بالنظام الإقليمي مجموعة من الدول التي تنتمي لإقليم واحد وتربطها عوامل مشتركة في المصلحة للشعور الذاتي بالتميز والتعاون وربما التكامل الإقليميوالولاء بحيث تقيم أساس تعاملها الدولي وفقا في الم إلى نوع العلاقات والتفاعلات بين المجال الاقتصادي ومختلف المجالات، كما يشير المفهوم أيضا مجموعة من الدول التي تقع داخل إقليم جغرافي واحد، ويشير ذلك المجال الجغرافي إلى أنماط معقدة من التفاعلاتوالتعاملات تحقيقا لأهداف مشتركة[2]

وللنظام الإقليمي أربع وظائف رئيسية هي :

- **1-وظيفة التكيف:** تتصل هذه الوظيفة بالكفاءة الفنية لمؤسسات النظام الإقليمي ويتوقف أداء هذه الوظيفة على استعداد أطراف النظام بالتنازل عن بعض صفات السيادة في علاقاتهم المتبادلة بهدف السيطرة على الصراعات
- **2-الوظيفة التكاملية:** ويقوم بها النظام الإقليمي عن طريق تدعيم الصلات الداخلية بين أطرافه على المستوى الرسمي والغير الرسمي، بحيث تصبح الموارد، التي تتحرّك وفقا لقواعد خاصة بكل طرف أو وحدة الإطار، أكبرديناميكية من تلك التي تتحرك من وحدات هذا النظام. ويؤدي

[1]-ipid"p05

[2]- رانيا محمود، ابراهيم عبد الرحيم، تأثير التغير في نمط النظام الدولي على الامن القومي العربي دراسة النمط الأحادي القطب -1990) (2010الدولي للنظام، المجلة العلمية لكلية الدراسات الاقتصادية والعلوم السياسية، بجامعة الإسكندرية، المجلد التاسع، العدد السابع عشر، جانفي2024،ص408

الأداء الناجح لهذه الوظيفة إلى تدعيم القيم الخاصة بالإقليم في الممارسات العملية حيث يدخل إليها الاعتبارات الديناميكية، وبذلك ترتبط وظيفة التكامل بوظيفة التكيف[1]-

- **3-وظيفةالحرية والأمن:** وهي بالنسبة للنظام الإقليمي، موطن علاقات القوة بينه وبين البيئة الدولية، وتتعلق هذه الوظيفة بمجموعة القيم الأساسية الخاصة بالإقليمية، والتي تفترض دفاع أطراف النظام الإقليمي عن بعضها البعض إزاء أي تهديد خارجي، وإلاّ سيتحول هذا النظام إلى مجرد جماعة ثقافية أو منطقة حضارية لا اكثر
- -4 .**وظيفة تحقيق الأهداف:** وهي وظيفة تتوحد فيها أطراف النظام الإقليمي أو تفترق، ذلك أن الدول تدخل في ترتيبات إقليمية بإرادتها عندما تتوقع أن تتحقق أهدافها على نحو أفضل من خلال التعاون، وهنا تكمن قدرة النظام على التوفيق، وبناء التراضي بكل أطرافه، بحيث يرى كل طرف أن له مصلحة مؤكّدة في هذا الارتباط، وعلى هذا الأساس، فإن،النظام الإقليمي يتطور تبعا لدرجة نضوج عملية بناء الاجماع داخله[2]

تغيرات النظام الدولي: لقد شهد النظام الدولي عدة تغيرات او بالأحرى انماط عدة شكلت فيه امتلاك القوة او اختلاف درجاتها اي القوة بشتي مجالاتها مما اعطي عدة انماط حيث نجد:

1-نظام التعددية ألقطبية:اي وجود عدة قوي في النسق الدولي تمتلك من مصادر القوة ألاقتصادية والعسكرية، والتكنولوجية والحضارية، ما يؤهلها للمنافسة على الساحة ألدولية ويسيطر كل من التنافس والتعاون بين هذه القوى على السياسات وتحاول كل دولة امتلاك مناطق نفوذ تابعة لها وتتميز بعدم الثقة بين هذه القوي الدولية المتصارعة[3]

2-نظام الثنائية القطبية: حيت ان النفوذ الدولي في دولتين او ما اصطلح عليه قطبيين رئيسين وذلك لارتكاز المقدرات والقوة الناعمة والصلبة بين هاتين الكتلتين ويتميز هذا البنيان بوجود صراع رئيسي يتمركز حول تلك الكتلتين وكان بين معسكرين اثنين الشرقي والغربي و الاشتراكي والرأسمالي

3-النظام الدولي أحادي القطبية: اي امتلاك قوة دولية عظمي بقيادة النسق الدولي لتفوقها بشتي المجالات وعدم وجود منافس مناظر لها على قمة النظام ألدولي وقد بدأ النظام الدولي في التغيير نحو

---

[1] -عياد،محمد سمير ،إشكالية بناء نظام إقليمي مغاربي،مجلةاكاديميك،العددالسادس،جوان 2017،ص62

[2] -نفس المرجع،ص63

[3] -رانيا محمود، ابراهيم عبد الرحيم،مرجع سبق ذكره،ص 403

القطبية الأحادية عند حدوث تحولين كبيرين في عام 1991 ،في تفكك وانهيار الاتحاد السوفيتي مما أدى إلى تحول البنيان الدولي نحو القطبية الأحادية، والحدث الثاني هو اتجاه دول أوروبا الغربية نحو الوحدة السياسية والاقتصادية بتوقيع اتفاقيتي ماستريخت، الأمر الذي عبر عن بداية التحول في النسق الدولي.

الدول وتغيرات النظام الدولي:

إن مؤشرات التغيير، سواء كانت اتجاهات أو تحولات أو وتغيرات عالمية تشير الي تغيير في العلاقات الدولية وبالتالي الي تغيير في السياسة الخارجية للدول، بل إلى خصائص النظام بأكمله. فالنمو ألسكاني وضغط الوقت والمكان، وقوع الحروب بين الدول والتطورات التكنولوجية ادت الي تراجع سلطة الدول فأغلب الأدبيات تشير إلى اتجاهات عالمية. إن كل ما يحدث من تغيير وطنياً أو إقليمياً ودوليا. دي الي عجز نظريات العلاقات الدولية تقريباً لعدم تنبؤها وسيرها مع هذه التغيرات[1] .

ولكن هناك نهج للتغيير بدأ على مستوى الدول أو الفرد. ركزت عليه عدة أدبيات بالبحث على الطرق التي يعيد بها صناع السياسات الخارجية تعريف مصالح الدولة نتيجة للتعلم من خلال المشاركة في المنظمات الدولية ومجتمعاتها المعرفية المحيطة. ووفقاً كوهان فإن "التغيرات في كيفية تفكير الناس في مصالحهم" يمكن تفسيرها من خلال "العلاقات الوثيقة بين المسؤولين المشاركين في إدارة الأنظمة الدولية...". وتكثر التصريحات المماثلة في الأدبيات. ولكن التغيير هنا يحدث على مستوى الوحدة، سواء كان صانع السياسات أو تعريف الدولة للمصالح. ولا يبرر هذا التغيير تلقائياً ادعاءات التغيير الشامل. وهذا من شأنه أن يشكل المغالطة البيئية في الاتجاه المعاكس. ورغم أن ليبو يزعم أن "التعلم النخبوي على مستوى الوحدة له عواقب نظامية"[2]، فإنه يتطلب دولة قوية للغاية لتغيير النسيج الكامل للعلاقات الدولية في فترة زمنية معينة. وحتى أكثر القادة ثورية مثل هتلر وستالين لم يتمكنوا من تغيير المؤسسات الأساسية للعلاقات الدولية، رغم محاولتهم. وكانت الحرب العالمية الثانية، من بين أغراض أخري حربًا لدعم النظام الوستفالي، والذي يعني مجموعة من المؤسسات التي تدعم سيادة واستقلال مجتمعات سياسية متميزة تسمى الدول. ومن غير المرجح أن يؤدي التغيير على مستوى الوحدة إلى تغيير مثل هذا النظام،

جدلية التغيير السياسي الداخلي والتغيرات الإقليمية والدولية

[1]-K.J. Holsti،The Problem of Change in International Relations Theory،ipid.p10

[2]-ipid.p11

وهنا تطرح العلاقة بين النظام السياسي الداخلي وتوجهاته الخارجية الإقليمية والدولية او العكس أي أثر النظام الدولي على النظام الإقليمي والسياسة الداخلية وهنا تتدخل عدة معطيات او مؤثرات داخلية وخارجية من بينها:

القوى المهيمنة :تغير أنماط العلاقة بين القوى العظمى عالمياً يفرض تغييرات هيكلية في النظم الإقليمية، مما يؤثر على الدول الصغيرة والمتوسطة.

التدخل الخارجي :تقوم القوى الكبرى والإقليمية بالتدخل في النزاعات الداخلية بناءً على مصالحها الاستراتيجية، مما يساند أطرافاً على حساب أخرى ويؤثر في مسارات التغيير .

.2أثر النظام الإقليمي على التغيير السياسي الداخلي:

توازن القوى الإقليمي :تغير التوازنات (مثل بروز قوى إقليمية جديدة) يؤثر مباشرة على سياسة الدول المجاورة واستقرارها الداخلي.

التأثير المتبادل :تشابك النزاعات الإقليمية والوطنية، حيث يمكن للصراعات داخل دولة ما أن تمتد للمنطقة، أو أن التدخل الإقليمي يفاقم الصراع الداخلي .

.3التغيير السياسي الداخلي وأثره على النظامين الإقليمي والدولي:

تغيير الهوية والدور :التغييرات السياسية الداخلية (مثل الثورات أو تغيير النظم) قد تعيد تعريف النظام الإقليمي ككل، وتغير تحالفاته.

التأثير التبادلي :التغييرات الداخلية ليست مجرد "تلقي" للتأثيرات الخارجية، بل هي "صانعة" للأحداث التي تجبر النظامين الإقليمي والدولي على التكيف .

خلاصة:يتحرك التغيير السياسي داخل أي دولة ضمن سياق أوسع، حيث تعمل المنظمات الإقليمية على التوسط والحل، بينما قد يؤدي التنافس الدولي والإقليمي إلى تغذية هذه التغييرات، مما يجعل الاستقرار الداخلي مرهوناً بتوافق إقليمي ودولي

تمهيد:

تكتسي الدراسة التاريخية في العلوم السياسية أهمية بالغة وهذا لمعرفة الحقائق واكتشافها خاصة فيما يتعلق بمجال المقارنة ومعرفة ما هو ثابت وما هو متغير خصوصا وان دراستنا هذه متعلقة بمجال التغيير والتغير سواء علي المستوي المحلي أو الإقليمي أو الدولي، ولأن التغيير يتم إنتاجه من خلال عملية تراكمية فانه يحتاج إلي وقت ليحصل التحول، لذلك يجب الأخذ بعين الاعتبار البعد الزمني بعبارة أخري حتى يتسنى للباحث فهم التغيير وشرحه يجب أن يهتم بوصف التسلسل الزمني للأحداث.[1]

وفي دراستنا هذه عن التغييرات الداخلية التي حصلت في الدولة التركية فان التاريخ منح لتركيا أهم تحول شهده القرن الماضي وهو إنهاء الحقبة العثمانية والدخول في مصاف الدولة القومية أي من الإمبراطورية إلى القومية، وليس هذا فحسب بل التحول من الإسلام إلي التغريب التي قادتها نخبة عسكرية متشبعة بالفكر الغربي والأفكار العلمانية ولقد خلق هذا التحول هوة بين النخبة الحاكمة والشعب التركي.

ولقد أشرنا سابقا في الفصل الأول أن أي عملية تغيير تشهد مقاومة فهناك الرافضون والمؤيدون والمتحفظون على عملية التغيير وهذا ينطبق علي الحالة التركية التي شهدت تباينا وتضارب في المواقف حول هذا التحول الجديد ولقد مس هذا الاختلاف حني المؤرخين والمفكرين حول مسالة التحول إلي العلمانية فنجد منهم من:

1-هناك رأي يقول أن العلمانية بدأت منذ العهد العثماني وبالتحديد عام 1718 حيث ظهرت الأطراف التي اشرنا إليها سابقا.

2-المتمسكة بالإسلام والمعتقدين أن هذا الأخير يجب أن يكون الدعامة التي نقف عليها الدولة العثمانية

3-الاصطلاحيون وهم الذين ضاقوا ذرعا بسيطرة علماء الدين علي الحياة التعليمية والقانونية لذا طالبوا بضرورة التغيير والتجديد.[2]

سنحاول في هذا الفصل دراسة التغيرات السياسية والمجتمعية التي حدثت في تركيا منذ نشوء الدولة القومية وانفصالها علي الإمبراطورية العثمانية إلي غاية وصول حزب العدالة والتنمية التركي حني نبرز اثر هذه التغيرات علي النظام السياسية التركي خاصة بعد بروز مفاهيم جديدة حول الدمقرطة واللبرالية

---

[1]-political change and policy change ,IPID,P03

[2]-احمد النوري النعيمي، حسين علي الجميلي، النظام السياسي في تركيا وإيران، الدار الجامعية للطباعة والنشر، العراق، 2006، ص120

معرجين علي مسار التعددية ولترها علي الحياة السياسية التركية والمجتمع.

المبحث الأول: من الإمبراطورية إلي الاتاتوركية

ان دراسة التاريخ السياسي للدول يعطي للباحث في مجال العلوم السياسية لمعرفة مجالات التشابه والاختلاف بين الحقب الزمنية والظواهر المتكررة والتنبؤات العلمية للظواهر السياسية ،كما تبرز لنا الصيرورة التاريخية معرفة العقائد السياسية والملامح المجتمعية للدول والتغيرات السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية والحضارية بشكل عام ومساهمتها في الإرثالإنساني وهذا ما نلمسه في الدولة التركية التي مرت علي حضارتين مختلفتين مما يعطي الانطباع بوجود تجاذبات إيديولوجية سياسية داخل المجتمع التركي.

ولذا نجدمسيرة العمل السياسي في الإمبراطورية العثمانية مستها تغيرات كبيرة منذ نشأة هذه الأخيرة، ولعل القيادات الأخيرة للإمبراطورية قاموا بمزج بين التقاليد الدينية والسلطة الزمنية، كما كان للظروف المحيطة بالدولة العثمانية في القرن التاسع عشر اثر في هذه التغييرات السياسية، ولعل محاولات إدخال النظام الدستوري في أجهزة الدولة وتبنيه في الحياة السياسية دليل علي وجود ملامح التغيير.

لذا سنحاول في هذا المبحث دراسة الحقبة التاريخية منذ نشأة الإمبراطورية إلي غاية نشأة الدولة القومية التركية الحديثة علي يد القائد العسكري كمال أتاتورك وكيف ساهمت المتغيرات المرحلية في هذه الحقبة في تغير الهوية التركية وربطها بالتغريبية وإنشاء حامي لهذه المعتقدات الإيديولوجية الجديدة والمتمثلة في القوة الصلبة وكذا إنشاء نخبة مدافعة لهذه التوجهات والعقيدة الجديدة للدولة التركية

وعليه **فان** خيارات تركيا آنذاك اعتبرت من الظواهر المثيرة للاهتمام على الصعيد الدولي منذ نهاية القرن التاسع عشر ولغاية الآن، هذه الخيارات أثارت مسألة التطور التاريخي لهوية بلد حريص على تأكيد موقعه في الاتقاء مع أوروبا، والشرق، وآسيا. وطوال المراحل التاريخية لصعود الإمبراطورية العثمانية وانهيارها كان قرار إسطنبول الاستراتيجي هو الدفاع عن العالم الإسلامي في مواجهة أوروبا الصناعية الصاعدة والطامعة لاستعمار العالم العربي والإسلامي، بصرف النظر عن العلاقات غير المتكافئة والمتوترة التي كانت قائمة بين الأتراك والعرب[1]

---

[1] –**إيلبيرأورتايلي،غازي مصطفى كمال أتاتورك، ترجمة مجد الدين صالح، مراجعة وتحرير مركز التعريب والبرمجة، الدار العربية للعلوم ناشرون،بيروت،الطبعة الأولى ،فيفري 2019،ص5**

المطلب الأول: مسيرة التحول التغريبي التركي

المرحلة الكمالية: تعتبر هذه المرحلة هي المشكلة أو المكونة للدولة القومية التركية بشكلها الحديث حيث يعتبرها المحللون والباحثون أنها مرحله التغريب أو انتقال تركيا من العباءة الإسلامية في عهد الدولة العثمانية إلى العباءة الغربية والمتمعن في هذا التغيير يجد أن عملية التحديث بدأت في عهد الفترة العثمانية والتي بانت بوادرها منذ عام 1856 حيث بدأت الصدمات الحضارية في نهاية هذا القرن إلى درجه اهتزاز البنية التاريخية القديمة والمنظومات القديمة وظهرت الدعوة إلى تغيير المناهج المدرسية وتطويرها على أساس فكرة الوطن العثماني.[1]

هذه الأفكار كانت الممهد لطرح الفكر العلماني الثاني بفصل الدين عن الدولة إلى أن طرحت فكره التنظيمات التي يعتبرها المحللون أول دستور في شكل إصلاحات سياسية وإدارية واقتصادية.

أولا: التغيير الأول التنظيمات

يتفق المحللون أن إدخال فكره التنظيمات هي عبارة عن التغير **الأولى** للإمبراطورية العثمانية مستلهمة ومتأثرة بالفكر الغربي أو ما اصطلح عليه التحديث الذي قادته النخب المحلية آنذاك وهي عبارة عن نقل معطيات الحداثة النيابية الأوربية إلى مؤسسات الدولة وإدارتها.[2]

إن حال التشتت والوهن خاصة في الجيش الإنكشاري والمؤسسة العسكرية أدت إلي الاهتمام بتغييره نظرا لحالة الجيوش العثمانية التقليدية مقارنه بالجيوش الأوروبية المنظمة ثم انتقلت عدوي التغيير بعد ذلك علي المؤسسات الإدارية بمختلف تخصصاتها وفق تسلسل

تاريخي من بينها.

- عام 1839اصدر أول خط تنظيمي عرف باسم خط كلخانة الذي أصدره السلطان عبد المجيد متأثرا برأي السفير العثماني في انكلترا مستلهما فكرة النظام البرلماني[3] الانكليزي، ولقد ألغ هذا التنظيم نظام الالتزام وفي الحقيقة أن هذا المشروع يعكس مبادئ الفكر الليبرالي للقرن 18.
- عام 1856 خط الهيمايوني الذي ركز على المساواة بين الطبقات ويعتبر هذا المشروع نتاج حرب

---

[1]–سيار الجمل، العثمنة الجديدة القطيعة في التاريخ الموازي بين العرب والأتراك، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، قطر، الطبعة الأولي، 2015، ص101

[2]–وهيبة كوثراني، التنظيمات العثمانية والدستور، المركز العربي للأبحاث، العدد3، الدوحة، قطر، 2013، ص01

[3]– احمد النوري النعيمي، حسين علي الجميلي، النظام السياسي في تركيا وإيران، مصدر سبق ذكره، ص10

الفصل الثاني: مسيرة التغييرات الداخلية التركية

- القرم لسنة1854 حيث دفعت الباب العالي إلي إعطاء مزيد من التنازلات لإرضاء الطرف الغربي وكذا النخبة الداخلية المشبعة بالفكر الغربي.[1]
- عام 1864 قانون الولايات الذي نص على وجود مجالس إدارية منتخبة علي مستوى القضاء وعلي مستوى الولاية.
- عام 1869 قانون التبعية العثمانية أو الجنسية إلى جانب إصدار قوانين توزيع القضاة وقوانين تنظيم التجارة والمعاملات وتسجيل الأرض وسحبها.[2]
- 1976 إصدار القانون الأساسي للسلطنة أو ما اصطلح عليه الدستور والملاحظ أن هذا القانون مقتبس من دساتير بلجيكا وفرنسا وانجلترا ووضع في 119 مادة[3] مما يرجح أن هناك ضغوط دوليه على السلطنة العثمانية لكسب مزيد من النفوذ الداخلي خاصة الأوروبيين حيث كانت الدولة العثمانية محل أطماع كما أن هذا الدستور لم يدم كثيرا تقريبا عاما واحدا وقام السلطان عبد الحميد بتعليقه وحل البرلمان والمرجح إن التمثيل النيابي الذي لم يكن عادلا كان سببا في التعجيل في حله حيث ضم 60 من العرب و 150 من الأتراك.[4]

كما أن قانون القبعة العثمانية كان له أثره على السلطنة في دخول الأجانب خاصة اليهود الذين كانوا سببا في زرع وبث الأفكار الانفصالية والقومية، فكانت المادة الثانية من هذا القانون تنص علي حق الأفراد المولودين في الدولة العثمانية اكتساب الجنسية العثمانية[5] كما يحق لأجنبي مقيم خمس سنوات اكتسابها.

ويجمع المحللون على أن هذا القانون مستوحي من فكرة السلطة المدنية بعبارة أخرى هو تمهيد للقضاء على السلطة الدينية وترسيخ فكرة المواطنة داخل المجتمع العثماني

إن الظروف الدولية ساهمت بشكل كبير في تغيير سمات الإمبراطورية العثمانية كما رأينا سابقا

---

[1]–نفس المرجع، ص13

[2]– وهيبة كوثراني، التنظيمات العثمانية والدستور، مرجع سبق ذكره، ص1

[3]–نفس المرجع، ص03

[4]– للاضطلاع علي مزيد من قوانين الدستور انظر إلي:https://www.constituteproject.org/constitu

ENGELHARDT Édouard, *La Turquie Et Le Tanzimat Ou Histoire Des Réformes Dans l'Empire Ottoman Depuis 1826jusqu'à Nos Jours,* 2 Vol., Paris, A. Cotillon, 1882 ; F. Pichon, 1884.

[5]-BERNARD LEWIS. The Emergence Of Modern Turkey. Pp. 511. New York: Oxford University Press, 1961 ,P141,150

جرتها إلى فكره التحديث كما أن البيئة الداخلية للسلطة العثمانية لم تكن مهيأة لهذا التحول بل منغمسة في التناحر وتشتت بين أفرادها هذا ما ساعد على اختراق الإمبراطورية كما أن دخول السلطة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى جانب دول وسط ألمانيا واتجه العرب إلى الوقوف مع الجهة الأخرى أي الانكليز زاد من وهن السلطة العثمانية وقويت شوكة المنادين بفكرة القومية التي جرت إلى صدام بين الأتراك والعرب[1] وهي بوادر تمهيدية لتفكيك الإمبراطورية حتى جاءت معاهده سايكس بيكو 1916 التي قسمت الإمبراطورية ووعدت العرب بالاستقلال وأنتجت نخبة عسكرية من الأتراك تبنت فكرة القومية التركية مستأنسين بانتصاراتهم على اليونان واسترجاعهم أجزاء من الأراضي التركية ليلتف حولهم الأتراك من اجل استرجاع هيبة الدولة المتشتتة وكان ابرز القيادات العسكرية مصطفى كمال أتاتورك فيا ترى ماذا فعل حني غير اتجاهات واهتمامات الدولة التركية؟

الحركات القومية والتمهيد للتغيير: إن النزعة القومية من بين النعرات التي إثارتها القوى الخارجية لتفتيت الإمبراطورية العثمانية وقد ظهرت فكرة القومية في تركيا منذ قرن 19 كان هدفها جمع الأتراك الموجودين في إرجاء الإمبراطورية[2] واستعمل مصطلح طوران والذي يرمز إلى موطن الأتراك ولقد حمل راية القومية الإفراد المنفيون في أوروبا كما روج لها الضباط الأتراك الوافدين من أوروبا ويبدو أن الدعوة إلى القومية التركية ساهمت فيها الأيادي اليهودية فعل سبيل المثال لا الحصر نجد أن الكاتب منير كوهين كان ينفر الأتراك من العرب بهدف إبعاد الأتراك عن قضايا الإسلام والمسلمين وتأجيج العداء للمسلمين من خلال نفخ الروح في القومية واعتبار أن الدين الإسلامي دين رجعية الذي قضى على القومية التركية وهذا ما نجده في مؤلفاته كمؤلف الكتاب المقدس للسياسة الطورانية.[3]

ولقد ساهمت كذلك الجمعيات في نشر القومية التركية كجمعية النشاط والفعاليات القومية التركية وضمت العديد من المستشرقين واليهود الذين ساهموا في نشر هذا الفكر الاتحاد والترقي الممول الرسمي للفكر القومي في بدايات الانقسام على الإمبراطورية العثمانية.

أتاتورك وتأسيس الدولة ألحديثه: إن إرهاصات تشكيل الدولة القومية بدأت مع منظمه تركيا الفتاة

---

[1]–محمد صادق، إسماعيل، التجربة التركية من اتاتورك الي اردوغان،العربي للنشر والتوزيع،القاهرة،ط1، 2013،ص25

[2]– سهيل صابان، تطور الأوضاع الثقافي في تركيا في عهد التنظيمات إلى عهد الجمهورية، المعهد العالمي للفكر الإسلامي، ص171

[3]– نفس المرجع، ص171

بزعامة إسماعيل ثم اتحاد الترقي والتي كانت مدعمة من طرف الدول الأوروبية، ومع ازدياد التكالب الأوروبي حول تقسيم الإمبراطورية خاصة في معاهده سيفر في 16 أوت 1920[1] والتي أقرت بقاء السلطان في الحكم وتقسيم تركيا مما أثار حفيظة الشعب التركي والذي رأى في السلطان أداه في يد الدول الأجنبية مما ساعد مصطفى كمال على تشكيل الجمعية الوطنية، وفي شهر آوت 1921 اقر المجلس الوطني الكبير رئاسة أتاتورك لتركيا وقائدا للجيش الوطني كما اقر الدستور الجديد إنشاء الدولة القومية التركية، و كانت أولى مبادراته هو رفض كل الاتفاقيات الموقعة من طرف حكومة اسطنبول.

وبدأ أتاتورك بعملية تحرير الأراضي التركية كللت بإنجازات ميدانية حققتها المقاومة التركية علي ارض المعركة، أسفرت علي توقيع معاهده لوزان في 24 جويلية 1923، وفي أوائل أوت 1923 صادق المجلس الوطني على المعاهدة التي نصت على إلغاء الخلافة وانسحاب قوات الاحتلال وإعادة جزر البحر المتوسط للدولة، وإلغاء مشروعات المراقبة والتدخل المالي وأعلن أتاتورك استقلال تركيا في 29 أكتوبر 1923 مستغلا الظرف لطرح فكرة أن الإصلاح قد بدأ والتطور لم يكتمل، والملاحظ انه كان يلقى دعما خارجيا غير مبين وهذا ما صرح به رئيس الوزراء البريطاني تشرشل حيث قال "أن أتاتورك اخرج أمته من الكفن الذي وضعها فيه الآخرون تمهيدا لدفنها."[2]

وعلى العموم يمكن القول أن تركيا دخلت مرحلة تشكيل المؤسسات السيادية للجمهورية على يد أتاتورك وفق منهجية تغيير على مرحلتين.

المرحلة الأولى: أنشأ بموجبه أتاتورك مجلس وطني أعلى يمارس فيه حكمه وينظم مقاومته وكان في أنقرة حيث قام في 1922 بإلغاء سلطات السلطان العثماني ونقل مقر الحكم إلى أنقرة وقام بإنشاء حزب سماه حزب الشعب لاحتواء المتأثرين بالسلطان حيث استطاع بواسطة هذا الحزب إلغاء جميع مظاهر الخلافة العثمانية في عام 1924.

[1]–جمال خالد، القاضي، التغير في النظام الرئاسي التركي واثره على الدور الإقليمي في منطقة الشرق الأوسط،، دار الخليج، عمان–الأردن، ، ط1، 2019 ص37

[2]–نفس المرجع، ص 27

المرحلة الثانية: تمثلت في دعم ركائز الحزب الذي أنشاه وزاد عليه كلمه الجمهوري فأصبح حزب الشعب الجمهوري[1] وشرع قانون حفظ النظام يعاقب به كل ثورة (الكردية الدينية) وأصبح
كل من يناهض الحزب سياسيا يقمع وأصبح له إيديولوجية خاصة به بل تعددت القرارات إلى عزل كل من ينافس أتاتورك في الحزب والدليل على ذكر اصدر قانون لا يحق فيه ولا يسمح للعسكر دخول الحياة السياسية إلا بعد الاستقالة من مناصبهم، وبدأ بتكريس مبادئ الجمهورية الستة المعروفة وهي:

- ❖ – الحفاظ على النظام الجمهوري.
- ❖ – القومية.
- ❖ – الشعبية سيادة الشعب.
- ❖ – تركيز الاقتصاد بيد الدولة.
- ❖ – العلمانية.
- ❖ – النزعة الثورية والإصلاحية.

لقد كرست هذه المبادئ في ماي 1930 وأصبحت الخطوط الرئيسية للدولة التركية ولا يمكن تجاوزها وغير قابله للتغيير، ومن هنا بدت ملامح صراع بين نخبة علمانية حاكمة ومسيطرة علي السلطة والشعب الذي كان متمسكا بمبادئه الإسلامية فأصبحت هوة بين الطبقتين، طبقة ترى نفسها أنها متحضرة وطبقة ريفية لها تقاليدها ولعل ما سيأتي من تحليل يبرز انه كلما سنحت الفرصة للشعب في انتخابات حرة عاقب هذه النخبة بعدم الانتخاب عليها لأنه يرى أنها لا تمثله، وقد رأى الكاتب التركي يفوز هاكان "أن العلمانية التي أقيمت في تركيا أقيمت على علمانية باكوبية راديكالية تهدف إلى تحويل المجتمع من خلال سلطة الدولة والقضاء على الدين من المجال العام" [2]كما يري رانبر هيرمان"إن الحزب أصبح يمثل الدولة المركز وهو أشبه بقلعة محصنة ضد العجينة السائدة في الأقاليم خارجه تلك الهجينة التي يجب التخلص منها."[3]

---

[1]–فادي، محمود صبري، المعارضة السياسية في تركيا،جامعة الازهر ،القاهرة،2007 ص37و38

[2]-YavuzHakan.TheEmergenceOfNewTurkeyDemocracyAndTheAKParti.TheUtaUniversityPress2006،P16

[3]–راينر هيرمان، تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية، ترجمة علا عادل، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة،الطبعة الأولى، 2013، ص35

وهو ما يعكس الممارسات التي قامت بها النخبة الحاكمة المركزة على الشعب الذي في الأقاليم ولعل الممارسات الميدانية ما يدل على ذلك من بينها نجد:

- إغلاق الزوايا والتكايا مهما كان ملكها وشكلها.
- إغلاق كل أنواع الطرق وإلغاء الكتاب.
- إغلاق جميع المزارات والمشايخ والأولياء.
- استمداد القانون السويسري كأساس للقانون المدني التركي.
- الحكم على كل من يخالف هذا القرار بالحبس.[1]

القانونأوالقرار	تاريخالصدور
إلغاءالسلطنة	1/نوفمبر1922
إعلانالجمهورية	29/اكتوبر1923
إلغاءالخلافةومشيخةالإسلام	3/مارس1923
إلغاءوزارةالأوقاف	3/مارس1923
إلغاءالتدريسالديني	3/مارس1923
إلغاءالمحاكمالشرعية	8/افريل1923
إقفالالزواياالدينية	30/نوفمبر1922
إعادة التقويم الميلادي	1/جانفي1926
إصدار قانون جديد للعقوبات	1/جويلية1926
اعتماد القانون المدني السويسري	4/أكتوبر ر1926
إلغاء النصفي الدستور بأن الإسلام دين الدولة	10/افريل1928
اعتمادالأبجديةاللاتينية	1/نوفمبر1928
تتريكالأذان	3/نوفمبر1932

- **المصدر** :عقيل سعيد محفوظ، جدليات المجتمع والدولة في تركيا، المؤسسة العسكرية والمؤسسة[1]العامة،

[1]–جمال خالد محمد قاصي، التغير في النظام السياسي التركي، مرجع سبق ذكره، ص28

ونلاحظ من الجدول رقم واحد أن القرارات عبارة عن منهجية تغبير هدفها اجتثاث تركيا من جذورها التاريخية وتحويلها إلى دولة وطنية مغربة قائمه على الأثنية، وبالتالي يرفض الكيان التركي الجديد القائم على أساس الحضارة الغربية ماضيها الإسلامي المتخلف والقمعي بالنسبة لهم.

وفي هذا السياق يرى غراهم فولر أن الإصلاحات الكمالية أدخلت عددا من البدع الاستبدادية في الحياة التركية السياسية منها والاجتماعية والإيديولوجية، هذه الإصلاحات ينظر إليها من وجهه نظر متطرفة مؤذية لواقع الثقافة التركية السائدة، بلغة أخرى يمكن القول أن أتاتورك اجرى عملية جراحية قيصرية مست الهوية الثقافية[2]culturellaborary

وما نستخلصه من هذا المطلب إن النزعة الانفصالية التي كانت سائدة في تقسيم الإمبراطورية التركية دفعت بمؤسسها إلى تمجيد الجنس التركي لتكريس وغرس قيم الدولة التركية، ويبدو ان هذا الطرح نابع من البيئة التي نشا فيها وكذا التشبع الثقافي، زيادة علي ذلك فان منطق المهزوم الذي يتبع القوي او من منطق إتباع القوى، أسس جمهوريته ولقد نجح أتاتورك في إيجاد نخبة ذات تطرف إيديولوجي موالية له وتخدم مخططاته وتوجهاته، إلا أنها خلقت هو بينه وبين القاعدة الشعبية كما أسلفنا الذكر وعليه فان الكمالية جلبت لتركيا ما يلي:

- الاستبدادية يمثلها التعصب للعلمانية بحماية كاملة من الجيش.
- إقصاء وقمع الهويات الأخرى.
- ذم الإسلام وتقاليد الإسلامية.

ومنه فان التغيير السياسي الأولي بدا منذ تأسيس الجمهورية التركية، ومنذ لحظة تسلمه للسلطة حتى وفاته سنه 1938 وضع أتاتورك نصب عينيه مهمة تحديد طبيعة الشعب التركي وكان دقيق الرؤية في تشكيله وطرحه للقيم والمبادئ التي ينبغي أن تقوم عليها هذه الدولة، اي هل تكون دولة مستقلة حديثه صناعية أوروبية التوجه علمانية تمتد حتى إقليم الأناضول.[3]

---

[1] – عقيلسعيدمحفوظ، جدلياتالمجتمعوالدولةفيتركيا، المؤسسةالعسكريةوالمؤسسة[1]العامة، ص 8

[2] نفس المرجع، ص29

[3]–نفس المرجع، ص30

الفصل الثاني: مسيرة التغييرات الداخلية التركية

غير ان هذه الرؤية التركية الاتاتوركية قبلت بنوع من المقاومة التغيرية كما أثبتنا في الفصل الأول ان كل تغيير يقابله مقاومة لاتتقبل هذا التغير وتهابه وهذا ما سنقدمه في المباحث التالية ونبدأ بالحركات الدينية التي كان لها الأثر البارز في الحفاظ عليالهويةالإسلامية في تركيا

المطلب الثاني: الحركات الدينية ومقاومة التغيير

لقد رأينا في الفصل الأول أن أي عملية تغيير في أي منظمة أو مؤسسة آو دولة وحتى في النظام العالمي تجد مقاومة للتغيير فنجد فئة لا تحبذ التغيير أو ترفضه لدواعي اجتماعية وسياسية وحني اقتصادية فأي تغيير سواء كان ايجابيا أو سلبي له من يصده وهي من خصائص الظواهر الإنسانية التي دائما في تدافع مستمر، وعليه فان الإجراءات المتخذة من طرف النظام السياسي الجديد بقيادة كما أتاتورك كان له الأثر علي المجتمع التركي خاصة وإنها مست فئة كبيرة من المجتمع التركي المتمسك بتقاليده ودينه، خصوصا وان الإجراءات المتخذة مسته في هوية الشعب التركي برمته لذا ظهرت حركات تقاوم التغيير ورافضة للتدابير والقرارات السالفة الذكر.

ان من مخلفات التغريب الذي حدث في تركيا بعد تأسيس الجمهورية التركية سنه 1923 واتخاذ العلمانية كأيديولوجية للدولة بل تعدت ذلك انتهجت هذه العلمانية سياسة تغيير المجتمع من خلال سلطة الدولة للقضاء على الدين في المجال العام ورغم أن هناك ما يقول أن هذا الصراع ظهر منذ عصر التنظيمات إلا أن رأي الكثيرين من المفكرين أن أتاتورك هو الذي لعب الدور الرئيسي في بدء التغيير السياسي والاجتماعي الذي شكل الثورة التركية وفي خلق الهوية الوطنية التركية.[1]

إن الإيديولوجية الوحيدة التي كانت تهدد الكماليين أو العماليون الجدد هو الإسلام وبالتالي اتخذوه عدو وبالتالي خلق هذا الواقع الجديد صراع بين النخب العلمانية والإسلام وبالتالي فان أي صعود إسلامي هو تهديد للهوية الوطنية التركية إذ تحولت العلمانية إلى ما يشبه الدولة ألدينية إذ قيدت الحريات فمثلا لا يحق للمرأة لبس الحجاب في الجامعة وعليه فان التحديث الكمالي فرض بالقوة.[2]

---

[1] –Prof-D. Amound Jon Boijsterrved.Nationel And Identites

[2] –كمال حبيب،مرجع سبق ذكره،ص24

إن هذا التغيير الفوقي المفروض بالقوة عبرت عنه تشكيلات متعددة رافضة للواقع وتدافع عن الإسلام في تركيا، ويمكن القول أنها أوجه لظاهرة واحدة ولكن كل وجه للون واحد تتعاطي مع الواقع قد تختلف هذه الوجوه وقد تصل إلى حد التعارض إلا أنها جميعا لها موقف واحد معاد للكمالية ويعتبرونها خطر على الإسلام وقد استطاعت هذه التيارات الفكرية والقوى الاجتماعية والفكرية التي تتخذ من مبادئ الإسلام قاعدة لمعارضة سياسات الدولة وهي حاضنه وحاميه لهويتها ووجودها من الاستئصال.[1]

الهدف من تقديم هذه الطرق هو ليس تعريفي ولكن النظر إليها كنماذج لاستراتيجيات التكيف والتكيف مع الحقائق السياسية للجمهورية وفق لاستراتيجيات سمحت للعديد منها الانغماس في المجتمع والبقاء والمساهمة في أعادة البناء والازدهار[2].

ومن بين هذه التيارات الفكرية والقوى الاجتماعية نجد الطرق الصوفية والأحزاب السياسية وغيرها.

1_ أهم الطرق الصوفية: إن جذور هذه الحركات تمتد الي الدولة العثمانية التي كانت تمثل القاعدة الاجتماعية للدولة وكانت معبرة عن التعدد في الدولة ألعثمانية[3] لهذا السبب إلى حد كبير، ألغيت الطرق الصوفية في عام 1925 مع إنشاء الدولة التركية، وتمت مصادرة ممتلكاتهم وأوقافهم. فرفض العديد من الصوفيين هذه الإصلاحات، ورفضوا مناصب في الخدمة المدنية أو انتقلوا إلى الدول العثمانية السابقة، بما في ذلك سوريا وألبانيا. وذهب العديد من الصوفيين والإخوان إلى السرية، واستمروا في ممارساتهم في الخفاء، وشكلوا شبكات عميقة الجذور حشدت النشاط الاجتماعي في الخمسينيات[4]

ومثلت هذه الحركات الإسلام الغير الرسمي للدولة إلى أن جاءت الجمهورية التركية فكانت الصد الأول للتغيرات التي شهدها الجمهورية التركية ونجد من أهمها :

1/ حركه الأتراك : أسسها الشيخ سعيد ميران النقشنبدي عام 1925 نصبت ابن الخليفة سليم الأفندي على رأسها وكانت واقفة ضد إصلاحات أتاتورك واعتبرتها خروج عن الدين، فحاربتها الحكومة وأعدمت مؤسسها في ابريل 1925 مع 47 من أعضاءه وقضى عليها تماما[5]

---

[1]–نفس المرجع، ص25

[2]-Kim Shively ،SUFISM IN MODERN TURKEY: https://www.academia.edu

[3]–كمال حبيب،مرجع سبق ذكره ، ص27

[4]–Sufism in Turkeysur site.https://rpl.hds.harvard.edu/faq/sufism-turkey

[5]– كمال حبيب، مصدر سبق ذكره، ص27

2/ الحركة النورسية : ظهرت هذه الحركة في مطلع القرن العشرين بقياده بديع الزمان النورسي 1943 1960 حيث اتبع النورسي سياسة المهادنة والتغيير الهادئ السلمي عن طريق نشر الوعي وإعادة رفع الهمة عند الشعب التركي ويبدو أن النورسي نجح نسبيا في اكتساب التعاطف الديني مع هذه الحركة ولقد بلغ عدد مؤيديه أكثر من مليون ونصف وأصبح مؤثرا كبيرا في شرائح المجتمع التركي بشقيها المدنيوالريفي[1]، وقد أعلن عن مبادئه أثناء إعلان الحكم الدستوري، وقبول بالاختلاف الفكري والتجانس القومي والثقافي وواجب العمل وترك الملذات[2] هذه المبادئ لاقت رواجا كبيرا وكتبها في رسائله رسائل النور وتبناها طلابه وأطلق عليهم اسم طلاب النور.

3/ الحركة التجانية: ازدهرت أعقاب فوز الحزب الديمقراطي في 1951 وكانت تحث إلى اقامة دستور يقوم على أساس الشريعة وهذا في سنه 1951 ونددت بالاتاتوركية وعدتها من عبادة الأصنام واتهمت أتاتورك بإنشاء هذه العبادة، كما كان لهذه الحركة تأثيرا محدودا نظرا لتشددها ومواقفها المتطرفة

3/ حركه السليمانية : ترأسها زعيمها سليمان حلمي تونهان تركزت في المحافظات الجنوبية لتركيا في اضنة واسطنبول، مركزة أفكارها على الدعوة لنشر التعليم القرآني وإصرارها على رفع الأذان باللغة العربية إلى أنها ساندت الانقلاب الفكري 1960 وأيدت حزب الوطن الأم مما جعل تأثيرها قليل لتأخرها في الظهور، فبعد إغلاق المدارس وإنشاء نظام المدارس العلمانية في عام 1924، واصل توناهان وأتباعه التعليم الديني، حتى في مواجهة مضايقات الشرطة والسجن الدوري. لقد أنشأوا مدارس أو "معاهد دينية" بما في ذلك واحدة في منزل توناهان– لتعليم التلاوة القرآنية خلال السنوات الأولى للجمهورية. حظيت مدارسه بشعبية خاصة بين المواطنين الأتراك الذين كانوا يخشون أن يؤدي إلغاء المؤسسات الدينية التقليدية من قبل النظام الكمالي إلى تدهور اجتماعي وأخلاقي.[3]

الطريقة النقشبندية : هي أقدم الطرق وأسسها محمد بهاء الدين البخاري النقشبندي والتف حولها حوالي اثنين مليون فرد وتشترط المعرفة بقواعد الإسلام والشريعة للدخول في صفها و تأثرت بالفكر الإصلاحي

---

[1]–احمد النوري النعيمي، تركيا بين الموروث الإسلامي والاتجاه العلماني،دار الجنان للنشر والتوزيع،عمان،ط1 ،2011،ص55

[2]–نفس المرجع، ص103، 104

[3]- Kim Shively ،ibid ;P441

الذي كان يتزعمه جمال الدين الأفغاني و محمد عبده وهم يقدسون الدولة الإسلامية و وأيدت حركة الملل التي أسسها أربكان

كانت الطريقة النقشبندية، في مظاهرها العديدة المختلفة، جزءًا من الحياة الاجتماعية والسياسية التركية لعدة قرون. شهدت الطريقة النقشبندية، على غرار الطرق الصوفية الأخرى، تحولًا داخليًا وانتعاشًا في العقود الأخيرة على الرغم من العلمنة والقمع اللذين فرضتهما الدولة. ليس من المستغرب أن يكون هذا الانتعاش متوازياً مع التحرير التدريجي للدولة التركية واندماجها في السوق العالمية. أصبحت الشبكات الدينية والاجتماعية والثقافية النقشبندية مندمجة بشكل وثيق في الجمعيات السياسية والاقتصادية الأخرى. ورداً على القمع، تحولت معظم هذه الأنظمة تدريجياً من جمعيات دينية بحتة إلى جمعيات تعليمية متنافسة وجمعيات ثقافية غير رسمية ذات أسس دينية. لقد حشدوا الدعم من قطاعات المجتمع التقليدي، التي اعتبرت البديل الكمالي للعلمنة راديكاليًا للغاية ومدمّرًا للنسيج الاجتماعي التركي[1]

إن النشاط الاجتماعي النقشبندي هو سبب ونتيجة للتغيير في التفاعل بين السوق والسياسة والمجتمع. حيث شكل نظام النقشبندي شبكة اجتماعية يلعب فيها تبادل الأفكار والمعلومات دورًا أساسيًا في إعادة إنتاج الهوية الإسلامية وتجسيدها داخل مجتمع حي ومتطور. فكانت الطريقة النقشبندية عامل للتغيير الاجتماعي والسياسي[2].وتتفرع لعدة أفرع:

1_ جماعه اسكندر باشا : مؤسسها محمد زاهر كاتكو أيد. اردبكان و اردوغان

2_ جماعه اصنخان وهي جماعه شعبية ينتمون إليها مواطنين عاديين أيدت الحزب الوطني القومي على وأسسها محمد راشد أفندي

3_ جماعه لاهي لي أسسها علي رمضان أفندي ايد فكرة الملل لجماعة اربكان ويؤيدون تأسيس الدولة الإسلامية

4-جماعة إسماعيل أغا: شيخها محمد افندي ألا وهي تهتم بالمدارس الدينية والشعارات واللباس الديني أيدو اربكان

5-جماعه طوب يشلر : أسسها فوزي طرباش باشا تهتم بالمدارس في جمهوريات أسيا الوسطى والقوقاز أيدت اوزال

---

[1] - Elisabeth Özdalga,Naqshbandis In Western And Central Asla . Change And Continuity Papers Read At A Conference Held At The Swedish Research Institute In Istanbul June 9-11, 1997, P 120

[2]-Hakanyavuz ،The Matrix Of Modern Turkish Islamic Movements: The Naqshbandi Sufi Order ،P130

6- اوشك جيلا أو الصوفيون مؤسسها حسين حلمي اوشك يؤيدون أي حزب وصل إلى السلطة حتى ولو كان يساريا.

الطريقة القادرية: أكبر جماعة فيها هي جماعة حيدر باشا ومقرها اسطنبول وهي مؤسسة لحزب تركيا المستقلة ويبدو أنها أسست من طرف الجيش كطريقه مضادة لحركة الملل جوريش وهم يقدسون الجيش ومن يعارضه فهو خارج عن الجمهورية التركية، والغريب أن شيخ الطريقة هو رئيس حزب في دولة تفصل بين الدين والسياسة ما يفسر الترابط بين الجيش والطريقة.

ألطريقهألمدلوليه ينتسبون إلى جلال الدين الرومي وفيها نخبة من الجراحين ولهم زوايا مهتمة بالنقابات تدعم وتطور الموسيقى وتضم الفنانين ولهم معتقد لا يتدخلون في السياسة ومعروفة حتى في أمريكا[1]

نتائج ظهور الحركات:

إن ظهور هذه الحركات كانت نتاج التغريب العلماني التركي وهو موجة مضادة للتغيير السياسي كما اشرنا إليه سابقا في الفصل الأول، و رغم عدم تأثيرها السياسي الكبير في هرم السلطة إلا أنها كانت لها نتائج على المستوى الشعبي من بينها:

1_ إقبال الشعب على حفظ القران الكريم بغرض الحفاظ على القيم الإسلامية في الرأي العام التركي

2- اتفاق الشعب على مدارس ألائمة.

3- محاصرة التوسع العلماني الاتاتوركي.[2]

4- توضح وتبين للمجتمع التركي اثر المخلفات العثمانية على الجمهورية التركية فاسطنبول مثلا هدية وحسنة من العهد العثماني.

إن التغير الذي حدث في تركيا هو فرض بالقوة لذا يوصف بالاستبداد العلماني الذي هدم نظام الثقافة والقيم السائدة في الجمهورية[3] لذا اقتصر انتشار القيم الاتاتوركية على النخب المتمثلة في كبار الضباط والموظفين و أرباب المهن الحرة وعليه سعى أتاتورك وأتباعه صراحة إلى تحييد التنظيمات والأخويات الدينية، فضلاً عن تأثير أعضائها.

---

[1]-كمال حبيب، مصدر سبق ذكره، ص43، 44

[2]-فاروق بدران، موجز التجربة التركية المعاصرة، دار الفرقان للنشر والتوزيع،الأردن،2016، ص19

[3]-محمد نورالدين، قبعة وعمامة مدخل إلى الحركات الإسلامية في تركيا،ذار النهار ،بيروت،1997 ، ص20

ومع ذلك، كان تأثير العلمانية الكمالية أكثر محدودية بفضل هذه الحركات الدينية. فرحبت أجزاء معينة من المجتمع التركي، معظمهم من سكان الحضر، بالثورة الثقافية الكمالية وأصبحوا الأوصياء، والمحافظين على الثورة الكمالية، جيلًا بعد جيل. أصبح الجيش، وعناصر رئيسية أخرى من البيروقراطية التركية مثل القضاء، معاقل للعلمانية [1].

يمكن استخلاص أن الطرق الصوفية اعتبرت احدي الاتجاهات التي لها مكانة بارزة في المجتمع التركي مما أهلها لان تكون طرف مؤثر في قرارات النظام السياسي التركي كمل شكلت همزة الوصل بينها وبين زعماء الأحزاب السياسية فيما بعد كما رأيناه سابقا بل أن انتماء بعض النخب بهذه الطرق هو انتماء عقائدي شكل لها أي الطرق الصوفية مكانة في المجتمع والدولة خاصة وأنها اعتمدت علي بناء الفرد التركي وتقويمه هذا ما أهلها لان تلعب دورا مؤثرا في عملية صنع القرار السياسي في تركيا بصورة مباشرة أو غير مباشرة رغم العراقيل والقيود القانونية والاضطهاد الذي تعرضت له من قبل النخبةالعلمانية وعليه شكلت هذه الطرق حاجز أمان ومقاومة بين علمانية الدولة وإسلامية مواطنيها.[2]

يمكن القول ان التغيير الذي طرا علي الجمهورية التركية بتبنيها الإيديولوجية العلمانية وكعقيدة للدولة والتنصل من هويتها الإسلامية هذا التغير لا يمكن ان لا يلقي مقاومة بل لقي مقاومة مضادة كما رأيناه في الفصل الأول ان كل تغير يلقي مقاومة مضادة سواءا كان تغيرا ايجابيا او سلبيا

فبعد ان كان الإسلام في الفترة الكلاسيكية للإمبراطورية العثمانية عند تقاطع المركز والمحيط لأن الإسلام كان يستخدم كمؤسسة ربط بين المركز والمحيط. وفي أواخر الإمبراطورية العثمانية، ظل مكان الإسلام عند تقاطع المركز والمحيط على الرغم من عملية العلمنة. وبعد تأسيس الجمهورية الجديدة، بدأت النخب الكمالية عملية تحديث وعلمنة صارمة. ووفقًا لهم، فإن كونك حديثًا يعني الابتعاد عن الهوية الإسلامية؛ يمكن للمرء أن يكون حديثًا أو مسلمًا. لذلك، تم حظر جميع الحركات الإسلامية المنظمة. كما تم محو العلامات والممارسات الدينية من الفضاء العام من قبل النخب العلمانية الجديدة خلال فترة الحزب الواحد نيابة عن "متطلبات الحضارة المعاصرة". ونتيجة لعملية العلمنة الصارمة، تم تحديد مكان الإسلام مع المحيط في فترة الحزب الواحد للجمهورية الجديدة. ولكن في تركيا، بعد نظام التعددية الحزبية،

---

[1] -MUSTAFA AKYOL'Turkey's Troubled Experiment With Secularism**https://tcf.org/content/report/turkeys-troubled-**

[2]–د.سعد عبد العزيز مسلط، الطرق والجماعات الصوفية ودورها في صنع القرار السياسي في تركيا، مجلة كلية العلوم الإسلامية، العدد الرابع، 2009، ص 87.

شهدت البلاد نهضة إسلامية شاملة، حيث نقلت الحركات الإسلامية الدين من "الفضاء الخاص" إلى "الفضاء العام"[1].

المطلب الثالث: مرحلة دولة الحزب الواحد

إن تكوين الدولة الجمهورية القائمة علي القومية الطورانية والعلمانية الصلبة التي خلفها النظام السياسي السابق التركي تركت وراءها جناحيين مدافعين عليها بقوة وهي نخبة عسكرية قضت علي معارضيها العسكريين خاصة بعد محاولة الاغتيال الفاشلة لكمال أتاتورك سنة 1926[2] كان هذا الانقلاب السبب الرئيس للقضاء علي خصوم أتاتورك العسكريين وفي هذا الإطار شعر النظام بأنه قوي بما فيه من الكفاية خاصة بعد عملية التطهير فأصبحت المؤسسة العسكرية الحامي الشرعي للعلمانية، وأسس ذراع سياسي كجناح ثاني يقوم بالجانب المدني في السياسة، وحتى يعطيه امتداده التاريخي فقد أطلق علي مؤتمره الأول المنعقد في مارس1924 باسم المؤتمر الثاني وهذا لأنه تبني مؤتمر سيواس لسنة 1919 كمؤتمر أول محتكرا حركة التحرر، لذا شدد أتاتورك علي أن تركيا ستسير بحزب واحد والدليل علي ذلك هو خطابه الشهير حينما عرض عليه التنحي عن رئاسة الحزب بما انه رئيس للدول التركية فخاطبهم قائلا "انه ليس في الدولة إلا حزب سياسي واحد فالاتحاد جوهري بالنسبة لنا ولا يمكن أن تكون أحزاب أخري.."[3] لذا فان التعيينات بمختلف مجالاتها الاجتماعي والثقافية والاقتصادية وفي كبار موظفي الدولة تكون بتزكية من ورؤساء الحزب الجمهوري في مختلف المقاطعات التركية.

وعليه فمنذ قانون الحفاظ علي الأمن العام في مارس 1925 أصبحت الحكومة التركية قائمة علي نظام الحزب الاستبدادي فكونت نخبته حزبا بيروقراطيا يمتلك جميع القرارات في الحكومة وهي غبار عن مؤشر لعملية تغيير نظرا للسيطرة البيروقراطية للحزب علي توجهات وقرارات الحكومة التركية.

---

[1]–Malik Abdukadirov،The Place Of Religion In Turkish Society: An Analysis Through The Lens Of The Center-Periphery Thesis، The Journal Of International Social Research،2017، P522

[2]– يوسف حسين عمر، تركيا: التاريخ السياسي الحديث والمعاصر1923–2018، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، قطر، الطبعة1، 2021، ص139

[3]–نفس المرجع، ص 121

إذا أصبحت مبادئ حزب الشعب الجمهوري السياسية والاجتماعية والاقتصادية عقيدة النظام السياسي التركي منذ قيام الجمهورية، وكل الإجراءات التي اتخذت على مستوى الدولة والمجتمع كانت تعبيرا عن تلك المبادئ وتجسيدا لها. وكانت تلك المبادئ نابعة في الأصل من تعاليم مصطفى كمال[1]

وعليه فان فترة الحزب الواحد يمكن تقسيمها تجربة إلى فترتين رئيسيتين، قبل عام 1930 وبعده، من حيث مستوى المشاركة السياسية والسياسات ومستوى إضفاء الطابع المؤسسي. والمعدات. تشير الثلاثينيات من القرن الماضي إلى مستوى أعلى من المشاركة السياسية والمأسسة مقارنة بعشرينيات القرن الماضي. في هذا الصدد، يمكن القول أنه في الثلاثينيات، أضيفت عناصر "شمولية" إلى صورة "نظام الحزب الواحد الاستبدادي" التي سادت في عشرينيات القرن الماضي. قام حزب الشعب الجمهوري في هذه الفترة بتعبئة الجماهير أكثر.[2]

أولا فترة قبل وفاة أتاتورك: بدأت فيها عملية إنشاء حكومة الحزب الواحد بانتخابات عام 1923، عندما تم إجراء التصفية الأولى داخل الائتلاف السياسي ذي القاعدة العريضة لفترة النضال الوطني، كما تم في هذا التاريخ إعداد وتنفيذ "البنية التحتية" لحزب الشعب الجمهوري، الذي يعتبر حزبًا "شاملًا" و "مهيمنًا" على المستوى الفكري، كما اضطلع حزب الشعب الجمهوري في بدايات تأسيسه بمهمتين مهمتين:

أولاً، إنه أداة ودليل في توفير التعليم والوعي للجماهير. والثاني هو الوظيفة السياسية التي تُفترض كنتيجة مباشرة لكونه حزبًا سياسيًا يضفي الشرعية على النظام وللعملية السياسية.[3]هاته المهام الموكلة إلي الحزب تم غرسها علي مستوي النخبة بشكل ناجح نوعا ما إلا انه لم ينتشر بالشكل القوي في المجتمع.

ان اولي العقبات التي كانت تحديا كبيرا أمام الحزب الشعب الجمهوري هي، في اسطنبول، حيث يوجد الخليفة العقبة الوحيدة لإقامة نظام ثوري في تركيا. على الرغم من جميع التغييرات السياسية التي تم إدخالها منذ إلغاء السلطنة، ظل الخليفة يتمتع بشعبية واستمر في رؤية نفسه كمركز مستقل للسلطة في اسطنبول. كان من الطبيعي أن يستمر المسلمون في تبجيله لأن الطبقة الحاكمة العثمانية المخلوعة لم

---

[1]– هزبر حسن شالوخ، انقلاب ٢٧آيار ١٩٦٠العسكري في تركيا دراسة في انعكاسات الفلسفة الاتاتوركية ومعطياتها، مجلة كلية التربية، العدد الرابع، ص196

[2] - Dr. Tunca ÖZGİŞİ1-،Türkiye'deToplumsalDeğişiminSiyasiKatılımaEtkisiYrd. Doç. TesamAkademiDergisi / Turkish Journal of Tesam Academy ،p59

[3] -IBID,P60

تعيش في عزلة تامة عن بقية المجتمع، خاصة فيما يتعلق بالعقيدة، أي الدين. خلال القرون الطويلة من حكمها، أنشأت السلالة العثمانية شبكة واسعة من المؤسسات والولاءات، لا سيما الولاءات الدينية، بين جميع الفئات الاجتماعية تقريبًا. كان الكماليون والمعارضة على حد سواء على علم بذلك[1]

ورغم المعارضة والانتقادات الموجهة إلي كمال أتاتورك في سعيه لتكوين الحزب القائد السياسي للجمهورية إلا انه أوضح موقفه بوضوح في الخطابات والتصريحات التي ألقيت في جميع أنحاء البلاد خلال فترة الاستسلام عام 1924. وأوضح أنه لا يمكن أن يكون محايدًا عندما يتعلق الأمر بحماية النظام الجمهوري أو حمله. ثورة تضمنت تغيير عقلية الناس وكذلك بنية المجتمع. وبما أن هذه كانت المبادئ الأساسية لحزب الشعب، فإنه لا يرى أي تناقض في كونه رئيسًا للجمهورية والحزب في نفس الوقت ".[2]

لقد لقي أتاتورك معارضة حزبية في البدايات من حزب الشعب التقدميPRP، ولقد وصفه مصطفى كمال بأنه حزبًا محافظًا وقابلًا للتحريف، أي حزب ربما حاول استعادة الثروات السياسية للعائلة العثمانية بطريقة أو بأخرى، ولقد صرح بها الحزب التقدمي كلما سنحت له الفرصة. والتنويه. "باحترام المعتقدات والعقائد الدينية" وساخرًا بأفعال وديماغوجيَّة الكماليين الذين لم يفعلوا شيئا. بل أنهم حاولوا علمنة الدولة والمجتمع، إلا أنهم لم يبذلوا أي محاولة لتغيير وجهات نظر الفرد أو إجراء إصلاحات كبيرة. ومن خلال هذا التجاذب ظل دين دولة تركيا، وفقًا للدستور، هو الإسلام، واجبرت مصطفى كمال علي تكييف خطاباته وفق الشعب فعلي سبيل كان يطلب عون الله في خطاباته. مما شجع الحزب التقدمي علي الإشارة في المادة 6 من برنامج PRP إلى أن المعتقدات الدينية للشعب كانت تحت التهديد وبحاجة إلى الحماية، ومن هذا المنطلق سعي كمال إلي القضاء علي أي حزب لتكريس مشروعه وأفكاره.

وفي غضون ذلك جري تمرد الأكراد، استغله أتاتورك للإعلان عن الأحكام العرفية في 21 فبراير، وأدى إقرار قانون الحفاظ على النظام في 4 مارس إلى تجميد التطورات السياسية بشكل فعلي. الذي عزز الصلاحيات الممنوحة لمحاكم الاستقلال، بما في ذلك سلطة تنفيذ أحكام الإعدام دون موافقة الجمعية. كان من أولى نتائج هذا القانون الجديد إغلاق أوراق المعارضة في جميع أنحاء البلاد. وأغلقت

[1]-MetinHeper and Jacob M.Landau, Political Parties and Democracy in Turkey, British Library Cataloguing in Publication Data, London,1991.p70

[2] -ibid .p72

الصحف في اسطنبول التي دعمت المعارضة وكذلك الصحافة اليسارية.[1]

ومن حيث التحرير السياسي العام الذي سعى أتاتورك إلى تحقيقه خلال الثلاثينيات، هو أن القادة والأتباع يجب أن يصبحوا قادرين على اتخاذ قراراتهم الخاصة في إطار الثورة الثقافية الكمالية، وأنهم لن يسترشدوا به إلى أجل غير مسمى في مسائل السياسة والسياسة اليومية.

كان أحد إنجازاته خلال الثلاثينيات هو في الواقع إضفاء الطابع المؤسسي على الكمالية باعتبارها العقيدة العامة التي لا يجب الخروج عليها، وعليه كانت القومية التركية في السنوات الأولى للجمهورية محاولة بنائية من أعلى إلى أسفل، وهي خطة مثالية للهندسة الاجتماعية تهدف إلى خلق شعب واحد من بين كثيرين. لكن هذه المحاولة القومية خلقت منطقة صراع من القاعدة إلى القمة. صراع على ملكية الدولة، صراع على السلطة بين المتدينين والعلمانيين، بين النخب وعامة الناس، بين الأكراد والأتراك، بين العلويين والسنة من شأنه أن يطارد تركيا طوال فترة وجودها. وعليه أصبحت القومية التركية من خلالها سمة مميزة للسياسة التركية.[2]

إن محاولة أتاتورك لتحويل تركيا إلى دولة علمانية غربية حديثة كانت في الأساس بمثابة "ثورة من الأعلى". لقد كانت عبارة عن مشروع من أعلى إلى أسفل في الهندسة الاجتماعية قامت به نخبة عسكرية بيروقراطية صغيرة فرضت رؤيتها العلمانية على مجتمع تقليدي متردد. وفي تنفيذ هذا التحول، لم تبذل النخبة أي جهد يذكر لاستقطاب أو استمالة السكان أو المعارضة. وكما لاحظ دووإرغيل، "لم يتم التفاوض على علمانية الأمة أو تركيتها بطريقة جادة مع الشعب"[3]. وبدلاً من ذلك، حاولت النخبة ببساطة استخدام "الدولة القوية" لإرباك وترهيب أي معارضة.

ثانيا: فترة بعد وفاة أتاتورك:

وفي الأول من أكتوبر من سنة 1945 أشار الرئيس عصمت اينونو في خطابه الافتتاحي لدورة البرلمان بأنه مستعد إجراء تعديلات كبيرة في النظام السياسي وان تكون هذه التعديلات متماشية مع الظروف والمتغيرات في العالم. ويشير الكاتب فراي(Frey)إلى انه " قد تغيرت النخبة البديلة وانتشرت مفاهيم

---

[1]-ibid .p78

[2] -The politics of Turkish nationalismKsursite ;https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/

[3]–Angel Rabasa And F. Stephen Larrabee، The Rise Of Political Islam In Turkey ، Rand Corporation Stable Url: Https://Www.Jstor.Org/Stable/10.7249/Mg726osd.p31

وعقائد ديمقراطية بشكل شخصي عبر أوساط مجموعة كبيرة من الأتراك، والدليل القاطع لدى اينونو حول إيجاد نظام حزبي متعدد لتخفيض حالة التوتر والقلق الاجتماعي وسط كل الجماعات ". وذلك بعد فشل الخطة الخمسية التي قدمها اينونو والتي عجزت إمكانيات الدولة عن القيام بصناعات ثقيلة دون مشاركة رأس المال الخاص ورأس المال الأجنبي والذي بات المحفز الكبير لقيام صناعات تركية متقدمة . وتمكنت تركيا من خلال محاولاتها للانضمام إلى المعسكر الغربي وبدعم الواليات المتحدة الأمريكية التي ساندت تركيا على وفق)مبدأ ترومان (إذ قدمت لها مساعدات مالية كبيرة . وكان الدعم الغربي – الأمريكي وفق مبدأ ترومان ضد سياسة توسع الدولة وسيطرتها على الحياة الاقتصادية وان هذه المساعدات هدفت بالدرجة الأساس إلى احتواء النظام الشيوعي، ولكنه في نفس الوقت قدمت على أمل تشجيع المؤسسات الاقتصادية الخاصة في تركيا .وجاءت إحالة المارشال فوزي جقماق Gakmak. F)((رئيس أركان الجيش منذ عام 1921 آخر على التقاعد في 21 كانون الثاني 1944، بعد بلوغه السن القانونية لتعطي دليل تفكك نظام الحزب الواحد، ولتنشأ من صميم حزب الشعب الجمهوري نفسه نواة المعارضة، وتشكل فيما بعد حزبا شرعيا رئيساولعل من نافلة القول بأنه عندما تشكل حزب الشعب الجمهوري اتبع النظام الهرمي من خلال سيادة النخبة المثقفة البيروقراطية العسكرية على المستوى الوطني، في حين منح النبلاء والأشراف بعض الامتيازات، وظلت عملية التنسيق بين الطرفين معقدة فالبيروقراطية العسكرية في ظل زعامة مصطفى كمال لم تكن تستند إلى قاعدة واحدة، إضافة إلى أن الكمالية قوبلت بعد تأسيس الجمهورية بعدم الرضا الكامل وخاصة من قبل مجموعة من الضباط في المراتب العليا، والذين أسسوا معارضة فيما بعد قوية داخل المجلس الوطني التركي الكبير، واستمروا بعملهم كقادة معارضة على الرغم من محاولات كمال إخضاعهم وجعل دورهم ثانوي خاصة بعد أن حوكم بعض منهم في أعقاب الثورة في جنوب الأناضول عام 1925 .

جاءت أول الانتقادات ضد إجراءات اينونو الاقتصادية، وسياسة الحزب الواحد من أربعة أعضاء من حزب الشعب الجمهوري وهم جلال بايار Bayar Celalرجل االعمال المصرفي .رفيق كورالتانRafikKorultanوعدنان مندريسFuadKoprulu كوبرولو فؤاد والمؤرخAdnan Menderis ، فقد اقترحوا أن تقوم الدولة بتنفيذ مبدأ السيادة الوطنية بشكل كامل كما وردت في دستور عام 1924، وان

يتم القيام لمبادئ الديمقراطية، مما ادى الى طرد ثالثة من حزب الشعب، فيما بالعمل الحزبي طبقا قدم الأربعة طلبا قدم جلال بايار استقالته في 1 ديسمبر 1945 [1].

وقد بدت بوادر أفول سياسة وقوة الحزب داخليا والدليل علي هذا إن سياسة حكومة رجب بكر آنذاك واجهت معارضة من حزب الشعب نفسه حتى تبلورت في مجموعتين الأولى تزعمها رجب بكر والذي مثل الاتجاه المتشدد تجاه المعارضة، والمجموعة الثانية ضمت الشباب من أصحاب الفكر الليبرالي ممن يؤيدون نظام تعدد الأحزاب وتزعم هذه المجموعة نهاد ايريم[2].

نتائج التغير في مرحلة الحزب الواحد:

يمكن القول تسمية هذه المرحلة بمرحلة التدافع او الصراع بين النخبة الصلبة المتمثلة في العلمانية المتصلبة والمجتمع المتعلق بالهوية الإسلامية والدليل علي ذلك كما رايناه هو تمسك الطرق الدينية بالهوية الإسلاميةكمقاومة لنهج هذا التغير الذي ميزه بناء الدولة القومية، والتي تضمنت بطبيعتها منطقًا مقيدًا إقليميًا همش التيارات الإسلامية القومية والتقليدية العابرة للحدود الوطنية التي تعتقد بالأمة الموحدة وترفض القومية التركية، بينما تركت المعسكرات الإصلاحية أو القومية بما في ذلك من بين العلماء داخل الائتلاف المؤسس وتم دمجها داخل الدولة[3]

لقد أدى ظهور نظام الحزب الواحد منذ عام 1925 بإعلان قانون الطوارئ للحفاظ على النظام (إلى إنهاء المساحة المتاحة لجميع الأنشطة السياسية والدينية خارج تلك التي تشرف عليها المؤسسات الدينية الرسمية. وقد تم فرض الأحكام العرفية في أعقاب تمرد مسلح من قبل الشيخ سعيد، وهو كردي من أتباع الطريقة النقشبندية، والذي كان له أساس قومي كردي وإسلامي (رد فعل على إلغاء الخلافة). تم إغلاق الأضرحة، وتم التنديد بأوامر الطرق باعتبارها "مراكز رد فعل" وأمر القانون 677 الذي تم تبنيه في نفس العام بإلغاء محافل الدراويش ومصادرة ثرواتهم وحظر الألقاب الدينية. وقد تفاقمت مخاوف النظام من الثورة المضادة بسبب حادثة مثيرة للجدل وقعت في مينيمن في عام 1930 عندما قطعت مجموعة من

---

[1]–التطورات الداخلية في تركيا، علي الرابط:https://ircoedu.uobaghdad.edu.iq/2018

[2]–نفس المرجع، ص5

[3]-Ceren Lord، Religious Movements In Turkey،sur site: https://ora.ox.ac.uk/objects/،p401

الدراويش النقشبندية رأس جندي مطالبين بعودة الشريعة الإسلامية والخلافة. وردًا على حملة القمع التي تلت ذلك، اختفى العديد من الفاعلين الإسلاميين[1]

ان سمة التغيير المفروض علي المجتمع التركي خلق هوة متباعدة بين المجتمع و القيادة أو النخبة السياسية مما حمل هذا التغيير في طياته سمات تغيير قادمة من طرف أطراف تغيرية أنشاها الواقع المفروض تمثلت في حركات إسلامية وحتي قومية تؤمن بتغيير الواقع نظرا للاستبداد السياسي والتفرد السلطوي الي جانب الوضع الاجتماعي والاقتصادي بالإضافة إلي تراجع نفوذ النخبة العلمانيةالاتاتوركية والمشبعة بالقيم الاتاتوركيةهذا ما ستبرزه في المبحث الموالي كمرحلة تغيرية جديدة حملت في كياتها متغيرات جديدة تزامنت مع الواقع المحلي والمتغيرات الخارجية.

كما هي الحال عادة عندما تفقد دولة حاكمها المستبد الكاريزماتي، فإن وفاة أتاتورك كانت بمثابة بداية التشرذم السياسي الذي كان يغلي تحت السطح لفترة طويلة. فقد انتُخِب عصمت إينونو، رئيس الوزراء لفترة طويلة والرفيق المقرب لأتاتورك، بدعم واسع النطاق. وكان إينونو نفسه كمالياً متديناً؛ والواقع أن العديد من سياسات أتاتورك كانت موجهة ومنفذة من قِبَل إينونو. وقد اتسمت فترة ولايته بدرجة قوية من الاستمرارية مع السياسات القديمة. ولكن في غضون عام واحد من رئاسته، بدأت الحرب العالمية الثانية، وهي حقيقة أدت إلى تعقيد رئاسته بشكل خطير[2] . وخاصة فيما يتصل بالمسائل الاقتصادية. طوال الحرب، ظل إينونو مخلصًا لمبدأ "تركيا فوق كل شيء

إن هذا المبدأ لم يكن عائقا او كافيا للوقوف في وجه التغيير لان الظروف الداخلية والخارجية خاصة الحرب العالمية الثانية التي أثرت على الوضع الدولي بشكل عام ولعل التغيير الأكثر بروزًا في سنوات ما بعد الحرب هو تحرير الحياة السياسيةو بدأ الاستثمار في التعليم يُظهِر بعض العائد، وارتفع معدل الإلمام بالقراءة والكتابة إلى ما يقرب من ثلث السكان البالغين بحلول عام 1945. وطالبت فئة متنامية من الرجال المحترفين والتجار بمزيد من الحرية مما جعل أنصار الحلفاء الديمقراطية أكثر

[1]-Ipid.p402

[2]- Braden Harris Capstone ،The Beginning Of A Post-Kemalist Era For Turkish Politics? Arts In International Relations ،University Of SantDiago،21 April 2017، P14

رواجًا؛ وبناءً على ذلك، قدمت الحكومة تنازلات تسمح بتأسيس أحزاب سياسية جديدة[1]، والاقتراع العام، والانتخاب المباشر اي تعددية سياسية وهذا ما صرح إينونو أن منطق نظام التعددية الحزبية يعني إمكانية تغيير الحكومة ايالتخلى عن لقب "الزعيم الوطني غير القابل للتغيير"، الذي مُنح له في عام 1938.

المبحث الثاني: من الأحادية الحزبية إلي التعددية السياسية

بعد ان رأيناأن النظام السياسي التركي الذي أسسه مصطفى كمال أتاتورك مع إعلان الجمهورية التركية عام 1923 عمل على تحفيز الروح القومية التركية بشكل كبير، مقابل إقصاء بعدين أساسيين هما: الهوية الإسلامية والتعدد القومي[2].وبسبب هذا المسار فإن قضية الإصلاح أخذت طابع الانقسام السياسي والمواجهة الاجتماعية والحزبية والصراع على الهوية في بلد تشكل الهوية هاجسا أساسيا ودائما، لأسباب تاريخية وجغرافية وسياسية ظلت تحكم الخيارات السياسية لتركيا طوال القرن الماضي.

دون شك، فإن ضرورة التعددية بمفاهيمها المختلفة، تنبع من الخصوصية الاجتماعية المفتوحة على هويات تاريخية عجز حتى الآن الوضع السياسي السائد عن الاعتراف بها كهوية أصيلة قائمة في الصيرورة الاجتماعية.

وقد اقر المؤرخون أن فترة التعددية بدأت منذ 18 جويلية1945 وهو تاريخ تأسيس حزب التنمية الوطني (MilliKalkinma PARTISI) بزعامة نوري ديميراغ[3]، وتم تسجيله رسميا يوم5 سبتمبر من نفس السنة ولقد ركز في برنامجه علي تطوير الاقتصاد التركي ودفع عجلة التنمية بتطوير المؤسسات الخاصة إلا أن نجمه أفل بسبب قلة خبرته السياسية وعدم وجود نواب برلمانيين يدافعون عن أفكار الحزب.

---

[1]-Kemalist PoliciesInturkey Inhistory،sur site: https://www.britannica.com/place/Turkey/Kemalist-policies

[2] –خورشيد دلي، تركيا، التعددية والنظام السياسي،2016،مقال علي الانترنت:https://www.aljazeera.net/opinions

[3]–يوسف حسين عمر، تركيا: التاريخ السياسي الحديث والمعاصر1923–2018، مصدر سبق ذكره، **ص195**

الفصل الثاني: مسيرة التغييرات الداخلية التركية

والملاحظ انه لم تمارس المعارضة نشاطا ملحوظا حتى المدة التي تلت انتخابات عام 1946، لعدة أسباب منها سياسة حكومة رجب بكر 15 أوت 1946–19 افريل 1947 المتشددة ضد المعارضة وتمسكها بمبدأ الحزب الواحد، فضلا عن المشكلات الاقتصادية التي واجهتها تركيا.[1]

ومن خلال هدا المبحث سنناقش آثار تغيير النظام الحزبي على تغيير النظام. والملاحظ ان هناك اثر بارز وما التدخل العسكري في عام 1960 كان بمثابة بداية الوصاية العسكرية في تركيا. لقد تحولت الوصاية العسكرية إلى "استبداد تنافسي"في أعقاب محاولة الانقلاب الفاشلة في جويلية 2016، والتي طمس الخط الفاصل بين الحزب والدولة[2]

المطلب الأول: تأثير التغيير الاجتماعي علي المشاركة السياسية

من المهم معرفة النسيج الاجتماعي والثقافي للمجتمع التركي حتى نري تطور فكر المجتمع السياسي وكيف تغير من القبيلة الي المجتمع بصفته المعاصرة.

ولقد رينا سابقا ان التغير الاجتماعي سمة من سمات الكون سواء كانت مجتمعات او دول ويمس هذا التغير مناحي الحياة الاجتماعية و العادات والتقاليد والجماعات

كمايرتبطبالتحضروالتنميةوالنمووالتقدموالتكنولوجياوالإعلاموأسلوبالحكم، كمايمسالتنشئة الاجتماعيةوطريقة الحياة وهوعمليةاجتماعيةتتحققعنطريقهاتغيرفي المجتمعبأكمله، أي نظمهالاجتماعيةكالنظامالسياسي والاقتصادي والعائلي، فالتغيرصفةملازمةمنذالقدمحتىاليوم، فهوصفةأساسية ملازمة للمجتمعات علي اختلافها سواء كانت رأسمالية او زراعية او رعوية او اشتراكية نامية او متقدمة[3]

1– تطور الثقافة السياسية التركية: الأتراك تطور النظم السياسية من نظام القبيلة ثم الدولة المدينة، تلك المدينة التي ظلت حتى حقبة متأخرة تتألف من الخيام؛ لأن الأتراك لم يعرفوا المدن الحضرية إلا في مرحلة متأخرة من تاريخهم في أواخر عهد الهون وبداية عهد الكوك ترك مروراً بالنظام الإمبراطوري وانتهاءً بالدولة القومية الحديثة ذات النظام الجمهوري.

---

[1]– التطورات الداخلية في تركيا، مرجع سبق ذكره، ص6

[2]DüzgünArslanta ¸SenolArslanta¸Keeping Power Through Opposition: Party System Change In Turkey،Ublished Online By Cambridge University Press، **April 2020-**

[3]–لطيفة،طبال،التغيرالاجتماعيودوره في تغير القيم الاجتماعية،مجلةالعلوم الاجتماعية والإنسانية،جامعة البليدة،2012 ،ص407

كان المجتمع التركي في حقب طويلة من تاريخه قبل الإسلام مجتمعًا أرستقراطيًا تسيطر فيه الأسر العريقة على مفاصل الدولة المهمة، وكانت المناصب فيها تورث من الأب إلى الابن، وكانت النظرة إلى الحكام تتسم بالقداسة بوصفهم مكلفين من قبل الآلهة. وحمل الحكام الأتراك القابًا توحي بالعظمة والقوة، فلقب الإمبراطور باليابكو وكذلك القاغان، وزوجته القاتون ثم بالخاقان، وزوجته خاتون[1].

ولقب الخان الذي استمر حتى نهاية الدولة العثمانية كانت الفروسية والقوة عاملًا حاسمًا إلى جانب الوراثة في اعتلاء سدة الحكم، خاصة عندما يثور النزاع بين ورثة العرش. وقد كان الحاكم ينصب كبير أبنائه أو كبير إخوته ولياً للعهد، كما كان يستعين ببعض الأمراء لتصريف بعض الشؤون الداخلية. كما استخدم الحكام الأتراك لقب الملك والسلطان بعد الإسلام، ثم الجمع بين السلطنة والخلافة في القرن السادس الميلادي، وتحديداً عام ألف وخمسمائة وسبعة عشر، ويعده بعض الباحثين خضوعًا من السلطة الدينية للسلطة السياسية.

وعند الحديث عن الثقافة السياسية للدولة التركية المعاصرة، نجد أن جذورها تعود إلى أواخر العهد العثماني وتحديداً إلى فترة التنظيمات. وتتمحور هذه الثقافة حول اتجاهات ثلاثة، هي: أولا الاتجاه الديني الذي كان يدعو إلى استمرارية الخلافة وجمع الشعوب الإسلامية تحت رايتها، وكان هذا الاتجاه يفسر ضعف الدولة أنه نتيجة الابتعاد عن تعاليم الدين، ومثل هذا التيار العوام، وعلماء الدين. وقد تبنى السلطان عبد الحميد الثاني فكرة الجامعة الإسلامية في مواجهة تململ القوميات في الدولة العثمانية[2]، وقد أفرزت هذه الأفكار في مرحلة لاحقة الأحزاب السياسية ذات الجذور الدينية التي سيتم توضيحها عند الحديث عن النظام السياسي التركي.

أما الاتجاه الثاني، فهو الاتجاه القومي التركي أو الطوراني. ويهدف إلى إقامة دولة تشملالشعوب التركية الأخرى في آسيا الوسطى، وقد أفرزت الأحزاب القومية على أساس هذه الأفكار

المجتمع التركي والتغيرات السياسية

ان السياسات المنتهجة من طرف العلمانية التركية اصطدمت بعاملين مهمين وهي التحضر والهجرة الريفية كان لهم الأثر في العملية السياسية خاصة منها الانتخابات، ولقد كان للإجراءات

---

[1] –بكر البدور،أصول الثقافة السياسية للشعب التركي،2017 ،مقال علي الرابط:https://www.aljazeera.net

[2] –نفس المرجع

الفصل الثاني: مسيرة التغييرات الداخلية التركية

الاستبدادية والظروف الاقتصادية لهم الأثر فالكبير في الظاهرتين الذين ذكرناهم أي طاهرة التحضر والهجرة اللذان ساهما بشكل كبير في التغيير الاجتماعي فالزيادة السكانية والهجرة الداخلية تساهم في تغيير العمليات السياسية وتؤثر في برامج وسياسات الأحزاب السياسية.

والملاحظ أن الجمهورية التركية أورثت مجتمعا ريفيا بنسبة كبيرةكما هو موضح في الجدول الأول مما كان دافعا قويا في زيادة نسبة زيادة الهجرة وبتزايد مستمر.

الجدول: 1 عدد سكان المدينة والنمو السكاني السنوي حسب سنوات التعداد[1]

عـــــــد السنوات	مجموع سكان مراكز المقاطعات والمناطق	سنوات التعداد السكان الـذين يعيشـون فـي المدينة	نسبة السكان السنوية	٪ زيادة
1927	13.648.270	3.305.879	242	–
1935	16.158.018	3.802.642	23.5	17.5
1940	17.820.950	4.346.249	24.4	26.72
1945	18.790.174	4.687.102	24.9	15.10

الجدول الثاني: يوضح الحياة السياسية والاجتماعية في عام 1945 من حيث اللغة والدين والاستيطان[2]

المتغيرات	%	%	%
اللغة الأم	التركية88	الأخرى 12	النسبة الكلية100
الدين	98	2	النسبة الكلية100
الاستيطان	الريف85	المدينة15	النسبة الكلية100
الاستيطان	الريف75	المدينة25	النسبة الكلية100
السكان (المعدلات)	القرية 413	المدينة 10158	النسبة الكلية100

[1] Dr. Tunca ÖZGİŞİ1- ،Türkiye'deToplumsalDeğişiminSiyasiKatılımaEtkisiYrd. Doç. TesamAkademiDergisi / Turkish Journal of Tesam Academy ،p52

[2] .....

واستناد إلى تقارير وزارة الداخلية برزت 89 قضية في المحاكم عام 1947 تتعلق بانتهاك قانون رقم 677 لعام 1925 كما كانت هناك 29 قضية تتعلق بالمؤذنين في المساجد وقد تم اعتقالهم في المدة نفسها بسبب إقامتهم الأذان باللغة العربية أضافه إلى 589 قضية تم اعتقال أصحابها بسبب لبس الحجاب أو ارتداء العمامة وهذا ما يبرز نسبة الهجرة والموروث العثماني الذي صعب علي المجتمع التركي التخلي عنه وهو متجذر فيهم منذ قرون سالفة، فكان الحل في الاعتقال.

إن الجدولين السابقين يبرزان مدي قيمة التغيير الاجتماعي الذي واجهته الجمهورية التركية بعد عملية التحول في هرم السلطة وعليه فان ظاهرة الهجرة الداخلية غالبا ما تكون ذا صلة بالظروف السياسية والاقتصادية التي تطرأ علي السلطة السياسية في الدول في علاقة طردية بين المتغيرين

والملاحظ من الجدولين أن فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية زاد عدد سكان المدن بشكل مستمر.

في المناطق الريفية، فقد الفلاحون وظائفهم بسبب التطور في استعمال الماكينات في العمل.

وهكذا، تحولت المدن التي توفر فرص العمل والتعليم والمرافق الصحية والراحة لسكان الريف[1] إلى أماكن جذب. إلى جانب ذلك، كان الناس من دول العالم الثالث يهاجرون إلى المدن الغربية. لم يكن هذا الوضع مختلفًا في معظم البلدان الأخرى. تسارع التحضر في العالم كله. أدى التحضر من خلال الهجرة إلى تغيير الهياكل المادية للمدن الكبرى خاصة في البلدان المتخلفة وظهرت الكثير من المشاكل. إلى جانب ذلك، تغيرت المفاهيم الفلاحية والريفية بسبب تغير هيكل الزراعة من خلال الميكنة. تغيرت الطبقة العاملة أيضًا بسبب الميكنة والتصنيع. بدأت فترة الموظفين بأجر.

إن هذه التغيراتوالتطورات في تركيا خلال هذه الفترة كانت موازية للسياق العالمي، حيث تغيرت الهياكل الريفية وكذلك السياسة، فازدياد عدد السكان، اكتسب به الأفراد، خاصة الأفراد الريفيين، أهمية كناخبين للحكومات. بسبب التغيرات الريفية، فكانت الهجرة إلى المدن الكبرى مثل اسطنبول وأنقرة وإزمير وأضنة وإلى دول أخرى مثل ألمانيا وفرنسا وهولندا عامل سياسي واقتصادي، استمرت هذه العملية بشكل أو بآخر من عام 1950 إلى عام 1980[2]. خلال هذه العملية، كانت تركيا في حالة فوضى اجتماعية وسياسية واقتصادية.

التغيرات المجتمعية والانتخابات:

[1] -çiçekcoşkun, social change in turkey: an analysis through selected films, he degree of doctor of philosophy, middle east technical university, september 2014, p21

[2] -ibid,p22

الفصل الثاني: مسيرة التغييرات الداخلية التركية

إن المتمعن في التطورات التي شهدتها تركيا في هذه الفترة يري مدي تطور الوعي السياسي التركي وعلاقته بالانتخابات التي كانت تجري تأثير الهجرة الريفية الداخلية إلى المدن في زيادة العلاقات الاجتماعية ورفع مستوي المشاركة السياسية في الانتخابات ويبين الجدول الثالث مدي الزيادة في العملية الانتخابية

الجدول: 2 معدلات المشاركة في الانتخابات التي جرت بين 1927-1946

سنوات الانتخابات	معدل المشاركة
* %23	1927 *
%45	1931*
%68.5	1935
%77.8	1939
%80	1943
%75	1946

يبرز لنا الجدول مدي الصعود النسبي في عدد الناخبين المهتمين بالشأن السياسي فهو في منحي تصاعدي منذ 1927 إلى 1943 وانخفض في سنة1946، مع أن هذه الزيادة لا تدخل فيها الهجرة الريفية فقط بل هناك عوامل أخري كزيادة عدد السكان كما رأيناه سابقا وقلة الوفيات إلا انه يبقي مؤشر زيادة في عملية الاهتمام بالشؤون الانتخابية.

لقد شاهدت الدولة التركية عمليات اجتماعيه مختلفة بدأت بالهجرة الداخلية وتحضر كانت لهما الأثر البالغ في عمليه التغيير الاجتماعي حيث كان لهذين العاملان الأثر في تشكيل وتحويل البنية الاجتماعية وبالتالي اثر على العمليات السياسية كالانتخاب والمشاركة السياسية.

وهكذا، فإن الجمهورية الكمالية جاءت تقليدًا لتراث الدولة العثمانية التسلطية بثوب جديد، غير دينى، تحت إقامة الدولة الجديدة عن طريق فرض التحديث السياسيوالاقتصاديوالاجتماعي من الأعلى دون أى اهتمام ذى شأن بقاعدة المجتمع. ومما لا يدعو إلى الاستغراب أن النخب الدولة الجديدة كانت متناظرة إلى حد كبير مع نخب الإمبراطورية، ولكن بدون القيادة الدينية المعروفة باسم " العلماء "(رجال الدين). فلجمهورية التركية الجديدة قائمة على نظام دستوريوحقوقيتعانى مبادئه الجوهرية من قدر غير قليل من التشوه جراء فهم تسلطي، تطور تاريخيا للدولة الأحادية ووظائفها فضلًا عن فهم عضوي ومتجانس للأمة وقد استمر التعبير عن مثل هذا الفهم السائد للجمهورية التركية.

الملامح الاقتصادية والاجتماعية.

تتميز تركيا بقدر متزايد من الوعي بجملة من الصدوع الاجتماعية التى لم تنجح الدولة التركية كاملًا فى جسرها، ثنائية الإسلام والعلمانية والانقسام العرقيوالثقافي بين الأتراك والأكراد مع مضاعفاته الهامة بالنسبة إلى الاستقرار السياسي طويل الأمد على البلاد، وعن قضية جديدة كليًا هى مسألة التباعد المتزايد بين الطبقة السياسية الراسخة من جهة والمجتمع المدني عمومًا من الجهة المقابلة. وما لبثت هذه الصدوع أن أصبحت ذات أهمية كبيرة مرة أخرى، نتيجة الضغوط التى تعرض لها الكيان السياسيالتركي جراء التغيرات الداخلية الناجمة عن الانفتاح الاقتصادي[1].

شهدت عملية التغيير الاجتماعيوالاقتصادي تسارعًا هائلًا، وألقت بأعباء ثقيلة على كاهل المجتمع التركي، وما لبثت ان قامت عملية التحديث الاجتماعي أن اكتسبت زخمًا حاسمًا، وأدى التوسع السريع

للبنىالتحتية الخاصة بالمواصلات والاتصالات الحديثة إلى فتح أبواب أمام منجزات الحضارة.ثمة خلل أساسيتعانى منه جملة التطورات الاجتماعية ألا وهو الافتقار إلى منظومة من قيم ثابتة وهادئة. فالحضارة الغربية السائرة على طريق العولمة تتسم بقدر معين من الانفتاح على القيم الهادئة وتميل إلى تشجيع النزعات الفردية داخل المجتمعات. وهذا كله يتناقض بحدة مع كل المعايير السلوكية التركية التقليدية المستندة إلى الدين من جهة والنمط ذي التوجه الجماعي المماثل للمبادئ الكمالية من الجهة الثانية

المطلب الثاني: مرحله التعددية السياسية

كما رأينا في المطلب الأول فان الظروف الدولية والداخلية فرضت على تركيا نخبة جديدة في السلطة تمثلت في نظام سياسي تركي بقيادة كمال أتاتورك قائم على تحفيز الروح القومية و إقصاء الهوية الإسلامية والتعدد القومي وهذا ما نراه جليا في أول دستور تركي عام 1924، غير ان الظروف تغيرت بعد وفان مؤسس الدولة التركية كما اشرنا سابقا فهناك تغير طرا أدي إلي معطي جديد وهو كيفية التعامل مع الظروف المحيطة بهذه النخبة الجديدة وهو ارث علماني تركه المؤسس وسنري الظروف المعيشية

[1]–**مصطفى محمد صلاح**، تركيا المتحولة من اتاتورك إلى أردوغان،المركز الديمقراطي العربي،2017 ،علي الرابط:https://democraticac.de/?p=48886

الصعبة والمتغيرات الدولية ساهم في تقليص درجة هيمنة هذه الفئة علي دواليب الحكم ويتبادر هنا هو تقليص سيطرة الحزب علي الحكم والتحول إلي التعددية كمرحلة لها ظروفها ومتغيراتها.

الظروف الداخلية قبل التعددية

تأثرت تركيا بالحرب العالمية الثانية سياسيا واقتصاديا ففي المجال الاقتصادي عانت الجمهورية من نقص كبير في المواد الضرورية وارتفاع الأسعار خاصة وان الاقتصاد حول إلى اقتصاد حرب يخدم الجيش بصفة كبيرة، بل إن الأمر تعدى إلى تقنين بعض المواد الغذائية الاستهلاكية كالخبز[1] وفرض الضرائب الجديدة كقانون ضريبة رأس المال 1943، مما كرس استبدادية الدولة خاصة قانون الدفاع الوطني سنه 1940 الذي كان مجحفا.

إن هذا الإجحاف في استعمال القوانين على حساب الفئات الاجتماعية الدنيا كانت له تداعياته السياسية على البلاد كلها وبالإضافة إلى القوانين انتهجت السلطة في البلاد طرقا غير قانونيه في إحكام سيطرتها على السلطة وإحكام قبضتها على الحكم، ولعل زيادة ساعات العمل كان له الأثر البارز خاصة على الطبقة الشغيلة مما كان له تداعيت داخلية أهمها زعزعت الثقة بين المواطن والسلطة أو بالأحرى الحزب الحاكم وهذا إن دل إنما يدل على فشل سياسة الحزب في تسير تلك المرحلة الحرجة مما تتطلب الانفتاح علي الأحزاب الأخرى طالبت بها فئة كبيرة من المواطنين، فنادت تلك الفئات بالتعددية الحزبية عوض الاكتفاء بهيمنة الحزب الواحد على الساحة السياسية.

نهاية حكم الحزب الجمهوري:

إن اثأر الازمة التي لحقت بالدولة التركية كان له الأثر البالغ على سياسة الحزب الجمهوري

الداخلية فبدأت الانشقاقات داخل صفوف الحزب مما جر عنه انسحاب عدد كبير من السياسيين البارزينفي الحزب، ولعلى سقوط الأنظمة الديكتاتورية الاستبدادية بعد الحرب العالمية الثانية كان له الأثر على الساحة الداخلية التركية.

هذه الظروف حتمت علي صناع القرار السياسي في الحزب إلى إحداث تغيرات على سياسة الحزب الواحد من خلال خلق معارضة صورية داخل قبة البرلمان التركي وقام بذلك الرجل الثاني في الحزب بعد كمال أتاتورك وهو عصمت اينونو في الفترة بين 29 ماي و3جوان 1939 بتشكيل مجموعة

[1]–خضير البديري، تاريخ تركيا وإيران المعاصر، العارف للمطبوعات، بيروت، جانفي2015، ط2، ص289

نيابية مستقلة معارضة أطلق عليها اسم الفرقة النيابية المستقلة غير أن تشكيلها كان هدفه الحفاظ على النظام القائم وليست التغيير، فلم يكن لها تأثير واضح على شكل النظام السياسي.[1]

أهم التغيرات التي حدثت بعد وفات أتاتورك

يمكن القول أن وفاه أتاتورك شهدت تغيرات عديدة مهدت لبروز التعددية الحزبية نجد من بينها:

1-أسست الحكومة صحيفة الأوقاف بين 1938 1942 طرحت فيها مفاهيم جديدة للتعليم الديني.

2- بروز الجماعات الإسلامية المعارضة من جديد والدليل على ذلك قيام كل من نجمي كوباش ومصطفى اوزيك و مناشور بتشكيل حزب حماية الإسلام وتم إغلاقه في 12 ابريل 1945.

3- إنشاء حزب المحافظين سنه 1947 من قبل الجنرال جواد رفعت وتم غلقه.[2]

4- تشكيل حزب ألأمة من قبل فوزي شاقماق سنة 1947.

5- حادثة إقامة الأذان باللغة العربية في المجلس الوطني التركي وكان ذلك في 4مارس 1949 مما أثار الجدل خاصة من العلمانيين المتطرفين الذي راو في الحادثة رجعية وتستجيب للقانون الديني وفق فكرة الشريعة والخليفة غدا.[3]

6- مع تزايد الضغوط والصراعات سمحت حكومة اينونو بتدريس الدين في المدارس[4] ويبدو أن الحكومة أقرت ذلك ولو ظاهريا لتخفيف الضغوط خاصة وان الشيوعية بدأت بالانتشار مما طالب نواب التوجه الإسلامي بضرورة التعليم الديني لمواجهة الإيديولوجيات القادمة من الخارج

التعددية السياسية وتداعياتها

مجتمع تعددي: كانت الإمبراطورية العثمانية مثالاً كلاسيكياً على مجتمع تعددي، أو مجتمع منقسم على أسس دينية وطائفية وعرقية ولغوية. كما ذكر بنجامين براود وبرنارد لويس: "حكم العثمانيون إمبراطوريةً متنوعةً كأي إمبراطورية عظيمة أخرى في التاريخ لما يقرب من نصف ألفية. وقد حقق هذا المجتمع متعدد الأعراق والأديان نجاحًا كبيرًا. ففي هذا المجتمع، كان المسلمون والمسيحيون واليهود يمارسون شعائرهم الدينية ويعملون جنبًا إلى جنب، مما أثرى ثقافاتهم المتميزة. واحترمت الإمبراطورية العادات

---

[1]-نفس المرجع، ص291

[2]-احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا وإيران، مرجع سبق ذكره، س167

[3]-خالد الاضور، **المد** الإسلامي في تركيا من أربكانا إلى أردوغان، دار الهيثم للطباعة والإعلان والنشر، ص91

[4]- احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا وإيران، مرجع سبق ذكره، س175

والممارسات القانونية لكل طائفة، لا سيما مسائل الأحوال الشخصية – كالموت والزواج والميراث – وفرضتها. وازدهرت عشرات اللغات والآداب، مستخدمةً مجموعةً مذهلةً من الأبجديات. وكانت فرص التقدم والازدهار متاحةً، بدرجات متفاوتة، لجميع رعايا الإمبراطورية. وخلال عصرهم الذهبي، أنشأ العثمانيون مجتمعًا، مع الحفاظ على حكومة مركزية قوية ماليًا وعسكريًا، سمح بقدر كبير من الاستقلال الذاتي للطوائف. وكانت الإمبراطورية العثمانية مثالًا كلاسيكيًا للمجتمع التعددي[1]."

إن قرار الدولة التركية ببداية التعددية الحزبية في 1946 كان مؤشرا جديدا على صراع بين الدولة والدين وبالتالي يطرح المحللون هنا أن هناك انتقال في مفهوم العلمانية بعد إعلان التعددية وهذا بالسماح للأحزاب الإسلامية أن تنافس ممثل العلمانية الحزب الجمهوري[2] ولكن هذه التعددية تلزم الأحزاب أن لا تخرج عن إطار المادة الثانية من الدستور التي تنص على أن تركيا دولة جمهورية وقومية، شعبية، ودولة علمانية وثورية.[3]

إن الضغوط الممارسة على النظام السياسي في فتره الأربعينيات عجلت بظهور الأحزاب المعارضة لسياسية الحزب الواحد، بل ظهر أفراد من داخل الحزب الجمهوري مناوئين لممارسات الحزب وسياسته كما اشرنا إليه سابقا.

لقد بدأت الأحزاب في الظهور كنتيجة حتمية لما ذكرناه سابقا ومطالبة نخب بتطبيق الديمقراطية فكان حزب النهضة القومي السباق في الظهور.[4]

إلا أن طرد أفراد من الحزب الجمهوري الذين كانوا يمثلون الطبقة البرجوازية في الحزب أمثال عدنان مندريس وجلال بايار، عجل بتأسيس الحزب الديمقراطي في 1946 وكان بمثابة لبنة المعارضة السياسية داخل جمهوريه تركيا التي لها ميزان قوى يقف في وجه النظام البيروقراطي.

الملاحظ أن تشكيل هذا الحزب كمعارضة يبدو شكليا لان برنامجه السياسي لا يختلف كثيرا عن الحزب الجمهوري كما انه يتبنى المبادئ السنة الكمالية وهذا يبدو انه راجع إلى الخوف من حضر الحزب و عليه فهو ملزم بإتباع المبادئ الكمالية و الشيء الثاني هو انه يمثل طبقه برجوازية نافذة في السلطة

---

[1]-Robert A Dahl, Dilemmas of Pluralist Democracy: Autonomy vs. Control, Yale University Press, New Haven, Connecticut, 1982, s. 5, 29.

[2]– خالد الأضور، **المد** الإسلامي في تركيا من أربكانا إلى أردوغان، دار الهيثم للطباعة والإعلان والنشر، ص91

[3]– احمد نوري النعيمي، النظام السياسي في تركيا وإيران، مرجع سبق ذكره، س213

[4]– خضير البديري، تاريخ تركيا وإيران المعاصر، مرجع سبق ذكره، ص292

تحاول تحقيق مصالحها من خلال هذا الحزب وعليه فان التحول الديمقراطي كان تحولا شكليا، غير أن هذا التحول الشكلي مثل مخاوف حقيقية لدى السلطة الحاكمة فقام بإجراءات تنظيمية تعبر عن بعض التغيير في هرم السلطة كتغيير لقب الزعيم الوطني والرئيس الدائم.[1]

كما أجريت انتخابات نيابية مسبقة لقطع الطريق أمام المعارضة في حصولها على أغلبية برلمانية إلا أن المحللون والمتتبعون للسياسة الداخلية التركية في تلك الفترة يرون أن الفترة بين 1946 1947 كانت فترة حاسمة في ترسيخ التعددية الحزبية استبعاد خيار حزب الواحد وما يؤكد هذا الطرح هو بيان رئيس الدولة عصمت اينونو الصادر في 12 جويلية 1947والذي عرف ببيان جويلية لتعدد الأحزاب السياسية وجاء فيه "أن الحزب المعارض الذي يستخدم وسائل شرعيه لا ثورية يجب أن يتمتع بنفس امتيازات الحزب الحاكم"[2]

إن ظهور التعددية سنه 1946 بينت حقائق وممارسات الحزب الجمهوري الذي كان يعبر عن الإيديولوجية الكمالية العلمانية في صبغتها المتصلبة والتي تعادي الدين وتكرس العسكرة والشمولية في المجتمع والدولة.[3]

ولعل التعددية الحزبية كشفت غطاء أخر هو عدم شعبية الحزب الجمهوري العلماني وبقاء أفكاره على مستوى النخب فمبجرد تقنين التعددية الحزبية ودخول ممثل العلمانية الانتخابات الديمقراطية انهزمت النخبة العلمانية بقيادة الحزب الجمهوري في أول اختبار ديمقراطي حقيقي في الانتخابات النيابية لسنة 1950والتي فاز فيها الحزب الديمقراطي بأغلبية الأصوات قدرت ب 408 مقعد نيابي فيما حصل حزب الشعب الجمهوري على 69 مقعد بشرت بنهاية من سيطرة الحزب الواحد لمده 27 عاما.

وفي هذا السياق نجد أن الفوز الذي حققه الحزب الديمقراطي يعبر عن السخط الشعبي على السلطات العليا في البلاد و خاصة نخبة الحزب الحاكم كما تعطينا أن العلاقة الجدلية بين الأحزاب السياسية والإسلام لم تمت و دليل ذلك ما روجه الحزب الديمقراطي في حملاته الانتخابية ولقد أعرب عن

---

[1]–نفس المرجع، ص293

[2]–نفس المرجع، ص295

[3]– كمال السعيد حبيب، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، مكتبة جزيرة الورد، لقاهرة، 2010، ص133

هذا رئيس الحزب جلال بايار في مؤتمر الحزب الثاني حيث قال "أن الأمة التركية امة إسلامية ترتبط بربها".[1]

لذا فان الحقيقة التي يجب أن لا نتجاهلها هو أن الحضور الإسلامي في تركيا بقي قويا رغم العلمانية المتشددة في تركيا وهذا ما انعكس على مخرجات الحزب الفائز في انتخابات 1950 حيث بدا باسترجاع الممارسات الإسلامية في تركيا من تعليم وبناء المساجد وعوده الأذان بالعربية وعوده البنايات الإسلامية والإعلام الذي تبنى المقولات والأفكار الإسلامية.[2]

وبالتالي فان أول مواجهة بين المجتمع التركي والعلمانية المتصلبة جعلت أنصار هذه الأخيرة في مأزق مما يعبر عن الهوة التي كنا أشرنا إليها من قبل والتي كانت بين المجتمع التركي والنخبة المتبنية للفكر العلماني التركي،كما ان ظهور التعددية السياسية في تركيا، لا سيما بعد الانتقال من نظام الحزب الواحد عام 1950، إلى تحول جوهري من سيطرة الدولة المطلقة إلى منافسة ديمقراطية، مما ساهم في ظهور مجتمع مدني أكثر نشاطاً، وتبادل السلطة عبر الانتخابات، لكنه واجه تحديات وتوترات مستمرة بين التيارات العلمانية والإسلامية وتدخلات الجيش التي عكست ظهور المرحلة التالية وهي الانقلابات السياسية

المطلب الثالث: مرحله الانقلابات

إن العلمانية المتصلبة لما عرضت على أول امتحان ديمقراطي تعددي خسرت بريقها ومقاعدها في السلطة مما حفز هذه الأخيرة على إيجاد إطار أخر للسيطرة أو بالأحرى حماية ما قامت عليه الجمهورية التركية من مبادئ علمانية ورغم أن الجيش ورئاسة الدولة انفصلا شكليا إلا أن ممارسات الدولة العميقة ظهرت بعد ذلك بحجة حماية العلمانية ومبادئ الجمهورية[3] لذا يعتبر التغيير الذي طرا له على علاقة بين الدولة والدين واعتبره المحللون انقطاعه خطير في تاريخ تركيا السياسي[4] هذا ما استخلصه العلمانيون كنتيجة، لذا بدأت سياسة التسامح في المجال الديني والذي انتهجه حزب الديمقراطي.

---

[1]–خالد الاضور، مرجع سبق ذكره، ص97

[2]– كمال حبيب، مرجع سبقذكره، ص135

[3]– محسن حمزة العبيدي، التطورات الداخلية في تركيا، ص07على الرابط:https://ircoedu.uobaghdad.edu.iq/

[4]–كمل حبيب، مصدر سبق ذكره، ص174

إن تغيرات السياسية والاقتصادية التي شهدتها تركيا حملت في طياتها عوامل السقوط وبوادر الانقلاب على هذا هذه التغيرات فما هي هذه التغيرات؟

التغيرات الاقتصادية: انتهج الحزب الديمقراطي سياسة اقتصادية مست الجانب ألفلاحي فصدر قانون الإصلاح الزراعي سنة 1951 الذي تضمن إسكان الفلاحين على الأراضي الفلاحية قصد التنمية وتوزيع أراضي لزراعة القمح والقطن، و دعم الفلاحين بالآلات الحديثة وجميع المواد المتطورة الخاصة بالزراعة إلا أن هذه الإصلاحات لم تصل إلى مالكيها الحقيقيين بل إلى ملاك الأراضي إذ بلغت نسبة ما استحوذ عليه من أراضي في هذه الإصلاحات نسبة 90% [1] مما نتج عنه تدهور للاقتصاد التركي حتم على الحكومة التركية الاعتماد على المساعدات الأمريكية.

إن السياسة الاقتصادية المتعثرة التي اعتمدها الحزب الديمقراطي فاقمت من الديون وزادت نسبة البطالة خاصة في الريف التركي مما أدى إلى هجرة كبيرة للمدن التركية مما اثر علي المستوي المعيشي لسكان المدن.

التغيرات السياسية: كما اشرنا سالفا فان الانفتاح الديني الذي شكله الحزب الديمقراطي اثأر حفيظة النخبة العلمانية إضافة إلى أن المد الشيوعي ساهم في زيادة الحركات الدينية للوقوف ضد هذا المد ومحاصرته لذا بدا قادة الحكومة الديمقراطيين بتقييد الحريات كحرمان الأساتذة من ممارسة السياسة وحرمان الحركة التيجانية الإسلامية من ممارسة نشاطها وحل الحزب القومي، وتقييد نشاط الحزب الشيوعي التركي و فرض عقوبة الإعدام على أفراده والتي اقرها المجلس الوطني التركي.[2]

أما القطرة التي أفاضت الكأس فكان اعتقال عدد من الضباط بأمر من عدنان من مندريس وهذا بسبب حضور عصمت اينونو اجتماع حزب الشعب الجمهوري رغم قرار المنع مما أقدم قائد الأركان آنذاك جمال جورسيل على الاستقالة من منصبه بعد ما أقدم هذا الأخير على إنذار الحزب الديمقراطي ومما زاد الطين بله هو تشديد الخناق على الصحف والحريات حيث أقيمت 2324 دعوى قضائية ضد الصحفيين وأغلقت 11 صحيفة وأحكام بالسجن على 818 إعلامي.[3]

---

[1]–احمد خضير، نظام تركيا وإيران، مصدر سبق ذكره، ص304

[2]–نفس المرجع، ص9

[3]– نفس المرجع، ص12

كل هذا خلق جو من الاختناق السياسي فانذر بانهيار سياسي نتيجة هذا الكبت السياسي مما أدى إلى حل المجلس الوطني في 20 ابريل 1960 وبدأت بوادر الانقلاب السياسي على الحزب، و في 12جويلية 1960 تظاهر طلاب الأكاديمية العسكرية وانضم إليهم المدنيين المناوئين لسياسة الحزب مما عجل بعملية الانقلاب في 28 ماي 1960.

نتائج انقلاب 1960

لقد تمخض عدة نتائج وقرارات بعد الانقلاب على حكومة الحزب الديمقراطي ومنها:

1/ لجنه تحقيق في جرائم الحزب تمخض عنها إعدام قاده الحزب الديمقراطي على رأسهم عدنان مندريس لاتهامهم بمخالفة الخيانة العظمى ومخالفة دستور 1924 وبلغ عدد المتهمين 397 متهما

2/ أصبح هناك صراع مكشوف بين الضباط الكبار والضباط الصغار داخل الجيش التركي خاصة في مسالة من يتولى الحكم مدني آم عسكري أسفرت عن تشكيل حكومة وحدة وطنية ضمت مدنيين وعسكريين وحقوقيين، ونخب مستقلة.

3/ دخلت الجمهورية في حالة من الفوضى وعدم تباين الرؤى بين الأطراف السياسة والدليل غلى ذلك عدم تمكن الأحزاب الفائزة في الانتخابات من تشكيل حكومة ائتلافية لاختلاف وجهات النظر السياسية

4/ كرس هذا الانقلاب سياسة الانقلابات المتتالية أو بالأحرى فتح مجالا للانقلابات وهذا ما اصفرت عنه المحاولات الانقلابية التي أتت بعد هذا الانقلاب فنجد:

- محاوله انقلابية في فيفري 1962 على حكومة اينونو الائتلافية بزعامة الكولونيل طلعت ادمير.[1]
- محاوله انقلابية في ماي 1963 كانت نتيجة فشل الأحزاب في حل مشاكل المواطنين لكنها أحبطت وجاءت هذه المحاولة رغم قانون حماية النظام.

انقلاب 1971: لم يأتي هذا الانقلاب من فراغ ولكن كانت له بوادر خاصة من الناحية ألاقتصادية فلقد مرت تركيا بارمه اقتصادية حادة تمثلت في زيادة البطالة والتضخم النقدي فولد عن عجزا في التجارة الخارجية حتم علي الحكومة التركية الاعتماد على المعونات الخارجية والاقتراض مما زاد من ديون الجمهورية التركية تولد عن هذه ألازمه اضطرابات عمالية ومظاهرات على النطاق الواسع وتزايد العنف والإرهاب السياسي بين الأحزاب نظرا للجوئها إلى العنف في تصفية حساباتها مما انتقلت العدوى إلى

[1]– كمال حبيب، مصدر سبق ذكره، ص181

البرلمان التركي رغم فوز حزب العدالة في انتخابات أكتوبر 1969 إلا أن الخلافات اشتدت بين صفوفه وعلى الجبهات الاجتماعية وفي سنه 1971 ازدادت حالات العنف بين الطلاب وداخل الاتحادات المهنية وجماعات الانفصال الكردي[1]

والذي زاد الأمر تعقيدا اعتماد حكومة ديمريل آنذاك على العنف وإسرارها على هذا النهج مما أثار استياء الضباط الصغار في الجيش التركي لذلك دعت القوات المسلحة التركية إلى اجتماع استثنائي للمجلس العسكري الأعلى في 10 مارس 1971 دعت إلى إقصاء ديمريل من الحكومة ووقف حالة الفوضى بعد يومين من هذا الاجتماع وقعت مذكرة موجهة من قيادة الجيش التركي موقعة من رئيس الأركان العامة وقاده القوات البرية والجوية والبحرية دعوا فيها رئيس الجمهورية جودت إلى إنشاء حكومة غير حزبية مما دفع برئيس الحكومة ديمريل إلى استقالته وبالتالي سقطت الحكومة وحقق الانقلاب العسكري أهدافه.

انقلاب 1980

رجع كثير من المحللين أن أسباب الانقلاب العسكري الذي شهدته تركيا هو حاله الفوضى والعنف السياسي الذي شهدته سنه 1980، ومما زاد من حدة العنف هو حاله التوتر السياسي والعنف الإرهابي الذي كان يغذيها حزب الحركة القومية مما دفع برئيس الأركان آنذاك كنعان ايفرين إلى توجيه إنذار شديد اللهجة إلى الأحزاب السياسية المتناحرة وطالبهم بإنشاء حكومة وحدة وطنية وإجراء إصلاحات تقضي على حاله العنف والفوضى وما زاد في شده التوتر هو نهاية مده رئاسة فخري كوروتوك في 6 افريل 1980 ولم يتوصل البرلمان التركي إلى تجديد رئيس مما عرض البلاد إلى أزمة رئاسية دفعت برئيس الأركان العامة لتوجيه إنذار إلى الجهات المعنية في جويليه 1980 لانتخاب رئيسا للجمهورية وبعد تعذر ذلك، تم انتخاب إحسان صبري رئيس لمجلس الشيوخ رئيس للجمهورية بالوكالة لحين توصل الأطراف المتنازعة إلى قرار نهائي[2]

أسباب الانقلاب: يمكن حصر أسباب الانقلاب في النقاط التالية:

---

[1]– احمد خضير، نظام تركيا وإيران، مصدر سبق ذكره، ص365

[2]– احمد خضير، نظام تركيا وإيران، مصدر سبق ذكره، ص376

الفصل الثاني: مسيرة التغييرات الداخلية التركية

أولا: مشكلة اجتماعيه ناتجة عن هجرة سكان الريف إلى المدينة بأعداد هائلة حيث بلغت في أواخر التسعينات 500,000 مهاجر سنويا[1] مما زادت نسبة العاطلين عن العمل، وزيادة الأحياء الفقيرة مما صعب التكفل بهم صحيا وتعليميا واجتماعيا ولقد بلغت نسبه النزوح حوالي 39 % من إجمالي السكان.

ثانيا: حادثه تزعم اربكان حشد جماهيري كبير في المركز الإسلامي في مدينه قونيا في 5 جويلية 1980 معلنا عن رفضه المبادئ الاتاتوركية والجيش التركي ومطالبين بتطبيق الشريعة الإسلامية ونبذ الأفكار الغربية، مع أن الاحتجاج كان سببه رفض تهويد القدس مما شكل قناعة ومخاوف لدى أركان الجيش أن تقوم ثورة إسلامية ستقوم إذ لم يوضع لها حد، خاصة وان الثورة الإسلامية في إيران قد نجحت.

ثالثا: خروج العمال في مظاهرات بتحريض من بول أجاويد حيث قال "أن الوقت حان لغزو الساحة من طرف العمال".[2]

من خلال هذه الأسباب دفع رئيس الأركان للتدخل في 12 سبتمبر 1980 والإطاحة بحكومة سليمان ديمريل وقد برر الجيش تدخله هذا في كل مرة بالمحافظة على الأمن واستقرار البلاد ودعم النظام العلماني والمحافظة على سلطة الدولة ويبدو أن القرار قوبل بتأييد شعبي وظل يحكم مجلس الأمن القومي الموسع الجمهورية التركية حتى 1983.

نري حرص المؤسسة العسكرية التركية على البقاء كضامن لمبادئ مصطفى كمال أتاتورك وتجاوبت مع تطورات المجتمع التركي فليس هناك حدا فاصل بين النخب العسكرية والنخب المدنية فكل منهما يشكلان الإطار المدني – العسكري للنظام الحاكم، و قد استمد الجيش دوره في الحياة السياسية على قاعدة شعبية تتمثل في المحافظة علي النظام من المخاطر الداخلية والخارجية، فاضطلع الجيش بهذا الدور في أكثر من مرة ووقف في ظل الحكم الدستوري فكان موقعه على الدوام خلف أجهزة الدولة ليضع بذلك سقفا على حركة النظام والمجتمع لتكون النخبة المدنية واجهة النظام والجيش قاعدته.[3]

---

[1]–نفس المرجع، ص377

[2]– نفس المرجع، ص378

[3]–منال محمد الصالح، دور المؤسسة العسكرية في السياسة التركية 7991–7001 دراسة مقارنة، جامعة الموصل –كلية التربية للعلوم الإنسانية، شبكة المؤتمرات العربية، ص74

مما سبق يتضح أن العلاقة بين المؤسسة العسكرية والأحزاب والمجتمع هي علاقة تأثير داخل الدولة وفي هذا الإطار يرى رالف جولدتان أن هناك ثلاث مؤشرات رسمية وغير رسمية تبين مدى تأثير المؤسسة العسكرية في المجتمع وهو يقصد مكانتها ودورها الفعال" فتماسك المؤسسة العسكرية التركية داخليا من خلال احترام القواعد والتشريعات الداخلية جعلتها أكثر تنظيما وتماسكا من الأحزاب السياسية مما جعل الكفة تميل في غالب الأحيان إلي المؤسسة العسكرية في اتخاذ القرار وحسم الأمور لصالحها.

إلى جانب أخر فان التدخل العسكري للجيش راجع انه للمؤسسة العسكرية في تركيا مسيسة على اعتبار أنها المؤسسة البيروقراطية الحامية للمثل العلمانية، فكل مرة تتدخل وتبرر تدخلها بحماية النظام العلماني وفي هذا الإطار قال صامويل هنيتغون" أن المجتمعات التي تحصل فيها التدخلات العسكرية تكون فيها كل قوتها الاجتماعية مسيسة بما فيها المؤسسة العسكرية وسماها المجتمعات الدكتاتورية" وعموما فان التدخل السياسي العسكري في تركيا اخذ مستويان.

1- أولا تدخل الجيش في القرارات دون ممارسة السلطة آو ما يعرف بالفيتو على القرارات وهنا تبرز صفة الجيش المهيمن وراء الكواليس وهذا ما رأيناه في انقلاب مارس 1971 وانقلابلا28 فيفري .1997

2- في هذا المستوى يضع العسكريون أيديهم مباشره على السلطة ويكون حارس النظام وويشكلون حكومة عسكرية دون البقاء فهم يحضرون المشاركة السياسية ثم يسلمونها مثل انقلاب 1960 و 1980.

مانستخلصه: عند دراسة العلاقة بين الجيش والسياسة في تركيا، وجذورها التاريخية والاجتماعية والأيديولوجية، نجد جيشًا، إلى جانب دوره الحاسم في السياسة الداخلية والخارجية، قد ربط نفسه بالدولة، ووضع نفسه سياسيًا فوق المجتمع، ودافع أيديولوجيًا عن التحديث والتغريب والكمالية. إن وضع تركيا كدولة قومية عسكرية، بعناصرها التأسيسية التي تتألف في معظمها من جنود، حال دون تحول الجيش، الذي ينبغي أن يخضع للسلطة المدنية، إلى قوة مهيمنة وبلوغه مكانة فوق سياسية. وفي الوقت نفسه، أعاق هذا الوضع تشكيل نظام حكم ديمقراطي تعددي مدني. إن الطريقة التي يحدد بها الجيش موقعه

وتعريفه لنفسه على المستوى الدستوري تُعد سببًا رئيسيًا لتكرار الانقلابات في تركيا وعجز المدنيين عن ممارسة السلطة حتى عند وصولهم إليها[1].

الأصول الأيديولوجية للانقلابات العسكرية في تركيا: لطالما عانت الجمهورية، التي ورثت تقاليد الدولة المركزية من الإمبراطورية العثمانية، من مشاكل في العلاقات المدنية العسكرية. فقد ناضل الجيش باستمرار للحفاظ على هيمنته وامتيازاته المؤسسية على السلطة المدنية، بينما سعت السلطة المدنية إلى تعزيز الديمقراطية وإرساء السيادة الوطنية من خلال إلغاء الوصاية العسكرية. وفي هذا الصراع، الذي بدأ في أواخر العهد العثماني ويستمر حتى يومنا هذا، استولى الجيش على السلطة في الغالب عبر الانقلابات. ورغم أن الصراع الطبقي يُعتبر غالبًا جوهر الصراع بين الجيش والإدارة المدنية، إلا أنه يمكن القول إن أهم جانب في هذا الصراع هو أسبابه الأيديولوجية. ويمكن تصنيف هذه الأسباب الأيديولوجية تحت العناوين التالية:

1. من الأسباب الأيديولوجية للانقلابات العسكرية في تركيا اعتبار أفراد القوات المسلحة التركية العنصر الأساسي للدولة. هذا المنظور الأيديولوجي، أي تعريف الجيش لنفسه كمؤسسة تابعة للدولة، يعني انعدام الثقة في المؤسسات الأخرى، وخاصة السياسية. على الرغم من أن الجنود، بحكم تدريبهم، يدّعون خضوعهم لقيادة السلطة المدنية، إلا أنهم في الواقع نادراً ما يلتزمون بذلك. وهنا، فإن اعتقاد الجيش بأنه المالك الأساسي للدولة، بوصفه القوة المؤسسة لها، واستسلامه لشعور رومانسي بالملكية، قد شكّل في بعض الأحيان المبرر الأيديولوجي لمحاولات الانقلاب.
2. 2. لطالما عبّر أفراد القوات المسلحة التركية، ربما بسبب التدريب الذي تلقوه في الكليات العسكرية والتعليم الذي اكتسبوه في حياتهم المهنية، عن مواقفهم وتوجهاتهم بوضوح، لا سيما فيما يتعلق بالقضايا الوطنية. إن طريقة تدريبهم، وخاصة في الكليات العسكرية، ونضالهم من أجل الوطن، إلى جانب مناهجهم التربوية الحديثة والوضعية والقومية والداعمة للدولة، لم تدفعهم فقط إلى التفكير

[1]-Mehmet ZekiDuman ,Türkiye'de Ordu-SiyasetİlişkileriveAskeriDarbelerinİdeolojikKökenleri,İnsan&İnsan, Yıl/Year 6, Sayı/Issue 20, Bahar/Spring 2019, 145-164

بشكل مختلف عن عامة الناس، بل قادتهم أيضاً إلى توجيه السياسة في جميع المجالات، من الإدارة والاقتصاد إلى التعليم والدفاع عن البلاد[1].

3. 3. في تركيا، عزز الجيش، بتقاليده العريقة الموروثة من الإمبراطورية العثمانية وهيمنته على الإرادة المدنية، وبالدعم الذي يتلقاه من الخدمة العسكرية الإلزامية التي تمجده في الخطاب القومي، شرعيته، ولم يكن راغباً في أن يكون سلطة تخضع لسلطة مدنية. فالجيش، المحاط بتقاليد دولة متعالية، عزز تدريجياً موقعه المهيمن وبدأ في التأثير على الإرادة المدنية. علاوة على ذلك، فإن الخلفية التاريخية العميقة للجيش والدعم الاجتماعي القوي قد دفعاه إلى رؤية نفسه في موقع لا يُقهر ولا يُشكك فيه، بينما يعمل في الوقت نفسه كطليعة للتغيير والتحديث[2].

4. 4. ومن الأسباب الأيديولوجية الأخرى التي تلعب دورًا في حدوث التدخلات العسكرية ادعاء الجيش بأن الدولة والنظام يواجهان تهديدًا مستمرًا. ففي كل انقلاب نفذه الجيش منذ عام 1960، برر أفعاله من جهة بادعاء أن السلطة المدنية تجر البلاد إلى حالة من عدم الاستقرار السياسي، وأنه لا يمكن منع الصراعات الاجتماعية، ومن جهة أخرى، حاول الدفاع عن نفسه باستخدام الكمالية كأداة خطابية للهيمنة.[3] وبالفعل، بعد كل انقلاب، اتهم الجيش المدنيين، مدعيًا أن الإرادة المدنية قد انحرفت عن الكمالية وخانت القوانين الثورية. علاوة على ذلك، ادّعت لسنوات عديدة أنها نفّذت الانقلاب لحماية الجمهورية التركية والحفاظ عليها، متذرعةً بالمادة ذات الصلة من قانون الخدمة الداخلية.

5. وعند النظر في مبررات الانقلابات التي شهدتها تركيا، نجد أن الجيش لطالما قدّم حجةً مفادها أن النظام في خطر. وينبع السبب الرئيسي وراء هذا الدفاع من كون القوات المسلحة التركية، بوصفها جهةً مؤسسةً وناشرةً لفلسفة عامة تحويلية (الكمالية)، قد استوعبت تاريخيًا دور حامية الركائز الأساسية للنظام، والتي تعتبرها العلمانية والحداثة ومواكبة الحضارة المعاصرة، وأنها لا تتردد في التدخل، بأي شكل من الأشكال، حالما ترى هذه الركائز مهددة[4].

---

[1]-acop M Landau, Atatürk veTürkiye'ninModernleşmesi, çev.,MeralAlakuş, İstanbul: SarmalYayınları, 1999, s.35.

[2]-Ünsaldı, Türkiye'de Asker veSiyaset, s.15

[3]-ÇilerDursun, "Türkiye'deDarbelerinSimgeselEkonomisi", DoğuBatıDergisi, 21 (2002), p.3.

[4]-ÜmitCizre, "Egemenİdeolojive Türk SilahlıKuvvetleri:KavramsalveİlişkiselBirAnaliz", BirZümre, Bir Parti Türkiye'de Ordu, der., Ahmet İnsel ve Ali Bayramoğlu, İstanbul: BirikimYayınları, 2004, s.140-153

المبحث الثالث: نتائج التغير التغريبي والتعددي علي الجمهورية التركية

أدى فشل الحصار الثاني لفيينا، وما تلاه من قرون من الحروب الطويلة التي انتهت في معظمها بالهزيمة، إلى تحولات جذرية في المجالات العسكرية والإدارية والمالية والسياسية والاجتماعية والفكرية عبر التاريخ، من الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية التركية. وتُعدّ إصلاحات التنظيمات، ومرسوم الإصلاح، والدستور، ومجلس النواب، وحركة العثمانيين الشباب، وحركة تركيا الفتاة، ولجنة الاتحاد والترقي، وأخيرًا الجمهورية، نتاجًا لهذه التحولات الجذرية. وقد تجلّت مطالب التغيير والحيوية التي برزت خلال المئتي إلى المئتين والخمسين عامًا الماضية من التاريخ، من الإمبراطورية العثمانية إلى الجمهورية، في الغالب من خلال مفاهيم مثل الغرب، والتغريب، والحداثة، والتأثير الأوروبي، والتي غالبًا ما عُرضت كنماذج مثالية لدول ومجتمعات قوية. وقد جعلت التداعيات التاريخية والسياسية والفكرية والثقافية المتشابكة لهذه المفاهيم من القضية مفهومًا متعدد الأوجه ومعقدًا.

المطلب الأول: النتائج السياسية

إن المستخلص من التحليلات السابقة أن هناك عملية تغير فرضتها الظروف الدولية علي الإمبراطورية العثمانية التي خرج من رحمها الجمهورية التركية حسمها التغيير الذي قاده كما أتاتورك رسم به معالم الدولة القومية التركية ويمكن القول أن هناك كيان سياسي خرج للعلن يحمل في طياته مشروع سياسي متمثل في تكوين كيان الدولة القومية علي أسس تغريبية ويمكن أن نلخص نتائج عملية التغيير في هذه المرحلة إلي قسمين ابتداء من تكوين الدول إلي التحول إلي التعددية

نتائج المرحلة الأولي: يمكن القول إن هذه المرحلة مرت بشي من التدبير والتخطيط بين العامل الخارجي والداخلي نتج عنه:

1-تكوين الدولة القومية: إن مرحلة التخطيط بدأت مع بداية أفول الإمبراطورية العثمانية فجاء التخطيط التكتيكي بإنشاء نخبة متشبعة الفكر الغربي تكون القاطرة الأولي في دفعها لتأسيس الكيان القومي التركي يضمن به عدم النهوض في المستقبل بل الأكثر من ذلك غرس نخبة موالية ولعل الإحصائيات تبرز ذلك حيث وجدنا أن الذين قاموا بقيادة الدولة التركية كلهم متمدرسون في المدارس الغربية.

وفي هذه المرحلة بالذات استطاع مصطفى كمال استقطاب بعض علماء الدين إلى جانبه انضم إلى عضويه المجلس الوطني التركي الكبير نحو ثلاثة و93 من قاده علماء الدين سياسته في هذا المجال وقدركزت عملية التأسيس الدولة القومية التركية في فكر كمال أتاتورك علي فكرتين أساسيتين هما:

الأمة: ويقصد بها الأمة التركية وبروزها كهوية مع الحذر في البدايات لأنها لم تكن المنبع للهوية الوطنية وهي لا تتناقض مع وجهات نظر الأطراف الإسلامية لذا كان التمجيد للتركي نابع من المحاولات الأولي للتأسيس ولتعزيز الهوية الوطنية أو ما يسمى بـ "أطروحة التاريخ التركي. بُنيت هذه الأطروحة على فكرة أن الأتراك قد ساهموا في الحضارة قبل وقت طويل من اندماجهم في الإمبراطورية العثمانية. لقد نشأوا حضارة حضرية في آسيا الوسطى نشأت منها العديد من الحضارات الأخرى. لقد حافظوا على هويتهم الثقافية حتى بعد أن أصبحوا أقلية في إمبراطورية متعددة الجنسيات. من هنا رسم هوية لمواطني تركيا الجمهورية. حققت هذه الأطروحة هدفها إلى حد محدود ؛ بدأ الأتراك يشعرون بإحساس جديد بإنجازاتهم [1] كأتراك، وقد تطور الفخر بكونهم أتراكًا بالفعل.

[1] - Serif Mardin, Religion And Secularism In Turkey ,P211

الحضارة: وهي فكرة الارتباط والتشبه بالحضارة الغربية خاصة لما وصلت إليه من تقدم صناعي أو ما عرف بالثورة الصناعية[1].ولقد استعمل أتاتورك هذا المصطلح في إجراءاته الأولي لإلغاء الخلافة وتأسيس الدولة التركية و تم التذرع بهذا المبرر لشرعنة التحركات، وكان السبب المعطى هو "متطلبات الحضارة المعاصرة". ويمكن ورؤية ذلك في عدد من الخطب التي ألقاها مصطفى كمال في عشرينيات القرن الماضيكتصريح كمال بقوله" أساس الحرية والمساواة والعدالة هي سيادة الأمة" وتصريحه في سنة 1930 عن مفهوم السيادة" لا ينبغي بناء السيادة على الخوف. السيادة التي تقوم على البنادق يمكن أن تدوم. مثل هذه السيادة، أو الديكتاتورية، لن تكون سوى وسيلة مؤقتة في وقت الاضطرابات."[2]

وفي تصريح أخر: قال في عام 1924 إن الأتراك "أصدقاء كل الأمم المتحضرة. تختلف الدول، لكن الحضارة واحدة، ولكي تتقدم الأمة يجب أن تشارك في هذه الحضارة الواحدة". [3]

2- تشكيل النخبة العلمانية: بغية إنشاء الدولة القومية التي ذكرناها سابقا والقضاء علي الدولة علي المبادئ الإسلامية وجب تكريس العلمانية الراديكالية، ولتشكيل دولة قوية وحديثة وجب تكوين نخبة للجمهورية تقوم بتشكيل مؤسسات قوية على الأساس العلماني وهي بذلك متأثرة بالتطورات السياسية والاجتماعية والدينية في الدول الغربية التي كانت تدعو إلي التحديث والعلمنة علي مؤسسات دولة وترنيلوفرجول "أنالنخبةالسياسيةفيتركيامنذتأسيسها، حاولتبشكلطوعيتقديمالصيغةالعلمانيةالأكثر راديكاليةفيالدولالإسلامية .وكانمبدأالديمقراطيةيعدمبدأثانويًامقارنةبمبدأعلمانيةالدولة"[4]

وبهذا أصبحت العلمانية إيديولوجية الدولة التي لا يمكن تجاوزها ونتيجة لهذا التغيير الكبير قامت هذه النخبة وهي متجذرة كما ريانا سابق في مؤسسة الجيش وحزب الشعب الجمهوري اللذان كفا علي تقليل دور الدين في الحياة السياسية وحتى الاجتماعية والثقافية للشعب التركي.

إنالإصلاحاتالعلمانيةاتخذتطريقهاأثناءالعشرسنواتالأولى منالجمهوريةالجديدة، بهدفتقليلدورالدينفيكلخطوةفيالمجتمعالتركي، مثلماكانالهدف منوراءبرنامجالعلمنةتقليلدورالدينفيكلخطوةيخطوهاالمجتمعالتركي .وكانالدافعوراء

[1] - Serif Mardin, Religion And Secularism In Turkey, P209

[2] - Bernard Lewis,The Emergence Of Modern Turkey, Oxford University Press London Oxford, New York,1968,P139

[3] -ibid .p292

[4]–طالب كوجوكشان، خبرة تركيا مع العلمانية والقانون والدين، مجلة شرق تامة، العدد السابع، اكتوبر 2010، ص34

برنامجالعلمنةالحدمنالدلالةالمجتمعيةللقيمالدينية، وفالواقعسحبالاعترافبالمؤسسات السياسيةوالثقافيةالتيتتخذالإسلامشعارًالهافينهايةالمطاف .كانالهدفمنالإصلاحات خلالالفترةالتكوينيةللجمهوريةهوتقليلتركةالنفوذالعثمانيالاجتماعيوالسياسيوالثقافي لتأسيسإطارحديثوعلمانيملائمللتعريفالجديدللأمةالتركية، فمحاولة» للقضاءعلىكل الرموزالتيكانلهاعلاقةمعالتراثالعثمانيالإسلامي أي القطيعةمعالعهد العثماني[1]ومماتقدمأنفا، فانالكماليينعندماتبنواالعلمانيةبوصفهاأيديولوجية رسميةلنظامالسياسيوالاجتماعيالتركيالجديد، فانالسببالرئيسمنوراءذلك"هو القضاءعلىالدين " بوصفهسلاحا "سياسيا"، بغية إسكاتالنخبةالإسلامية والحد منقوةالإسلامالسياسية، وإبعادهاعنمركز السلطةالسياسيةولومؤقتا، كيلاتستعيد هذهالقوىالستخدامهفي تقويضالنظامالجديدوبرنامجهالإصلاحي، وهكذاتمإبعادالإسلاموعزله مؤقتا "عنالسياسة[2]

أنالنظامالتركيتطوربالتدريجليتغير بسرعةمندولةإسلاميةدستوريًا إلىدولةعلمانية، حيثتمتكريسالعلمانيةكأساسللدولةفيالدستور، فدستورتركياعام1924 تضمنالنصعلىأندينالجمهوريةالتركيةهوالإسلام، ولكنالوضعتغيرمعدستورعام 1928حيثتمحذفهذاالنصمنالدستور، وأضيفتالعلمانيةكمبدأدستوريإلىدستورعام 1938ورغمأنالدولةالتركيةتمتعريفهاآنذاكباعتبارهادولةعلمانية؛إلاأنالدينتمإدماجه ضمنالجهازالبيروقراطيللدولةمنخلالإنشاءمديريةالشؤونالدينية، وهيهيئةدستورية عامةمفوضةلإدارةالشؤونالدينية.[3]

من ناحية أخرى، كانت العلمنة المؤسسية تهدف إلى تقليص القوة المؤسسية للإسلام وتأثيره على الشؤون السياسية للبلاد. وكان الهدف الأساسي للنخبة الكمالية هو "تحرير النظام السياسي تمامًا من الاعتبارات الدينية والسعي لعدم تقديم الإسلام هدفاً سامياً للحياة السياسية. بعبارة أخري تم تغيير مبادئ الشرعية السياسية لتحل محل الإسلام بالولاء للدولة كمصدر للشرعية السياسية.[4]

---

[1]–نفس المرجع، ص35

[2]–الدكتورطلاليونسالجميمي، قراءةفيأفكارالنخبة السياسية الإسلاميةفيتركيا، الموصل، 2006، ص18

[3]–نفس المرجع، ص36

[4] -TalipKucukcan, "State,Islam And Religious Liberty In Modern Turkey: Reconfiguration Of Religion In The Public Sphere", Brigham Young University Law Review, 2003, No. 2. S488

الفصل الثاني: مسيرة التغييرات الداخلية التركية

القوة الصلبة وحماية العلمانية:نقصد هنا الجيش كحامي مبادئ للعلمانية ولو حساب الديمقراطية المنادي بها بعد ارساء التعددية كما رينا في مبحثنا السابقة ومن الممكن رؤية آثار ذلكفي تجارب الانقلابات في السنوات الماضية في تركيا، هذه الانقلابات التي حصلت مع هذه التجارب هي بوضوح حالة معاكسة تماما لمفهوم الديمقراطية. لأن الانقلاب في بلد اختار الديمقراطية يقوض الديمقراطية، ويعطل مبادئها بالتناقض معها، بل وقد ادي إلى حالة مزرية. إذا تم الاستيلاء على السلطة السياسية بأساليب غير طبيعية، فإن الديمقراطية في هذا البلد لن تتطور وستبدأ في فقدان استمراريتها. فبالننظرإلى مارايبناه في دراستنا نجد، نجد أنه كل عشر سنوات تقريبًا، كانت هناك حملة، وانقلاب، ومذكرة، وأحيانًا حتى انقلاب ما بعد الحداثة، وكانت الديمقراطية تتضرر

ان الانقلاب ضد المؤسسات السياسية، أوقفت تقدم البلاد إلى الأمام وادخلها في أزمات سياسية واقتصادية ومجتمعية وأمنيةاحرها عن ركب الدول المتقدمة وعطل بها نخب فكرية وسياسية واقتصادية فأي تدخل في السياسة خارج هيكلها الخاص والسلطات المختصة، فإن سلطة السلطة السياسية تتزعزع. علاوة على ذلك، ضعفت الديمقراطية ولم تصل سيادة قانوننا وحقوق الإنسان والحريات الأساسية في جميع البلدان إلى مستوى الرخاء كما هو الحال في البلدان المتقدمة [1]

أسباب تدخل الجيش في السياسة

يمكن النظر إلى السياسة والجيش كمفهومين مختلفين. ورغم أن واجباتهم ومسؤولياتهم لم تكن مختلفة كثيراً عن بعضها البعض، فقد كان هدفهما كلاهما ضمان استمرارية البلاد من خلال الحفاظ على ازدهارها واستقلالها. ومن الممكن تفسير هذا الوضع على النحو التالي: تهدف السياسة إلى ضمان السلام والنظام الداخلي من خلال حكم البلاد. تحاول السياسة ضمان عمل المؤسسات في كافة أنحاء البلاد من خلال انتخاب حاكم لجميع السكان وضمان ذلك من خلال وسائل عادلة. ومن خلال السياسة، فإنهم يواصلون حكم بلادهم على المستوى الدولي من خلال إقامة علاقات ليس فقط مع بلادهم، بل وأيضاً مع بلدان أخرى على الساحة الدولية. عندما ننظر إلى السياسة من منظور العلاقات الداخلية والخارجية، فإنها تهدف إلى حماية البلاد بما يتماشى مع مصالحها والمساهمة في وجود البلاد من خلال ضمان

[1]- ZiyaKastarci, 1923-2002 YillariArasiTürkiye'deOrdu-SiyasetIlişkisi,YüksekLisansTezi,NecmettinErbakanÜniversitesiSosyalBilimlerEnstitüsü, Konya-2024.P23,

استمراريتها. وإذا نظرنا إلى الأمر في هذا السياق، فمن الممكن أيضاً مقارنة الجيش بنفس الطريقة. في حين أن الجيش مسؤول عن ضمان الأمن داخل حدود البلاد، فإنه يمكن تعريفه أيضًا بأنه آلية دفاعية وهجومية من خلال حماية حدودها من البلدان الأخرى. ويمكنه منع الفوضى من خلال التدخل في التهديدات الداخلية. كما أنها في حال تعرضها لأي هجوم دولي، ستكون ملزمة بحماية بلادها وحدودها إذا كانت هناك دول أخرى تشكل تهديداً لها. باتخاذه موقفاً قومياً فإنه سيتصرف وفقاً لاستقلاله، ويفكر في بقاء بلاده مثل مواطني كل البلدان.

عندما ننظر إلى السنوات الماضية، نجد أن استيلاء الأنظمة العسكرية على السلطة وتوليها الإدارة السياسية يؤثر سلباً على الاقتصاد وعلى العملية الوظيفية. في حين أن المؤسسات تحتاج إلى أن تكون قادرة على التصرف بكفاءة اقتصادية وبغير أنانية دون أن تخضع للتنمر، فإن سلوكها الحر مقيد حاليا من خلال تقليصه نتيجة للتدخلات العسكرية. ومن ثم فإن المؤسسات سوف تواجه صعوبات في أداء وظائفها. وفقا للاقتصاد، ما دامت هناك تدخلات في الوضع المعني، فإن حرية الحركة والعمل الإنتاجي محظورانلقد أثبتت الانقلابات أنها تخلق وضعاً سلبياً من خلال تحريك الاقتصاد في اتجاه سلبي. علي اعتبار ان مستوى تطور البلدان متمثل في مستويات المعيشة والقيم الاقتصادية.[1]

.

المطلب الثاني :النتائج الاقتصادية

يمكن القول أن التاريخ الاقتصادي لجمهورية تركيا مر بفترات فرعية دلت على تغييرات كبيرة في السياسة الاقتصادية:

[1]Ibid. p25

الفصل الثاني: مسيرة التغييرات الداخلية التركية

1. 1923–1929، عندما ركزت سياسة التنمية على التراكم الخاص.
2. 1929–1945، عندما ركزت سياسة التنمية على تراكم الدول في فترة الأزمات العالمية.
3. 1950–1980، فترة التصنيع الموجه من قبل الدولة على أساس الحمائية البديلة للاستيراد.
4. 1980وما بعده، فتح الاقتصاد التركي أمام التجارة الحرة في السلع والخدمات ومعاملات السوق المالية.

مع ذلك، هناك خاصية مميزة واحدة بين عامي 1923 و1985، نتيجة لسياسات الحكومة إلى حد كبير، تطور الاقتصاد المتخلف إلى نظام اقتصادي معقد ينتج مجموعة واسعة من المنتجات الزراعية والصناعية والخدمية لكل من الأسواق المحلية وأسواق التصدير التي نما فيها الاقتصاد. بمعدل سنوي متوسطة ستة بالمائة، ومنذ عام 1820، شهدت تركيا نموًا اقتصاديًا وتنمية بشرية بمستويات متوسطة (مقارنة ببقية العالم) ولكن بمعدلات أعلى من البلدان النامية الأخرى[1]

الفترة الأولى: بما أن أتاتورك حدد اتجاهه العلماني القائم نحو التحديث والانقياد تخت اسم الحضارة العربية فان الاقتصاد حذا حذو الاتجاه التغريبي متأثرا بالثورة الصناعية وهذا ما ظهر جليا في بدايات خطابات المؤسس في الجمعية العامة حيث حرص أعطى أتاتورك في خطابه الافتتاحي أمام الجمعية الوطنية التركية الكبرى في 1 مارس 1922 ثقلًا للاقتصاد وذكر بأهمية التصنيع مركزا في خطابه علي النقاط التالية:

1- دعم الصناعة المنهارة والمهملة بسبب المنافسة الأوروبية، بأدوات حديثة.
2- تشجيع المنظمات ورجال الأعمال الذين يهتمون بشكل مباشر بالمصالح العامة،
3- يجب أن تقدم الحكومة جميع أنواع التسهيلات في مجالات التعدين والأشغال العامة و قضايا اقتصادية أخرى.[2]

من هذا المنطلق، فإن السياسات الاقتصادية لعام 1923–1929 ستكون متوافقة بشكل عام مع قرارات الجمهورية والاعتماد علي اقتصاد تتحكم فيه الدولة. بعبارة أخرى، كانت فترة غياب القطاع الخاص وركزت الدولة فيها بشكل أكبر على استثمارات البنية التحتية. مع إعطاء الأولوية للقطاع الخاص

[1]–تاريخ تركيا الاقتصادي، علي الرابط:
Https://En-M-Wikipedia-Org.Translate.Goog/Wiki/Economic_History_Of_Turkey?
[2]-GülaySariçoban, Atatürk Döneminde (1923-1929) TürkiyeEkonomisi ; Tarih / Araştırma,2020,P223

في بعض الحالات ولا يعني لم ذلك الدخول المباشر في سياسات ليبرالية. لأن الدولة ستظل موجودة دائمًا في الاقتصاد من خلال استثماراتها في البنية التحتية مثل السكك الحديدية والدعم الذي تقدمه للقطاع الخاص مثل قانون الصناعة المحفزة. مع الاستثمارات المكثفة في الثلاثينيات، سيزداد ثقل الدولة في الاقتصاد.[1]

الجدول رقم02: حصص قطاع الناتج القومي الإجمالي ومعدلات نموه[2]							
	1923	1924	1925	1926	1927	1928	1929
حصة قطاع الزراعة	43.1	47.8	44.7	49.9	39.5	42.4	49.8
النمو الزراعي – المعدل (٪)	–	27.2	5.6	31.8	30.9	19.2	42.6
حصة قطاع الصناعة	10.6	8.5	8.9	8.7	11.9	10.6	9.1
نمو الصناعة – معدل (٪)	–	7.1	17.9	14.8	19.4	0.6	3.8
حصة قطاع الخدمات	67.4	60.8	64.2	58.8	72.3	68.2	59.3
نمو الخدمات – معدل (٪) –	–	3.5	19.2	8.2	7.3	4.7	5.7

يلاحظ من الجدول أنهناكنمو في القطاع الزراعي راجع إلى تسهيلات في تصدير المنتج الزراعي، باستثناء عام1927حيث كان هناك انكماش في النمو، كما سهل وفتح وتوسيع أراضي البلاد للإنتاج بعد الحرب العالمية، وحقيقة أن الهجرة الي الخارج جلب إلى الزراعة التركية خبرة خارجية، و

[1] -Ibid ,P227
[2] -Ibid,P232

وأعطت الظروف من خلال تسهيل استيراد الآلات الزراعية الي توجيه العمل الزراعي الي زيادة الإنتاج من خلال مكننة الدولة للزراعة، وتسريع بناء السكك الحديدية. بينما كانت حصة القطاع الصناعي في الناتج القومي الإجمالي 10.6 في المائة في عام 1923، وارتفعت إلى 11.9 في عام 1927، وهي أعلى قيمة في عشرينيات القرن الماضي. وعاودت الانخفاض مرة أخرى، بين عامي 1925 و 1927، وكان معدل النمو القطاع الصناعي أعلى من قطاعي الزراعة والخدمات.و يمكن إظهار سبب التطور هنا على أنه تحول رأس المال الأجنبي إلى مجالات الحيويةمثل الدقيق والأسمنت، ومن ناحية أخرى، فإن الدولة دعمت الصناعة والشركات التي تم إنشاؤها من خلال الاستفادة من قانون الحوافز (Keyder، 1993). كما ان التطورات في الخدمات من خلال إنشاء السكك الحديدية بشكل عام، والبنوك التي أنشأتها الدولة،سواء كانتبنوك محلية اوأجنبية. والملاحظ في تلك الفترة تسارع إنشاء السكك الحديدية فبعد عام 1929 تم وضع 1000 كيلومتر من السكك الحديدية في الخدمة. مما زاد قطاع المقاولات .

يمكن القول ان الصناعة الموروثة من العهد العثماني لم تكن كافية. بل كان هناك نقص في رأس المال والعمالة والنقل والتكنولوجيا والمعرفة والخبرة إلى حد كبير. على الرغم من أوجه القصور هذه، تم بذل جهود تطوير سريعة وتم البحث عن حلول اقتصادية. في واقع الأمر، حتى قبل إعلان الجمهورية، انعقد مؤتمر اقتصاد إزمير وتم اعتماد سياسة تطوير القطاع الخاص وفقًا للقرار المتخذ هنا. نظرًا لأن الدولة لم تكن كافية في كل مجال، فقد كان يُنظر إلى السياسة الاقتصادية الليبرالية على أنها الحل الوحيد لتحسين اقتصاد البلاد. ظروف تلك السنوات اقتضت مثل هذه السياسة.

في الفترة كان صناع القرار في هذه الفترة لهم الشغف الانتقال إلى الاقتصاد الليبرالي بما يتماشى مع قرارات مؤتمر اقتصاد إزمير[1]. إلا أن افتقار القطاع الخاص للقوة المالية والموظفين كشف ضرورة تولي الدولة زمام المبادرة في الاقتصاد واستثمارات البنية التحتية التي تحتاجها الدولة. في الفترة من 1923–1929، وهذا يتماشي مع الفهم المؤيد للأفكار القومية التي تقوم علي أساس الاقتصاد الوطني ولا يكون بتدريب رجال الأعمال المحليين. بالإضافة إلى ذلك، برزت أهداف التصنيع المستقل بالكامل في المقدمة. بالإضافة إلى ذلك، كان يعتقد أن التنمية الاقتصادية يمكن أن تتحقق من خلال توزيع متوازن

[1]–مؤتمر ازمير مقتمر اقتصادي وقع سنة

للدخل دون إثارة النزاعات الطبقية. وبالتالي، فإن التنمية الاقتصادية ستتحقق من خلال مراعاة مبدأ العدالة الاجتماعية.[1]

الجدول 1: بيانات التجارة الخارجية لفترة أتاتورك (مليون ليرة تركية)[2]

السنة	الصادرات	الواردات	بالنقصان− / الزيادة+
1923	85	145	60−
1924	159	194	35−
1925	192	242	50−
1926	186	235	49−
1927	158	211	53−
1928	174	224	50−
1929	155	256	101−
1930	152	148	4+
1931	127	127	0
1932	101	86	15+
1933	96	75	21+
1934	92	87	5+
1935	96	89	6+
1936	118	93	25+
1937	138	114	24+
1938	145	150	5−

بالنظر إلى أرقام الصادرات في السنوات الأولى للجمهورية، لوحظ أن هناك زيادة منتظمة. والسبب في هذا الوضع هو أن الدول التي نجت من الحرب العالمية تخلصت من آثارها وسرعت من أنشطتها

[1] - GülaySariçoban ,Atatürk Döneminde (1923-1929) TürkiyeEkonomisi ,P233

[2] - GülMor , Türkiye'deİhracat, EkonomikBüyümeVeYapisalDeğişim , YüksekLisansTezi), NönüÜniversitesiSosyalBilimlerEnstitüsüİktisatAnabilim Dali, Malatya – Haziran 2006,P04

الاقتصادية، وبالتالي دخل اقتصاد تركيا الفتية، الفائز في حرب الاستقلال، فترة انتعاش (باراسيز، 1998). بالإضافة إلى ذلك، نتيجة للطلب على المنتجات الزراعية

خلاصة الفترة:تأثر التطور السياسي والاقتصادي للجمهورية التركية الفتية، التي تأسست في الربع الأول من القرن العشرين، بالإرث المادي والفكري للإمبراطورية العثمانية، التي اختفت من المشهد التاريخي عام 1922. استندت السياسات الاقتصادية الأولى للجمهورية إلى محور ليبرالي مع مؤتمر إزمير الاقتصادي، بينما حافظت الأحكام التجارية لمعاهدة لوزان، الموقعة مباشرة بعد ذلك، على تأثيرها الحاسم على الاقتصاد. أدى الكساد الكبير عام 1929 والحرب العالمية الثانية إلى تطبيق سياسات اقتصادية مركزية في تركيا. وشكّل تحالف تركيا مع الولايات المتحدة وحلفائها بعد نهاية الحرب العالمية الثانية بدايةً لاقتصاد ليبرالي مفروض منذ عام 1945 فصاعدًا. وتحولت سنوات السوق الحرة، التي اكتسبت زخمًا مع الحزب الديمقراطي، إلى تنمية مخططة بعد انقلاب عام 1960. مع ذلك، ورغم تحقيق تركيا خطوات متواضعة في التنمية الاقتصادية، فإن عجزها عن بلوغ الاختراق المأمول يعود إلى تداخل التطورات السياسية والاقتصادية بشكل كبير، ما أدى إلى تأثير متبادل بينهما. وقد بدأت تركيا مسيرة التنمية الاقتصادية الجديدة مع تبنيها نموذجًا اقتصاديًا جديدًا موجهًا نحو التصدير. إلا أن الاضطرابات الاجتماعية والسياسية التي عانت منها البلاد، والتي كانت تؤدي بسهولة إلى أزمات، ظلت تشكل عائقًا كبيرًا أمام تنميتها الاقتصادية. فبينما شهد الاقتصاد أزمات كل عقد في السنوات الأولى، انخفض هذا التواتر إلى مرة كل 3-4 سنوات بدءًا من عام 1980[1]. واستمر هذا الوضع حتى انطلاق مسيرة التنمية الاقتصادية الجادة، القائمة على الاستقرار السياسي، في أوائل العقد الأول من الألفية الثانية

المطلب الثالث: النتائج المجتمعية والثقافية:

كما قلنا سابقا لا يوجد شيء ثابت على الأرض. كل شيء يعيش في عجلة دائمة الحركة تسمى الزمن، وتخضع للتغيرات الضرورية بما يتماشى مع متطلبات العصر الذي تعيشه. وفي هذا السياق، لا يمكن القول بأن المجتمعات راكدة وغير نشطة؛ إن البنيات الاجتماعية، والديناميكيات الاجتماعية، والأنظمة

[1]-Dr. Öğr. Üyesi,. 20. YÜZYIL TÜRKİYE EKONOMİSİ ÜZERİNE KISA BİR ANALİZ (1923-2000).Üyesi, İstanbul TicaretÜniversitesi, İşletmeFakültesi, İktisat Bölümü,2020;p3

الاجتماعية، والقواعد الاجتماعية في عملية تغيير مستمرة. لكن سرعة هذا التغيير تتباطأ أو تتسارع بحسب الفترة، أي أنها تظهر فروقاً. >عندما تتغير المجتمعات، فإنها لا تتغير بشكل تدريجي؛ فمع تغيرها، فإن أي تغير في خصائص المجتمع سوف يدخل على الأرجح في سلسلة من ردود الفعل مع خصائصه الأخرى، مما يؤدي إلى تغيير الجوانب الأخرى أيضًا. وبعبارة أخرى، فإن المجتمع هو كل واحد، وهذا الكل يتغير باستمرار. وعندما يتغير، فإنه يعيد تنظيم نفسه ويصبح كليًا مرة أخرى. فمن طبيعته أن يتغير ويعيد تنظيم نفسه، أي يعيد تشكيل العلاقات بين جوانبه المختلفة. وبهذا المعنى، فإن المجتمع هو كل واحد. إنه يتغير بالتأكيد. مع تغيره، فإنه يعيد ضبط وتنظيم كل جانب.

ليس كل تغيير اجتماعي أو ثقافي يحدث من خلال تأثير الديناميكيات الداخلية لهذا المجتمع ويتم استيعابه تدريجيا. وتعتبر سلسلة الثورات التي حدثت خلال فترة الجمهورية أمثلة على هذا النوع من التغيرات الثقافية.

ففي المجال الديني:

أدخل مصطفى كمال أتاتورك، أول رئيس لتركيا الحديثة، تغييرات شاملة في المجتمع التركي. كان الهدف الرئيسي لأتاتورك في عملية التحديث خلال السنوات الأولى للجمهورية التركية هو تغيير البنية الأساسية للمجتمع التركي وإعادة تعريف المجتمع السياسي. حاول إزالة المجتمع من الإطار الإسلامي وإدخال المجتمع إلى الشعور بالانتماء إلى "الأمة التركية" المحددة حديثًا. لتحقيق هذا الهدف، أطلق أتاتورك حركة للتغريب الثقافي لتزويد الأمة التركية بنظرة عالمية جديدة من شأنها أن تحل محل نظرتها الدينية وثقافتها. رأى أتاتورك الفصل بين الدين والسياسة كشرط مسبق لفتح الأبواب أمام القيم الغربية. لذلك أصبحت العلمانية أحد المبادئ الأساسية لبرنامج أتاتورك لإنجاز التحديث[1].

ومن سياسة العلمنة هذه، أطلق أتاتورك حملة كبرى ضد الأساس المؤسسي الإسلامي والثقافي للمجتمع. هذه المحاولة لنزع الإسلام كدين للدولة من شأنها أن تهيئ المناخ لإدخال العلمانية في الدستور التركي خلال فترة الحزب الواحد (حزب الشعب الجمهوري)، والتي كانت أُجريت خلال العقد الأول من الجمهورية الجديدة، التي تأسست عام 1923، بهدف التقليل من دور الدين في كل مجالات المجتمع

[1] -Küçükcan, "State,Islam And Religious Liberty In Modern Turkey: Reconfiguration Of Religion In The Public Sphere", Brigham Young University Law Review, 2003, No. 2. S486

التركي. كان الدافع من وراء برنامج العلمنة هو تقليل الأهمية المجتمعية للقيم الدينية وفي نهاية المطاف تفكيك المؤسسات الثقافية والسياسية التي ختمها الإسلام.[1]

التغيرات والإصلاحات الفردية: قامت العلمانية وسياسة التحديث بعدة عمليات لتجهيز الفرد التركي لما هو قادم وهذا تحضيرا لتقبلهلظاهرة التحديث والواقع النجتمعي الجديد حيث نجد ان:

- أول ما فعلته عملية التحديث لتحرير الفرد من أعراف المجتمع نجده في قانون 3 مارس 24 بشأن "توحيد التعليم". لم يكتف هذا القانون بإخراج التعليم بشكل نهائي من أيدي الإسلاميين، ولكنه فتح الأبواب أمام التعليم المختلط وبالتالي اندماجًا جديدًا تمامًا للجنسين من سنوات الدراسة فصاعدًا. في الواقع، قد يتم تصور توجه أتاتورك لتأسيس حقوق المرأة على أنه جهد مركز لتحطيم ما بدا بالنسبة له على أنه الجانب الأكثر خنقًا وظلامًا في روح المهلة، أي القيود التي

فرضتها على الاتصالات بين الرجال والنساء في اليوم التالي. – روتين الحياة.

- ان الجزء الكبير من التغييرات التي أحدثها اعتماد القانون المدني السويسري بتحويل الوضع القانوني للمرأة. ومن بين هذه الحالات الزواج الأحادي، والمساواة في المكانة بين الرجل والمرأة بوصفهما وريثة، وعدد من الأحكام المتعلقة بإدارة الممتلكات. تبع ذلك في عام 1930 منح المرأة حق التصويت والترشح للانتخابات المحلية (قانون البلدية الصادر في 14 أبريل 1930) 24 وكذلك حق التصويت والترشح في الانتخابات الوطنية عام 1934[2]

- ولتغيير "المظهر الخارجي للشعب التركي، أو على الأقل لأعضائه الذكور كانت المهمة الأكثر صعوبة هي في تغيير "الحياة الأسرية وطريقة العيش" لتتماشى مع "الممارسة المشتركة للأمم المتحضرة". لهذا كان من الضروري إعادة تنظيم جذرية للنظام القانوني بأكمله للبلد.[3]

ي الختام، يرتبط بروز الأسرة كمشكلة اجتماعية بارزة في تركيا بفهم الدولة لضرورة "التقدم" ومساعيها لتحديد مسار التغيير الاجتماعي من خلال تحويل الأسرة. ولا يمكن فهم نطاق وعمق عملية التحول هذه فهمًا كاملًا دون النظر إلى مؤشرات خاصة بتاريخ الأسرة، كالزواج والطلاق والإنجاب، فضلًا عن التصنيفات العلائقية كالطفولة والشباب والأبوة والشيخوخة، والتي تتشكل من خلال توزيع الأدوار داخل

[1] -ibidK .p487
[2] - Serif Mardin, Religion And Secularism In Turkey ,P215
[3] - Bernard Lewis,The Emergence Of Modern Turkey ,ibid ,P271

العلاقات الأسرية. من هذا المنظور، يتضح أنه في مسيرة محاولات التحديث، بدءًا من أواخر الإمبراطورية العثمانية وامتدادًا إلى السنوات الأولى للجمهورية، كان التركيز الأساسي فيما يتعلق بالأسرة منصبًا على الطفل. فقد تم وضع المرأة في دور الأم، والرجل في دور الأب، وانتقل مركز ثقل الأسرة من كبار السن إلى الأطفال. إلا أنه في الفترة اللاحقة، أدى تحقيق بعض المُثُل الحديثة إلى تحول في محور نقاش الأسرة لدى الجيل الجديد نحو الشباب. واليوم، مع التساؤلات العامة حول الحداثة، باتت إشكالية العلاقات الأسرية تُركز على دور المرأة. توضح هذه العملية التنموية أن الأسرة في تركيا ليست مجرد كيان يخضع للتغيير تحت تأثير العوامل الاجتماعية الخارجية، بل هي بالأحرى بنية تؤثر بشكل عميق على اتجاه وسرعة هذا التغيير.[1]

المجتمع التركي وبناء الهوية التركية: إن جهود التحديث التي بدأت في الفترات الأخيرة من الدولة العثمانية استمرت خلال الفترة الجمهورية، ولم تتخذ هذه العملية شكل قطع العلاقات مع الماضي أثناء الانتقال إلى الجمهورية، بل اتخذت شكل علاقة استمرارية. إن عملية التحديث التي بدأت رسميًا بإصلاحات التنظيمات، واستمرت مع إعلان الحكومات الدستورية، ووصلت إلى مرحلتها النهائية مع إصلاحات الفترة الجمهورية، اتخذت شكل إصلاح المجالين السياسي والقانوني خلال هذه الفترات. وكانت المحاور التي ارتكزت عليها عملية التحديث هي العلمانية وبناء الهوية الوطنية. كما ركزت ممارسات لجنة الاتحاد والترقي والكوادر السياسية في العهد الجمهوري على هذين المجالين. خلال عملية العلمنة،و أصبح تأثير الإسلام في المجال العام محدودا بسبب التغيرات السياسية والقانونية. ومن ناحية أخرى،كانالهدف بناء الهوية ثم تطوير نموذج مواطنة يركز على الهوية التركية[2].

أصبحت الكوادر الكمالية وحيدة في ظل بنية اجتماعية غالبيتها تركية وإسلامية في البلاد. لقد ورث الكماليون إرث القومية التركية من الاتحاديين، ومع إعلان الجمهورية، أتيحت لهم الفرصة لتشكيل الناس الذين يعيشون في البلاد وفقًا لفهمهم الخاص في إطار الدولة القومية. وبموجب دستور عام 1924، تم قبول الجميع كأتراك بغض النظر عن العرق أو الدين، وتم تحديد هوية الأشخاص الذين يعيشون في البلاد. وفي خطاب ألقاه، لخص عصمت باشا المسار الذي ستتبعه النخبة المؤسسة بقوله: "واجبنا هو أن

---

[1]-Derleyenler: FarukAlpkayaVeBülent Duru?,1920' Den Günümüzetürkiye' De ToplumsalYapıve Değişim,1Baskı: Şubat 2017,P275

2- Seyfettin Aslan1 Mehmet Alkiş. Osmanlı'danCumhuriyeteGeçişteTürkiye'ninModernleşmeSüreci: LaikleşmeVeUlusalKimlikInşası. AkademikYaklaşimlarDergisi Journal Of Academic Approaches.2015.P18

الفصل الثاني: مسيرة التغييرات الداخلية التركية

نجعل غير الأتراك في الوطن التركي أتراكاً بكل الوسائل"[1]. إن حقيقة أن غالبية السكان المتبقين في تركيا هم من المسلمين أدت إلى قبول الإسلام باعتباره السمة المميزة للهوية التركية. لقد كان "الإسلام الاسمي"، ليس بأنشطته الاجتماعية والسياسية، بل باعتباره ظاهرة ثقافية واجتماعية، حاسماً في تعريف الهوية التركية. ورغم أن خطوات العلمانية استمرت من حيث انتهت مع إعلان الجمهورية، فإن النخبة السياسية كانت بحاجة إلى المراجع الدينية في تعريف الأمة لأن البنية الاجتماعية التي ورثتها عن الإمبراطورية العثمانية كانت تشمل أيضاً المسلمين غير الأتراك. ومن هذا المنظور، كان الدين بمثابة الغراء في تحديد الهوية الوطنية.

إن عملية التحديث التي بدأت جلبت معها توترات قاسيةللمجتمعفاعتماد التحديث كسياسة للدولة أدي إلي عدم القدرة على التنبؤ بطبيعة استجابة المجتمع مم زادت التوترات بين المجموعات الموجودة في السلطة وتلك الموجودة خارج مركز السلطة، كما ذكرنا آنفاً، ان الصراع بين الدولة والفرد/المجتمع الذي نشأ خلال عملية التحديث التي بدأت بإصلاحات اساسهاعدم وجود "حدود" واضحة في استخدام جهاز السلطة بالمعنى السياسي والاجتماعي مما جعلها تفرض العلمانية التي بدأت بعلمنة المجالين السياسي والقانوني كان الهدف من وراءها تقليص الدور الحاسم للإسلام في المجال العام وإبعاد المجتمع عن المراجع الدينية.

ان بدء عملية العولمة في تركيا جلبت معها عملية التحديث باتجاهات مختلفة فمعنهاية الحرب الباردة، سارعت النخبالمعلمنة الي المطالبةبعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وإصلاحات ديمقراطيةادي إلى تحويل العلاقات بين الدولة والفرد والمجتمع في تركيا إلي نهج تحديثي قمعي الذي يركز على الدولة من أعلى إلى أسفل. والملاحظ ان سياسة قمع الهويات الإسلامية والكردية في الفترات المذكورة كانت غير فعالة بلأديإليمناقشات حول التعددية الدينية والثقافية والإثنية في عالم ما بعد الحداثة و عادت الهويات الدينية والعرقية التي تم تهميشها خاصة خلال الفترة الكمالية إلى الظهور. وبما أن نموذج المجتمع والمواطنة الذي صمم في عشرينيات وثلاثينيات القرن العشريني أصبح غير قابل للتطبيق، فقد ظهرت أفكار جديدة حول العلاقة بين الدولة والدين .

[1]-ibid.p22

وعليه تمحورتالنقاشات على الأجندة الاجتماعية والسياسية لتركيا المعاصرة حول قضايا الدين والقومية والدولة القومية. وقد أدى التحول السريع والمفاجئ، مدفوعًا بدوافع التحديث، من نظام اجتماعي سياسي كان الدين فيه الهوية الجماعية الأساسية إلى دولة قومية علمانية مبنية على أسس وضعية وعلمانية وقومية، إلى ظهور مشكلات عديدة لا تزال قائمة حتى اليوم. لذا، لفهم هذه المشكلات المزمنة ظاهريًا واقتراح حلول لها، من الضروري دراسة العلاقة بين الدولة القومية والدين اي "عملية تأسيس" الجمهورية التركية، بمعزل عن الفترات اللاحقة وكجزء لا يتجزأ منها. إن مفهوم الدولة القومية مفهوم غربي بحت، وقد نشأ في ظل ظروف غربية محددة. ففي أوروبا الغربية، نشأت الدولة القومية عمومًا نتيجة استقلال السلطة السياسية عن الكنيسة ودخولها في صراع على السلطة معها، موسعةً بذلك نطاق نفوذها على حساب الكنيسة. وبالتالي، فإن للدولة القومية مضمونًا علمانيًا. أدى تطبيق مفهوم الدولة القومية من أعلى كأداة للتحديث في الأراضي المتبقية من الإمبراطورية، حيث اتخذت العلاقة بين الدين والدولة مسارًا مختلفًا تمامًا عما هو عليه في الغرب، دون التحول الفكري والاجتماعي اللازم، إلى توتر العلاقة بين الدولة القومية والدين لذلك الدولة القومية في تركيا طُبقت كمشروع تحديث يتماشى مع مُثُل التغريب.[1]

ولذلك، اكتسب بناء الأمة والدولة القومية زخمًا قبل قيام الجمهورية. تدخلت الكمالية في هذا التطور الطبيعي، مُغيرةً جذريًا أساس شرعية النظام السياسي، ودخلت في مسعى لبناء الهوية الوطنية، التي بدأت تتشكل سابقًا من خلال توليفة العثمانية والإسلام والتركية، بطريقة علمانية.

تركيا والثقافة الغربية:وفقا لتيزكان من الصعب فصل التغيير الاجتماعي عن التغييرات الثقافية. ومن ثم فإنه من الضروري تعريف كافة التغيرات الاجتماعية بأنها تغيرات اجتماعية ثقافية[2].

ويبدأ التغيير في أي جزء من البنية، وفي نهاية عملية التفاعل تتغير الأجزاء الأخرى أيضًا فالتغيير الاجتماعي، بالمعنى البسيط، هو التمايز الذي يحدث في البنية القائمة او بالاحريهو التمايز الذي يحدث في المجتمع، وفي نظام العلاقات القائم، وفي مواقف الأفراد وسلوكياتهم، ومعتقداتهم، والمؤسسات الاجتماعية، ووظائفها وبنيتها.

1- yükseklisanstezi,cumhuriyettürkiye'sininkuruluşsürecindeulus-devlet – din ilişkileri (1920-1937), ankara-2012 ,p275

2–Bariş,DolunayAkgül .Ece, AhmetSerkan. CumhuriyetʼtenGünümüzeToplumsalKültürelDeğişimSürecindeMüzikVeMüzikEğitimi.Türkiye/Турция. File:///C:/Users/Homefix/Downloads/Cumhuriyetten%20günümüze%20toplumsa.P108

الفصل الثاني: مسيرة التغييرات الداخلية التركية

ويتولى التعليم مهمة هامة في عملية التغيير الاجتماعي والثقافي بوظيفته نقل القيم الاجتماعية والثقافية والأمثلة السلوكية إلى الأجيال الجديدة. وقد نجا المجتمع التركي أيضًا حتى يومنا هذا مع العديد من التغييرات بما يتماشى مع متطلبات العصر. وكانت الفترة التي حدثت فيها هذه التغييرات بشكل أسرع هي فترة الجمهورية.

إن المبدأ الدستوري للعلمانية، الذي أنتج شريحة كبيرة من المثقفين الأتراك تدعم هذا المبدأ وتدافع عنهمن أجل تزويد المدن التركية بنظرة جديدة للعالم تحل محل وجهة نظر الدين والثقافة الدينية، وعليه عملت النخبة التغريبيةالاتاتوركيةعلي تفعيل حركة التغريب الثقافي الذي يعادله بالحضارة. بدا بعملية تعجيم الحرف العربي باللاتيني أي استبداله بحجة الوصول السهل إلي العلم والأعمال باللغات الغربية، كما ان تغيير الأبجدية "خطوة فعالة نحو كسر التقاليد الدينية القديمة" وإضعاف الارتباط بالماضي.

بالإضافة إلى ذلك، تغيير أنماط الملابس الغربية والقبول بالقبعة الغربية، واعتماد التقويم الغريغوري وإدخال الموسيقى الغربية في المدارس، وتغيير العطلة الأسبوعية من الجمعة إلى الأحد، وتم حظر أداء الموسيقى الشرقية في الأماكن العامة. تم إنشاء معهد كونسرفتوار في أنقرة، حيث يتم تدريس الأوبرا ووالموسيقى الغربية متعددة الألحان. تم تشجيع الرسم على النمط الغربي من قبل الحكومة التي دعمت أيضًا نشر عدد من الدوريات الثقافية التي تم فيها تقديم منتجات الرسم التركي الحديث. وفي عام 1926 تم كشف النقاب عن تمثال كمال أتاتورك في اسطنبول التي كان يحظر فيها إعادة إنتاج الشكل البشري، وظهرت التماثيل الآن في جميع أنحاء تركيا. تم إنقاذ الثقافة الشعبية من خلال جعلها موضوعًا للدراسة في "بيوت الشعب" (مراكز مجتمعية تأسست في ثلاثينيات القرن الماضي بهدف نشر الثقافة في قالب غربي)، وإدراج زخارفها في المواد التي يتم تدريسها هناك وهكذا كانت الثقافة التركية. عاد إلى الواجهة دون قشرته الخارجية للإسلام المحلّي. وعلى الرغم من أن تجربة إضفاء الطابع الغربي على الثقافة التركية، بشكل عام قد حققت نجحت نجاحًا معتبرا منذ ثلاثينيات القرن الماضي.[1]

ومن الواضح أنه كما هو الحال في كل بلد وكل مجتمع، فإن التغيرات الاجتماعية والثقافية أثرت بشكل مباشر على الحياة الفنية في تركيا. وعندما ننظر إلى الجمهورية التركية، وهي الفترة التي شهدت أسرع عملية تغيير اجتماعي وثقافي، فإننا نرى أن السياسات التي سيطرت على الإصلاحات الثقافية والتعليمية

[1] -- Serif Mardin, Religion And Secularism In Turkey ,P216

التي بدأت مع الجمهورية كانت نابعة من استراتيجيات التنمية الشاملة. وبعبارة أخرى، فقد أخذ الفن مكانه في سياسات التنمية، منذ البداية، مع قيام الجمهورية.

في الختام، كان للنخبة البيروقراطية المدنية العسكرية نفوذٌ كبير في إدارة الدولة منذ عهد التنظيمات في الإمبراطورية العثمانية. فقد سيطرت هذه النخبة سيطرةً كاملةً على الإدارة، لا سيما في الأربعين عامًا الأخيرة من عمر الإمبراطورية. ونفّذت مشروع تحديثٍ بنهجٍ مركزيٍّ، "للشعب رغماً عنه". واستمرت على هذا النهج في العصر الجمهوري؛ فخلال فترة الحزب الواحد، كانت آراؤها متوافقةً مع آراء السلطة، كما حالت علاقاتها الوثيقة بحزب الشعب الجمهوري دون حدوث أي مشاكل. وبعد الانتقال إلى نظام التعددية الحزبية ووصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة، لم ترغب هذه النخبة في مشاركة إدارة الدولة مع النخب السياسية المدنية المنتخبة من المناطق الطرفية (الأناضول). وفي العملية التي بدأت بانقلاب 27 مايو، أنشأت نظام وصايةٍ من خلال مسؤولين معينين ودساتير انقلابية، مانعةً بذلك السياسيين المنتخبين من الشعب عبر الوسائل الديمقراطية، والذين يمثلون الإرادة الوطنية، من تولي زمام الحكم. لقد أنشأوا نظاماً للوصاية من خلال تأسيس العديد من المؤسسات المستقلة المعادية للديمقراطية، وعلى رأسها مجلس الأمن القومي (MGK)، ومن خلال هذه المؤسسات، وخاصة مجلس الأمن القومي، سيطروا على الحكومات المنتخبة.

المبحث الأول: ظروف وصول الحزب العدالة والتنمية للحكم

إن المتمعن فيما دارسناه سابقا يستشف أن الحركات الإسلامية كسبت خبرة سياسية نتيجة مسارها التاريخي في تجاذباتها مع النخبة العلمانية والقوة الصلبة المتمثلة في الجيش وعليه فان حزب العدالة والتنمية هو نتاج سلسلة من الحركات الإسلامية والأحزاب التي تطورت وتعلمت وتغيرت على مدى خمسة وثلاثون عاما[1]، كما أن ظهور حزب العدالة والتنمية هو انعكاس للدمقرطة السياسية والاجتماعية والاقتصادية التدريجية لتركيا'والتجاذبات المجتمعية والثقافية والنخبوية وعليه فان حزب العدالة والتنمية استفاد من تجارب الأحزاب والحركات الإسلامية التي سبقته في تعاملها مع النخبة العلمانية.

كما ان صناع القرار الجدد المحسوبين علي الحركات الاسلامية كان لهم الاثر في البارز في ايجاد مفاهيم جديدة للتعامل مع النظام السياسي التركي واخداث تجاذبات فكرية وسياسية داخلية وحارجيةبايجاد مفاهيم ومصطلحات جديدة علي النستوىالسسياسي والخارجي بطرح مفاهيم جديدة فعلي المستوي الداخلي اوجدت فكرة الديمقراطية المحافظة وهي شبيهة بالديمقراطية الغربية التي بها احزاب مسيحية مشاركة في الحكم وهذا لابعاد الشبهات واللغط حول وصول قيادات ذات توجه اسلامي ،كما خلقت مفاهيم جديدة حول التعامل الاسلاميين مع مصطلح العلمانية هذا التغير في المفاهيم والمصطلحات وهذا ما نلاحظه في تسريحات مسؤولي حزب العدالة والتنمية حيث صرح اردوغان:(ما حاول حزب العدالة والتنمية أن يفعله بمفهوم الديمقراطية المحافظة لم يكن تقديم تعريف أو نوع جديد للديمقراطية، بل فتح مسار جديد لنفسه في ظل هذا التكوين. لإنتاج مثل هذا المفهوموهذا مهم على عدة مستويات: تطبيع السياسة ووضعها على أسس واقعية، وإنتاج حزب محافظ مستقل وأسلوب سياسي شامل)[2].

ويمكن القول ان افراد الجزبارادو خلق هوية جديدة للحزب الاسلامي فكل حزب على الساحة السياسية لديه هويته السياسية الفريدة، أي كيف يظهر من حيث مكانه في الطيف السياسي، والحجج التي

---

[1]-كراهم فولر، الجمهورية التركية الجديدة، ص73

[2]-GsmailGükür،AdaletVeKalkınmaPartisi'ninSiyasiPartilerinDoğuğTeorileri,

TipolojileriVeKurumsallağmalarıAçısındanDeğerlendirilmesi، UluslararasıYönetimAkademisiDergisi, 2020,P688،

-

يستخدمها لتعريف نفسه، والمبادئ الأساسية التي يستند إليها ويدافع عنها، وهذا بالغ الأهمية. ويمكننا حتى أن نقول إن حيوية الحزب على المدى البعيد ترتبط بضرورة خلق هوية حزبية، وكذلك بقدرة هذه الهوية على إيجاد استجابة في المجتمع والتكيف مع التغيرات[1].

وعليه فان حزب العدالة والتنمية يفضل الهوية الحديدة وهي هوية "الديمقراطي المحافظ" بدلاً من هوية "الديمقراطي المسلم"، على الرغم من أن قادته وإداريه لديهم جذور إسلامية في الغالب. والادعاء الرئيسي الذي يتم طرحه في هذه القضية هو أن الحزب يتردد في تسمية نفسه بالحزب الإسلامي تحت تأثير المشاكل السياسية الداخلية، استناداً إلى التجارب المريرة للأحزاب الإسلامية في الماضي، وبالتالي لا يستطيع استخدام هويته الديمقراطية الإسلامية. لكن كوادر حزب العدالة والتنمية نفت هذه الإدعاءات، وأكدت أن استخدام الهوية الديمقراطية المحافظة بدلاً من الهوية الديمقراطية الإسلامية ينبع من رسالة الحزب التي لا تقتصر على دين أو طائفة واحدة بل تشمل كل شرائح المجتمع.

كما في الصعيد الداخلي هناك تغير نجد علي الصعيد الخارجي تغير فمع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بعد الانتخابات العامة التي جرت في 3 نوفمبر2002، بدأت تحدث تغييرات كبيرة في السياسة الخارجية التركية. وقد أدت هذه التغييرات إلى ظهور ادعاءات مفادها أن السياسة الخارجية التركية، التي كانت تتشكل على محور الغرب والوضع الراهن حتى عهد حزب العدالة والتنمية، قد اتخذت اتجاهاً جديداً في هذه الفترة. وبالإضافة إلى الفرص التي أتاحتها فترة ما بعد الحرب الباردة، فإن النمو الاقتصادي والاستقرار السياسي النسبي الذي تحقق في ظل إدارة حزب العدالة والتنمية كان له أيضاً تأثير على هذا الوضع. وفي هذه الفترة، أرادت تركيا الاستفادة من الفرص المتوسعة على أعلى مستوى بسياستها الخارجية النشطة ومتعددة الأوجه، وبالتالي هدفت إلى أن تصبح قوة مهمة لها رأي في منطقتها. وسنبحث ما اذا كانهذا التغيير في السياسة الخارجية التركية قد وصل إلى مستوى التحول المحوري و الملاحظ أن التغيير المذكور يعكس في الواقع تغييراً في البرنامج وليس تغييراً في المحور أو الاتجاه.

المطلب الأول: عوامل وصول حزب العدالة والتنمية

[1]-DoktoraTeziTahsinGüler،AkPartiIktidarlariDönemindeTürkiye'deSiyaset- BürokrasiIlişkisi (2002-2012)،T.C. SakaryaÜniversitesiSosyalBilimlerEnstitüsü ، p182

تتغير أجندة تركيا بوتيرة متسارعة، وينعكس هذا التغيير على جميع جوانب المجتمع. تشهد تركيا تحولات اجتماعية وقانونية وسياسية في مجالات عديدة، من الاقتصاد إلى الثقافة والسياسة الداخلية، ومن القضايا البيئية إلى السياسة الخارجية. ويبدو أن عملية التحول الاجتماعي هذه تُفاقم الاستقطاب القائم في المجتمع. ويبدو أن حكومة حزب العدالة والتنمية تلجأ بشكل متزايد إلى أساليب شعبوية واستبدادية بدلاً من اتباع المسار الديمقراطي في هذه العملية. في مثل هذه الفترات الحرجة من الاستقطاب الحاد، يكمن دور الحكومات في توفير فرصة للتحول الاجتماعي ليتحقق في بيئة سلمية وديمقراطية. ولذلك، يكتسب دور الفاعلين السياسيين والمجتمع المدني أهمية بالغة. وتلعب وسائل الإعلام، على وجه الخصوص، دورًا محوريًا في فهم المجتمع التركي واستيعاب انعكاسات هذا التغيير على مختلف المجالات السياسية والاجتماعية[1].يمكن القول أن هناك عده عوامل أوصلت حزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم داخلية وأخرى عوامل خارجية واكبت المتغيرات التي وجدت في الساحة الدولية وسنبدأ بـ:

أولا العوامل الداخلية: ويمكن تقسيمها إلى عاملين أساسيين عامل داخلي داخل الحزب وآخر داخل الدولة مست تقلبات المجتمع التركي نفسه

أ-العوامل الداخلية الحزبية:

1-العامل القيادي: بعد الإطاحة بحزب الرفاه من السلطة، بدأ العديد من الأعضاء الشباب من الإسلاميين يعتقدون أن الطريقة الوحيدة التي يمكن أن ينجحوا بها هي تجنب المواجهة مع المؤسسة الكمالية والابتعاد عن الاستخدام الذرائعي للخطاب الديني في السياسة. وبدأ النقاش الداخليً بين الإسلاميين. و ظهر الانقسام داخل الحركة الإسلاميين وظهر تيارين مختلفتين. الأول "التقليديون"المتمركزون حول أربكان وزعيم الحزب ريكاي كوتان ويعارضون أي تغيير جاد في النهج أو السياسة، والتيار الثاني وهم "المجددون" بقيادة طيب أردوغان، رئيس بلدية اسطنبول، عبد الله جول وبولنت أرينك يرون بأن الحزب بحاجة إلى مراجعة وتجديد مقاربته لعدد من القضايا الأساسيةلا سيما مسالة الديمقراطية وحقوق الإنسان والعلاقات مع الغرب.[2]

[1]- PelinBaşaran ,AKP's Cultural Policy: Arts and Censorship,Political analysis and commentary from Turkey,2012,

[2]-IhsanYilmaz, Influence Of Pluralism And Electoral Participation On The Transformation Of Turkish Islamism , Journal Of Economic And Social Research, University Of London, , 2008,53

وقد يكون احد ابرز العوامل التي أوصلت الحزب إلى سدة الحكم نظرا لبروز نخبة سياسيه ذات كفاءة عالية في التخطيط واتخاذ القرار السياسي المناسب ساعدهم في ذلك المسيرة السياسية و الخبرة المكتسبة، إلي جانب التجاذبات والصراعات التي خاضتها هذه النخبة مع النظام السياسي العلماني والنخبة المتصلبة المتمثلة في الجيش، وعليه فالتدافع السياسي فاكسب قيادات الحزب خبرة التعامل مع المنافس السياسي، وقد بدت بوادر ذلك بدءا من الخروج من الحزب الرفاه، بل من المفكرين من يري أن القيادات الحزبية الخارجة عن حزب الرفاه استفادت من أفكار مصطفى أتاتورك بإعادة صياغة مفهوم العلمانية وهذا بتوسيع الحريات وعدم تقيدها[1]، فالمعتقد الديني حرية شخصية لا دخل لها في معتقدات الحزب، كما استفاد أفراد الحزب اقتصاديا من أفكار عدنان مندريس برفع سلطة الدولة عن الاقتصاد، واستفاد القادة أيضا من أفكار الحركات الإسلامية كحركة السعيد النورسي و الشيخ عاطف الاسكليني وسليمان حلبي وعليه فان هؤلاء القادة كانوا يشكلون نخبة معارضة لها تأثيرها في الرأي العام وفي النشاطات التنفيذية على الصعيد المحلي وبالتالي فهي تؤثر في عملية صنع القرار بشكل غير مباشروعليه فان هؤلاء القادة كانت لهم نظرة واقعية محلية ونظرة إقليميه ودولية تنسجم مع مقومات الدولة التركية والمجتمع التركي.

إن فحص حزب العدالة والتنمية (AK Party) في سياق نظريات الظهور وأنماط ومأسسة الأحزاب السياسية في الفترة من تأسيسه إلى نظام الحكومة الرئاسية. سنقول أنAkParti حزب جماهيري، ويمكن تعريفه على أنه حزب تكامل اجتماعي. في سياق التنوع الأيديولوجي لليمين التركي ومرونة سياسات حزب يمين الوسط، يمكن اعتبار حزب العدالة والتنمية الحزب الجامع. يمكن تعريفه بأنه حزب شاب من حيث معايير إضفاء الطابع المؤسسي على تقييم الصفات التنظيمية. ومع ذلك، من الممكن ملاحظة أن السلطة الكاريزمية للقائد تلقي بظلالها على عملية إضفاء الطابع المؤسسي[2].

2-البرنامج الحزبي: للوقوف على هذا البرنامج لابد من المرور على المشهد السياسي الذي كان يحكم البلاد عشيه انتخابات 2002، والملاحظ أن هناك ذكاء من طرف القادة السياسيين لحزب العدالة والتنمية في تعاملهم مع الشأن السياسي في تلك الفترة فقاموا بوضع برنامج وفق الواقع الموجود بحيث يكون هذا البرنامج يرضي طرفي المشهد السياسي وهو النخبة العلمانية المتصلبة والمجتمع.

---

[1]-محمد إلهامي وآخرون، حزب العدالة الفكرة والتجربة، مركز صناعة الفكر للدراسات والأبحاث، الطبعة الأولى، 2016، ص7.

[2]-ĠsmailGükür ,Adalet Ve KalkınmaPartisi'ninSiyasiPartilerinDoğuşTeorileri, Tipolojileri Ve KurumsallaşmalarıAçısındanDeğerlendirilmesi ,

إن ظهور حزب العدالة والتنمية جاء في إطار إفلاس سياسي لجميع الأحزاب السياسية والنظام السياسي ظهرت للعيان من خلال أزمات اقتصادية واحتقان سياسي بين الأطراف السياسية.[1]

علي هذا الأساس بدأ الحزب في رسم سياساته واستراتجياته وتكتيكاته، فمن الناحية السياسية ركز الحزب في برنامجه على عدم المساس بالحريات والمعتقدات الدينية كما رفض إضفاء الصبغة الإسلامية على الحزب وتفضيل صبغة الحزب المحافظ الليبرالي وهذا لتجنب الصدام مع المؤسسة العسكرية، لأن تجنب الصدام في تلك المرحلة يعطي القيادة أريحية العمل السياسي خاصة وان ميزان القوة ليس في صالحهم وأي صدام قد يؤدي إلي الحل، ويظهر هذا الحذر جليا في برنامجه السياسي من خلال تطمين القوى السياسية العلمانية في تركيا بحرص الحزب علي المضي قدما للدخول في مفاوضات الانضمام إلي الاتحاد الأوروبي وضرورة إحياءها من جديد وبجدية.

كما يؤكد الحزب في أدبياته أنه حزب سياسي يحترم القوانين التركية العلمانية، ويعمل للحفاظ على الأمة التركية ككتلة واحدة، من خلال صيانة التنوع الديني والثقافي والفكري للمواطنين، ويرفض كل أشكال التمييز وأنه يسعى للدفاع عن احترام جميع الحقوق السياسية للمواطنين في إطار نظام ديمقراطي تعددي ويحترم حرية التعبير. ويقول إنه يعطي أهمية خاصة لمفهوم الدولة الاجتماعية، ويؤمن بالإنسان مصدرا أول للتطور الاقتصادي، ويرى أن عدم العدالة في توزيع الدخل والبطالة أهم مشكلة اقتصادية واجتماعية، كما يؤكد سعيه للحفاظ على قيم الأسرة والشباب من خلال دعم السياسات التي تخدم هذا الهدف ودعم البرامج التعليمية والتدريبية.[2]

كما ركز الحزب علي العدالة والتوزيع العادل للدخل والقضاء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية سيؤدي إلى تطور المجتمع ثم الدولة إضافة إلى الاهتمام بحرية الفرد، والحفاظ على القيم الأسرة التركية ولعل الشعار المختار في سياق تأسيس الحزب في 14 أوت 2001 يبين صدق هذا التوجه حيث حمل الشعار عنوان "العمل من أجل كل تركيا واستقطاب مختلف شرائح المجتمع "[3]

---

[1]– يوسف حسين عمر، تركيا : التاريخ السياسي الحديث والمعاصر – 1923 – 2018، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،قطر،ط1، 2021،ص30

[2]– ندى محمد إبراهيم الموافي وآخرون، دور حزب العدالة والتنمية في دعم التحول الديمقراطي في تركيا "2002 –2016 "المركز الديمقراطي العربي، جويلية 2017، ص04

[3]–نفس المرجع، ص17

ويحمل هذا الشعار في طياته محاولة لكسب فئة كبيرة من المجتمع وكذا الحفاظ على هذا الأخير ككتلة متماسكة من خلال صياغة التنوع الثقافي والديني والفكري بإرساء دعائم القانون وإرساء العدالة الاجتماعية واحترام الحريات لذا كانت أولويات الحزب الدفاع عن مبادئ يرى أنها ضرورية للحفاظ على الدولة التركية ومن بينها:

- مبدأ المركزية المتضامنة والموحدة المستندة إلى مبادئ الديمقراطية العلمانية ودوله الحقوق الاجتماعية.
- مبدأ تحقيق تكافؤ الفرص للجميع.
- مبدأ ضمان عدالة الضرائب وتوزيعها العادل.
- رفض كل إشكال الإرهاب والتعذيب.
- مبدأ العلمانية التي تكمن في حياد الدولة تجاه المعتقدات.

وعليه فان الحزب كان يؤكد في حملاته على انه حزب محافظ ويسعى لترسيخ الديمقراطية وتجنب الخطاب المعادي للغرب والعولمة والتركيز على العمل الميداني الاقتصادي مستدلا بالحصيلة والأداء الجيد لقادته في المحليات كاردوغان لما كان عمدة إسطنبول.[1]

إن ألاستراتيجية التي قادها حزب العدالة والتنمية في الوصول إلى الحكم كانت قائمة على كسب جميع فئات المجتمع كما أشرنا إليه سابقا، ابتداء من النخب إلى فئات الفقراء والمعوزين وهذا ما كان يروجه في حملاته وخرجاته السياسية الانتخابية وكان يصور نفسه على انه حزب الفقراء والمحرومين وحزب الشرف والعدالة.

كما ابتعد الحزب عن أن أي خلافات دينية أو عرقية وبذلك كسب فئة الجمهور الكردي شرق البلاد، كما غازل الحزب طبقه مقاولي الأناضول بأخذه فكرة حزب المبادرة الحرة وبالتالي كسب فئة الليبرالية التي تسعى لفك الارتباط بين الدولة والحياة الاقتصادية والاجتماعية وعليه غياب أي توجه إيديولوجي راديكالي.

[1] -Angel Rebsu .Stephan Lando.The Rise Of Islame.P65

ويمكن قول انه وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم كان له مؤشرات ساعدته على اكتساح البرلمان والوصول إلى الحكم رسمها منذ خروج القيادات الشبانية لحزب الرفاه كما رأيناه سابقا ليبدأ تطبيق استراتيجيته لقيادة البلاد إلى مصاف الدول القوية

أ-العوامل الداخلية المحلية:

التغيير المجتمعي:

إن المتمعن في تطور المجتمع التركي يرى أن هناك تغيرات طرأت على تركيبته خاصة في المدن فكما رأينا في الفصل الأول فان الحداثة الفوقية المفروضة على المجتمع التركي في عهد الكمالية رسمت أو بالأحرى خلقت هوة بين المجتمع والنظام السياسي المدافع عن العلمانية، هذا المجتمع الذي كان محافظا على إسلاميته خاصة في الأرياف و نتيجة الظروف الاقتصادية و الأزمات التي مرت بها تركيا أدت إلى هجرة من الأرياف إلى المدن و هذا ما رأيناه جليا حينما فاز حزب الرفاه وعززت من نفوذه السياسي وموقعه السياسي مستفيدا من هذا النزوح السكاني الداخلي من الجنوب الشرقي ومناطقه الفقيرة تحديدا النحو الشمال الغربي بالدرجة الأولى[1]

هذا النزوح كان سببه الأساسي التدهور الأمني والاقتصادي والاجتماعي في تلك المناطق على الرغم من أن النمو السكاني لتركيا برز كتحدي أخر للحكومة التركية إلا انه كان عامل حاسم في بروز النخبة الإسلامية في الحكم حيث أشارت الإحصائيات أن ارتفاع عدد السكان كان سريعا فبين سنة 1960 و 2000 شهد سكان تركيا طفرة حيث ارتفع عدد السكان من 28 مليون إلى 67 مليون.[2]

إلى أن وصل إلى 75 مليون هذه الطفرة السكانية عززت في نسبة الشباب داخل مجتمع التركي حيث أن غالبية السكان في تركيا يقعون في الفئة العمرية الخامسة عشر إلى الرابعة والستين هذه الظاهرة معروفة باسم النافذة الديمغرافية[3]التي تدفع بالإنتاج إذا توفر حكم رشيد ويحقق نمو اقتصاديا.

كما أشرنا سابقا فان النمو السكاني قد أبان عن تحدي الهجرة الداخلية في عام 1960 كانت 32 بالمائة فقط يعيشون في المدن الكبيرة وفي عام 2011 ارتفع عائله 71 بالمائة ويتوقع أن يصل التحضر إلى 90 بالمائة وهذا راجع إلى نمط المجتمعات الصناعية، إلا أن هذه الهجرة الريفية زادت من نسبة النفوذ

---

[1]-خالد الاضور، المد الإسلامي في تركيا من أربكانا إلى أردوغان، الأبعاد التداعيات المستقبل، دار الهيثم للطباعة والنشر،

[2] -the rise of turky ,Sorer Cocepaty

[3] -IBID,P27

الإسلامي في المدن وارتفاع نسبه الناخبين المؤيدين للأحزاب الإسلامية حيث أن الأرياف في الغالب محافظة على عادات النمط العيش العثماني ولا يزال مستمرا ومن المتوقع ان يصل عدد سكان تركيا إلى 85.4 مليون سنه 2025[1]

إضافة إلى ذلك نجد في دراسة قامت بها تيزو(TESEU) حول نسبة زيادة التدين في المجتمع التركي وذلك في عام 1999 و 2006 ووجدت في العام الأول أن نسبة التدين في المجتمع التركي من 6% بالمائة إلى 13% بالمائة لتزداد إلى 36% بالمائة إلى 46%بالمائة الذين يؤيدون الأحزاب الدينية ووجدت الدراسة أن الشعب التركي بنسبة 77% بالمائة يحبذون الديمقراطية كأفضل نظام حكم وحماية الإسلام يكون بالطرق الديمقراطية وكذلك العلمانيون يرون ذلك[2]

	المجيب 1999 (٪)	المستجيب 2006 (٪)	والدة المجيب 2006(٪)	والد المجيب 2006(٪)
أنا لست متدينا في آل	2.7	0.9	0.3	0.8
أنا لست شديد التدين	9.4	3.6	1.3	2.3
يمكن اعتباري متدينة	55.0	33.9	23.8	25.4
أنا متدين جدا (7-9)	25.0	46.5	46.3	43.0
أنا شديد التدين (10)	6.0	12.8	25.5	24.4
لا فكرة / لا إجابة	1.7	2.3	2.7	4.1

الجدول 4.11 تديّن الناس حسب تقييمهم الذاتي[3]

من هذه الدراسة نستنتج أن هناك تمهيدات أوصلت حزب العدالة والتنمية إلي سدة الحكم، فهذا التدين هو عبارة عن قاعدة شعبية مؤيدة للأحزاب الإسلامية، وهو ناتج عن عمل ساهمت فيه الطرق الصوفية

[1] -IBID ,P27
[2]- Al Çarkoğlu – B‹NnazToprak RELIGION, SOCIETY AND POLITICS IN A CHANGING TURKEY , TesevPublications,TURKEU, P13
[3] -IBID,P41

في زيادة القاعدة الشعبية من جهة والمحافظة على الإرث الإسلامي الموروث من الإمبراطورية العثمانية ويمكن القول أن هناك أسباب أوصلت حزب العدالة والتنمية للحكم ونذكر علي سبيل المثال لا للحصر:

1- **الموروث السياسي للأحزاب الإسلامية:** أو بعبارة أخري التجربة السياسية للأحزاب الإسلامية في مسارها السياسي في تعاملها مع النخبة العلمانية، وعلى غرار الإسلاميين في العالم الإسلامي، استخدم الإسلاميون الأتراك خطابًا غير متسامح وانفرادي. لقد استخدموا الدين بطريقة قاسية باعتباره المعيار المهيمن على أيديولوجيتهم السياسية وحصروا المفاهيم والقيم الدينية في مجموعة معينة، وقاموا بتأميمها وتحديثها وعلمنتها وتسييسها، ومن خلال تجاربهم اقتنع الإسلاميون الأتراك أن الوصول إلي هرم الدولة واستخدامها في الهندسة الاجتماعية لحصول تحول إسلامي من أعلى إلى أسفل في المجتمع يحصل من خلال مركزية الدولة، وقد أجمعت أدبيات العلوم السياسية بأنه من خلال المشاركة الانتخابية اقتنعت الأحزاب الراديكالية والمتطرفة وحتى المناهضة للنظام بتعديل أجنداتها من أجل الاستفادة من الفرص التي توفرها الديمقراطية التعددية، فالفرص التي وفرها التقليد ألتعددي والتجربة الديمقراطية لتركيا منذ العهد العثماني حتى الوقت الحاضر قد ساعدت الإسلاميين الأتراك على تحويل أيديولوجيتهم إلى ما بعد الإسلاموية، وبفضل هذه التجربة التعددية قام الإسلاميون الأتراك بالمشاركة في الانتخابات وتنافسوا مع الأحزاب العلمانية في كسب الناخبين حتى وصلوا إلى السلطة ديمقراطيًا و تفاعلوا أيضًا مع مختلف الجماعات الإسلامية والمثقفين والعلماء ورجال الأعمال والمجتمعات والنتيجة تمكن الإسلاميون الأتراك من تعديل أيديولوجيتهم بما يتماشى مع المثل العليا والديمقراطية.[1]

2- أزمة النظام السياسي : إن تكييفات النظام والقيود التي فرضها و الانفتاحات السياسية المحدودة التي لم ترقى إلى مستوى الديمقراطية بمرور الوقت انعكست عليه سلبا نظرا للفشل السياسي والاقتصادي مما أدي إلي تذمر شعبي استغلته الأطياف السياسية المعارضة حتى الأحزاب الراديكالية حيث صور قادة المعارضة الراديكالية أنفسهم كضحايا للاستبداد، فقاموا بتعديل أجندتهم واستغلال الفرص الجديدة لإسقاط هذا النظام، وعليه سعى الإسلاميون إلى صياغة أيديولوجية إسلامية يمكنها الاستجابة للعجز السياسي والاقتصادي والثقافي للنظام الحالي [2] .

---

[1] - IhsanYilmaz, Influence Of Pluralism And Electoral Participation On The Transformation Of Turkish Islamism , Journal Of Economic And Social Research, University Of London, , 2008,P44

[2] -Ibid,P45

المطلب الثاني: النشأة والأهداف

يبدو أن التجربة التي خاضتها النخبة الإسلامية في تركيا وصراعها مع النخبة العلمانية جعلها تفكر جديا في تغيير إستراتيجيتها للوصول إلى الحكم بإتباع أسلوب السياسة الناعمة وعدم الدخول في صراعات مع النخبة العلمانية خاصة الجيش باعتباره الطرف الحامي للعلمانية والمدافع عن مبادئها وأسسها ويبدو أن حركه 28 فبراير التي أطلقها الجيش بإصداره وثيقة تطبيقية لأربكان لتنفيذها باعتباره انه أصبح يهدد العلمانية في تركيا ورفض هذا الأخير تطبيقها مما أدى إلى إجباره على الاستقالة من الحكومة هذه الحادثة كانت القاسمة في التيار الإسلامي خاصة حركه ميللي غروتيش[1]

إن هذا الانقلاب الصامت أو ما أطلق عليه الحداثة أدي إلى خروج فئة من شباب العمل السياسي الإسلامي عن حزب الفضيلة و تأسيس حزب جديد يقوده رجب طيب اردوغان يتبنى سياسة ناعمة وغير معادية للنخبة العلمانية

[1]-انجيل رايانا، ستيفن لارابي، الإسلام السياسي، ص92

النشأة و التأسيس: كما رأينا سابقا فان الصراع التقليدي والحداثي داخل النخبة الإسلامية نتج عنه حل حزب الفضيلة سنه 2001 وتكوين مناصري للحداثة بقيادة اردوغان ورفيقه غولن قاموا بتأسيس حزب العدالة والتنمية في 14 أوت 2001 حيث أضفي علي طابعه أي الحزب الطابع العلماني ذو المسار المحافظ الليبرالي المعتدل يعمل في إطار ثوابت الدولة خاصة احترام العلمانية[1]

وللوهلة الأولى بدا حزب العدالة والتنمية في تطبيق توجهاته وخططه السياسية بما يتوافق مع المرحلة والواقع السياسي التركي مبتدءا بإجراءات تتماشى مع الواقع السياسي التركي حيث تبنى عده نقاط لتفادي الدخول في صراع مع النخبة العلمانية من بينها:

- تبني رأسمالية السوق والسعي وراء دخول تركيا للاتحاد الأوروبي
- عدم استخدام الشعارات الدينية في الخطابات السياسية وتبني تيار الإسلام المعتدل
- المحافظة على النظام الجمهوري ولعل التصريحات الأولية لاردوغان تبرز لنا الخط الأولي الذي اتخذه الحزب في مسيرته للوصول إلى السلطة حيث صرح في إحدى خطاباته قائلا "سنتبع سياسة واضحة ونشطة من اجل وصول إلى الهدف الذي رسمه أتاتورك لقيام مجتمع متحضر ومعاصر .."[2]

والملفت للانتباه انه هناك أسباب رئيسية عدها الباحثون حجر أساس في وصول الحزب العدالة والتنمية إلى الحكم ومنها:

1-الإصلاحات الاورالية: لقد ساهمت الإصلاحات الاقتصادية والسياسية في ثمانيات القرن الماضي في تعزيز دور الجماعات الإسلامية خاصة وانه تعرضت لمضايقات ومحاولة الدولة إضعافها و السيطرة على هذه الجماعات حيث ساهمت هذه الإصلاحات في بروز نخبة جديدة من رجال الأعمال والرأسماليين في مدن الأناضول الإقليمية كمدينة وغازي عتاب التي خلقت انتعاش اقتصادي أنتج طبقة وسطي جديدة سميت بالبرجوازية الأناضولية[3]، هذه الفئة القوية لها جذور إسلاميه كانت تفضل السياسات الاقتصادية الليبرالية المناهضة لتدخل الدولة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي.

---

[1] -نعيمة بغدادي باي، إستراتجية التغيير عند حزب العدالة والتنمية، ص02

[2] -نفس المرجع، ص3

[3] -the rise of Islam politics ,P37

هذه الطبقة البرجوازية الجديدة المتشبعة بالقيم الإسلامية ساهمت في دعم الأحزاب الإسلامية والغوص والاندماج مع فئات الشعب التركي، حيث ساهمت في تجسيد ودعم مشاريع إسلامية كبناء وتمويل المدارس والجامعات الخاصة، و كان لها دور في اقتحام الجانب الإعلامي الذي كان له الأثر الكبير في دخول البيوت التركية ونشر الأفكار وبالتالي الوصول إلى نطاق واسع من المجتمع التركي فانشأو الصحف وبنو محطات التلفزيون التي كانت حجر الأساس لبناء جمهور سياسي مؤيد لأفكار هذه النخبة الجديدة[1]

إضافة إلي إن التأثير الصناعي ودخول تركيا في مجالات التصنيع عجل لتغيير الديمغرافيه في المدن مما ساهمت في زيادة الهجرة الداخلية كما اشرنا إليه سابقا، هاته الأخيرة عززت من نفوذ النخبة الإسلامية لان غالبية المهاجرين من الريق متشبعون بالقيم الإسلامية التي ورثوها من أجدادهم العثمانيين كما أنهم لم يتأثروا بالإصلاحات الكمالية ولا العلمانية المتصلبة مما زاد في كتله التأييد السياسي للأحزاب الإسلامية داخل مدن تركيا مما ساهموا في دعم ومساعدة الأحزاب الإسلامية للوصول إلى الحكم

2-ألازمة ألاقتصاديه: لقد ساهمت ألازمة الاقتصادية التي ضربت تركيا في أوائل الألفية في وصول الحزب العدالة والتنمية إلى سدة الحكم فالأداء الكارثي لحكومة بول أجاويد ضرب الاقتصاد التركي وعجل بارمة اقتصادية حادة ظهرت جليا من خلال تخفيض العملة التركية عده مرات مما أدى إلى تدمير القطاع المصرفي أدى إلى انكماش الاقتصاد التركي بنسبة 9.5% عام 2001 2 الى جانب ذلك تفشت البطالة والفقر مما عجل بظهور الاحتجاجات علي الأداء الحكومي، وما زاد الطين بلة هو الفساد الاقتصادي والمالي الذي ظهر للعيان وهو ملازم لظهور الأزمات فأي أزمة اقتصادية ورائها فساد مالي للطبقة الحاكمة مع فئة مصلحية متحكمة في الاقتصاد خاصة وان هذا الفساد اتهمت به جهات تابعةللتيار العلماني وصانعي القرار لعلمانيين خاصة من القوة البيروفراطيةالتابعة للجيش.

مما استغل حزب العدالة والتنمية الفرصة وظهر بمظهر القوة الحزبية النظيفة خاصة وانه قد تم كشف عن امتيازات وقروض فتحتها بنوك حكومية لمشروعات على أساس الانتماء الحزبي والسياسي البنوك مما سبب عجزا ماليا للبنوك في تغطيتها لتلك المصاريف المالية فانتهجت سياسة طبع المزيد من النقود دون غطاء مما تفاقمت معدلات التضخم وانعكس على أصحاب محدودي الدخل، وما زاد من تفاقم

[1] ibidKp39

الأزمة هو قيام الحكومة باستدانة قرض من البنك الدولي وفق شروطه بقيمه 16 مليار دولار زاد في حدة ألازمه الاقتصادية كان من نتائجها:

- اختزال اختلال الأوضاع المالية للبنوك
- انخفاض احتياطي الدولة من العملة الصعبة
- عجز القطاعات الاقتصادية في الدولة على تحمل تلك المتغيرات
- تقليص حجم الاستثمار في نجم عنه بطالة مرعبة.

3-الأزمة السياسية: يرجع المحللون السياسيون آن من الأسباب التي أدت إلى صعود حزب العدالة والتنمية في انتخابات 2002 هي أسباب سياسية ناجمة عن التخبط السياسي الذي شهدته الساحة السياسية خاصة في هرم السلطة مما تسبب فيتذمر الشعب التركي من الممارسات صناع القرار في ذلك الوقت خاصة وان الخلافات أصبحت معروفة إعلاميا واعل ابرز هذه الخلافات نجد:

السجال الذي نشا بين رئيس الدولة احمد نجدت ومجلس التعليم في العالي حيث رفض الرئيس تعيينات اقترحها المجلس كما رفض الرئيس فصل بعض الموظفين باقتراح من المجلس أيضا و ما زاد التوتر بين مؤسسات الحكم في البلاد هو اقتراح مؤسسه الرئاسة إلغاء عقوبة الإعدام وتقنين اللغة التركية مما رفضه مؤسسات عدة سبب خلافات داخل مؤسسات الحكم مما اثر علي الحكومة وعجزت عن إيجاد تنسيق بين شركاءها.

إضافة إلى تعرض رئيس وزراء في 17 ماي من سنة2001 إلى وعكة صحية ومطالبة شريكه في الائتلاف بانتخابات مبكرة.

كاريزما القادة السياسيون: يري المحللون السياسيون أن الكاريزما التي كانت يتمتع بها القادة السياسيون في حزب العدالة والتنمية أهلتهم لبلوغ هرم السلطة كما أن استفادتهم من التجارب السياسية ألسابقه للأحزاب السياسية الإسلامية جعلهم يسيرون وفقا نظرة واقعية لتحقيق الهدف أضافه إلى نجاحيهم في التسيير الإداري والسياسي في بلديات كبرى نجاح رجب طيب اردوغان في تسيير بلديه اسطنبول وقيادته وإدارته لمسائل معقده في هذه البلدية الكبرى، كما أن من هؤلاء القادة من كان له صيت دولي في تسيير منظمات دوليه كعبد الله غول الذي كان يشتغل في البنك الإسلامي وداود اوغلو الأكاديمي الناجح الذي نظر للسياسة الخارجية التركية، إضافة إلى أن هؤلاء القادة فضلوا السياسة الناعمة في تسيير شؤون

الدولة والتركيز على المضي بالدولة نحو إصلاحات اقتصاديه قويه كأولي الأولويات والابتعاد عن الصراع الإيديولوجي حيث تجنبوا إضفاء صفة الإسلامي على الحزب واعترفوا بالنظام العلماني كشرط مسبق وأساسي للديمقراطية والحرية و أعطوا مفهوما للعلمانية على أنها حيادية الدولة اتجاه أي شكل من أشكال المعتقد الديني والقناعة الفلسفية[1]

وعليه روجت القيادة الحزبية للعدالة والتنمية على أن حزبها هو حزب ديمقراطي محافظ ونري ذلك جليا في تصريحات قياداته حيث صرح مستشار رئيس اردوغان بالشين اندخان(yalcinakdook) قائلا أن حزب العدالة والتنمية حزب جماهيري علي المستوى القومي ومحافظ في القيم مع تقديره للتاريخ والثقافة والدين الماضي "[2]

نستشف من خلال هذا التصريح أن الحزب له نظرة جامعة مهتم بجميع القضايا التي تهم الدولة وليس قضية واحدة دينية بدءا بالفصل بين السياسة والحياة الشخصية فلمعتقد الديني حرية شخصية لا يمنع من ممارسة السياسة

أهداف الحزب: من خلال ما سبق نجد أن حزب العدالة والتنمية كانت له أهداف إستراتجية يجب تحقيقها بطريقة تدريجية نستشفها من خلال تصريحات قياداته ولعل هذا نابع من دراستهم للواقع التركي وتجلياته من خلال ترتيب أولويات عمليات التغيير بدءًا بردأ الشقوق الاجتماعية عن طريق تحقيق العدالة في توزيع الدخل.

ولتحقيق هذه الأهداف فان برنامج الحزب ابتعد كثيرا عن ذكر الصريح للإسلام ونص على

الديمقراطية المحافظة وقبل بمصطلح الحداثة[3]، وهذا لحل مشكل الخلاف مع النخبة العلمانية هذا من جهة ليسير الحزب نحو الهدف الثاني وهو رسم خطة للنهوض بالاقتصاد كملف أولي وعاجل ولا يختلف فيه اثنين وأكثر الملفات فوق طاوله الحزب فرسم برنامجا يليق بالواقع الاقتصادي التركي آنذاك وهو تقليص الديون وترتيب السوق التركية المضطربة واختفي من برنامج الحزب الاقتصادي الصناعات الثقيلة

---

[1]–التغير في النظام السياسي التركي، ص71

[2]–نفس المرجع، ص74

[3]–حزب العدالة والتنمية دراسة في الفكرة، مصدر سبق ذكره، ص57

وحل محلها السوق الحرة والمضي قدما في تسريع وتيرة مفاوضات انضمام تركيا إلي الاتحاد الأوروبي، وقد جاء البرنامج بعشرات المشاريع الإصلاحية القابلة للتنفيذ[1]

إضافة إلى هذه الأهداف هناك أهداف عامة نجدها في برنامج أي حزب كتخفيض البطالة وتحقيق الشفافية وإتباع سياسات رشيدة تحقق التطور بالاعتماد علي الكفاءة والفاعلية في الدارة العامة إلى جانب نشر الوعي السياسي القائم على تلبية الحقوق المتعارف عليه دوليا وسيادة القانون.[2]

المطلب الثالث: الظروف الدولية والمجتمعية

ان الازمات السياسية والاقتصادية والتقلبات المجتمعية كان لها الأثر في وصول حزب العدالة والتنمية الي الحكم او ما يسمي بالانتقام المجتمعي من النظام السياسي نتيجة الانتكاسات السياسية المتكررة والخطط السياسية والاقتصادية الفاشلة زيادة لعدم الاستقرار السياسي الناجم عن الانقلابات السكرية المتكررة برز حزب العدالة والتنمية كتشكيل جديد لحركة الرؤية الوطنية، وعرّف أيديولوجيته بأنها ديمقراطية محافظة. ومع ذلك، يضم الحزب، على الرغم من ذلك، جماعات ذات آراء سياسية مختلفة. ويركز برنامج الحزب على قضايا مثل العدالة الاجتماعية، والديمقراطية التحررية، واقتصاد السوق الحر،

[1]–نفس المرجع، ص58

[2]–التغير في النظام السياسي التركي، مرجع سبق ذكره، ص82

ومسيرة انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. في سنواته الأولى، ركز حزب العدالة والتنمية بشكل خاص على الإصلاحات الاقتصادية والخطوات نحو الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي[1].

أدت أزمة عام 2001 إلى ظهور فاعلين وأحزاب جديدة في الساحة السياسية التركية. وكان أبرز هذه التطورات تأسيس حزب العدالة والتنمية وحصوله السريع على تأييد شعبي واسع. استغل حزب العدالة والتنمية، بقيادة أردوغان، حالة السخط الاجتماعي والسياسي الناجمة عن الأزمة الاقتصادية، ووصل إلى السلطة في انتخابات عام 2002. كما أدت الأزمة الاقتصادية إلى انهيار كامل للثقة في الحكومة القائمة، وعندما عجزت الحكومة الائتلافية عن إيجاد حل، تم اتخاذ قرار بإجراء انتخابات مبكرة. أعادت الانتخابات العامة التي جرت في نوفمبر/تشرين الثاني 2002 تشكيل المشهد السياسي التركي، وفاز حزب العدالة والتنمية بأغلبية ساحقة، مُدشنًا بذلك فترة حكم طويلة. ووفقًا لنتائج انتخابات 2002، شهدت الأحزاب القومية واليسارية انهيارًا كبيرًا. فشل حزب الحركة القومية، الذي حقق نجاحًا ملحوظًا في انتخابات عام 1999، في تجاوز العتبة الانتخابية في عام 2002، وبالمثل، مُني شريكه في الائتلاف، الحزب الديمقراطي الاشتراكي، بهزيمة ساحقة. كما عانت أحزاب يمين الوسط، مثل حزب الشعب الوطني (ANAP) وحزب الشعب الديمقراطي (DYP)، من خسائر فادحة في الأصوات نتيجة للأزمة، واختفت من الساحة السياسية. ونظرًا للحظر السياسي المفروض على الرئيس المؤسس أردوغان، أوكل الرئيس أحمد نجدت سيزر مهمة تشكيل الحكومة إلى عبد الله غول. وتولت الحكومة الثامنة والخمسون لجمهورية تركيا، التي شُكّلت في 18 نوفمبر/تشرين الثاني 2002، مهامها في 28 نوفمبر/تشرين الثاني 2002، بعد حصولها على ثقة البرلمان. وخلال هذه العملية، وافق المجلس الوطني الكبير لتركيا (TBMM) على

[1]-Dr. ÖğretimÜyesi, Mehmet Kapusizoğlu. AnavatanPartisi Ile Adalet Ve KalkinmaPartisi'ninEğitim, Tarim Ve EkonomiPolitikalarininKarşilaştirmasi .Academy Global Publishing House – New York.2020 ;P133

مشروع قانون لرفع الحظر السياسي عن أردوغان، إلا أن الرئيس استخدم حق النقض ضده. ثم وافق المجلس الوطني الكبير مرة أخرى على مشروع القانون، الذي رفضه الرئيس، دون تعديل، ووافق عليه الرئيس. وفي 2 ديسمبر 2002، راجع المجلس الأعلى للانتخابات (YSK) الاعتراض على نتائج الانتخابات في دائرة سيرت، وخلص إلى أن أوجه قصور في العملية الانتخابية قد أثرت على النتائج، وقرر إعادة الانتخابات في سيرت. بعد انسحاب مروان غول، المرشح الأبرز لحزب العدالة والتنمية في سيرت، رُشِّح رجب طيب أردوغان مرشحًا للحزب، وحصل على 85% من الأصوات الصحيحة، ليصبح عضوًا في البرلمان. عقب انتخاب أردوغان، استقال رئيس الوزراء عبد الله غول، وكلفه الرئيس سيزر بتشكيل حكومة جديدة. بعد ثلاثة أشهر من الانتخابات العامة، شُكِّلت حكومة جديدة بقيادة أردوغان. في انتخابات عام 2007، فاز حزب العدالة والتنمية بنسبة 46.6% من الأصوات، وحصل على 341 مقعدًا، ليشكّل الحكومة منفردًا للمرة الثانية. خلال ولاية الحزب الثانية عام 2007، اندلعت أزمة انتخابية رئاسية، أسفرت عن انتخاب عبد الله غول رئيسًا للبلاد مرشحًا عن حزب العدالة والتنمية. في الفترة نفسها، رُفعت دعوى قضائية ضد الحزب، لكن المحكمة الدستورية رفضت قرار إغلاقه[1].

.3أوجه التشابه بين حزب الوطن الأم وحزب العدالة والتنميةيُعدّ كلٌّ من حزب الوطن الأم (ANAP) وحزب العدالة والتنمية (AK) من أبرز الأحزاب السياسية في يمين الوسط التركي، إذ حكما السلطة منفردين لفترة طويلة. وقد حظي الحزبان باهتمام واسع بفضل سياساتهما الاقتصادية الليبرالية وتبنّيهما لاقتصاد السوق الحر. ويتشابهان في تطبيق سياسات تهدف إلى تقليص دور الدولة في الاقتصاد ودعم القطاع الخاص. ففي عهد أوزال، نفّذ حزب الوطن الأم إصلاحات جوهرية لتعزيز اقتصاد السوق الحر خلال فترة حكمه. تمحورت رؤية أوزال الاقتصادية حول تقليص دور الدولة في الاقتصاد وتشجيع

[1]-ibid.p134

الاستثمار الأجنبي من خلال تحرير التجارة الخارجية. وبالمثل، ركّز حزب العدالة والتنمية على الإصلاحات الاقتصادية بعد وصوله إلى السلطة، حيث اتخذ خطواتٍ مثل الانضباط المالي، وتعزيز القطاع المصرفي، وتشجيع الاستثمار الأجنبي. وتتأثر الأيديولوجية السياسية لكلا الحزبين بالقيم المحافظة والعناصر الدينية. تبنى حزب العمل الوطني (ANAP)، لا سيما خلال عهد أوزال، هيكلاً أكثر علمانية، لكنه ظل حزباً يجذب قاعدة محافظة. في المقابل، اتسم حزب العدالة والتنمية (AK) بهوية محافظة ديمقراطية أكثر وضوحاً، موجهاً رسائل أقوى إلى الشرائح الدينية في المجتمع، ولعب دوراً محورياً في صعود الإسلام السياسي. أولى الحزبان أولوية لعملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي، وركزا على التوافق مع الغرب في سياستهما الخارجية. وقد أعدّ حزب العدالة والتنمية، على وجه الخصوص، حزم إصلاحية متنوعة لنيل العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي في سنواته الأولى في السلطة، وحقق مكاسب كبيرة في مجال الديمقراطية. يُنظر إلى كل من حزب العمل الوطني وحزب العدالة والتنمية كحزبين موحدين في السياسة التركية. وقد تمكن الحزبان من الحفاظ على سلطتهما لفترات طويلة بفضل الدعم الذي يحظيان به من شرائح واسعة من السكان (ريفية وحضرية). ومع ذلك، تختلف قاعدة ناخبي الحزبين من حيث الكثافة السكانية؛ إذ يحظى حزب العمل الوطني عموماً بشعبية أكبر في المدن، بينما يحظى حزب العدالة والتنمية بشعبية أكبر، لا سيما في المناطق الريفية.

مقارنة السياسات الاقتصادية: عندما تولى حزب أناب السلطة، تميز بتأسيس نظام اقتصادي موجه نحو السوق، وتقليص دور الدولة في الاقتصاد، وتعزيز اقتصاد السوق الحر، وجذب رؤوس الأموال الأجنبية. وأُعطيت الأولوية للخصخصة بهدف تقليص حجم الشركات المملوكة للدولة. وكان من أهم أهداف أناب خفض التضخم إلى خانة الآحاد. وكان يُعتقد أن مفتاح تحقيق هذه الأهداف هو خفض التضخم . في الواقع، كانت سياسة "التقشف والتحرير" التي انتهجها أناب عبارة عن تكييف لسياسة

"اقتصاد السوق الحر الواعي" التي وضعها لودفيج إرهارد في ألمانيا، لتناسب تركيا [1]. في هذه السياسة، تقدم الدولة الخدمات بناءً على مبدأ الدولة الاجتماعية، معبرةً عن دعمها للفقراء والمحتاجين. إلا أنه في الواقع، كان هناك تناقض بين ما كان مُراداً وما تم تنفيذه فعلياً. خلال هذه الفترة، شهدت الدولة، التي كانت تلبي احتياجاتها التمويلية الخارجية عن طريق الاقتراض، ارتفاعًا مفرطًا في ديونها الخارجية. وقد ثبت عدم كفاية فكرة زيادة المدخرات عبر رفع أسعار الفائدة إلى مستويات معينة، وتطبيقها، ونظرًا لعدم بلوغ الإيرادات الضريبية المستوى المطلوب، اضطرت الدولة إلى اللجوء إلى اقتراض محلي كبير. كما ساهمت الشركات المملوكة للدولة، التي سعت إلى تأمين المدخلات من خلال رفع الأسعار باستمرار، في تأجيج التضخم. وبلغ معدل التضخم، الذي كان مستهدفًا عند حوالي 25%، ما بين 45 و50% في عام 1984، وما بين 40 و45% في عام 1985. وفشل حزب أناب، الذي وصل إلى السلطة واعدًا بخفض التضخم إلى 10% في غضون عام أو عامين، في تحقيق أهدافه حتى بعد ثلاث سنوات من الانتخابات، وتجاوزت الزيادات السنوية في أسعار المستهلك 30%. وخلال الانتقال إلى اقتصاد السوق الحر، عانت الشركات الصغيرة والحرفيون بشكل خاص، وأفلس العديد منهم. حال قصور السياسات واللوائح الداعمة للمشاريع الصغيرة دون تعزيز هذا القطاع اقتصاديًا. وخلال هذه الفترة، ارتفعت معدلات البطالة، وتفاقم التفاوت في الدخل، ولم يبلغ النمو الاقتصادي المستوى المأمول. وواجه سكان المناطق الريفية، على وجه الخصوص، صعوبات اقتصادية جمة، وكافحوا لتأمين احتياجاتهم الأساسية. كما انتقد اقتصاديون معاصرون السياسات الاقتصادية التي نفذتها منظمة ANAP. ووفقًا لأولوجاي، فإن "سياسة أسعار الفائدة المرتفعة، التي قُدِّمت على أنها وسيلة لتحقيق العدالة الاجتماعية، أصبحت في الواقع مفيدة للأثرياء، فازدادوا ثراءا. علاوة على ذلك، أثرت هذه السياسة سلبًا على توزيع الدخل، مما زاد من اتساع الفجوة.

[1]Zürcher, E. J. (2017). *Modernleşentürkiye'nintarihi*. (Çev: Yasemin Saner). İstanbul: İletişimYayınları.

وفي نهاية المطاف، أسفرت ممارسات سياسة أسعار الفائدة، التي طُبِّقت لضمان العدالة الاجتماعية، عن حصول المدخرين الكبار، الذين لا يتجاوز عددهم مليونًا، على حصة كبيرة (حوالي 60%) من عائدات الفائدة[1]".

ان خزب العدالة والتنمية كرس مفاهيم عدم الجابهة بين المدني والعسكري والنخبة العلمانية من خلال الاهتمام بالاقتصاد دون النظر الي أيديولوجية القائد السياسي للحزب أي الليبرالية والديمقراطية المحافظة وذلك بتكييف الإصلاحات مع مبادئ واسس الاتحاد الاوروبي

[1]–Hazırlayanlar.SimtenCoşarVeGamzeYücesan-ÖzdemirIktidarınŞiddetiAkp'liYillar, Neoliberalizm .VeIslamcı Politikalar.2021;P38

المبحث الثاني: إصلاحات حزب العدالة والتنمية ودورها في عمليه التغيير

تهدف قي هذا الفصل الي ايجاد إطار تفسيري على سر نجاح حزب العدالة والتنمية في الحصول على أغلبية تمكنه من الحكم منفردًا لثلاث دورات متتالية في الانتخابات البرلمانية. ويشكل الطابع متعدد الأوجه لعملية ترسيخ هيمنة السوق في المجتمع البشري أساس هذا التفسير. علاوة على ذلك، وفي إطار هذا السياق، يُثار التساؤل حول إمكانية قيام نظام فاشي كامل في تركيا.اوبالاحري ماهي الاسهامات السياسية والاقتصادية التي سمحت لحزب العدالة والتنمية في الحفاظ علي الحكم إن التنظيم الإنتاجي للمجتمع وأسلوب تنظيمه، اللذين تحولا حتمًا إلى خراب في نهاية أزمتي 1994 و2000-2001، سمحا لحزب العدالة والتنمية باستخدام اطروحة عدم وجود بديل بشكل أكثر إقناعًا وردعًا من أي وقت مضى، وبالتالي العمل في هذا الاتجاه: "في هذا الصدد، وصل حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عند نقطة تحول حيث وصلت الظروف الاجتماعية والاقتصادية إلى أدنى مستوياتها. وتزامنت السنوات الخمس الأولى من حكمه مع مرحلة "الخروج" من الدورة الدولية. من الصعب تصور ظروف أكثر مثالية لتغيير السلطة في بلد يقع على هامش النظام الإمبريالي مما كانت عليه في عام 2002[1]. خاصة إذا كان هذا البلد في نهاية أزمة حادة مثل تركيا في نوفمبر 2002[2]."

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية

[1]-BenanEres ,AdaletveKalkınmaPartisi'ninSiyasîBaşarısınınKaynakları̇ÜzerineKısabir Not,mülkiye 2011 ,P166

لقد شهدت تركيا إصلاحات وتغيرات سياسية منذ نشأتها سنه 1923 خاصة وان أول تغيير كما رأيناه في الفصل الأول كان التحول من الخلافة إلى الجمهورية الذي حتم علي تركيا القيام بإصلاحات سياسية وهذا ما صرح به أتاتورك في ذلك الوقت قائلا"إن الانتقال إلي الجمهورية يلزمه إصلاحات سياسية"[1] مع أن هذه الإصلاحات مفروضة من المعسكر الغربي وتجسد ما قررته بنود اتفاقية لوزان التي وقعها مع وزير خارجية بريطانيا، تلاها بعد ذلك الإصلاحات الاجتماعية والثقافية

و الواقع الحقيقي أن هذه التغيرات عبرت عن انفصال تركيا عن الماضي العثماني الإسلامي وانتهاج سياسة التغيير من الأعلى إلى الأسفل[2]

ولضمان استمرارية هذا النظام ضمنت النخبة العلمانية حارس لهذه المبادئ متمثلا في الجيش، حيث إذا استشعر هذا الأخير بالخطر ومحاولة التنصل عن هذه المبادئ ينقلب عليه وهذا ما شاهدناه في سلسلة الانقلابات المتكررة، وعليه وكان الجيش القوة الوحيدة القادرة على حماية العلمانية والمبادئ التي أسست عليها الجمهورية التركية على هذا الأساس تكونت عواقب ومشكلات أمام السياسيين والمنظمات للإصلاح السياسي وبرزت تحديات كبيرة أمام دعواته الإصلاح في تركيا حيث نجد من بينها:

1- مشكله حقوق الإنسان التي كانت موضوعة دائما تحت وصاية الجيش ولعل هذا نابع من أولويات الهوية العلمانية باعتباره الحارس كما ذكرناه سابقا، هاته الأولوية انعكست على المجالات الأخرى كالحريات الدينية وحقوق الأقليات التفوق الاقتصادي[3]. والدليل عي ذلك هي الرسائل التي كانت ترسل من طرف الجيش قبل كل انقلاب ومخلفات كل انقلاب التي تأتي على كبت الحريات و الديمقراطية بحجة حماية المبادئ العلمانية، وما يؤكد هذا الطرح نجد علي سبيل المثال لا الحصر عند محاولة تشكيل الحكومة الائتلافية بين حزب اربكان الذي يمثل حزب الرفاه وتانوتشيلر التي تمثل حزب الأم قام الجيش باختيار رئيس البرلمان آنذاك مصطفى كلميلي ورفضه لتشكيل مثل هذه الحكومة وان تشكيلها سينبن عنه أمور خطيرة.[4]

2- الوصاية العسكرية كما رأينا سابقا شكل تدخل الجيش في الشؤون السياسة عقبة في تطور الديمقراطية

---

[1]-محمد طه جاسم، تركيا ميدان صراع، ص226

[2]-نفس المرجع، ص241

[3] -FoatSetem ,Democracy And Identity And Foregin Policy In Turkey,P22

[4]-د محمود صالح بايلا، دور المؤسسة العسكرية، ص176

3- الوصاية القضائية وهذا لان السلطة القضائية لم تكن خاضعة لأي أجهزه رقابية ولا يمارس استقلاليته نظرا للتنسيق الكبير مع الجيش لحماية العلمانية

خطوات الإصلاح السياسي: كما رأينا سابقا فقد وقفت تلك العقبات في وجه الإصلاح السياسي والتحول الديمقراطي وكانت أولى الخطوات التي مارسها حزب العدالة والتنمية للإصلاح السياسي هي:

- حصوله على الأغلبية البرلمانية من اجل تشريع القوانين حتى لا تعيقها المعارضة داخل البرلمان
- كمل لجا حزب العدالة والتنمية إلى فكرة التشبث بالانضمام إلى الاتحاد الأوروبي و الهدف من وراء هذه الخطوة والضغط على الجيش وكسب ورقة عدم تدخله وتقليل تأثير الجنرالات على الحياة السياسية وفق البنود الأوربية.

إن نهاية الحرب الباردة أظهرت تغيرات دولية وظهرت أصوات نادت بضرورة تغير الأنظمة الاستبدادية والمضي قدما نحو الديمقراطية وتقليل تدخل نفوذ الجيش في السياسة وتحجيم دوره.

معايير كوبنهاغن والإصلاح السياسي لقد بدأت إصلاحات حكومة العدالة والتنمية مباشرة مع 2003، حيث أصدرت الحكومة حزمة من الإصلاحات القانونية متوافقة مع معايير كوبنهاغن تهدف إلى هيكلة المؤسسات السياسية كبداية لتأهيل البلاد سياسيا لعضوية الاتحاد الأوروبي، حيث كانت هذه الخطوة هي الجسر الذي مررت به حكومة العدالة والتنمية حزمة من الإصلاحات تمثلت في تقليص حدة العداء للدين والأقليات العرقية و تقليص الدور السياسي للعسكر ظهرت هذه الخطوة جليا في تقليص بل إلغاء مجلس الأمن القومي بتركيبته العسكرية، حيث غالبية ممثليه من أفراد الجيش واستبدل بهيئة دستورية مرتبطة بمكتب رئيس الوزراء ضمت غالبية أعضاءه من المدنيين[1]

لقد مكن وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم كذلك إعادة الاستقرار السياسي لتركيا بعد معاناة مع الانقلابات العسكرية وفوضي الحكومات الائتلافية و ركز الحزب على المبادئ الديمقراطية العلمانية والاستعانة بوسائل التحديث في جميع الميادين مع المحافظة على هوية المجتمع و مراعاة الحرية الفردية في جميع النواحي[2]

---

[1]-إستراتجية التغيير لدي حزب العدالة والتنمية، ص 233

[2]-مجموعةباحثين،حزبالعدالةوالتنميةالتركيدراسةفيالفكروالتجربة،مركزصناعةالمفكرللدراساتوالأبحاث،إسطنبول 2016،ص83

وعملا على ترقيه العمل السياسي بين أطياف المجتمع قام الحزب بطرح فكرة التجمع الوطني وهي إحدى خطوات التحديث السياسي والتي مفادها الاتفاق مع الشركاء السياسيين على برنامج عمل سياسي وفق احتياجات الدولة والمجتمع التركي لأنه مهما كانت قوه الحزب لا يستطيع بناء الوطن وحده وإقصاء الأطراف السياسية الأخرى.[1]

كما أن هذه الخطوة مكنت من التفاف واجتماع أطياف المجتمع السياسي حول قضية تحيد دور الجيش واعتبرها الحزب كأولوية بل هي إيذان عن تخلي قيادات العدالة والتنمية عن فكرة تطبيق الشريعة الإسلامية قد كان لهذه السياسة ثمرات عملية تمثلت في:

1- تشكيل ائتلاف وطني ضم العديد من التيارات أبرزهم الإسلاميون المعتدلون العلمانيون الكماليون القوميون المحافظون شخصيات من الطائفة العلوية كما أقيمت تسهيلات للأكراد ورفع الظلم الثقافي واللغوي عنهم.

2- إقامة حوار مع الأقليات الدينية الموجودة في تركيا كاليهود، الأشوريين، الأرمن، الكلدانين والسريان والغجر، و لكسب ثقتهم قامت حكومة العدالة والتنمية بالسماح بتدريس لغات هذه الأقليات في المدارس الخاصة وطرحها كمواد اختيارية في المدارس العامة وقد نشر ذلك في الجريدة الرسمية[2]

كما أن الخطاب الجامع لكسب اكبر شريحة من المجتمع التركي نراه جليا في تصريحات صانعو القرار في الحزب، حيث في كل مرة كان يصرح مسؤلو حزب العدالة والتنمية حيث صرح احدهم قائلا" أن الخطوات التي بذلت لتوسيع ساحة الحقوق الأساسية والحريات لتسهيل الحياة اليومية على المواطنين في كل المجال والتأكد بشعور الثقة في الدولة لم يكن تستهدف قطاعا واحد بعينه داخل المجتمع"، وهذا ما يؤكد أن هدف الحزب من هذه الإصلاحات كسب اكبر شريحة من المجتمع.

الجمهورية الثانية: يبدو أن فكرة الجمهورية الثانية لها جذورها ونضالاتها السياسية فالنظام العلماني الكمالي حمل في طياته بوادر التغيير لأنه قام على أساس علمانية متصلبة، كونت نخبة تقمع كل من تعارضها سياسيا

---

[1]-فاروق بدران، موجز التجربة التركية، ص41

[2]-الثورة الصامتة، ص19

لقد ظهر مصطلح الجمهورية الثانية في عده مرات إلا انه اخذ زخما نظري في بداية التسعينات حيث يري الباحث محمد آلتان أن الجمهورية الثانية تعني دمقرطة الجمهورية[1]

إلا أن هذا العمل كان يتطلب أسلوبا تدريجيا لإعادة الإصلاح السياسي ولقد تمكن حزب العدالة والتنمية كما رأينا سابقا من تحقيق عده نقاط سياسية لصالح الدولة التركية في مسيرتها نحو الديمقراطية ولعل أهم تغير سياسي جوهري في عهد حزب العدالة والتنمية هو انتقال الجمهورية التركية من النظام البرلماني إلى النظام الرئاسي وهو تغير كامل في نظام الدولة.

ويبدو أن الرغبة في التحول إلى النظام الرئاسي لم يكن وليد فترة حزب العدالة والتنمية بل ظهرت للعيان في فتره تورغوتاوزال حيث عمل على تقليص سيطرة السلطة التنفيذية لرئيس الوزراء كنعان افرين.[2]

وكان لزما على حزب العدالة والتنمية تمرير هذا المشروع على البرلمان الذي كان يتوجب أن تكون له الأغلبية وقد تم قبول عرض المشروع على الاستفتاء الشعبي وهذا بعد أن صوت عليه 338 صوت، ولقد تضمن المشروع 18 تعديل كان أبرزها توسيع صلاحية السلطة التنفيذية على السلطة التشريعية.

ويبدو أن إقرار المشروع بالانتقال إلى النظام الرئاسي له دوافع أبرزها:

1- دوافع شخصيه لأردوغان يبدو أن الدوافع العقدية لهذا الأخير ورغبته في احتلال تركيا لمكان إقليمية واستراتيجية في العالم لما تمتلكه من ارث تاريخي وحضاري سيمكنها من احتلال ولعب دور أساسي في الساحة الدولية ولا يتأتى إلا بسلطات سياسية للسلطة التنفيذية وحسب المحللين فان التعليم الديني والتاريخي التركي اثر على توجهات اردوغان أو بالأحرى الدولة التركية[3]

2- تأثير البيئة الداخلية لقد أثرت التجاذبات السياسية التركية على تطور الدولة التركية في مقدمتها النفوذ السياسي للمؤسسة العسكرية ورغبة الفواعل السياسية التركية من تقليص هيمنتها إضافة إلى التجربة التركية في الحكومات الائتلافية وتأثير ذلك بحدوث اضطرابات، يرجعها البعض الي النظام البرلماني

---

[1]-عماد قدورة، تغير الجمهورية التركية، ص2

[2]-طالب حفيظة، التعديل الدستوري، ص139

[3]-د.علاء عبد الحفيظ محمد، النسق العقدي لاردوغان، ص08

ولعل الجدول المبين يبين مدى حالات الانسداد السياسي مما يعطي الفرصة للجيش للتدخل في الشؤون السياسية.

السنة	اسم الحكومة	الناتج
1960	**ضد حكومة عدنان مندريس**	**تدخل الجيش وإعدام مندريس**
1971	**سليمان ديميريل**	**انقلاب ضد الحكومة**
1980	**ضد حكومة الائتلافية بزعامة حزب السلامة**	**انقلاب ضدها**
1997	**الحكومة الائتلافية**	

3. تطورات الواقعية السياسية في الفترة 2002و2009: شهد حزب العدالة والتنمية فترة نشطة وديناميكية بين عامي 2002 و2009 من حيث التقدم الديمقراطي، والنمو الاقتصادي، وتعزيز العلاقات مع الاتحاد الأوروبي، والابتكارات في التعليم، والقضية الكردية، والحد من الحكم العسكري لصالح الحريات المدنية.وتضمنت حزمة التحول الديمقراطي لعام 2003 سلسلة من التغييرات في موازين القوى القائمة.

في هذا السياق، أُلغيت صلاحيات مجلس الأمن القومي التي تجاوزت صلاحيات السلطة التنفيذية، وحُوِّل إلى مجلس استشاري. وزاد عدد الأعضاء المدنيين في المجلس، وخُفِّضت صلاحيات الأمين العام، وأصبح تعيينه مشروطًا باقتراح رئيس الوزراء وموافقة الرئيس، وخُفِّض عدد الوحدات التابعة له من 11 إلى 7، وأُعيد جدولة اجتماعات المجلس لتُعقد كل شهرين بدلًا من شهر، وخُفِّضت ميزانيته بنسبة 60%.علاوة على ذلك، أُقصي الأعضاء العسكريون من مجلس التعليم العالي والمجلس الأعلى للإذاعة والتلفزيون[1].

فيما يتعلق بتعريف حزب العدالة والتنمية لنفسه وخصائص تحديث تركيا، يتضح أن تطوره السياسي يركز على ثنائية المركز والهامش. فمن حيث أيديولوجيته المحافظة ومصادر سلطته وشرعيته، برز حزب

[1]-AdaletveKalkınmaPartisi TBMM GrupToplantısı 1 Nisan 2003, https://www.mk.gov.tr, 01.10.2023 tarihinde alınmıştır.p26

العدالـة والتنميـة كممثـل للقيم التقليديـة للهـامش، معارضًـا هيمنـة النخبـة فـي مركـز النظـام الاقتصـادي والسياسي. وبصورة مختلفة عن أسلافه، فإن موقفه الحماسي تجاه عضوية الاتحاد الأوروبي في السنوات الأولـى من حكمـه ينحـرف عن الخطـاب المحـافظ الكلاسـيكي. وتشـير السياسـات النيوليبراليـة والتوجهـات الاقتصـادية التـي انتهجهـا إلـى عمليـة يمكـن تعريفهـا بالليبراليـة المحافظـة. فقد تـم خصخصـة العديـد مـن المؤسسـات العامـة، ودعـم الشركات الصـغيرة والمتوسـطة لزيـادة الاسـتهلاك بهـدف السـيطرة علـى التضـخم، وتطبيق ظروف عمل ما بعد الفوردية من خلال تكييف ظروف العمل مع مبادئ الإنتاج والأداء المرنة. تُعدّ هذه التطورات مؤشرات على أن حزب العدالة والتنمية انتهج سياسات ليبرالية في المجال الاقتصادي . وفـي إطـار الانفتـاح الـديمقراطي، قـدّم حـزب العدالـة والتنميـة...[1] إن توسـيع نطـاق الحقـوق والحريـات الأساسية والسياسات التي انتهجها تجاه الهويات العرقية تُظهر أنه قدّم صورة مختلفة عن أسلافه، أحزاب يمين الوسط. ويمثل عامي 2002 و2003 فترة مهمة من حيث التطورات، مثل توسيع حرية التعبير مع حزمة الإصلاحات الثانية التي تم سنّها، وحرية التعليم والإذاعة الكردية، وتحييد الوصاية العسكرية. وعلى عكس سياسات الرؤية الوطنية فإن نهج الحزب الحذر، الذي أعطى الأولوية لتجنب الصدام مع عناصر النظام، أدى إلى وصفه بأنه "ديمقراطي محافظ". يستند هذا التعريف للديمقراطي المحافظ إلى التأكيد على أن الحزب سار على خط لم يحِد عن القيم الديمقراطية، ولكنه استند أيضًا إلى المعايير المحافظة . تبنى حزب العدالة والتنمية نموذجًا اقتصاديًا قائمًا على اقتصاد السوق، بدلًا من اقتصاد القطاع العام الذي يفضله الرأسماليون المملوكون للدولة . وعلى الصعيد المجتمعي، وضع الحزب سياساتٍ أعطت الأولوية لمطالب التيار المحافظ (مثل رفع الحظر عن الحجاب في الجامعات والمؤسسات العامة)[2]. في هذا السياق، يمكن القول إن حزب العدالة والتنمية استقى، بأشكالٍ مختلفة، من الإسلاموية والمحافظة والقومية التي تُشكل التراث اليميني التركي، وبرز هذه الأيديولوجيات عند الاقتضاء. في العقد الأول من الألفية الثانية، دأب رجب طيب أردوغان على طرح مطلب إصلاح النظام السياسي والتعبير عنه بوضوح. وكان العامل الحاسم الذي دفع حزب العدالة والتنمية، الذي وضع إصلاح النظام السياسي في صميم أجندته

[1]-Aydoğan, D., veKaraarslan, M., H., (2017).
ÜniversitelerKendiniNasılTanımlıyor?ÜniversiteTanıtımFilmleriÜzerineSöylemAnalizi,
MuşAlparslanÜniversitesiSosyalBilimlerDergisi, 5(1), 119-146.

[2]-Doyuran, L. (2018). MedyatikBirÇalışma AlanıOlarakEleştirelSöylemÇözümlemesi
(TelevizyonDizileriÖrneğinde), ErciyesİletişimDergisi. 5(4), 301-323.

منذ السنوات الأولى لحكمه، نحو هذا الإصلاح هو الأزمة التي شهدتها الجمعية الوطنية الكبرى التركية خلال الانتخابات الرئاسية عام 2007. فبعد "أزمة 367" عام 2007، التي شكلت نقطة تحول في النظام وعرقلت إجراء الانتخابات الرئاسية، اتخذت النقاشات حول الإصلاح منحىً مختلفاً. وقد هدأت هذه الأزمة في 28 اوت 2007، بانتخاب عبد الله غول رئيساً لجمهورية تركيا الحادي عشر من الجولة الثالثة، بحصوله على 339 صوتاً . في إطار سعيها المتواصل نحو تحقيق هدف التحول دون انقطاع، واجه حزب العدالة والتنمية دعوى إغلاق رفعها المدعي العام للمحكمة العليا في مارس 2008، بدعوى أنه أصبح "مركزًا للأفكار المناهضة للعلمانية". وبعد تجاوز أزمة الانتخابات الرئاسية لعام 2007، ومذكرة 27 أبريل الإلكترونية، ودعوى الإغلاق اللاحقة في عام 2008[1]، نجح الحزب في النضال ضد الوصاية. وخلال هذا النضال، وصل الحزب إلى مختلف شرائح المجتمع ووسع قاعدته الشعبية. واختار حزب العدالة والتنمية إعادة صياغة سياساته حول محور التحول الاجتماعي، آخذًا في الاعتبار مطالب المجتمع. وفي السياسة الدولية، يتابع الحزب عن كثب الأحداث الجارية[2].

المطلب الثاني: الإصلاحات الدستورية

إن سمة تغيير الدستور متجذرة تاريخيا في تركيا حتى في العهد العثماني فكانت سنه 1876سنة ظهور أول دستور إلى أن جاء دستور 1924 الذي أعلن عن تأسيس الجمهورية التركية، ويبدو أن القرن التاسع عشر والتحولات الإقليمية والدولية أثرت على الإمبراطورية العثمانية فجرت لتحديات بين النخبة المتأثرة بمعطيات الحداثة السياسية الأوروبية في تسيير مؤسسات الدولة وإدارتها فكانت مواليد التنظيمات العثمانية والدستور.[3]

[1]-Duran, B., (2022). AK Parti veTürkiye'ninGeleceği, (Ed. NebiMiş, Burhanettin Duran veAbdurrahmanBabacan), AK Parti veTürkiye'ninDönüşümü, Cilt I, İstanbul, SetaYayınları.

[2]-Melike Kayıral1.AdaletveKalkınmaPartisiSiyasetinin Reel PolitiğiveSiyasalSöylemDiliÜzerindekiEtkileri: 2002-2009/2016-2023 DönemiKarşılaştırması;nternational Journal of Economics, Politics, Humanities & Social Sciences Vol: 8 Issue: 1 e-ISSN: 2636-8137 Winter 2025;P23

[3]–وجيه كوتراني، التنظيمات العثمانية والدستور، الجزيرة، ص01

وعلى العموم يمكن القول أن تأسيس الجمهورية بدستور جديد مكن النخبة التغريبية الجديدة في تركيا من إحداث تغير المفاهيم و القطيعة مع الماضي العثماني وتمكين القبضة العلمانية و كانت أول مهام النخبة الحاكمة في تركيا آنذاك هو إرساء معالم الدولة القومية بمفهومها الحديث عن طريق إرساء مؤسسات الدولة بدستور تحتكم إليه جميع الأطياف السياسية في الدولة التركية، غير أن هذا الوضع كانت له تداعيات على سير ألجمهورية التركية ويظهر جليا في التعديلات المستمر للدستور والتدخل العسكري في هذه التعديلات.

بعد تحقيق حزب العدالة والتنمية الفوز في الانتخابات في 2002 اخذ على عاتقه تغيير الدستور وفق تعهداته في الحملة الانتخابية وفق شروط الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي والإصلاحات السياسية التي رأيناها سابقا حيث صرح مسئولو الحزب قائلين "ستقوم بصياغة دستور تشاركي وليبرالي جديد يحل محل الدستور الحالي الذي لم يعد يلبي احتياجات بلادنا، دستورنا الجديد سيعكس مفهوم ألديمقراطية وسيادة القانون في ظل الشرعية الشعبية القومية وسيتوافق مع المعايير ألدولية وبالأخص مع معايير الاتحاد الأوروبي وسيركز على التمسك بالحقوق والحريات الفردية والديمقراطية التعددية والتشاركية في صميمها وسيتولى اهتمامنا بان يكون الدستور موجزا وواضحا ومفهوما من حيث الشكل"[1]

وفي ديسمبر 2002 عدل البرلمان الدستور بإلغائه بند مشاركة المحكوم عليهم سياسيا المقصود هنا رجب طيب اردوغان حيث أصبح له الحق في دخول البرلمان ورشح في انتخابات 2003 وشكل الحكومة التاسعة والخمسون في تاريخ تركيا وبدأت الخطوات الأولي للتعديلات.

التعديلات الأولية للدستور:

لقد أوردت 14 تعديل دستوري كخطوة أولى لتعديل الدستور ومنبينها:

1) تعديل 7 ماي 2004 ينص على إلغاء عقوبة الإعدام ومحاكم امن الدولة وضمان حرية الصحافة ولا يجوز تسليم المواطن التركي إلى الدولة الأجنبية إلا بموافقة السفارة التركية.

2) تعديل 29 أكتوبر 2005 نص على زيادة سلطات مجلس الوطني

[1]–وهاب جوسكون، التعديلات الدستورية في ظل حكم حزب العدالة والتنمية، ص61

3) تعديل 13 أكتوبر 2006 تعديل سن الترشح من 30سنه إلى 25 عام[1]

4) تعديل 10 ماي 2007 خاصة بقسيمة المرشحين الأحرار(المستقلين)في أول انتخابات برلمانين[2]

تعديل 2002: إن حادثة عدم ترشح اردوغان نتيجة اتهامه بالتحريض على الكراهية الدينية بسبب قصيدة ألقاها في تجمع شعبي مما أدي إلي سجنه وفقا للقانون الذي نصت عليه المادة 76 و 78 من الدستور، هذه القضية أثارت حفيظة نخبة حزب العدالة والتنمية مما أدى إلى التسريع في التعديل الدستوري لهذين المادتين اللتان تنص على أهلية الدخول البرلمان حيث كانت تنص علي" لا يدخل البرلمان من كانت له أعمال إيديولوجيه وفوضوية في الفقرة الثانية من المادة 76 استبدلت بعبارة جرائم إرهابية ونصت عليّ" تمنع الأهلية للدخول إلى البرلمان من كانت له جرائم إرهابية، كما اقترح في 24 مارس 2003 مشروع قانون خفض سن دخول البرلمان من 30 إلى 25 عاما[3]

تعديلات 2004: تزامنت هذه التعديلات الدستورية مع مفاوضات الانضمام للاتحاد الأوروبي وضمت الإلغاء التام لعقوبة الإعدام تعزيز المساواة بين الجنسين إلغاء محاكم الدولة التي نصت عليها المادة 145، فتح نفقات الدولة على القوات المسلحة للمراجعة و ديوان ألمحاسبة و كان ذلك في المادة 38 المعدلة و التي حظرت فيها عقوبة الإعدام كما تم حذف عقوبة الإعدام في المواد 15، 17 و 87 كما تم تعديل قانون الخاص بالاتفاقيات الدولية كما الغي حق رئيس الأركان في تعيين عضو في مجلس التعليم العالي (ماده13 /2)[4] ولقد اجمع المحللون أن مجموعة التعديلات الدستورية لسنة 2004 كان الهدف منهاتعزيز حقوق الإنسان والديمقراطية وسيادة القانون في تركيا بهذا تمكن تركيا من المضي قدما نحو التحرر الديمقراطي وفق المعايير الأوربية.

تعديلات 2007 : اعتبرت هذه السنة سنة الصراع الدستوري وهذا لان ولاية الرئيس التركي احمد نجدت أشرفت علي النهاية وانتخاب رئيس جديد لتركيا، حيث كانت المادة 102 من الدستور تنص على أن رئيس الجمهورية يتولى منصبه بأغلبية ثلثي البرلمان وكان لحزب العدالة والتنمية اغلبيه تؤهله للفوز في بالمقعد الرئاسي في المرحلة الثانية كما تنص المادة على ذلك وهذا ما اقلق النخبة العلمانية العسكرية

---

[1]–دور حزب العدالة والتنمية في التحول الديمقراطي، المركز الديمقراطي، ص24

[2]–نفس المرجع، ص25

[3] -ergunozbindon.omarferokKdemocration and the process ofconstituation,P43

[4]–وهاب جوشكن، مرجع سبق ذكره، ص64

حيث وضعت صلاحيات كبيره للرئيس الجمهورية تتنافى والنظام البرلماني ظنا منهم أن من يحكم هو رئيس عسكري علماني، وهنا بدأت التجاذبات والصراعات السياسية توصلت حتى إلى إصدار مذكرة من الجيش نشرت في موقعه في 27 ابريل 2007 ادعت انه لن يتولى منصب الرئيس إلا سياسي علماني.[1]

هذه الرسالة اعتبرت تهديد للحزب وتوصل الصراع السياسي إلى إجراء تعديل دستوري يقضي بإجراء انتخابات برلمانية مبكرة وترك الحل للشعب في حل ألازمه وعملت حكومة العدالة والتنمية إلى إجراء انتخابات رئاسية مباشرة حتى تخفف من حدة الصراع بينها وبين الجيش وإيقاف هذا الأخير أمام مواجهة الشعب التركي، ورغم هذا تم الاعتراض على تعديل واللجوء إلى المحكمة الدستورية إلا انه تم اعتماد التعديل وصوت الشعب بغالبية 65. 95 الشعب لصالح هذا التعديل وتم انتخاب الرئيس بذلك انتصرت الحكومة على أنصار الوصاية وقلص بذلك نفوذ النخبة العلمانية.

تعديلات 2010: اعتبرها هذه السنة سنة التعديلات القضائية، والسياق الذي أدي إلى هذه التعديلات هي انه بعدما قام حزب العدالة والتنمية بإعداد مشروع قانون إلغاء منع الحجاب في المادتين 10 و42 من دستور 1982 وقد أيد هذا التعديل كل من حزب الحركة القومية واحد وعارضه كل من الحزب الجمهوري حزب اليسار الديمقراطي وتمت الموافقة عليه من طرف 411 برلماني إلا أن المعارضة رفعت القضية للمحكمة الدستورية وألغت التعديل بحجة انه يعارض المادة رقم02 التي تنص على علمانيه الدولة.

إلى جانب ذلك قام المدعي العام عبد الرحمن باتيشكا برفعدعوى قضائية لدى المحكمة الدستورية ضد حزب العدالة والتنمية وقياداته بحجة انه يقوم بأنشطة ضد العلمانية فطالب بإلغائه وحظر النشاط السياسي لقياداته، لكن المحكمة قضت بمواصلة الحزب لنشاطه لكن مع خفض المساعدات المالية المقدمة للحزب إلى النصف، وهنا تكونت قناعات لدي القيادة الحزبية بضرورة إصلاح المنظومة القضائية الذي أصبح يقف عقبه في وجه التغيير السياسي والديمقراطي وعليه شملت التعديلات الدستورية في هذه عدة نقاط وجاءت بمراحل تدريجية لامتصاص الضغط العلماني ونذكر من بينها:

تعزيز الحريات: وشملت حماية المعلومات الشخصية نصت عليها المادة 20 فقرة3، وحماية حقوق الطفل ماده 41 فقرة 3و4، والحق الوصول إلى المعلومات المادة 74 فقرة3، حق المواطنين أن يصبحوا أعضاء في النقابات العمالية المتعددة المادة 51 فقرة4، حق التفاوض في المفاوضات الجماعية 53

[1]–نفس المرجع، ص66

فقرة3، العمل المنظم والإضراب وحقوق التامين ماده 54 وإلغاء البند الذي ينص على حظر النواب الذي يدلون بتصريحات وأفعال وفقدانهم لمقاعدهم وحضر أحزابهم

تعديلات سيادة القانون: جاءت في ثلاث مجموعات

1) إنشاء مؤسسات تراقب الإدارة وانتهاكاتها القانونية

2) توسيع نطاق المساءلة العامة

3) كما تم إنشاء معهد الرقابة العامة الذي ينظر في الشكاوى العامة المتعلقة بسوء استخدام الدولة للسلطة 74 فقرة4و6 والاعتراف حق تقديم الشكاوى 148فقرة 3.

كما يعتبر التعديل الدستوري الذي الغي المادة 15 التي تمنح أعضاء السلطة التشريعية والتنفيذية حصانه أمام القانون وكانت هذه المادة عبارة عن حماية للأشخاص العسكريين الذين يرتكبون الجرائم[1]

كما أقرت تعديلات أخرى لتقليص اختصاص المحكمة العسكرية ومحاكم الدولة في المادة 145 فقرة 2 وقد نصت المادة المعدلة علي عدم ان لا يحاكم مدنيين في محاكم عسكرية باستثناء حاله الحرب.

كما أقرت التعديلات علي هيكلة السلطة القضائية في المادة 146 وزيادة عدد أعضاء المحكمة الدستورية إلي 17 عضو كامل العضوية وأربعة بدائل كما أصبح الحق بتعين الأعضاء من البرلمان في هذه المحكمة لأول مرة وهو ما اعتبر انتصار ديمقراطي مدني.

التعديل الرئاسي:حافظ حزب العدالة والتنمية على نهج سياسي مثالي ومعتدل خلال فترات الأزمات السياسية العالمية. وسواءً أكان ذلك خلال فترات تبنيه خطابًا خارجيًا حازمًا، أو خلال فترات تطبيع العلاقات الثنائية، فقد نجح الحزب في إقناع قاعدته الشعبية بشرعية سياساته. في عام 2007، ومع تصاعد التوترات بين الحكومة والجيش، أعلن أردوغان إمكانية بدء مفاوضات مباشرة مع حكومة إقليم كردستان. إلا أن هذا التوجه لم يلقَ استحسانًا من الجيش. ونشأت نقاشات حادة بسبب إيواء حكومة إقليم كردستان لعدد كبير من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في العراق، ودعمها المزعوم للحزب. وصرح الجنرال بيوكانيت بضرورة قيام الجيش التركي بعملية عسكرية عبر الحدود إلى العراق. وشدد أردوغان، معتقدًا أن الولايات المتحدة لن ترحب بهذا، على أهمية اتخاذ مثل هذه الخطوة عند الضرورة. لقد ذُكر أن

[1]–جوكشون، مرجع سبق ذكره، ص68

على تركيا أن تُركز في المقام الأول على مكافحة الإرهاب داخل حدودها. وقد ساهم تمييز حزب العدالة والتنمية لخطابه عن خطاب القوميين الأتراك في انتخابات عام 2007 في نجاحه الانتخابي، إذ ضمّ في قاعدته الانتخابية كلاً من التيارات المحافظة والناخبين الأكراد. وفي خضمّ الاستعدادات لعملية حل تهدف إلى الديمقراطية والسلام الاجتماعي، برزت محاكمتا إرغينيكونوباليوز. أما على صعيد التغييرات المؤسسية، فقد أصبحت الرئاسة في طليعة عمليات تحديد وصياغة ومراقبة وتقييم السياسات العامة في النظام الجديد، بينما اضطلعت الوزارات، تبعاً للتغيير الذي طرأ على مجلس الوزراء، بدور الوحدات التنفيذية بدلاً من دورها كجهات فاعلة في صنع السياسات. على صعيد التحول السياسي، شهدت حقبة حزب العدالة والتنمية سلسلة من التغيرات في العلاقات المدنية العسكرية، شملت الديناميات الداخلية، وتصاعد الصراع الأيديولوجي بين الحزب والجيش، وبدء محاكمات إرغينيكونوباليوز عام 2008 . وقد تشكلت هذه العلاقات حول متغيراتٍ كتزايد تأثير المعايير الديمقراطية في تشكيل الرأي العام، وتعزيز سياسات الهوية في ظل التنافس بين مختلف الدوائر السياسية والكتل الحاكمة، والرغبة في إنهاء دور الجيش في السياسة ضمن الكتل المؤيدة للتغيير . كما تلعب العوامل الخارجية دورًا هامًا في تفسير هذا التحول في العلاقات المدنية العسكرية. يمكن اعتبار عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، وتعزيز حزب العدالة والتنمية لموقعه في البرلمان بدعم شعبي، وصعود مكانة تركيا الدولية، مما أدى إلى دعم دولي للحكومة، من بين العوامل الخارجية التي دفعت هذا التحول (كادرجانوكادرجان، 2016: 94-95). وقد أحدث حزب العدالة والتنمية، الذي أدى إلى انخفاض مشاركة الجيش في السياسة اعتبارًا من عام 2007، تحولات سياسية وهيكلية هامة فيما يتعلق بشكل العلاقات المدنية العسكرية والدور المؤسسي والاجتماعي السياسي للجيش. وساهمت عدة عوامل في الفقدان التدريجي لحق النقض (الفيتو) الذي كان يتمتع به الجيش على القرارات السياسية والحكومية. وقد حدثت المحاولة الأولى لكسر مقاومة الجيش لعملية التحول الديمقراطي في تركيا في السنوات الأولى لحزب العدالة والتنمية. وبدأت الحكومة، بصفتها الفاعل الرئيسي في عملية التحول الديمقراطي، العمل بشكل مشترك مع الاتحاد الأوروبي في سياق تعزيز الديمقراطية. بين عامي 2002 و2006[1]، عارض الجيش، بدعم من الكتل الجمهورية العلمانية، إصلاحات تحويل الحكم إلى مدنية. ونظرًا إلى أسلمة السياسة والمجتمع كتهديد، كان الهدف الرئيسي

[1]-Ete, H., (2018). 24 HaziranGenelSeçimleri:YeniSisteminSiyasetiveSosyolojisi, MuhafazakârDüşünceDergisi, Yıl 15, Sayı 54, 293-321.

للقوات المسلحة التركية، بصفتها حامية النظام، هو الحفاظ على البنية العلمانية للجمهورية وفي عام 2006، بدأت محاولة أخرى عندما اعتبر الجيش حزب العدالة والتنمية تهديدًا للقيم الجمهورية للدولة. وخلال هذه الفترة، وُصف الجيش، الذي حاول حشد قوى معارضة لحزب العدالة والتنمية، بأنه جهة تسعى للحفاظ على الوضع الراهن، وتحاول كسر الدور المتنامي للكتلة المحافظة في السياسة والمجتمع. وباسم الحفاظ على القيم الجمهورية، تم حشد منظمات المجتمع المدني ضد الحكومة، وتدخلت في السياسة (. بدأت خطوة أخرى في عام 2008 مع محاكمات إرغينيكونوباليوز، التي حوكم فيها جنود. اتخذ الجيش موقفًا دفاعيًا ضد الاتهامات، وأصبح سلبيًا فيما يتعلق بالتدخل في السياسة، ولكن لم يكن هناك أي تغيير هيكلي أو دستوري فيما يتعلق بالعلاقات المدنية العسكرية[1]،

ي عام 2018، غيّرت تركيا نظام حكمها من خلال تعديلات جذرية على دستورها، حيث تم تطبيق نظام جديد يُعرف باسم "النظام الرئاسي". وقد أثار هذا التحول إلى النظام الرئاسي نقاشات حول تغيير النظام الحاكم.فيما يلي خطوات ماراثون الانتقال إلى تغيير النظام، وهي إحدى أهم الخطوات في التاريخ التركي من حيث تأثيراتها السياسية والاقتصادية وحتى على الحياة اليومية...

تم اتخاذ الخطوة الأولى في عام 2017. وتحديداً يوم الأحد الموافق 16 أبريل، اتخذت تركيا خطوة أساسية نحو الانتقال إلى نظام جديد من خلال استفتاء، حيث وافقت على حزمة تعديلات دستورية من شأنها تغيير هيكل الحكومة تحت مسمى "النظام الرئاسي."

وبنسبة 51.41% من الأصوات التي كانت "نعم"، تم تفسير ذلك على أنه "خيار تركيا يؤيد الانتقال إلى نظام رئاسي."بعد رفض 48.59% من الناخبين للتعديل الدستوري، احتجّ مؤيدو النظام البرلماني، وعلى رأسهم حزب الشعب الجمهوري المعارض الرئيسي، على نتائج الانتخابات. إلا أن تصريح الرئيس رجب طيب أردوغان الأولي، "لقد فات الأوان"، حال دون نجاح الاحتجاجات والاعتراضات في الأيام اللاحقة.والآن، تتجه الأنظار جميعها إلى الانتخابات الرئاسية، التي ستنفذ التغييرات النظامية وفقًا للحزمة

[1]-Güngör, B., (2020). SöylemYaklaşımıÜzerineBirKavramÇalışmasıveEleştirelSöylemAnalizi, KritikİletişimÇalışmalarıDergisi, S.2, 1-12.

الدستورية[1] التي تمت الموافقة عليها في الاستفتاء والتي من المفترض أن تجرى في نفس الوقت في 3 نوفمبر 2019[2].

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية

لقد شهد الاقتصاد التركي عده أزمات ماذا تأسيس الجمهورية حيث أن الاقتصاد التركي تبنى أكثر من ستة خطط خمسيه ما بين عام 1963و 1994 حيث جاءت كما يلي:

- 1963 إلى 1967 كانت هناك سياسة متعلقة بتدخل الحكومة في جميع المجالات.
- 1967 -1977 حققت نموا اقتصاديا لكن وجهت بارمه النفط العالمية.
- 1978 -1987 البرنامج الاقتصادي الجديد وسياسة التكيف الهيكلي.[3]

لقد كان الاقتصاد التركي منذ تأسيس الجمهورية في عهد أتاتورك قائم على فكرة ألدولتيه بمعنى تدخل الدولة في نشاط الحركة الاقتصادية تنظيما و وتحديدا وإشرافا وتشريعا وتنفيذا[4] والقيام بالمشاريع

---

[1]-**للاطلاع على كيفية تفسير الأطراف للمواد الـ 18 المقدمة للتصويت العام :**
https://www.amerikaninsesi.com/p/6503.htm

[2]Geçtiyıldız Yazıcıoğlu.Türkiye BaşkanlıkSistemine 29 Aralık 2018:https://www.voaturkce.com/a/turkiye-2018-de-baskanlik-sistemi-ne-gecti/4720316.html

-

[3]-رواد زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والإبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2010، ص21

[4]-محمد عزة دروازه، تركيا الحديثة، ص288

الاقتصادية على حساب الدولة ولعل ذلك راجع إلى الظروف القائمة آنذاك و بروز الفكر الاشتراكي في الاقتصاد القائم على تدخل الدولة.

زاد عدد سكان المنطقة الواقعة داخل الحدود الحالية لتركيا مما يزيد قليلاً عن 9 ملايين في عام 1820 و13 مليونًا في عام 1880 إلى 69 مليونًا في عام 2005. وزاد نصيب الفرد من إجمالي الناتج المحلي من حوالي 680 دولارًا دوليًا معدلًا وفقًا لتعادل القوة الشرائية لعام 1990 في 1820 إلى 880 دولارًا في عام 1880 وإلى 7500 دولارًا في عام 2005، بزيادة قدرها أحد عشر ضعفًا عن الفترة من 1820 إلى 2005 وزيادة ثمانية أضعاف منذ عام 1880. وفقًا للنمط المعمول به في مثل هذه المقارنات طويلة الأجل، انظر الجدول رقم 1. 5 تغطي الفترة الأولى تركيا خلال العهد العثماني. خلال العقود والقرن التي سبقت الحرب العالمية الأولى، شهدت المناطق التي تتألف منها تركيا الحديثة مستويات نمو اقتصادي إيجابية ولكن متواضعة بأقل من 1 في المائة سنويًا. وقد حدثت هذه الزيادات في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في السياق العالمي للتجارة المفتوحة والأنظمة المالية وكان يقودها القطاع الزراعي، وبشكل أكثر تحديدًا الزراعة الموجهة للتصدير. ومع ذلك، اتسعت الفجوة في دخل الفرد بين تركيا والإمبراطورية العثمانية من ناحية، وأوروبا الغربية والولايات المتحدة من ناحية أخرى، بشكل كبير خلال القرن الذي سبق الحرب العالمية الأولى، بسبب معدلات التصنيع السريعة في الأخير [1]، والملخص في هذا هو أن مساهمة الدخل الفردي كانت بنسبة كبيرة معتمدة علي الزراعة ومع التطور والتغير من الإمبراطورية إلي الدولة القومية نجد مساهمات الصناعة مع الظروف والتحولات الدولية.

الجدول رقم:03: الجدول 2. المؤشرات الاقتصادية لتركيا[2]

السنوات	1880	1913	1929	1950	1980	2005
عدد السكان (بالمليون)	13	17	14	21	45	69
حصة سكان المدن. (٪)	26	28	24	25	44	68

[1] -SumruAltug †, AlpayFiliztekin†† And S¸ EvketPamuk,Sources Of Long-Term Economic Growth For Turkey, 1880–2005, Economics Department, RumelifeneriYolu, Sariyer, Istanbul,2006,P389
[2] Ibid,P399

ش. الزراعة. في المختبر (٪)	80	80	85	84	51	34
حصة الزراعة. في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	54	55	42	54	26	11
حصة الصناعة. في الناتج المحلي الإجمالي (٪)	?	13	11	13	21	26
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	850	1200	710	1620	4020	7500
– كنسبة مئوية من غرب أوروبا + الولايات المتحدة	37	29	16	24	25	30
– كنسبة مئوية من التطوير الدول	147	168	n.a.	188	219	225
كنسبة مئوية من العالم	81	79	n.a	. 77	89	117
العمر المتوقع (سنوات)؟						
الكبار مضاءة، 15 سنة فأكثر (٪)؟						
معدلات النمو السنوية (٪)	1880–1913	1914–29	1930–49	1950–79	1980–2005	1930–2005
عدد السكان	0.8	−1.1	1.8	2.6	1.7	2.1
الناتج المحلي الإجمالي للفرد الواحد	0.8	0.0	3.1	3.1	2.5	2.9

الوضع الاقتصادي قبل2002 : من الجيد أن نعرف مدى الظروف الاقتصادية التي كانت تعيشها تركيا قبل 2002 حيث أن تاريخ 21 فيفري 2001 كان بمثابة شرارة ألازمه الكبيرة التي عانت منها تركيا جراء السياسات الحكومية الفاشلة والصراع السياسي بين رئيس الوزراء مصطفى أجاويد والرئيس التركي احمد نجدت سيزر تعبر عن هشاشة الوضع الاقتصادي حيث وصل عجز الميزانية التركية في عام 2001 إلى 16% بالمائة كما وصلت الديون العامة إلى 74% بالمائة وتدني الدخل الفردي إلى مستويات كبيرة حيث

بلغ دخل الفرد 180 مليار دولار سنة 2001 دولار كما أدى انخفاض العملة التركية بنسبة 100% إلى تفشي الفقر بنسبة 50 % ، وانهارت كذلك أنظمة البنوك حيث أعلن 25 بنكا خاصا إفلاسهم.[1]

إن هذه المؤشرات الاقتصادية الضعيفة اوحت بوجود نخبة ضعيفة مخرجاتها لم تكن في مستوى طموحات الشعب التركي والدولة التركية مما أدي إلي انهيار اقتصادي ساهم في تدشين مرحلة جديدة لها معالم التغيير توافقت هذه المرحلة مع عولمة اقتصادية بشرا بانهيار وتقلص نفوذ النظام العسكري وعليه فان العسكر أرغم على التنازل عن القرار السياسي لصالح قياده مدنية، ويري المحللون أن القيادة العسكرية كانت مجبرة غلي هذا التنازل ووجدت نفسها بين خيارين:

1) خيار البقاء في الحكم وتحكيم القبضة الأمنية بالبقاء بالقوة وهذا ما يضعها في مواجهة مع المجتمع التركي كما تهدد الأفاق الإستراتيجية لتركيا

2) القبول بولوج قيادة تركية جديدة هذه النخبة السياسية الجديدة لها رؤية ومشاريع سياسية واقتصادية تحمل علي عاتقها إنفاذ الوضع المتردي، ويبدو أن النخبة الإسلامية كانت مؤهلة لهذه المهمة نظرا لتجارب قيادتها في نجاحهم في تسيير مشاكل بلديات تركيا.[2]

الاقتصاد التركي في فترة حكم العدالة والتنمية:

لقد شرع صناع القرار في تركيا الجدد بعد 2002 في تجسيد الوعود الانتخابية والإصلاحات التي أدرجت في برنامجهم والانطلاق في تشييد وبناء تركيا الجديدة، ولقد وضعت حكومة العدالة والتنمية نصب عينيها أهداف تكتيكية وأخري إستراتجية بدءا برفع نسبة معدلات الاستثمار في مرحلة أولي إلى 30% من الناتج القومي الإجمالي وهذا بالتركيز على النقاط التالية:

أ. إصلاح الجهاز الإداري وتقليص النفقات العمومية

ب. محاربة الفساد وتشكيل لجان برلمانية لملاحقة المفسدين

ت. تامين الطاقة وترشيد استعمالاتها

---

[1]-كيف قفز الاقتصاد التركي ثلاثة أضعاف ونصف في سبعة عشرة عاما، علي الرابط:

[2]-إدريس ضاوي، الإسلام التقدمي في تركيا، ص10

ث. ضرورة إصلاح التعليم المهني لإنتاج الأيدي العاملة الفنية والماهرة

ج. قامت الحكومة التركية بفرض رقابة مالية على الميزانية والمؤسسات الحكومية

ح. سياسة رفع الاصفار أمام الليرة التركية كإجراء لمحاربة التضخم

خ. مكافحة التهرب الضريبي والتجارة الغير مسجلة

د. اعتماد سياسة المنافسة الاقتصادية الشريفة بتفعيل المؤسسات الاقتصادية الخاصة

ذ. تسهيل استثمار الأجنبي من خلال تسهيل دخول شركات الأجنبية[1]

لقد أدت هذه السياسات والقرارات والإجراءات العملية إلى تطور كبير في اقتصاد تركيا واحتل مكانة إقليميه ودولية، فقفز اقتصادها من المراتب المتدنية إلي المركز السابع عشر من الاقتصاد العالمي ودليل ذلك المؤشرات والأرقام الاقتصادية المتصاعدة في جميع النواحي منذ تولي صناع القرار الجدد زمام الحكومة ويمكن رؤية دلك في المجالات التالية:

1- المجال الصناعي: يبرز لنا الجدول التالي مستوي التطور في مجال الاستثمار:

الجدول رقم04: التطور التاريخي للاقتصاد التركي[2]

السنوات	عدد السكان(مليون نسمة)	الناتج المحلي الإجمالي (ألف مليون)	متوسط نصيب الفرد(ألف مليون)	الاستثمار الأجنبي المباشر(بليون دولار)	إجمالي الديون الخارجية (مليار دولار)	خدمات الدين الخارجي مليار دولار)	القوي العاملة(مليار دولار)
1980	46.1	70.9	105.7	97.00	19086	1.050	17.182
1985							
1989							

[1]-التغير في النظام السياسي التركي، مرجع سبق ذكره، ص177

[2]- رواد زكي يونس الطويل، الاقتصاد التركي والإبعاد المستقبلية للعلاقات العراقية التركية، مرجع سبق ذكره، ص28

1990							
1995							
1999							
2000							
2001							
2002							
2003							
2004							

حيث نرى الاقتصاد ارتفعت مؤشراته وتعافي حيث كان سنة 1980 الناتج المحلي الإجمالي 70.9 مليون دولار لتصل سنة 2004 إلى 994 مليون دولار، كما وصل متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي من 105 ألف دولار سنة 1980 إلى 4076 سنة2004، كما قلصت معدلات الديون الخارجية سنة 2004 الي 161 بعدما كانت سنة 1980حوالي19086، وارتفع معدل خدمة الدين 1.050 مليار دولار ليصل في 2004 الي29.912 بعد ما وصلت سنة 2008 إلى 190 86 مليار دولار ازدادت القوى العاملة من 17,182 مليون عامل سنه 1980 مليون عامل ليصل سنة 2004 إلي 24.289.

من خلال هذه الأرقام نجد أن السياسات التي اتبعتها الحكومة التركية لحزب العدالة والتنمية والتي طرحتها في حملاتها الانتخابية أتت بثمارها وانعكست هذه التطورات الاقتصادية على تجارتها الخارجية الناجمة عن نجاح التغيرات الاقتصادية التي زادت في حركية التصنيع بتبني إستراتيجية التنمية الاقتصادية الشاملة.

2- القطاع الزراعي: يعتبر قطاع الزّراعة في تركيا من القطاعات الهامّة التي تلعب دوراً أساسيا في تحديد نسب التّضخّم في البلاد وتساهم في إنعاش الاقتصاد التركي من حيث كثرة استخدام القوى العاملة فيها، والبالغ عددهم ما يقارب 3 ملايين شخص، ورفع نسبة الصادرات التركية. وتحتل تركيا المركز الثالث عالميا، بعد الهند والصين، من حيث احتلالها للمراكز الأولى في الإنتاج الزراعي متجاوزة بذلك الولايات المتحدة الأمريكية التي تأتي في المرتبة الرابعة. حيث تعتبر من أكبر المنتجين للبندق في العالم،

إضافة إلى توفيرها لأكثر من 70 بالمائة من الإنتاج العالمي للفستق؛ كما وتتربع الزراعة التركية على عرش إنتاج التين والكرز والمشمش وذلك حسب المعطيات العالمية المقدمة في هذا الصدد من ناحية أخرى، تحتل تركيا المرتبة السابعة في العالم من حيث وفرة المياه الجوفية الحارة، وهو ما يمثل نقطة قوة لزيادة منتجاتها الزراعية.ويعتبر سهل قونية عنبر الحبوب في تركيا فقد حطم الرقم القياسي في الإنتاج للخمسين سنة الأخيرة حيث زاد إنتاج بعض المناطق بنسبة 50%، في حين تنتج مدينة شانليأورفة 36 بالمائة من العدس في تركيا و8 بالمائة من القمح و12 بالمائة من الشعير ويبلغ إنتاج المدينة من القمح مليوني طن سنويا من أصل 22 مليون طن إجمالي إنتاج تركيا.

وتعتبر تركيا واحدة من أكبر المصدرين للمنتجات الزراعية في منطقة شرق أوروبا والشرق الأوسط وشمال أفريقيا ومع تزايد الصادرات، سجلت صناعة المنتجات الزراعية التركية 5.6 بليون دولار أمريكي في الفائض التجاري في عام 2014 فقط.ويقدر البنك الدولي نسبة العاملين في قطاع الزراعة التركي عام 2018 بنحو 19.20% من إجمالي المشتغلين في الدولة، مقارنة بنحو 19.50%، و 19.38% في عامي 2016، و2017 على التوالي. وتقدر القيمة المضافة في القطاع الزراعي (بالأسعار الثابتة للدولار الأمريكي في عام 2010) بنحو 84.714 مليار دولار في عام 2017، مقارنة بـ 80.774 مليار دولار في العام 2016[1].

القطاع السياحي: لقد ساهم الإرث التاريخي التركي بمرور حضارتين على التراب التركي البيزنطية والحضارة الإسلامية إلى وجود معالم تاريخية عدة بما أنها مركز لهذه الحضارات، مما ساهم في ولوج السياح إلى ألدوله التركية هذا ما ساعد صناع القرار التركي في اتخاذ إجراءات وقرارات لتنمية هذا المورد المالي الذي كان يساهم في الدخل القومي وجلب العملة الصعبة ودفع عجلة الاقتصاد التركي، وشهد هذا القطاع مراحل ثلاثة في التنمية وتطويره وهي:

المرحلة الأولى: وهي فتره تخطيط الإنتاج والسياحة الموجهة وهي مرحلة زيادة البنية التحتية السياحية وكانت بين 1960 1994

1- الاقتصاد في تركيا علي الرابط:
https://fanack.com/ar/turkey/economy-of-turkey/#agriculture

مرحلـه الثانيـة: كانـت بـين 1995 2006 وهـي فتـره التخطـيط الموجـه بالسـوق السـياحي وهـذا بتنظـيم الرحلات والاهتمام بالتسويق

مرحله الثالثة: التخطيط والتنمية المعاصرة للسياحة في تركيا كانت بين عامي 2007 2013 وهي القيام على مبدأ الشراكة المجتمعية والتخطيط الطويل المدى في لسياحة أكثر تنافسية.

المرحلـة الرابعـة: التخطـيط للجـودة والنخبـة 2014 2018 وهـي العمالـة المـاهرة وجـودة الخدمـة وبهـذا أصبحت تركيا سادس وجهة سياحية في العالم وأكثر إقبالا وهذا لنجاحها في اجتذاب 38 مليون زائر في 2017 [1]

والشكل يبين لنا ماذا تطور مجيء السياح إلى تركيا

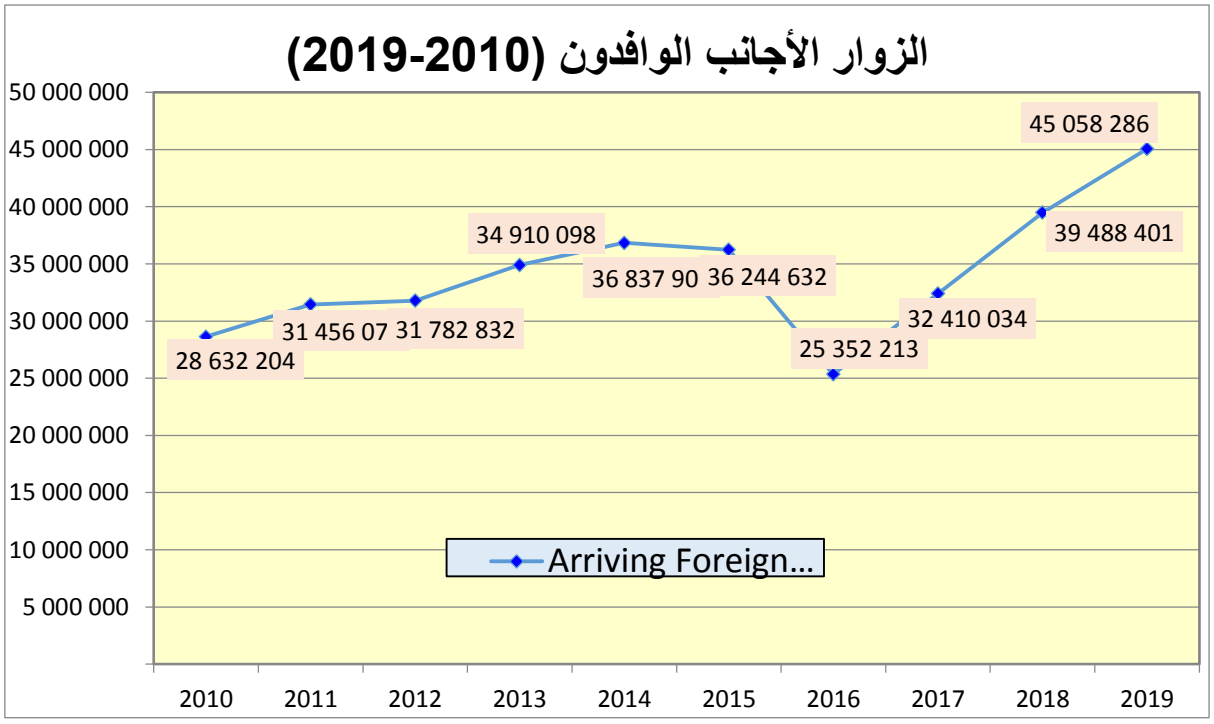

- **القطاع التجاري:** صفحه 31 في 1900 بالمئه نس

بة اثنين فاصل تسعه بالمئه وعليه فان هذا اقتصاد المتطور والتجارهالمتزايده اقتصادا ينكشف على العالم منذ كانت درجه انكشاف سنه 1980 نسبه سبعه فاصل تسعه لتصل الى سنه 2020 39 وهذا دليل

[1]–عبد الرحيم عبد الحافظ، وآخرون، التجربة التنموية التركية في تعزيز قوة الدولة السياسية، ص310

على جوده السلعهالتركيه في السوق العالميه ولقد التجارهالتركيه بلدان الاقطار العربيهباهميه خاصه بعدما تطور التركيه تقنيا وصناعي

عوامل النجاح الاقتصادي: من خلال هذه الانجازات يمكن القول أن هناك عوامل ساهمت في هذا النجاح يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

- تعامل حزب العدالة والتنمية مع الشركات الكبرى الموجودة في تركيا بما يخدم الاقتصاد التركي دون النظر إلي توجهاتها وأفكارها الإيديولوجية كشركة دوغان كاج هذه الأخيرة التي تعتبر اعرق شركة في تركيا أسست سنه 1926 تملك فروع بنكية ومصانع للسيارات رغم اختلافها الإيديولوجي مع نخبة حزب العدالة والتنمية إلا أن هذا الأخير لم يدخل معهم في صراع بل شجعهم على زيادة نموهم نظرا لحاجة الاقتصاد التركي إليه حيث قفز رأسمال الشركة سنه 2011 إلى نحو 2.5 مليار ليرة تركية بعدما وصل سنة 2002 في حدود 203 مليون ليرة تركية مما أعطى ثقة كبيره بين صناع القرار السياسي والمستثمر التركي نظرا لرفع العقبات وتشجيع التصدير على عكس سياسات العسكر التي ناهضت التكتلات الاقتصادية الإسلامية كالموساد حيث صدرت ممتلكات وأرصدة بعض هذه الشركات.[1]

- الكفاءة السياسية والإدارية في نخبة العدالة والتنمية إلى جانب مصداقية القيادة في نجاح النهوض الاقتصادي و لقد سبقه نجاح قيادات حزب العدالة والتنمية في التنمية المحلية كقيادة اردوغان لبلديه إسطنبول.[2]

- محاربة الفساد السياسي والاقتصادي الذي كان منتشرا حيث ذكرت بعض التقارير أن الفساد نخر 67% بالمائة من دخل الدولة التركية. [3]

- تسهيل الاستثمار وانجاز المشاريع وتنظيم العملية الصناعية والإنتاجية وهذا بمساعدة وتنظيم الاتحادات الاقتصادية.

- إن تغيير الاقتصاد الليبرالي بانتهاج سياسة صفر مشاكل أدي إلي توسع هائل في الروابط التجارية بين تركيا والجوار الإقليمي بصفة خاصة.[1]

---

[1]–مصطفي إبراهيم، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد2002 علي الرابط:

[2]–معمر خولي،

[3]– مصطفي إبراهيم، التحولات الاقتصادية في تركيا بعد2002، مصدر سبق ذكره

➢ الصدق في عمليه الخصخصة حيث أن حكومة العدالة والتنمية تعتبر أول حكومة تركية نفذت بمصداقية نظام الخصخصة حيث وفرت للدولة9.5 مليار بداية عام 2002 إلى أن تجاوزت 37 مليار دولار أواخر 2003 .[2]

➢ تقليص تدخل مجلس الأمن القومي في السياسات الاقتصادية وذلك عبر بوابة الدخول إلى الاتحاد الأوروبي ثم التغيرات الدستورية سنه 2007 بدخول مدنيين في هذا المجلس خصوصا وان الحزب في صراعه مع المؤسسة العسكرية اثبت جدارته ميدانيا وانه لا تعارض بين الإسلام من جهة والديمقراطية والرأسمالية الاقتصادية والحداثة من جهة أخرى.[3]

➢ زيادة إنتاجيه العامل التركي وهذا لتحسن بنية العمل وارتفاع مستوى الدخل الفردي.[4]

➢ التقدم الثابت و القضاء على التوزيع الغير عادل للثروة إذ لم يبق عام 2012 أي مواطن دخله اقل من دولار حيث كان سنه 2002 مساوي خمس المجتمع التركي الذي دخله دولار.[5]

➢ كما أن القوانين التي أصدرتها حكومة العدالة والتنمية ساهمت في تقليص النفقات خاصة الحكومية وعدد من الوزارات كوزارة الدفاع الوطني وعرض عدد من الممتلكات الحكومية للبيع سيارات منازل إلى أخره وكان معظمها تملكها قوات في الجيش إضافة إلى استرداد الأموال المسروقة من مدراء البنوك وذويهم واللحاق بجميع النصوص من خلال تشكيل لجان برلمانية تلاحق المفسدين.[6]

➢ كما أن الرصيد الخدمي لصناع القرار التركي أثناء توليهم قيادة المجالس المحلية في محافظات تركيا حيث قدمت خدمات للمواطنين وراو الدور الكبير الذي لعب فريق العمل خاصة في مدينة اسطنبول وحل مشاكلها الاجتماعية والمساهمة في تطويرها لمصاف المدن النظيفة.[7]

علاقة الاستقرار السياسي بالنهوض الاقتصادي

---

[1] -ECONOMIC POLITICS POWER REGEL TURKY OFAKP
[2] -IBID,P16
[3]-IBID,P17
[4]–ندي محمد إبراهيم المواني، وآخرون، دور حزب العدالة والتنمية في التحول الديمقراطي، ص48
[5]–جزب العدالة والتنمية دراسة في الفكرة، مرجع سبق ذكره، ص175
[6]–جاسم لطيف السعدي، الإسلام السياسي، ص89
[7]–بغداد باي نعيمة، التجربة التركية، ص4

مـن خـلال دراسـتنا الاقتصـاد التركـي وتطوراتـه لاحظنـا أن هنـاك علاقـة بـين الاسـتقرار السياسـي والاقتصادي بل الأمر ابعد من ذلك فكل مكان هناك تغيير سياسي إلا وزادت التحولات الاقتصادية من خلال تتبع وجدنا هذا.

المطلب الرابع: الإصلاحات المؤسساتي

لعبت المؤسسات التنظيمية، التي ظهرت لأول مرة في الولايات المتحدة الأمريكية وانتشرت إلى العديد من الدول بخصائص مشتركة مماثلة ولكن بوظائف وهياكل جديدة منذ سبعينيات القرن الماضي، دورًا هامًا في تركيا أيضًا. ومع ذلك، ونظرًا لعوامل مثل الثقافة الإدارية والسياسية، والأنظمة الاقتصادية[1]، والخصائص الهيكلية للمنظمات الإدارية، فإن وظائف هذه المؤسسات وهياكلها قد تختلف من بلد إلى آخر. وبشكل أساسي، وبفضل خصائصها المتمثلة في الاستقلالية المؤسسية واستقلال هيئات صنع القرار، ووظائفها في إنفاذ القانون المتعلقة بالنظام الاقتصادي العام، لعبت المؤسسات التنظيمية دورًا فعالًا في تنفيذ السياسات النيوليبرالية، وقد حظيت بفهم أفضل في تركيا على مر الزمن منذ إنشائها، مع تأثرها أيضًا بالتحول في التنظيم الإداري. وقد طرأت تغييرات متكررة وجذرية على التشريعات المتعلقة بهذه المؤسسات العامة، التي تُعد جزءًا من الإدارة اللامركزية، وكاتجاه عام، كان هناك ازدياد في صلاحيات الإدارة المركزية على هذه المؤسسات.

[1]-HıfzıDeveci;SistemReformu 2: DüzenleyiciKurumlar;https://www.kapdem.org/sistem-reformu-2-duzenleyici-kurumlar-rejimi-bolum-1-2026

شهدت تركيا جهودًا إصلاحية متواصلة في مجال الإدارة العامة. فمنذ وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، أُدخلت تغييرات وإصلاحات جوهرية على الهياكل التشريعية والتنفيذية والقضائية.وتمّ إدخال تعديلات دستورية بشكل متواصل، كما أُدخلت تغييرات جوهرية على الهياكل السياسية والإدارية وآليات الحكم. وإلى جانب التعديل الدستوري الشامل الذي أُقرّ في استفتاء عام 2010، وما شابهه من لوائح قانونية هامة، تمّ الانتقال إلى نظام جديد هو "النظام الرئاسي"، الذي أُقرّ أيضًا في استفتاء عام 2017.وتتطلب جميع التغييرات والإصلاحات الهيكلية والنظامية التي نُفّذت خلال العشرين عامًا الماضية تحليلًا شاملًا ومفصلًا لمزاياها وعيوبها. وتتزايد الأصوات المطالبة بإعادة هيكلة النظام الرئاسي، لا سيما في ظلّ تفاقم أزمات الحكم. بينما تُناقش الحاجة إلى إصلاح النظام الحالي، لم تُبدِ الأحزاب السياسية الرئيسية، وهي تحالف الشعب، وحزب العدالة والتنمية، وحزب الحركة القومية، التي أنشأت ودافعت معًاعن "النظام الرئاسي"، أي نية لإصلاح النظام الحالي[1]. مع ذلك، فقد أوضحت هذه الأحزاب، من خلال مشروع القانون الذي أعدته لتقديمه إلى الجمعية الوطنية الكبرى هذا الأسبوع، أنها تُخطط لإجراء تغييرات سياسية وإدارية جوهرية.

بنية المؤسسات التنظيمية: مشكلة السمات المميزة. إن الوظائف المذكورة أعلاه، والتي يمكن وصفها بأنها قاسم مشترك في جميع البلدان التي تُطبق فيها، تحمل معها أيضًا خصائص معينة تتعلق بهيكل هذه المؤسسات. وبناءً على ذلك، لتحديد المؤسسات التنظيمية في تركيا، ينبغي تقييم هيكلها المؤسسي، والصلاحيات التي تمارسها، ووظائفها، من حيث العناصر المميزة التي تميزها عن المؤسسات الأخرى. أ. الخصائص الهيكلية للمؤسسات التنظيمية: إن أهم سمة في تنظيم المؤسسات التنظيمية، نظرًا لوظائفها، هي إنشاء هيكل مؤسسي يوفر ضمانات لاستقلاليتها عن الإدارة المركزية، ولاستقلالية هيئاتها المسؤولة عن اتخاذ القرارات. لذلك، على سبيل المثال، عرّف موريسون هذه المؤسسات بخصائص مرتبطة بالاستقلالية، مثل عدم إمكانية عزل القائمين عليها، مع إمكانية وضع تعريفات مختلفة. في تركيا، يُعبّر عن هذا الاستقلال في التنظيم الإداري عمومًا من خلال الاعتراف بالشخصية القانونية المستقلة، بينما في فرنسا، على سبيل المثال، لا تتمتع هذه المؤسسات بشخصية قانونية مستقلة، وفي تركيا، تتمتع جميع الإدارات اللامركزية من حيث الخدمة بهذه الخاصية؛ لذا، فإن مجرد وجود الشخصية القانونية لا يكفي

[1]- D. Çiğdem Sever * Türkiye'deDüzenleyiciKurumlarinYapisi, IşleviVeDönüşümü.AÜHFD, 64 (1) 2015:P201

ليكون سمة مميزة.من السمات الأخرى للهيكل المؤسسي الشكل التنظيمي الشبيه بمجالس الإدارة. فقد أُنشئت

هيئات صنع القرار المؤلفة من عدة أفراد، لا سيما لمنع التأثير الخارجي، بدلاً من الإدارة الفردية. ويُعتقد أن القرارات التي تتخذها هذه المؤسسات ستكون أكثر توافقًا، وتعكس احتياجات السوق، وتتسم بالتعددية، وبالتالي ستكون أكثر عدلاً وشرعية وصحة. ومع ذلك، لن يكون هذا المعيار وحده كافيًا لتركيا، إذ من الممكن رؤية هياكل أخرى شبيهة بمجالس الإدارة في التنظيم الإداري، مثل مجلس التعليم العالي، والمجلس الأعلى للانتخابات، والمجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين، وغيرها الكثير. لذلك، ينبغي البحث عن العنصر المميز في اللوائح المتعلقة بتوفير الاستقلالية والحكم الذاتي المذكورين آنفًا. ولضمان خلو هذه المؤسسات من التأثير السياسي، يمكن الإشارة إلى تمييز فيما يتعلق بأساليب تعيين وعزل مديري/مجالس إدارة المؤسسة. وبشكل عام، في تركيا، نادرًا ما يتم تعيين أعضاء مجالس الإدارة في هذه المؤسسات من قبل البرلمان، بل غالبًا ما يتم ذلك من قبل السلطة التنفيذية. ومع ذلك، يتمتع أعضاء مجلس الإدارة ببعض الضمانات، وخاصة القيود المفروضة على الفصل، لحمايتهم من التأثير السياسي.

وفي تركيا، تجدر الإشارة إلى أن هذه المؤسسات تُعنى عمومًا بإنفاذ القانون، وغالبًا ما تتداخل أنشطتها في هذا المجال، مستخدمةً صلاحيات تنظيمية وإشرافيةوإنفاذية. وتتعدد الآراء حول ما إذا كانت أنشطة إنفاذ القانون مجالًا منفصلًا عن الخدمة العامة، أم أنها تُعدّ خدمة عامة. ومع تراجع دور الإدارة في قطاع الخدمات، يضيق نطاق الخدمة العامة بينما يتسع نطاق إنفاذ القانون،مما يُضفي أهميةً بالغةً على طبيعة هذه العلاقة. ومع ذلك، عندما يُعتبر النظام العام مفهومًا فرعيًا من المصلحة العامة،ورغم وجود تمايز في النظام القانوني فيما يتعلق بالسلطة العامة المستخدمة، ونظرًا لأن الدستور لا يذكر سوى الخدمة العامة، فينبغي أيضًا اعتبار أنشطة إنفاذ القانون خدمةً عامةً ذات خصائصها الفريدة. وفي هذا السياق، وكما ذكر دوران أيضًا، فإن وظيفة هذه المؤسسات "لا تهدف إلى تقديم عمل محدد، على الرغم من أنها تحمل طبيعة الخدمة العامة الإدارية؛ بل تبرز كترتيبات قانونية".

هناك اختلافات. في تركيا، لا تشمل سلطة التنظيم، التي تُعرَّف بأنها سلطة ثانوية تخضع لشروط الامتثال للقانون والاعتماد عليه، تنظيم مسألة غير منصوص عليها في القانون على الإطلاق، كما أن حظر نقل السلطة التشريعية إلى مؤسسة خارج البرلمان هو أيضًا شرط من شروط المادة 7 من الدستور. علاوة على ذلك، عند النظر معًا في أحكام المادة 123 من الدستور المتعلقة بشرعية الإدارة، والمادة 13 المتعلقة بتقييد الحقوق والحريات الأساسية بموجب القانون فقط، يتضح أن الحدود الدستورية للسلطة التنظيمية لهذه المؤسسات هي نفسها حدود السلطات الإدارية الأخرى، وأن وظيفة تنظيم السوق المذكورة آنفًا تتمثل في إصدار أعمال تنظيمية ضمن هذه الحدود. في هذا الصدد، لا يمكن القول إن السلطة التنظيمية للمؤسسات التنظيمية تختلف عن غيرها من المؤسسات، وأن منح المؤسسات التنظيمية سلطة تنظيمية بموجب قوانين تتجاوز ذلك يُعد مخالفًا لمبدأ عدم تفويض السلطة التشريعية.<كما ألغت المحكمة الدستورية الحكم القانوني المتعلق بتنظيم هيئة تنظيم الاتصالات في كينيا (TAPDK) لوحدات خدماتها بموجب قانونها التنظيمي الخاص، معتبرةً إياه مخالفًا للمواد 7 و123 و128 من الدستور.< وفي القرار نفسه، لم يُلغَ الحكم المتعلق بالسلطة التنظيمية الممنوحة لهيئة تنظيم الاتصالات في كينيا (TAPDK) بموجب القانون. تم التأكيد على أن المؤسسة مخولة بوضع اللوائح شريطة امتثالها للقانون. ورغم الادعاء الوارد في الطلب نفسه بأن صلاحيات المجلس واسعة وأنها ستؤدي إلى "خلق اقتصاد تدخلي من خلال الحكومة"، إلا أن المحكمة، استنادًا إلى إمكانية مثل هذه التدخلات في الدولة الاجتماعية وتوافر المراجعة القضائية، وتأكيدًا على الواجبات المفروضة على الدولة، رفضت طلب الإلغاء بالإشارة إلى المواد 5 و48 و166 و167. ومن الجدير بالذكر أيضًا أن هذا التفسير للمحكمة يتعارض مع الأهداف الاقتصادية المزعومة لهذه المؤسسات. وفي هذا السياق، يُلاحظ عمومًا وجود اختلافات في السلطة التنظيمية بين المؤسسات.

المبحث الثالث: تحديات التغيرات حزب العدالة والتنمية وتحدياتها

إن المسلم بـه فـي دورة الحيـاة بشـني مجالاتهـا أن هنـاك الأصـل ونفيضـه أي أن الحيـاة تعـرف بنواقضها فكل شيء إلا وله ضده ونقيضه كما قال ربنا﴿ وَمِنْ كُلِّ شَيْءٍ خَلَقْنَا زَوْجَيْنِ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [الذاريات: الآية49] ، ومن هنا يمكن القول أن النخبة السياسية التركية وأصحاب الفرار الجدد كانت لهم تحديات كبيرة للحفاظ علي النظام الذي أقاموه سواء علي المستوي المحلي أو الدولي منذ وصولهم إلي سدة الحكم والسبب الرئيسي في هذا للخلفيات الإسلامية التي نشا عليها معظم قيادات الحزب فالمرجعية كانت سببا في التحفظ الداخلي والخارجي فالخوف من عودة وإحياء الفكر الإمبراطورية الإسلامية وعودة تركيا إلي جذورها الإسلامية كانت تؤرق العلمانية الصلبة وحلفاءها في الخارج، وبمختصر العبارة فالتغيير يقابله مقاومة.

المطلب الأول: المشروع التغييري للعلمانية

منذ وصول حزب العدالة والتنمية إلي الحكم ظهر للسطح الجدل الفكري عن محاولات صانعو القرار في حزب العدالة والتنمية تغيير النظام العلماني الذي أسسه كمال أتاتورك في ظل النجاحات الاقتصادية المحققة علي ارض الواقع والقبول الشعبي منذ توليه الحكم غي 2002 إلي غاية اليوم، ومع نجاح حزب العدالة والتنمية في تحويل قوى "الهامش" المحافظة إلى منظومة مؤسسية فاعلة، ووضعها في "مركز" السلطة؛ أي في مؤسسات الرئاسة والحكومة والبرلمان، ومع تعاظم نفوذها الاقتصادي و العالمي، يتصاعد الجدل عن مكانة العلمانية ومستقبل النظام العلماني في ظل سيطرة حزبٍ ذي جذور إسلامية والقوى المحافظة التقليدية المتحالفة معه على الدولة، وعيه فان الفكر السياسي لهذه النخبة ظهرت لها تحديات لتجسيد أفكارها وتغييراتها علي ارض الواقع ونجد من بين هده التحديات:

الجمهورية الجديدة: مع إعلان حزب العدالة والتنمية السعي لتأسيس "جمهورية جديدة." ظهرت تحديات وأسئلة جوهرية حول هذه الجمهورية الجديدة وأول سؤال لقي لغطا سياسيا وفكريا هوو هل هناك تهديد للنظام العلماني الكمالي؟ وهل سيجري تأسيس نظام جديد على أنقاضه؟ أم هل يستهدف حزب العدالة والتنمية إعادة صوغ العلمانية التركية بما يوافق القيم والتقاليد المشتركة؟ بحسب "الرؤية السياسية" لحزب العدالة والتنمية، فإنه يؤمن بالسياسة التي تقوم "بتطبيع النظام"؛ إذ يقول" :لعدة عقود بقيت الحياة السياسية التركية تقع تحت تأثير التوترات المتصاعدة بين العلاقات التالية: الدينية –السياسية، والتقاليد – المعاصرة، والدين – الدولة، والدولة – المجتمع – الفرد. ويسعى الحزب لإعادة بناء هذه العلاقات و إزالة عناصر التوتر بين هذه العلاقات وبهذا، فإنه يعني بتطبيع السياسة أو النظام "إعادة بناء" العلاقات من خلال الرجوع إلى المكونات "الطبيعية" الموروثة في المجتمع التركي وقيمه المشتركة، من دون فرض فلسفة متشددة للدولة تقصي التقاليد بحجة التحديث، وتقصي الدين بحجة التغريب، وتقصي الهويات الثقافية والعرقية الأخرى.[1]

ويظهر من خلال هذا التصريح مدي تحمس صناع القرار التركي إلي تغيير تعريف الجمهورية للعلمانية بما يتوافق والقيم والتقاليد المجتمع التركي أي جمهورية جديدة تتماشي وحريات المواطن التركي

[1]- عماد قدورة، الديمقراطية المحافظة" ومستقبل العلمانية التركية، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، الدوحة، 2014، ص12

أي التخلي عن اللائكيةالاتاتوركية التي أقصت الطرف الإسلامي من المشهد التركي وتغليب فئة على فئة. وعبر اردوغان في مرات عدة أن حزبه يعبر عن الدولة العلمانية بوصفها "محايدة تجاه جميع الجماعات الدينية"، وأن "الدولة العلمانية ليست ضد الدين ولكنها تكفل الحرية الدينية، وأنها يجب أن تحترم وتحمي حتى الملحدين، وأن الدستور التركي يعرف العلمانية بأنها تتعامل مع أفراد الشعب على مسافة متساوية من جميع الأديان، وأن الدولة العلمانية لا تنشر اللادينية". ففي حديثه الذي أدلى به لإحدى البرامج في القاهرة قال أردوغان إن الدستور التركي يعرف العلمانية بأنها تتعامل مع أفراد الشعب على مسافة متساوية من جميع الأديان، وأن الدولة العلمانية لا تنشر اللادينية.وقال عن نفسه: رجب طيب أردوغان ليس علمانيا فهو مسلم لكنه رئيس وزراء دولة علمانية مضيفا: أن الدولة العلمانية لا تعنى دولة اللادين، متمنيا وجود دولة مدنية تقوم على احترام جميع الأديان والشرائح في المجتمع، وقال أردوغان:ان مفهوم العلمانية ليس مفهوم رياضيات كأن نقول حاصل 2 ضرب 2 يساوي 4، فتعريفات المفاهيم الاجتماعية تختلف فيما بينها، فالعلمانية في المجتمع الانجلوسكسوني لها مفهومها المختلف عنه في أوروبا، كما أن المفهوم التركي مختلف، وقد دفعنا ثمنا باهظا من أجل ذلك المفهوم في تركيا.وأضاف : في دستور 1982 تم تعريف العلمانية بأن معناها وقوف الدولة على مسافة متساوية من جميع الأديان، أما الأشخاص فلا يكونون علمانيين، يستطيعون أن يكونوا متدينين أو ضد الدين أو من أديان أخرى، فهذا شيء طبيعي[1].

العلاقة بين الدين والدولة والعلمانية في السياق التاريخي: لفهم العلاقة بين الدين والدولة والعلمانية في الإمبراطورية العثمانية وتركيا، نعتقد أن دراسة أصل مفهوم العلمانية في العالم الغربي، ومسار العلمانية في سياق العلاقة بين الدين والدولة، ستمكننا من فهم الموضوع بشكل أفضل. أ) أصل مفهوم العلمانية: من الناحية الاشتقاقية، يُشتق مصطلح العلمانية من الكلمة اللاتينية "Laicus"، ودخل اللغة التركية من الصفة الفرنسية "laic/laique". في اللغات الغربية، تعني "غير المنتمي إلى دين أوكنيسة". وبالعودة إلى الوراء، استخدم الإغريق القدماء مصطلح "laikos"[2] للإشارة إلى الشخص

1- اردوغان: لست علمانياً فأنا مسلم.. والعلمانيةُ تضمن تديُّن الأشخاص، العربية19 سبتمبر 2011 على الرابط:http://www.alarabiya.net/articles/2011/09/14/166779.htm

2-Gül Tuba Dağcı1, Adnan Dal2 ; Osmanlı'danGünümüze Din-DevletveLaiklikTartışmaları ; Cilt.2 No.1 2014 ;p39

"المنتمي إلى الشعب". في اللاتينية في العصور الوسطى، اتخذت هذه الكلمة شكل "laicus" وكانت تُستخدم للدلالة على الشخص "غير رجل دين/غير عضو في الكنيسة/غير شاغل أي منصب أو لقب ديني". بدأ مصطلح "laicus" بالظهور في النصوص منذ القرن الثالث عشر فصاعدًا، واكتمل مضمونه المفاهيمي بعد ذلك التاريخ.لا يوجد فهم واحد للعلمانية. يمكن دراسة هذا المفهوم من ثلاثة جوانب من منظور واسع. عند النظر إلى العلمانية ومفهوم "العلمانية" في العالم الأنجلوسكسوني، يمكننا دراستها بشكل منفصل من حيث دلالاتها الفلسفية والاجتماعية والسياسية والقانونية. فلسفيًا، تهتم العلمانية بفصل المعتقدات والافتراضات الميتافيزيقية واللاهوتية عن المعرفة العقلانية[1]، واعتبار الإله مرجعًا للمعرفة. في العالم الغربي، طوّر الفكر العلماني العقلاني، الذي أصبح تقليدًا راسخًا بفضل إسهامات العديد من المفكرين والفلاسفة خلال عصر النهضة والإصلاح والتنوير – التي تُعتبر محطات رئيسية في الحداثة – رؤية عقلانية للعالم بدلاً من الفهم الإلهي القديم للكون، وهي رؤية أساسية أيضًا للعلوم الحديثة. إذا نظرنا إلى هذا المعنى المحدود، يمكننا القول إن العلمانية تتعارض مع النظرة الدينية السابقة للعالم، بل وتعارضها. ولتمييز معناها الفلسفي عن معانيها الأخرى، يمكننا استخدام مفهوم "العلمانية" (laicisme)، وهو قريب من معناها الفرنسي، بدلاً من "العلمانية" للتعبير عن تيارات الفكر العلماني والحركات والمواقف المرتبطة بها من الناحية السوسيولوجية، يُستخدم مصطلح "العلمنة" تحديدًا للتعبير عن العلمانية. وهذا المصطلح هو في جوهره مرادف مختلف لكلمة "العلمانية" في العالم الأنجلوسكسوني. في هذا السياق، يشير المعنى السوسيولوجي للعلمانية إلى تقليل تأثير الدين على الحياة الاجتماعية، وإلى "علمنة" المجتمع (الدنيوية) بشكل ملحوظ. وهذا يعني أن العقل البشري والممارسة الحياتية يصبحان أساسيين في البنى والعلاقات الاجتماعية، بينما تُهمَّش العناصر الدينية والصوفية وغير العقلانية. بعبارة أخرى، في عملية العلمنة التي رافقت التحديث، تراجعت الأهمية الاجتماعية للدين. يتضاءل تأثير الدين في أداء الأدوار والمؤسسات الاجتماعية، وفي معتقدات الأفراد وسلوكياتهم. وفيما يتعلق بالعلمانية بمعناها السياسي والقانوني، نلاحظ أن عملية صياغة هذا المفهوم بدأت مع الصراع بين الكنيسة والدولة في الغرب[2]، والذي انتهى لصالح الدولة. في هذه المقالة، سنحاول تقديم أمثلة عملية للعلمانية بمعناها السياسي والقانوني، باعتبارها نتاجًا للتقاليد الفكرية الغربية، وذلك باستخدام أمثلة من بيزنطة والإمبراطورية

[1]-ibid :p 38

[2]-türköne, Mümtaz'er), Siyaset, Lotus Yayınları, 4.Baskı, Ankara,s.534. (2006 :

عند دراسة دور الإسلام في السياسة التركية، يبدو أنه نشط بطريقة ربما تتعارض تمامًا مع مبدأ العلمانية. فبحسب نارلي، "قدمت الحكومات ردودًا معقدة ومتناقضة على القوى المعادية للعلمانية والمؤيدة للشريعة؛ ففي بعض الأحيان، أدخلت ترتيبات دستورية جديدة لحماية مبدأ العلمانية، وفي أحيان أخرى، لجأت إلى حلول وسط لا تقوض مبدأ العلمانية جوهريًا، ولكن عواقبها السياسية طويلة الأمد محل شك"[1].

بالنظر إلى كل هذه العوامل، يبدو من الصعب التنبؤ بمستقبل العلمانية في تركيا في الوقت الراهن. فمن جهة، هناك نظام راسخ، ومن جهة أخرى، هناك أغلبية مسلمة كبيرة ومجموعة من القواعد التي يحملها الإسلام، والتي تتدخل بشكل مباشر في شؤون الدولة. ومع ذلك، فمن المؤكد أن العلمانية في تركيا، ولا سيما مع رفع الحظر عن الحجاب/العمامة، قد انطلقت في مسار يصعب التراجع عنه. وإذا ما أُلغي هذا الحظر، فمن المتوقع أن يكون رد فعل غالبية المجتمع عنيفًا. إلا أنه، وفقًا لروبنسون، لا ينبغي أن يدفعنا انتعاش الإسلام إلى الاعتقاد بحدوث ثورة إسلامية في تركيا. فالمخاوف التي تساور العلمانيين من أن السماح بأي رمز ديني سيتبعه مزيد من القيود لا تبدو في محلها حاليًا. يكمن السبب الرئيسي في ذلك في أن الحجاب، عبر التاريخ، ارتبط بدلالاته السياسية أكثر من دلالاته الدينية، في سياق العلمانية والإسلام السياسي. مع ذلك، إذا نظرنا إلى مسألة اللباس، على سبيل المثال، لو طُرحت مسألة عمل الرجال ذوي اللحى في المؤسسات العامة، لأصبح ذلك موضوعًا مشروعًا للنقاش. عند هذه النقطة، قد تبرز مسألة إعادة تعريف حدود العلمانية. في نهاية المطاف، كانت العلمانية تعني إبراز الجانب الغربي من مجتمع ينظر إلى الشرق والغرب معًا. وقد فُسِّرت العلمانية، التي تُعدّ إحدى انعكاسات فكر التنوير الغربي على المجتمع العثماني، تفسيراتٍ مختلفة من قِبل دوائر مختلفة. مع ذلك، يبدو أنه بالنظر إلى التوجهات خلال الفترات التي أدركت فيها الإمبراطورية العثمانية ضعفها أمام الغرب (وكان أحد أهم أسباب ذلك هو النزعة القومية، وهي أيديولوجية أخرى ذات جذور غربية)، لكان من الممكن تبني نموذج دولة علماني إلى حد ما، بغض النظر عن الجهات الفاعلة المعنية. يبدو أن الأمر سيستغرق بعض الوقت قبل أن نتمكن من فهم التأثير الاجتماعي الكامل للوضع الذي تقف فيه العلمانية اليوم[2]. *يُعد مبدأ العلمانية ضمانةً لحرية الدين* والضمير.

---

[1]-AykutSiğin* ,LaiklikÇerçevesindeTürkiye'deDin Ve Toplum: Dünü, Bugünü Ve Yarini Religion And Society In TurkeyFrom The Perspective Of Laicism: Yesterday, Today And Tomorrow Of Laicism In Turkey,UluslararasiSosyalArastirmalarDergisi The Journal Of International Social ResearchCilt: 7 Sayi: 35 Volume: 7 Issue: 35,P435

[2]-Türk DilKurumu. (. TürkçeSözlük. Ankara: Türk DilKurumuYayınları. 2011),p480

في هذا القرار، تؤكد المحكمة أن مبدأ العلمانية يضمن حرية الدين والضمير، مشيرةً إلى حق الأفراد في العيش وفقًا لمعتقداتهم الدينية، وإلى ضرورة إبراز هذا الحق، لا سيما في المجالين الاجتماعي والعام. وفي هذا الصدد، ترى المحكمة أن مبدأ العلمانية يجب تفسيره بطريقة أكثر مرونة، أو بعبارة أخرى، بطريقة أقل تدخلاً من الدولة في الحياة الخاصة للفرد، على عكس قراراتها السابقة. وقد واصلت المحكمة هذا النهج القضائي بتعريف مبدأ العلمانية في الاتجاه نفسه في قرارين أصدرتهما عامي 2017 و2018

ووفي الخنام

إن فصل الدين عن الدولة، الذي تطور بأشكال مختلفة في الغرب نتيجة للتغيرات الاقتصادية والاجتماعية، اتخذ مساراً في تركيا، ضمن سياقها التاريخي الفريد، حيث تقاربت في بعض الأحيان مع الغرب، لكنها اختلفت عنه أيضاً اختلافاً كبيراً. في هذا الصدد، وبدلاً من الصراع بين الكنيسة والدولة في الغرب، لوحظ في تركيا، ولا سيما خلال حرب الاستقلال والفترة الثورية اللاحقة، ظاهرة وحدة السلطة السياسية والدين. هذه الوحدة، بمعنى ما، غيرت الطريقة التي تجلت بها الصراعات التي شهدها الغرب في تركيا.

في تركيا، أدى غياب ديناميكيات التنمية الاجتماعية التي تشكل أساس فصل السلطة العلمانية عن السلطة الروحية في الغرب، إلى جانب تبني مبدأ العلمانية من قبل مجموعة محدودة دون طلب شعبي، إلى تشكيل الطابع التدخلي لهذا المبدأ بشكل مباشر[1].

في هذا السياق، اكتسب مبدأ العلمانية طابعًا يستلزم تدخلًا أكبر من جانب الدولة في الممارسات الدينية، لا سيما في المجال العام، وذلك لحماية مفهوم السيادة الوطنية من البنى شبه الإقطاعية والدينية التي يصعب القضاء عليها، ولضمان التحول الاجتماعي في الدولة القومية الناشئة. ومع ذلك، ونظرًا للعلاقة الوثيقة بين تفسير المبدأ وتطبيقه والسلطة السياسية، وافتقاره إلى أساس اجتماعي، فقد بات من المحتم أن يتأثر كلا المجالين بالظروف والخطابات السياسية الراهنة.

[1]- توفيق كان بيكر ،تأملات حول تحول مبدأ العلمانية في تركيا،اكتوبر 2021 علي الرابط:https://hukukbulteni.khas.edu.tr/bulten

المطلب الثاني: الدولة العميقة

1- مفهوم الدولة العميقة

يعتبر مفهوم الدولة العميقة من المفاهيم المتداولة في دول أمريكا اللاتينية، وفي خبرة بعض الدول الأوربية كايطاليا وروسيا، ولكن المفهوم تمتع بشهرة كبيرة في الأوساط السياسية التركية خصوصاً بعد تفجير قضية تنظيم الأرجنكون، ويتم التعبير عن الدولة العميقة بمجموعة من المصطلحات منها الدولة الحارسة، الدولة الظل، الدولة الخفية، أو الدولة المتغلغلة.

ومن أهم تعريفات الدولة العميقة طبقاً للخبرة التركية أنها عبارة عن " شبكة من العملاء الذين ينتمون إلى تنظيم غير رسمي، له مصالحه الواسعة وامتداداته في الداخل والخارج، وتمثل نقطة القوة فيه أن عناصره الأساسية لها وجودها في مختلف مؤسسات ومفاصل الدولة، المدنية والعسكرية والسياسية والإعلامية والأمنية، الأمر الذي يوفر لتلك العناصر فرصة توجيه أنشطة مؤسسات الدولة الرسمية والتأثير في القرار السياسي، وللدولة العميقة وجهان، أحدهما معلن وظاهر يتمثل في رجالها الذين يتولون مواقع متقدمة في مؤسسات الدولة والجيش والبرلمان والنقابات إلى جانب مؤسسات الإعلام ونجوم الفن والرياضة، والوجه الآخر خفي غير معلن يتولى تحريك الأطراف المعنية في مؤسسات الدولة لتنفيذ المخططات المرسومة[1] "

يذهب البعض إلى أنها عبارة عن وجود عناصر ودوائر غير معروفة تلعب دورا محوريا فى توجيه مسار الأحداث فى البلاد من تحت الطاولة، مستخدمة كافة الوسائل المشروعة وغير المشروعة، لمصلحة جهات داخلية وخارجية، بدعوى حماية النظام العلماني، وهى الدولة التي ترتكز على تحالف يضم رموز عسكرية عاملة وسابقة، فضلا عن كتاب وصحافيين ورجال قضاء وأصحاب أعمال، علاوة على عملاء للمافيا، الذين يوكل إليهم القيام بالأعمال القذرة كتصفية واختطاف بعض الشخصيات السياسية و الرموز الوطنية أو إشاعة الفوضى والاضطرابات الأمنية في البلاد

وتعرف كذلك الدولة العميقة في تركيا بالتركية (derindevlet) يرى الباحثون أنها مجموعة من

1- د. كامل فتحي كامل، الدولة العميقة في الخبرة التركية، علي الرابط:https://democraticac.de

التحالفات النافذة المناهضة للديمقراطية داخل النظام السياسي التركي، وتتكون من عناصر رفيعة المستوى داخل أجهزة المخابرات (المحلية والأجنبية)، والقوات المسلحة والأمن والقضاء والمافيا. فكرة الدولة العميقة مشابهة لفكرة "دولة داخل الدولة". ولهؤلاء المعتقدين بوجودها، فالأجندة السياسية للدولة العميقة تتضمن الولاء للقومية والنقابوية، وما تراه هذه الجماعات مصالح الدولة. العنف ووسائل الضغط الأخرى قد تم توظيفها تاريخياً بطريقة سرية في الأغلب للتأثير على النخب السياسية والاقتصادية لضمان انتهاج سياسات تحقق مصالح معينة ضمن الإطار الديمقراطي ظاهرياً لخريطة القوى السياسية. الرئيس السابق سليمان دميرل يقول أن منظر وسلوك النخب (التي يسيطر عليها العسكر) التي تكون الدولة العميقة، وتعمل على الحفاظ على المصالح الوطنية، يشكله إيمان متجذر، يعود إلى سقوط الدولة العثمانية، بأن البلد هو دوماً" على حافة هاوية ما ."

أيديولوجية الدولة العميقة يراها اليساريون مناهضة لحقوق الطبقة العاملة أو وطنية متطرفة؛ ويراها الإسلاميون مناهضة للإسلام وعلمانية؛ ويراها الأكراد مناهضة للأكراد وكما يوضح رئيس الوزراء الأسبق بولنت أجاويد، فإن تنوع الآراء يعكس عدم وجود اتفاق على ماهية الدولة العميقة أحد التفسيرات هو أن" الدولة العميقة"ليست تحالفاً، بل إنها مجموع عدة مجموعات تعمل ضد بعضها البعض خلف الكواليس، كل منها يسعى لتنفيذ الأجندة الخاصة بها. وهي بذلك تناقض مفهوم الدولة المنسجمة، أي الدولة التي يسود فيها الاعتراف بحق الاختلاف، واحترام خيار الناس في شكل القيادة التي تسوسهم، ويتم حل الخلافات فيها بقوة الإقناع أو القانون لا بقوة السلاح. إضافة إلى أن الشرعية هي شكل من أشكال القوة لأنها تكسب المجتمع تلاحما ومنعة ضد الأعداء.. وشائعات الدولة العميقة تروج في تركيا منذ فترة حكم أجاويد كرئيس وزراء في السبعينات، بعد إعلانه عن وجود فرع تركي لعملية غلاديو،" المناهضة لحرب العصابات[1] ."

إن من اهم مخرجات النظام الدولي بعد الحرب العالمية الأولي هو بروز الدولة القومية وانهيار الإمبراطورية العثمانية ولعل هذين المتغيرين كانا أهم مخرجات وسمات النظام الدولي آنذاك فمع نهاية الإمبراطورية كتب نعش الإمبراطوريات وولي عهدها وعملت الوحدات الجديدة للنظام الدولي انذاك علي عدم الرجوع إلي مثل هذا التنظيم الدولي وهذا ما يفسر سياسة التضعيف التي انتهجتها الدول المنتصرة

[1]-Ortaylı, İ. YeniOsmanlıdüşüncesinindoğuşu. İstanbul: İletişimYayınları,(2015).,p44

في الحرب العالمية الأولي والتي عمدت علي تقسيم الإمبراطورية إلي دول بل أكثر من ذلك اقتطاع بعض الدول من أراضي الإمبراطورية وضمها تحت وصايتها في معالم تشكيل الجغرافيا الدولية حيث من وقتها رسمت معالم الدول القومية التركية مع توقيع معاهدة لوزان 1923.

إن هذا التقسيم أعطي لتركيا موقعا جيوستراتيجي مكنها من أن تكون محورا مهما في رسم التكتيكات والاستراتيجيات الدولية خاصة وأنها جاءت بين قطبين الشرقي والغربي ولعل تقيدها بمعاهدات دولية خاصة في مجال المضايق الدولية أوحي بمحاولات كبت جماح الدولة التركية والعمل علي الحد من لعبها لدور دولي علي الساحة الدولية والاقتصار غلي بعض القضايا الإقليمية، بل إن هناك من النظريات الدولية من اعتبر أن من يسيطر علي قلب العالم(تركيا قلب العالم) فقد سيطر العالم وهذا ما لمسناه في نظرية ماكيندر.

وعليه أصبح التحول في السياسة الخارجية التركية موضوعًا يتم متابعته عن كثب، مما أثار مناقشات مهمة حول الأسباب الكامنة والموارد والجهات الفاعلة والنتائج وطبيعة تقدم السياسة. قدم هذا التغيير أيضًا تحديات جديدة لأولئك الذين تبنوا نماذج عامة لفهم وشرح السياسة الخارجية التركية. سنحاول في هذا المبحث مناقشة الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تعقيد دراسة السياسة الخارجية التركية خلال هذه الفترة، مثل التغييرات المتزامنة في طبيعة وتصور النظام الدولي – نهاية العالم أحادي القطب، وظهور مراكز قوة جديدة – والتحولات الداخلية في تركيا، بما في ذلك السيطرة المدنية النشطة على الجيش، وظهور رأي عام منتبه في السياسة الخارجية.[1]

وبالنسبة للمراقب الأجنبي، فإن الاعتقاد التركي بوجود الدولة العميقة يعد ظاهرة اجتماعية مثيرة للاهتمام، ويبدو أنها مبنية على تجميعة من الحقائق ونظريات مؤامرة. فثمة أتراك، بما فيهم سياسيون منتخبون، قد صرحوا بإيمانهم بأن "الدولة العميقة" موجودة .

إن الكتابة والتحدث عن الدولة العميقة في تركيا يعني معالجة قضية معروفة وغير مألوفة في آن واحد. تُعرَّف "الدولة العميقة" عادةً باستعارة جبل الجليد، وهي صورة يعرفها الجميع تقريبًا، يُعتقد بوجودها وتظهر من حين لآخر. بالنسبة للبعض، فقد "تم تصفيتها ومحاكمتها في المحكمة". كشفت وثائق ويكيليكس أنه

[1].-kiliçbuğrakanat, Theorizing the Transformation of Turkish Foreign Policy.https://www.insightturkey.com January 1, 2014

بعد 12 يومًا فقط من وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة عام 2002، أرسل السفير الأمريكي في أنقرة تقريرًا بعنوان "الدولة العميقة في تركيا" إلى واشنطن ذكر فيه: "تُواجَه هيمنة الدولة العميقة بتحدٍّ تدريجيّ وبشفافية نادرة في تاريخ الجمهورية التركية." ووفقًا للتقرير، فإن "ما يُشير إليه الأتراك بالدولة العميقة" هو "حكم غير رسميّ وشبه قضائيّ مدفوع بتعريف واسع للأمن القوميّ. وكانت المرّة الأولى التي قُدِّم فيها هيكل يُعرّف نفسه بـ"الدولة العميقة" إلى المحكمة في عام 2008، في محاكمة إرغينيكون. وبعد كلّ تلك السنوات، ومع الاعتقاد بوجود صلات له بالعديد من جرائم القتل التي ارتكبها مهاجمون مجهولون، ظهرت الدولة العميقة أمامنا كمنظمة يُزعم أنها تأسست على يد مجموعة من الجنود المتقاعدين والصحفيين المحتجزين. وزُعم أن مهمتها الأهمّ هي الإطاحة بحكومة حزب العدالة والتنمية. كما اتضح من لائحة الاتهام في الدعوى القضائية، أطلق بعض هؤلاء المعتقلين على أنفسهم اسمي "إرغينيكون" و"الدولة العميقة"، لكنهم مع ذلك اعتبروا غياب تنظيم رسمي بمثابة قصور. وما بدا وكأنه دولة عميقة قوية للغاية لم يكن سوى مجموعة من الجنود السابقين، المتقاعدين إما بسبب العجز أو المنفصلين عن الجيش، بالإضافة إلى صاحب امتياز صحيفة يبلغ من العمر 84 عامًا. وشمل المعتقلون أيضًا الجنرال ولي كوتشوك، الذي تربطه صلات بمنظمة الاستخبارات ومكافحة الإرهاب التابعة لقوات الدرك (JITEM) و"حادثة سوسورلوك"، وهي الحادثة التي كشفت عن الدولة العميقة، إلى جانب العقيد عارف دوغان وبعض أعضاء المافيا. وكانت حادثة تحطم طائرة سوسورلوك عام 1996 من بين الحالات القليلة التي أدت إلى ظهور الدولة العميقة. في تلك الأيام، كان المقصود بمفهوم "الدولة العميقة"، الذي أصبح هيكلاً أسطورياً وحقيقة معروفة ووصفه كتاب الأعمدة بالإشارة إلى المهمات السرية في أفلام جيمس بوند، هو تبني أساليب غير قانونية والارتباط بالمجرمين من قبل مسؤولي الدولة في صراع كان يُعتقد أنه من الصعب احتواؤه ضمن الحدود القانونية. بعد 4 سنوات من قضية سوسورلوك، في عام 2009، كان بعض المتهمين في قضية إرغينيكون يتحدثون عن أنفسهم كأعضاء في الدولة العميقة؛ مع ذلك، لم تتمكن الدولة التركية حتى ذلك الحين من التحقيق في منظمة "جيتيم" الأسطورية. منذ عام ٢٠٠٩، أصبحت حياتنا اليومية فجأةً مليئةً بأخبار المداهمات الشرطية وصور المحاكم المتعلقة بقضايا "إرغينيكون"، و"أودا تي في"، و"باليوز"، و"مذكرة الإنترنت"، و"مقر الثوريين"، و"اتحاد المجتمعات في كردستان"، والتي رفعتها محاكم ونيابات عامة مُخوّلة خصيصًا بموجب قرار من المجلس الأعلى للقضاة والمدعين العامين. بعض هذه القضايا كان مرتبطًا بقضية "إرغينيكون". بدأت فكرة "تطهير تركيا من

الدولة العميقة" بالانتشار. ولا تزال التساؤلات قائمةً حول ما إذا كانت الدولة العميقة قد تم تصفيتها بالفعل في ظل النظام الجديد الذي أرساها حزب العدالة والتنمية، وما إذا كان هذا الهيكل يُمثّل المشكلة الأكثر إلحاحًا للدولة أم لا.[1]

ان الزمرة المهيمنة علي الحكم في تركيا منذ اتخاذ العلمانية أيديولوجية للدولة عمات عاي اتخاذ او بالاحريارساءحكوماتمنتخبة ديمقراطياً خاصة بعد عام 1960، وبدأت في ترسيخ سيطرتها على الدولة والمجتمع بدساتير خاصةعام 1961. وفي خضم هذه العملية، بدءاً من انقلاب 27 ماي، رسّخ البيروقراطيون نظام الوصاية، وأنشأوا مناطق تتمتع بالحكم الذاتي داخل هيكل الدولة، مستقلة عن الحكومة المنتخبة، مثل حزب العمال العام (MGK)، ومنعوا المدنيين من حكم البلاد من خلال فرض سيطرتهم الكاملة على هيكل الدولة. وقد سعت التدخلات المتكررة، التي تلت تدخل عام 1960، في أعوام 1971 و1980 و1997 و2007 و15 يوليو 2016، إلى إعادة تأسيس أو تنشيط هذه المؤسسات الوصائية وسلطتها على المدنيين. وتجادل هذه الدراسة بأن جميع المؤسسات والهياكل الوصائية كانت تُبرر في سياق النقاشات حول "الدولة العميقة" التركية، بزعم تعزيز المصلحة العامة للشعب. ما حدث بالفعل هو حكم مجموعة صغيرة من البيروقراطيين الأوليغارشيين، الذين منعوا المدنيين من تحديد مصير البلاد.

ملامح اخري في الدولة العميقة ظهرت للعيان يعد انتخاب حزب العدالة والتنمية تتمثل في تنظيم وهوفتح الله غولن،اخذ صراعًا مريرًا على السلطة مع أردوغان، الذي كان حليفًا في يوم من الأيام. المشاركة في 15 جويلية 2016، لمحاولة الإطاحة بحكومة الرئيس رجب طيب أردوغان. كانوا جميعًا من أتباع فتح الله غولن، المنافس السياسي لأردوغان منذ فترة طويلة. وصفت الحكومة التركية أنصار غولن بأنهم أعضاء في ما تسميه منظمة فتح الله غولن الإرهابية، أو اختصارًا غولن هو رجل دين إسلامي نفي ذاتيًا اتهمه أردوغان بتدبير محاولة الانقلاب. ينطبق تعريف الحكومة لعضوية غولن على ملايين أتباع غولن في شبكته المحظورة الآن من المدارس والمستشفيات والجمعيات الخيرية وجمعيات الأعمال في تركيا وحول العالم – أكثر من 1000 مؤسسة منتشرة في 150 دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة. في السنوات الخمس التي تلت الانقلاب المجهض، طرد أردوغان أتباع غولن من الجيش والحكومة. تم سجن

[1]-viewswith me. 1 "Deep State Has Tele-Judiciary" (''DerinDevletinTele-Yargısı Var''), Taraf Newspaper, www.taraf.com.tr, date of access: 15.05.2012,p4

حوالي 4890 شخصًا – 3000 مدى الحياة – لمشاركتهم في محاولة الانقلاب، وطرد 44000 عسكري من القوات المسلحة لارتباطهم بحركة غولن[1]، وفقًا لأرقام الحكومة التركية الصادرة في يوليو. كما تم فصل ما يقرب من 130 ألف موظف حكومي، وفقًا لجمعية حقوق الإنسان التركية.

خلاصة يمكن القول:ان للموظفين المدنيين والعسكريينا صبح لهم نفوذٌ كبير في إدارة الدولة العثمانية منذ عهد التنظيمات. وخلال عملية التحديث العثماني، برز نفوذهم أولًا من خلال التجديد المؤسسي والإداري (موظفو التنظيمات)، ثم من خلال الإصلاح السياسي والدستوري (حركة العثمانيين الشباب)، وأخيرًا من خلال الإصلاح السياسي والاجتماعي (حركة تركيا الفتاة) بأفكارها وممارساتها. وقد ركزت المجموعة الأخيرة، المنظمة تحت مظلة جمعية الاتحاد والترقي، على تبني الهياكل السياسية والاجتماعية الغربية برؤية وضعية ويعقوبية. واستمرت هذه النخب البيروقراطية العسكرية الإصلاحية في ممارسة نفوذها خلال العصر الجمهوري، وظلت آراؤها مهيمنة خلال فترة حزب الشعب الجمهوري وفترة الحزب الواحد. وبعد التحول إلى نظام التعددية الحزبية عام 1950 ووصول الحزب الديمقراطي إلى السلطة، رفضوا تقاسم إدارة الدولة مع المدنيين المنتخبين من المناطق المحيطة. وقد شعر الموظفون المعينون، الذين كانت سلطتهم تتضاءل تدريجيًا، بالقلق إزاء هذا الوضع، مما أدى إلى انقلاب 27 ماي 1960. أُطيح بالحكومة المنتخبة ديمقراطياً في البلاد بانقلاب عسكري، وشهدت سياستها أولى حلقات سلسلة من الانقلابات والتدخلات مع انقلاب 27 ماي. في العملية التي بدأت مع هذا الانقلاب، قام مسؤولون معينون بترسيخ نظام الوصاية من خلال دساتير الانقلاب التي وضعوها، وأنشأوا مناطق تتمتع بالحكم الذاتي داخل الدولة، وحرموا السياسيين من فرصة السيطرة على شؤون الدولة وحكم البلاد. تم إنشاء العديد من هياكل الوصاية، وعلى رأسها مجلس الأمن القومي، وتم فرض سيطرة على السياسة الديمقراطية. تمما اضفي الشرعية على هذه الهياكل، لا سيما في خضم النقاشات حول "الدولة العميقة"، استناداً إلى مفاهيم مثل رد الفعل العام للدولة والمصلحة العامة التي تمثلها الدولة. في الواقع، ما حدث هو أن نخبة

[1]-AyselÖzdemirÇolak,Türkiye'deModernleşme, BürokratikVesayetve 'DerinDevlet,UluslararasıToplumAraştırmalarıDergisi-International Journal of Society Researche,2019/,p'43

بيروقراطية صغيرة، من خلال مؤسسات الوصاية هذه، حرمت الحكومات المنتخب[1]ة من فرصة تحديد مصير البلاد.

المطلب الثالث:الفساد المقاومة الداخلية:

لا تزال جماعات الجريمة المنظمة في تركيا تجذب الانتباه نظرًا لنطاق أنشطتها. ففي الماضي، كانت هذه الجماعات تعمل في المقام الأول كمنظمات شبيهة بالمافيا وتجني دخلها من الابتزاز، ثم تحولت لاحقًا نحو التهريب الدولي. وتشكل الجماعات التركية حاليًا شبكة واسعة في تهريب المخدرات والاتجار بالبشر وتهريب المهاجرين على مستوى العالم. وفي هذا السياق، تم رصد روابط في مجالات يمكن وصفها بأنها اتجاهات جديدة في الجريمة المنظمة. ومن هذه الاتجاهات الجديدة: استخدام جرائم التهريب لتمويل الإرهاب، واستخدام جماعات الجريمة المنظمة كأدوات لخلق مخاوف أمنية من خلال علاقاتها مع جهات خفية في الدولة، ورصد صلات بين مهربي الحدود وتجار البشر في أنشطة التجسس. تُقيّم هذه المقالة مسار الجريمة المنظمة في تركيا، بدءًا من الهياكل الشبيهة بالمافيا وصولًا إلى التهريب الدولي، ثم تتناول بالبحث هذه المجالات الجديدة للنشاط[2].

1. لماذا تُعدّ تركيا بيئةً مواتيةً لنموّ جماعات الجريمة المنظمة؟

تتطلب أنشطة جماعات الجريمة المنظمة توافر عدة عوامل، منها: التنمية الاقتصادية في الدولة، وموقعها الجغرافي على طرق التهريب، وتوافر بيئة مناسبة للمنظمات الإجرامية في ظلّ توازن العرض والطلب، وأنشطة المنظمات الإرهابية، والنزاعات في الدول المجاورة، والفساد فيها، وضعف التعاون بين الدول في مكافحة الجريمة. ويمكن استخدام هذه العوامل لتفسير سبب كون تركيا بيئةً مواتيةً للمنظمات الإجرامية. ثمة علاقة طردية بين التنمية الاقتصادية وظهور الجريمة المنظمة، فمع تطور اقتصادات الدول، تجد جماعات الجريمة المنظمة بيئةً مناسبةً لها. وتُعدّ الدول ذات الاقتصادات المتقدمة أهدافًا للمنظمات الإجرامية، إذ تُلاحظ الجرائم التي ترتكبها هذه المنظمات بكثرة، مثل تهريب المخدرات والاتجار بالبشر، في الدول التي تتمتع بمستويات معيشية عالية. وتُصنّف تركيا أيضًا ضمن الدول ذات الاقتصادات

[1]-DerinDevlet,Türkiye'deModernleşme, BürokratikVesayetve,uslararasıToplumAraştırmalarıDergisi-International Journal of Society Researches,2019,p4

[2]-Mahmut Cengiz ,MafyadanDerinDevlet Ve CasuslukIlişkilerineOrganizeSuçlardaYeniTrendler New Trends In Organized Crime From Mafia, Deep State To Espionage Relations ,P63

المتقدمة في الدراسات التي أجرتها منظمات دولية. [إدارة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة[1]]وفقًا لإحصاءات إدارة مكافحة التهريب والجريمة المنظمة (KOM)، تم القبض على مهربين من حوالي 60 دولة مختلفة في السنوات الأخيرة لتورطهم في جرائم تهريب المخدرات .

عند شرح عملية نشوء الجريمة المنظمة، يُعدّ الجدل الدائر حول دور جماعات الجريمة المنظمة في علاقة العرض والطلب أحد العوامل التي تُفسّر هذه العملية في أي بلد. فعلى سبيل المثال، إذا وُجد مدمنو مخدرات في بلد ما، فمن المحتّم أن تدخل المخدرات إلى ذلك البلد بالكميات اللازمة لاستهلاكهم. ويُهيّئ الطلب على المخدرات بيئةً مناسبةً لأنشطة جماعات الجريمة المنظمة على جانب العرض. وبالمثل، يُلاحظ تزايد دور جماعات الجريمة المنظمة في قطاع الاتجار بالبشر لأغراض الدعارة. ففي إطار توازن العرض والطلب، يؤدي الطلب على الدعارة إلى قيام جماعات الجريمة المنظمة بجلب ضحايا الدعارة إلى تركيا بطريقة منظمة على جانب العرض. علاوة على ذلك، تكثر حوادث التهريب في المناطق التجارية ذات الضرائب المرتفعة. وفي حالة تركيا، هناك ازدياد في تهريب السلع ذات الضرائب المرتفعة، مثل الوقود والسجائر والشاي. وقد خلق الطلب على السلع الرخيصة فرصًا لمنظمات التهريب الإجرامية على جانب العرض. بينما تتجاوز الضريبة المفروضة على هذه المواد في تركيا 100%، فإن هذه النسبة في إيران المجاورة لا تتجاوز بضعة أرقام. فعلى سبيل المثال، تبلغ الضريبة 6.42 ليرة تركية على سيجارة سعرها 8 ليرات تركية[2]. وبالمثل، تبلغ الضريبة حوالي 3 ليرات تركية على لتر البنزين الذي يبلغ سعره 4.5 ليرة تركية في المتوسط. ونتيجةً لهذه الضرائب المرتفعة، لوحظ أن تهريب الوقود والسجائر والشاي من إيران إلى تركيا يتم عبر منظمات إجرامية.

يُعدّ وجود المنظمات الإرهابية في أي بلد عاملاً مؤثراً في انتشار الجريمة المنظمة. ففي السنوات الأخيرة، لجأت هذه المنظمات إلى تمويل أنشطتها، لا سيما عبر عمليات التهريب الدولية، مما يزيد من خطر وقوع عمليات التهريب في البلد. ويمكن الاستشهاد بدور حزب العمال الكردستاني الإرهابي في عمليات التهريب عبر الحدود من إيران والعراق إلى تركيا كمثال على ذلك. ومع انخراط الحزب، ازدادت عمليات التهريب بشكل ملحوظ.

[1]-MahmutCengiz, MafyadanDerinDevletVeCasuslukIlişkilerine Organize SuçlardaYeniTrendler,https://www.ajindex.com/dosyalar/makale/acarindex

[2]-ibid,p56

التكتلات الفاسدة: تُعدّ لجنة الاتحاد والترقي (İttihatveTerakkiCemiyeti) من أبرز المنظمات في التاريخ التركي، إذ تميّزت بشبكة علاقات شديدة السرية. وقد بلغت هذه العلاقات ذروة نفوذها في أواخر القرن التاسع عشر. ومن أبرز سمات اللجنة إيمانها الراسخ بأن التدخل العسكري ضروري لتحقيقالنجاح السياسي (أونفر، 2009). كما تُعرف هذه المنظمة بمسؤوليتها عن العديد من الأحداث المظلمة التي وقعت في السنوات الأخيرة من الدولة العثمانية، عقب خلع السلطان عبد الحميد الثاني. وقد عاشت النخب، ومعظمهم من أعضاء اللجنة، بمعزل عن الشعب، ساعين جاهدين للحفاظ على نمط حياتهم المترف، بل وساهموا في تسهيل الانقلابات لتجنب فقدان نفوذهم على الدولة.

يؤكد أونفر أنه لتفسير تطور البنى العميقة في تركيا، من الضروري التركيز على ثلاث عمليات تاريخية: أنشطة لجنة الاتحاد والترقي، وأنشطة النخبة داخل الدولة في ظل التقاليد العثمانية، والأنشطة الخارجة عن السيطرة لوحدات عسكرية خاصة من نوع غلاديو، التي تأسست عام 1952 في تركيا. ونتيجةً لتضافر البنى المتورطة في هذه العمليات التاريخية الثلاث، تشكلت البنية العميقة المعروفة باسم إرغينيكون، والتي بدأت تتكشف صلاتها مع اكتشاف قنابل يدوية في منزل بحي عمرانية في إسطنبول عام 2007

يركز التفسير الثاني للعملية التاريخية على أنشطة الطبقة النخبوية. فالجمهورية التركية هي نتاج الإصلاحات والحركات الاجتماعية التي نُفذت في الأربعين عامًا الأخيرة من عمر الإمبراطورية العثمانية. في أواخر العهد العثماني، حكمت البلاد مجموعة تُعرف بالنخبة، ضمت شخصيات بارزة من الجيش والإدارة والجماعات الدينية وتألفت النخب العسكرية والإدارية من أفراد عُرفوا باسم "الأتراك الشباب"، الذين تلقى معظمهم تعليمهم في أوروبا تحت تأثير القومية والوضعية، بينما كان رجال الدين أفرادًا تلقوا تعليمًا تقليديًا في المدارس الدينية وعلى وجه الخصوص، كانت النخب العسكرية والإدارية أعضاءً في جمعية الاتحاد والترقي، ووُظفت كجزء من رؤية هذه الجمعية لحكم البلاد.

في عام 2007، واجهت تركيا شبكة علاقات سرية أخرى. بدأت قضية إرغينيكون بمداهمة منزل في إسطنبول. بعد العثور على 27 قنبلة يدوية في المنزل، أُجريت عمليات تفتيش في منازل أخرى بأمر من المحكمة. اتُهم المعتقلون بالانتماء إلى هيكل شُكّل بهدف الإطاحة بالحكومة القائمة . ووفقًا لأونفر، فإن هيكل إرغينيكون هو امتداد لهذه الشبكة السرية من العلاقات، وليس امتدادًا للوحدات العسكرية الخاصة التي أنشأها حلف الناتو. علاوة على ذلك، فإن هيكل إرغينيكون ليس عصابة إجرامية منظمة، بل هو

شبكة إجرامية حديثة ومعقدة تحمل سمات الهياكل المتجذرة التي شهدتها تركيا في الماضي. ووفقًا لديميروزوكابوكو، يحتفظ هيكل إرغينيكون بطابعه كأداة يمكن استخدامها لتعديل موازين القوى في السياسة، بما يتماشى مع رغبات النخبة. تُشابه الجرائم التي يُعتقد ارتباطها بهيكل إرغينيكون أحداثًا وقعت في تركيا قبل الانقلاب، والتي كانت مُدبّرة ومُسيطر عليها. ويُزعم حاليًا أن الهجوم الدموي على مجلس الدولة، واغتيال الصحفي هرانت دينك، وتفجير صحيفة جمهوريت، واغتيال هبلميتوغلو، واغتيال الأب سانتورو، ومذبحة دار نشر ملاطية، واستفزازات أحداث غازي التي راح ضحيتها 17 شخصًا، ومحاولات الانقلاب التي حملت أسماءً رمزية هي عائشة، وياكاموز، وساركيز، جميعها مرتبطة بهيكل إرغينيكون[1].

وبالتوازي مع التغيرات التي طرأت على جماعات الجريمة المنظمة في جميع أنحاء العالم، أصبحت الجماعات الإجرامية التركية، التي كانت منخرطة في عمليات تهريب على المستوى الوطني في ثمانينيات القرن الماضي، جزءًا من شبكات تهريب دولية تعمل عبر الحدود في تسعينيات القرن الماضي. وتبرز اتجاهات جديدة في مجال الجريمة المنظمة في تركيا. أولها هو اعتبار الجريمة المنظمة وسيلة لتمويل الإرهاب. وقد شاركت منظمة حزب العمال الكردستاني المصنف ارهابي، على وجه الخصوص، بنشاط في أنشطة التهريب الوطنية والدولية لتأمين تمويلها. أما الاتجاه الثاني، فهو تحديد الروابط بين جماعات الجريمة المنظمة والكيانات غير القانونية التي تُعرف باسم "الهياكل العميقة" في تركيا، وذلك في إطار أنشطتها الخاصة. وقد استُخدمت المنظمات الإجرامية كأدوات لتمويل أنشطة هذه الهياكل العميقة ولإثارة المخاوف الأمنية. وأخيرًا، يتمثل الاتجاه الثالث في العلاقة بين الجريمة المنظمة والتجسس. تم العثور على صلات بالتجسس في جرائم الاتجار بالبشر وتهريب البضائع عبر الحدود.

[1]-MahmutCengiz, MafyadanDerinDevlet ,ibid,p76

المبحث الأول: أهم المقاربات دخول تركيا في السياسة الدولية

الفصل الرابع: التغيرات الخارجية التركية في السياسة الدولية

إن من اهم مخرجات النظام الدولي بعد الحرب العالمية الأولي هو بروز الدولة القومية وانهيار الإمبراطورية العثمانية ولعل هذين المتغيرين كانا أهم مخرجات وسمات النظام الدولي آنذاك فمع نهاية الإمبراطورية كتب نعش الإمبراطوريات وولي عهدها وعملت الوحدات الجديدة للنظام الد

ولي آنذاك علي عدم الرجوع إلي مثل هذا التنظيم الدولي وهذا ما يفسر سياسة التضعيف التي انتهجتها الدول المنتصرة في الحرب العالمية الأولي والتي عمدت علي تقسيم الإمبراطورية إلي دول بل أكثر من ذلك اقتطاع بعض الدول من أراضي الإمبراطورية وضمها تحت وصايتها في معالم تشكيل الجغرافيا الدولية حيث من وقتها رسمت معالم الدول القومية التركية مع توقيع معاهدة لوزان 1923.

إن هذا التقسيم أعطي لتركيا موقعا جيوستراتيجي مكنها من أن تكون محورا مهما في رسم التكتيكات والاستراتيجيات الدولية خاصة وأنها جاءت بين قطبين الشرقي والغربي ولعل تقيدها بمعاهدات دولية خاصة في مجال المضايق الدولية أوحي بمحاولات كبت جماح الدولة التركية والعمل علي الحد من لعبها لدور دولي علي الساحة الدولية والاقتصار غلي بعض القضايا الإقليمية، بل إن هناك من النظريات الدولية من اعتبر أن من يسيطر علي قلب العالم (تركيا قلب العالم) فقد سيطر العالم وهذا ما لمسناه في نظرية ماكيندر.

وعليه أصبح التحول في السياسة الخارجية التركية موضوعًا يتم متابعته عن كثب، مما أثار مناقشات مهمة حول الأسباب الكامنة والموارد والجهات الفاعلة والنتائج وطبيعة تقدم السياسة. قدم هذا التغيير أيضًا تحديات جديدة لأولئك الذين تبنوا نماذج عامة لفهم وشرح السياسة الخارجية التركية. سنحاول في هذا المبحث مناقشة الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تعقيد دراسة السياسة الخارجية التركية خلال هذه الفترة، مثل التغييرات المتزامنة في طبيعة وتصور النظام الدولي – نهاية العالم أحادي القطب، وظهور مراكز قوة جديدة – والتحولات الداخلية في تركيا، بما في ذلك السيطرة المدنية النشطة على الجيش، وظهور رأي عام منتبه في السياسة الخارجية.[1]

[1]-. kiliçbuğrakanat, Theorizing the Transformation of Turkish Foreign Policy.https://www.insightturkey.com January 1, 2014

قبل الخوض في تغيرات السياسة الخارجية التركية الدولية والإقليمية يجب إبراز أهم العوامل الثابتة التي تؤثر في سياسة تركيا الخارجية والعوامل المتغيرة لان العلاقات الدولية في تغيرات مستمرة ولا يوجد شيء ثابت في علاقات الوحدات الدولية خاصة ما ذكرناه سابقا بان الموقع الاستراتيجي لعب دورا مهما في سياسة تركيا الخارجية زيادة علي ذلك قربها من مناطق التوتر الدولي خاصة الشرق الأوسط

أولا: المحدد الديني: رغم سياسات التغريب التي انتهجها الرعيل الاول في تركيا إلا أنه بقيت فجوة بين هرم السلطة والقاعدة المجتمعية التي ناضلت للمحافظة على هويتها الإسلامية والفضل في ذلك يعود للطرق الصوفية، كما ان العوامل الخارجية الحديثة ساهمت في نمو وصعود التيار الإسلامي من بينها: الثورة الإسلامية الإيرانية، حرب الخليج الثانية والتي فسرت من قبل الأتراك على أنها مؤامرة ضد المسلمين

ثانيا : المحدد الجغرافي : تتطابق هذا المحدد مع التوجه الجديد للسياسة التركية التي اعتمدت على العمق الاستراتيجي والسياسة المتعددة الأبعاد من خلال الرؤية التركية القائمة علي ان تركيا دولة مركزية وليس دولة طرف [1] وعليه فإن العامل الجغرافي أعطى شبكة من العلاقات الحتمية بين تركيا والعرب سواء كانت علاقات أمنية، اقتصادية وسياسة وهذا ما فرضه قيام الدولة القومية في حد ذاتها التي أعطت شبكة من العلاقات بين وحدات النظام الدولي وعليه فإن الجوار الجيويولتيكي رسم الحدود بين دول الجوار الجغرافي خاصة بين تركيا والعرب، نتج عنه قضايا تعاونية وخلافية في نفس الوقت *.

[1] احمد سليمان الحجاجحة، صدام، دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات التركية العربية في فترة2002-2010، مصدر سبق ذكره ص60

*الخلاف التركي السوري العراقي خول كل من اواء الاسكندرونة والموصل علي التوالي

ورغم هذا التقارب التركي العربي إلا ان القضايا الخلافية مع بعض الدول العربية طفت علي السطح كخلافها مع سوريا والعراق والتي فرضها المحدد الجغرافي[1] والاتفاقيات الدولية التي رُسمت في عدة قضايا ك :

1)- مشكلة المياه: يرى بعض المحللين الاستراتيجيين أن المياه ستكون أساس الصراع مستقبلا، وعليه فإن الإثارة والتوتر يميز العلاقات التركية والسورية على حد سواء بسبب عدم وجود قواعد قانونية ملزمة للأطراف رغم وجود أربعة اتفاقيات لتقسيم مياه النهرين:

الأولى: المعاهدة الفرنسية البريطانية في 13 فيفري 1920 حول استخدام مياه الدجلة والفرات.

الثانية: معاهدة لوزان في 24 جويلية 1932 والتي تنص في المادة التاسعة منها على وجوب إخطار سوريا والعراق في حالة أعمال استثنائية على النهرين إذا رغبت تركيا.

الثالثة: معاهدة حلب في الثالث من شهر ماي سنة ألف وتسعمائة وثلاثون (1930/05/03) بين تركيا وفرنسا وبريطانيا ونصت أن مياه دجلة مشتركة بين سوريا وتركيا.

الرابعة : معاهدة الصداقة وحسن الجوار بين تركيا والعراق في (1946/03/09) تنص على التعاون المشترك في المياه الدولية[2] .

فرغم هاته الاتفاقيات والبروتوكولات إلا أن التحديات الأمنية بين الأطراف لعبت دورا في حدوث صراعات بينهم ومما زاد القضية تعقدا إقدام تركيا علي القيام بمشاريع على ضفتي النهرين حيث نجد:

- **مشروع غاب (GAP):** وهو اختصار لتسمية المشروع جنوب شرق الأناضول حيث تبلغ مساحة المشروع73.863 كلم2 أي عشر مساحة تركيا، ويتكون المشروع من ثلاثة عشر مشروعا رئيسيا ستة على نهر دجلة وسبعة على نهر الفرات.

---

[1]- دلي، خورشيد حسين، *تركيا وقضايا* السياسة الخارجية، منشورات اتحاد الكتاب العرب، ، 1999، ص38

[2]- نفس المرجع ص39

أ – مشروع الفرات: ينقسم إلى مشاريع أخرى من بينها

ب- المشاريع على نهر دجلة: وتضم هذه المشاريع ما يلي:

*مشروع دجلة الكبرى، مشروع باطمان، مشروع باطمان بلقان، مشروع كوزان، مشروع أيسزو، مشروع جزرة.

وعليه فإن الاستهلاك لهذا المشروع زادبقوة، فطبقا لإحصاء البنك الدولي لعام 1465 كانت تركيا تروي 153 ألف هكتار، وتقدر حاجتها المائية 105 مليار متر مكعب، أما مع قيام المشروع حسب نفس الإحصاء فإن المساحات المروية بلغت 1088003 هكتار وحاجتها المائية بحدود 1.80 مليار متر مكعب بزيادة أضعاف هذا في نهر فرات وحده.[1]

إضافة إلى مشكل المياه الذي له دور كبير في نشوء توترات عربية تركية، نجد قضايا حدودية أفرزتها الاتفاقيات التاريخية لتقسيم الحدود ونذكر من بينها:

1- **قضية لواء الأسكندرونة:** وهو مشكلة بين تركيا وسوريا بدايته كانت عندما أقرت فرنسا في

2- اتفاقيات أنقرة يوم 20 أكتوبر 1921 بإقامة نظام إداري خاص بالمنطقة[2] وضمه إلى تركيا بعدة

3- إجراءات كإقرار اللغة التركية لغة رسمية للواء وتضخيم عدد سكان الأتراك.

4- **قضية الموصل:** بينها وبين العراق الذي تعتبره تركيا أنه جزء من ترابها رغم توقيعها على اتفاقية بشأن تبعية الموصل إلى العراق.

---

[1] – تفس المرجع، ص385

[2] – دلي، خورشيد حسين، *تركيا وقضايا* السياسة الخارجية، مرجع سبق ذكره، ص43

الفصل الرابع: التغيرات الخارجية التركية في السياسة الدولية

المطلب الأول: المقترب القيادي

بما ان العامل القيادي أحد أهم وأبرز العوامل التي تؤثر في عملية صنع السياسة الخارجية، من خلال الدور الذي يمارسه القائد في النظام السياسي باختلاف طبيعته وشكله، باعتباره رأس النظام السياسي وكونه يمتلك السلطة السياسية التي تخوله من الإمساك بزمام الأمور، ورسم السياسة العامة للدولة وتوجهاتها، عبر الصلاحيات المخولة له والمقرّة له في الدستور والمقيّدة للمؤسسات السياسية الرسمية منها وغير الرسمية التي تسهم في رسم السياسة الخارجية، إضافة إلى المكانة السياسية والثقل السياسي الذي يتمتع به بين أفراد المجتمع، وبالتالي وانطلاقاً من الدور الذي يمارسهُ القائد السياسي في مجال السياسة الخارجية للوحدة السياسية[1].

إن صنع السياسة الخارجية عملية ديناميكية ومعقدة، تتطلب امتلاك قادة السياسيين لديهم تأثيرات لا يمكن إنكارها؛ ومع ذلك، فقد تأخر الباحثون في التركيز على فهم دور القادة.وتاثيرهم في السياسة الخارجية ومن المنظور التاريخي، كانت الحرب الباردة وقتًا مثمرًا لدراسة القادة من منظور علم النفس والتنظيم من أجل تحليل صنع السياسة الخارجية. وتعود أصول الدراسات حول دور القادة في تحليل السياسة الخارجية إلى عاملين؛ "صنع القرار كنهج لدراسة السياسة الدولية" لريتشارد سي. سنايدر، و"فرضيات العلاقة بين الإنسان والبيئة في سياق السياسة الدولية" لهارولد ومارجريت سبراوتحيث بين ريتشارد سنايدر، وهـ. دبليو. زعم بروك وبيرتون سابين، في دراستهما "صنع القرار"، أن القادة الذين يتصرفون نيابةً عن الدولة يتخذون إجراءاتهادفة، وتزايدت الأدبيات التي تُحلل دور القادة في صنع السياسة الخارجية. فبدا استُخدام مناهج جديدة فاستخدم منهجان متميزان على نطاق واسع وهما: المنهج النوعي القائم على الكود التشغيلي والمنهج النوعي القائم على سمات القيادة، ولكل منهما حدوده الخاصة. وقد تجاهلت هذه المناهج الخلفية الشخصية وخصائص الدولة، على وجه الخصوص، تُعد النمذجة شكلًا فريدًا لتطوير وبناء أفكار جديدة. يُعد بناء نموذج في العلوم الاجتماعية أداة شائعة لتصور الظواهر وتحليلها، مما يتيح أيضًا مرونة للباحثين[2].

---

[1]–د. ميشيل عبود شيحة،أثر العامل القيادي في صنع السياسة الخارجية،مجلة جامعة دمشق للعلوم االقتصاديةوالسياسية، دمشق،2023،ص1

[2]-şuaynilhanaçikalin، a new and alternative leadership model to analyze the role of leaders in foreign policy،observareuniversidadeautónoma de lisboa،2023. p02

ومع تغير القيادة في دولة ما، تتغير توجهات السياسة الخارجية، إذ قد تتطلب أهداف وأولويات القيادة الجديدة فهمًا جديدًا في عملية صنع السياسة الخارجية. الهوية الرسمية للدولة هي أساس مصالحها وسلوكياتها. أعتبر هوية الدولة مبنية اجتماعيًا. هوية الدولة هي هوية أو أيديولوجية القيادة، إذ تُخلق أو تختار أو تُبنى من قِبل القيادة نفسها، لا من قِبل فئات مجتمعية مختلفة. لا يمكن دراسة هوية الدولة بدون المجموعة القيادية، إذ إنها تعكس التوجه الرئيسي والفهم والتوقعات المحددة لنخبة القيادة. عند تغير النظام، يُتوقع أن تتغير هوية الدولة؛ ومع ذلك، فإن كل تغيير في القيادة لا يُنشئ هوية دولة جديدة. بعد ثورة أو تغيير نظام في دولة ما، يُعلن القادة الجدد عن هويتهم، سواءً كانت استمرارًا للهوية القديمة أو هوية جديدة.

في الوقت الحاضر، يلعب القادة دورهم الداخلي للاستجابة للقضايا الدولية. ويستغل بعضهم القضايا الدولية لتحقيق مكاسب محلية. تُبرز هذه الخلفية أوجه التشابه الكبيرة بين السياسات الداخلية والقضايا الدولية. كمايرى العديد من المحللين أن العولمة هي السبب الرئيسي لعدم وضوح الخط الفاصل بين القضايا الداخلية والدولية. فهي تُعزز الترابط والترابط بين الدول. في بعض الحالات، تُفاقم الابتكارات التكنولوجية الوضعَ المعقدَ الحالي. ونتيجةً لذلك، أُعيدَ تشكيلُ المجالين المحلي والدولي. وقد تُؤثِّر السياسةُ المحليةُ الآن أيضًا على الاستقرارِ الدولي. وقد أثبتت العديدُ من الحالاتِ صحةَ هذه الحجة. والفوضى التي شهدتها عدة دول اكدت هذا الجانب كالحالة التايلندية.[1]

ان التغيرات الداخلية التي شهدتها تركياكما رأينا في الفصل الثالث ببروز للعلن قيادة نخبوية جديدة تحكم تركيا لها افكارها واستراتجيتها وأهدافها التي رسمتها داخليا وسنري في هذا المطلب كيف ان حالة التغيير في القيادة أثرعلى السياسة الخارجية للدولة.

القيادة في تركياوالتغيير الخارجي

سعت القيادة التركية، على خطى كمال أتاتورك، إلى الحفاظ على تركيا كدولة علمانية ذات توجه غربي، منذ أن عرّفت القيادة الكمالية نفسها بأنها غربية؛ لا إسلامية ولا آسيوية ولا شرق أوسطيةوكان هذا هو التوجه الرئيسي الذي تبنته القيادة التقليدية وطبقته. واستنادًا إلى فهمها القومي والعلماني والبيروقراطي السلطوي الصارم، لذا لم يحدث أي إعادة توجيه أو إعادة هيكلة للسياسة الخارجية طوال الفترة الكمالية. وعلى الرغم من الاختلافات في شخصيات الرؤساء قبل أوزال، فقد كانوا جميعًا "دبلوماسيين محاربين" يسيرون على نهج الكمالية، لان القيادة الكمالية تستند إلى المبادئ رئيسية التي

[1]-ArdiNuswantoro،Political Leadership and Foreign Policy: Study of Soekarno's Confrontation Policy against Malaysia،sur site ;file:C:/Users/HomeFix/Downloads/ssrn، P2

رايتاها في الفصل الاول وهي "الجمهورية" و"القومية" و"الشعبوية" و"العلمانية" و"الإصلاحية" و"الدولة". حتى اقتراح تغييرات في هذه المبادئ غير مسموح به بموجب الدستور. وعلى الرغم من وجود صياغات مختلفة حول عناصر القيادة الكمالية، إلا أن جميع الصياغات تتفق على أن ثلاثة على الأقل من هذه العوامل (الجيش والمثقفين والبيروقراطية) هي العمود الفقري للنظام الكمالي[1]

والمتتبع للصيرورة التاريخية للسياسة الخارجية التركية يري ان تغير القيادات كان له الدور في تغير هوية السياسة الخارجية التركية ولعل اول تغيير استضفه الباحثون هو في عهد اوزال

التغير السياسة الخارجية التركية في عهد اوزال: ان المتتبع للسياسة الخارجية في عهد اوزالفي ثمانينيات القرن الماضي، حيث حلّت قيادة أوزال محلّ القيادة الكمالية، وأدخلت هوية سياسية جديدة، ونمط تحالفات، وسياسة خارجية اقتصادية، وسياسة عرقية جديدة. غيّرت قيادة أوزال عددًا من المبادئ الرئيسية للقيادة الكمالية، وأضعفت نفوذها. على سبيل المثال، نقلت قيادة أوزال بعض مهام التجارة الخارجية والعلاقات مع المؤسسات الدولية من وزارة الخارجية الكمالية إلى وزارات أخرى، أو مباشرةً إلى رئاسة الوزراء، وكان الهدف من ذلك إضعاف نفوذ وزارة الخارجية حيث ألغت قيادة أوزال مبدأي الدولة والشعبوية، وهما اثنان من "الركائز الستة" للكمالية، وغيّرت مضمون ومعنى العلمانية والقومية والإصلاحية والجمهورية[2]. لفهم التأثير الحقيقي لمجموعة قيادة أوزال، وهوية الدولة التي حددتها، على إعادة هيكلة السياسة الخارجية، من الضروري تحليل العناصر الرئيسية للقيادة.

لقد ساعدت شخصية اوزال وتجاربه السابقة على فهم أيديولوجيته، التي حددت مبادراته في السياسة الداخلية والخارجية. فلقد حطم أوزال العديد من المحرمات وأنشأ نظامًا جديدًا تحت سيطرته فكانت أيديولوجية أوزال مزيجًا من التغريب التكنولوجي والتركية الثقافية والإسلاموية. يُطلق العديد من العلماء الأتراك على أيديولوجيته اسم "التوليف التركي الإسلامي"[3] ووفقًا لهذه الأيديولوجية، لا يُمكن لتركيا أن تأمل في تحقيق مكانة قوية على الساحة الدولية إلا باتباع الإسلام والقومية التركية. كان أحد أجزاء أيديولوجيته هو الثقافة العثمانية والإسلامية. وكان النصف الثاني هو الليبرالية الاقتصادية والسياسية. وادعى أن التحديث لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التحرير. واستخدم الليبرالية الاقتصادية لتحقيق التعددية السياسية والعكس صحيح.

---

[1]-Muhittin Ataman.Leadership Change : Özal Leadership And Restructuring In TurkishForeign Policy.Alternatives : Turkish Journal of International Relations, Vol.1, No.1, (Spring 2002).p124

[2]-IPID:P124

[3]-IPID:P125

لذا يعتبرأوزال أول من حاول إضافة الطابع الليبرالي على السياسة الخارجية التركية. حيث سعي لتحرير السياسة من الاقتصاد وتقليل هيمنة الدولة على الشأن الديني والاقتصادي فشجع الخصخصة وجذب الاستثمارات الخارجية، عكس الحكومات السابقة ، كما حاولت إدارة أوزال لعب دور الامبراطورية العثمانية باتجاهه نحو الشرق ألاوسط، وآسيا الوسطى، والبلقان وكانت العلامة ألاولى لهذا الدور النشط،قرار القيادة التركية بالمشاركة بجانب التحالف الدولي ضد العراق في حرب الخليج الثانية 1990والوقوف.والسماح للقيام بضربات جوية أمريكية واستخدام ألاراضي التركية لشن الهجومات الجوية ضد العراقبالاضافة إلى وقف إلامدادات النفطية للعراق عبر تركياويمكن تفسير مساهمة تركيا في حرب الخليج الثانية برغبة إدارة أوزال في زيادة التقارب مع الدول العربية التي وقفت ضد النظام العراقي حينها، بالأخص المللكيات الخليجية للحصول على مساعدات اقتصاديةوفي آسيا الوسطى،استخدمت تركيا لاول مرة دبلوماسية القوة الناعمة في علاقتها بالجمهوريات، فأنشأت الوكالة التركية للتعاون الدولية للدول المستقلة حديثا لتقديم مساعدات إنسانية لتلك المناطق. كما أسست المنظمة التركية للثقافة ومجلس الدول الناطقة بالتركية في عام الفين واثنان لاستقطاب شعوب تلك المناطق وتعزيز ارتباطها الفكري والثقافي بتركيا وحاولت تركيا أيضا اتباع دبلوماسية نشطة تجاه دول البلقان خاصة مع تفكك يوغوسالفياوالاستفادة من هذا التفكك وربط غلاقات مع البوسنة وكوسوفو،

الا ان الملاحظ ان السياسة الخارجية التركية في عهد أوزال حققت نجاحات محدودة نظرا للتحديات الأمنية الداخلية التي كامت تحيط بالدولة التركية خاصة مع تنامي وتعاظم نشاط حزب العمال الكردستاني، وتنامي النزعة إلاسلامويةلدى بعض الحركات السياسية الاسلامية، علاوة على ذلك الهاجس ألامني المرتبط بنشوء كيان كردي مستقل في شمال العراق

ان عدم نجاح السياسة الخارجية التركية الاوزاليةادي إلى عودة الواقعية للسياسة في منتصف التسعينيات إلى بداية ألالفية الجديدة على الرغم من حفاظ الحكومات التركية سواء الكمالية منها أوإلاسلامية المحافظة على استمرارعملية اللبرلةالاقتصادية كما انتجت على مستوى السياسة الخارجية، التوقيع على حدثين مهمينوهو توقيع اتفاقية التعاون ألامني والعسكري مع إسرائيل عام 1996، وقبول عضوية تركيا كمرشحمحتمل في الاتحادألاوروبي بعد قمة هلسنكي سنة 1999[1]وبالمختصر ان المرحلة بين (1989–2002) للرئيس التركي السابق تورغوتأوزال، حيث تخلى خلالها عن السياسة

[1]-علي بن موسى،االثابت والمتغير في لسياسة الخارجية التركية منذ قيام الجمهورية الي عام 2023،االمجلةالجزائرية للالامن والتنمية ،المجلد39،العدد 13،جانفي2023ص205

الكماليـة ذات الاتجـاه الواحـد، فقـد كـان يـرى أن لتركيـا رسـالتين: أوروبيـة وآسـيوية، نظـرا لموقعهـا الاستراتيجي[1].

السياسة الخارجية التركية لداوود اوغلو:

يعتبر كثير من الباحثين والمحللين السياسيين ان داوود اوغلو منظر السياسة الخارجية لتركية في العصر الحديث لما طرحه من أفكار ومصطلحات جديدة والتي ابان عليها في كتابه العمق الاستراتيجي فهو قائد بارز في العدالة والتنمية كانت له الأثر البارز في تحليله للسياسة الخارجية التركية وهذا ما طرحته وزارة الخارجية التركية قيّم السيد أحمد داوود أوغلو وزير الخارجية التركية في مقالته التي نشرتها مجلة فورين بوليسي تحت عنوان " سياسة صفر مشاكل في المرحلة الجديدة" بتاريخ 21 بذار 2013 سياسة " صفر مشاكل مع دول الجوار " التي تأتي ضمن سياق عملية التغيير الديمقراطي في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقياقترحت ستة مبادئ أساسية لسياستنا الخارجية : التوازن في معادلة الأمن والحريات ، صفر مشاكل مع دول الجوار، سياسة خارجية متعددة الأبعاد، سياسة إقليمية استباقية ونشطة ، أسلوب دبلوماسي جديد ودبلوماسية إيقاعية[2]''

''أقدمت حكومتنا على مبادرات غير مألوفة مثل السعي لحل مشكلة قبرص وإنهاء العداء مع سورية وتطبيع العلاقات مع أرمينيا . وبشكل مماثل بذلنا الكثير من الجهود بهدف تعزيز العلاقات القائمة مع الدول الصاعدة في كل من آسيا وأمريكيا اللاتينية وإفريقيا[3]''

هذا وأصبح مبدأ صفر مشاكل مع دول الجوار من أكثر المبادئ التي يشار إليها في السياسة الخارجية التركية لا سيما بعد أن توليت منصب وزير الخارجية، هذا المبدأ وبكل صراحة كان نموذجا مثاليا بكل ما تعنيه الكلمة ... كما كان يمثل تغييرا واضحا في نهج وعقلية السياسة الخارجية التركية .. ولم تعد المشاكل المزمنة تهيمن على أجندة السياسة الخارجية التركية مع الدول المجاورة لها والتي استنفذت طاقاتها في علاقاتها الدولية والإقليمية''[4].

''أثبت بدء العمليات الديمقراطية في الشرق الأوسط في الآونة الأخيرة صلاحية إطارنا المفاهيميالجديد . لقد كانت حقوق المواطنة والمطالب المحقة للشعوب العربية الداعية لحكومة صالحة تحترم حقوق

---

[1]-ياراخالد أبو الليل ،السياسة التركية إزاء جمهوريات آسيا الوسطى،علي الرابط:https://acrseg.org/44298،ماي2024

[2]-موقع وزارة الخارجية التركية:https://www.mfa.gov.tr/zero-problems-in-a-new-era_ar.ar.mfa

[3]-نفس المرجع

[4]-نفس المرجع

وكرامة الشعوب السبب الرئيسي في حدوث التقلبات الإقليمية''
لهذا السبب أطلقتتركيا دعوة لتشكيل حكومات جديدة تلبي مطالب المواطنين وذلك ضمن تحول سلمي وسياسي تدريجي . وعلى الرغم من تجاهل بعض الأنظمة العربية لندائنا هذا إلا أننا لم نتردد في دعم النضال المشروع لشعوب المنطقة التي عملت من جديد على نيل سيادتها والتي تشكل أساسا للسلطة السياسية لشعوب المنطقة وللاستقرار الإقليمي''.

''إن تأكيدنا على واقع سياسة صفر مشاكل مع دول الجوار لم يثنينا أبدا عن اتخاذ هذا الموقف الشجاع ، بل وغدت خارطة طريق لسياستنا الخارجية في المنطقة. عندما أعلنا عن البدء بتنفيذ سياسة صفر مشاكل ، لم تكن غايتنا فقط تطوير المصالح الاقتصادية والأمنية لتركيا ولم نفكر أبدا في اتباع أجندة السياسة الواقعية التي تفتقر إلى القيم. بل على العكس كان الهدف منها هو إزالة العقبات دون النظر الى مصادرها والتي كانت تعيق اندماج تركيا مع جيرانها. هدفنا الأساسي هو السعي من أجل توفير واستمرار التواصل بين كافة المجتمعات والسعوب وعلى رأسها شعبنا وشعوب المنطقة برمتها ضمن ما أسميناه بـ " الحد الأقصى من التعاون.'' من هذا التصريح لوزارة الخارجية التركية يظهر انها تبنت أفكار داود اوغلو والتي قامت علي المبادئ التالية:

سياسة تصفير المشاكل:

وضع داود اوغلو حدًا لما يسميه «اغتراب» الدول المجاورة لتركيا. ووفق سياسة تصفير المشاكل فان تركيا لا تنتظر الاطراف الاخرى لتخطو اليها وانما تبادر بتقديم المقترحات والمشاريع الاقليمية والدولية في مجالات التنمية والتجارة والامن والنزاعات، وعلى الرغم من الاختلاف حول التسمية مبدا او سياسة او استيراتيجية الا انها تعتبر من القواعد التي اعادة صياغة دور تركيا الاقليمي.

العمق **الاستيراتيجي:** تعني نظرية العمق الاستيراتيجيللتعامل مع المتغيرات والظروف الدولية بعد عام 2002. تحمل نظرية العمق الاستيراتيجي الى تبني طروحات قائمة على فكرة المجال الحيوي والعمق التاريخي الذي جمعهما احمد داود اوغلو تحت مسمى واحد أطلق علية العمق الاستيراتيجي. حيث أدرك احمد داود اوغلو ان الدولة في العلاقات الخارجية تتحدد من خلال موقعها الجيو– استيراتيجي وعمقها التاريخي. في اشارة للعودة الى الارث العثماني القديم التي أطلق عليها البعض بالعثمانية الجديدة.

نظرية التحول الحضاري

الفصل الرابع: التغيرات الخارجية التركية في السياسة الدولية

تعد هذه النظرية من أهم النظريات التي صاغها «أحمد داوود أوغلو»، والتي شرحها في كتابه الموسوم بالعالم الإسلامي في مهب التحولات الحضارية. وتعتبر هذه النظرية من أهم النظريات التي تعتمد عليها السياسة الخارجية التركية الجديدة، والتي تتصالح من خلالها تركيا مع ماضيها وحضارتها الإسلامية، وتعود إلى الارتباط بالدول العربية والإسلامية والمماثلة لها دينيا وثقافيا، حيث اعتبر «أوغلو» من خلال هذه النظرية أن الخلفية التاريخية والموقع الجغرافي لتركيا يجعلان سياستها الخارجية مهمة للعالم أجمع من خلال هذا التنوع تستطيع تركيا ان تكتسب قوة تمكنها من تجاوز القطبية الثقافية اذا تبنت مراجعة حضارية شاملة. وحسب نظرية التحول الحضاري التي طرحها احمد داود اوغلو ان تركيا ستتمكن من بناء سياسة خارجية فعالة في المنطقة والعالم اذا تمكنت من استغلال ذلك التنوع الحضاري لصالحها[1].

سياسة خارجية متعددة الابعاد او ما يعرف بالمقاربة المدمجة (المتكاملة):

اعتمد هذا المبدا من قبل احمد داود اوغلو بعد صراع مع العلمانية التي تؤكد على الهوية الغربية وحدها، والهوية الاسلامية التي تعتبر الهوية التركية متعددة بحكم الحضارة والهوية والتاريخ والموقع الجغرافي الاستيراتيجي الذي يقع على تقاطع طرق القوى والمناطق الحيوية في العالم يحتم على تركيا ان تبني سياسات متعددة الابعاد

الثابت والمتغير في سياسة تركيا الخارجية بعد اوغلو:

يبدو ان هناك تغير في سياسة تركيا الخارجية بعد حدوث تغيرات إقليمية ودولية خاصة ما شهدته منطقة الشرقالأوسط من احداث الربيع العربي وزيادة التوترات الدوليةياستعمال القوة الصلبة كتدخل روسيا في جزيرة القرم وأوكرانيا مما اثر علي المبادئ الأساسية التي طرحها داوود اوغلو ويمكن تلهيص هذه التغيرات في الجدول التالي:

لسياسة الخارجية في عهد احمد داود اوغلو (2002– 2015)	السياسة الخارجية بعد احمد داود اوغلو (2015– الان)
نزعة استباقية / تفاعلات اقليمية عالمية	نزعة استباقية / ارتباطات انتقائية

[1]–د عماد رزيك عمر،محمد نوار حسين عبد،**دور احمد داود اوغلو في السياسة الخارجية التركية،مجلة كلية القانون والعلوم السياسية ف، الجامعة العراقية،2023،ص30**

دولة محورية مع ارتكاز قوي على الاتحاد الأوربي	دولة محورية دون ارتكاز قوي
قوة ناعمة	قوة صلبة
تعددية الإطراف	تحالفات استيراتيجية
المثالية / الواقعية الحضارية	الأخلاق / واقعية تقليدية
نشاط عام	تحديد للأولويات
دولة تجارية / مساعدات انسانية	دولة انسانية
قطب طاقوي	قطب طاقوي

جدول (رقم):يوضح السياسة الخارجية في عهد داود اوغلو والسياسة الخارجية التركية في المرحلة اللاحقة لاحمد داود اوغلو.[1]

زادالسياسة الخارجية التركية بعد احمد داو اوغلو الميل الى استخدام القوة الصلبةفي التعاملمع القضايا العربية مع تزايد الانتفاضات العربية

لم يقتصر التغيير الذي طرا على السياسة الخارجية التركية بالمحيط الاقليمي, بل تغيرت السياسة الخارجية التركية اتجاه الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد الاوربي وحتى حلف الناتو الذي تنتمي لعضويته، مما زاد من الضغوط الخارجية على تركيا، من جهة ثانية ونتيجة انخراط تركيا في القضايا والملفات الإقليمية، بما فيها النزاعات المسلحة، ولا سيما في كل من سوريا والعراق وليبيا والقوقاز، وعلى الرغم من التغيير في اساليب تنفيذ العمق الاستيراتيجي الا ان تركيا لم تستغني عن القوة الناعمة في سياستها الخارجية واحلال القوة الصلبة محلها وانما قامت بممارسة القوة الناعمة حيث طرحت نفسها وسيطا لمعالجة الخلافات العربية الداخلية والحد من امتدادها حيث ابقت على الدبلوماسية الاستباقية من خلال قيامها بالدور الوسيط في العديد من قضايا المنطقة والذي يعتبرها داود اوغلو ضرورية من اجل لعب دور إقليمي في المنطقة.

[1]-نفس المرجع ،ص313

المطلب الثاني:مقترب القوة الناعمة:

كانت القوة الناعمة واحدة من أكثر المفاهيم شيوعًا في العلاقات الدولية منذ أن استخدمها جوزيف ناي في كتابه *"مُلزمة بالقيادة: الطبيعة المتغيرة للقوة الأمريكية*وقد طور المفهوم لاحقًا في دراسات أخربوعلى الرغم من أن تعريفها ظل غامضًا مثل العديد من المفاهيم الأخرى في هذا المجال واستمر النقاش حول ما يشكل القوة الناعمة، والأهم من ذلك، ما هو تأثيرها على العلاقات الدولية، إلا أن استخدامها استمر ليس فقط في حالة الولايات المتحدة ولكن أيضًا في دول أخرى أيضًا. تركيا هي إحدى الدول التي تطور فيها قدر لا بأس به من الأدبيات فيما يتعلق بهذا المفهوم [1].

كما يُعرّفها ناي، فإن القوة الناعمة، على عكس القوة الصلبة، هي القدرة على تشكيل سلوك الآخرين من خلال الجاذبية والتأثير. يُحدد ناي ثلاث فئات رئيسية للقوة الناعمة: "الثقافة"، و"القيم السياسية"، و"السياسات". وبالتالي، "قد تحقق دولة ما النتائج التي تريدها في السياسة العالمية لأن الدول الأخرى – معجبة بقيمها، ومُحاكاة نموذجها، وتطمح إلى مستوى ازدهارها وانفتاحها – ترغب في اتباعهافي هذا الإطار الواسع، يمكن القول إن القوة الناعمة تتبع من ماهية الدولة وما تفعله. علاوة على ذلك، هناك بُعد ثالث للمناقشة، يؤكد على أن القوة الناعمة سياقية وزمنية. وبالتالي، فإن جاذبية الدولة وجاذبيتها هما أيضًا دالة على السياق الخاص والفترة الزمنية. في هذا الإطار، أود أن أزعم أنه كانت هناك فترتان في تاريخ الجمهورية حيث يمكن للمرء أن يتحدث عن القوة الناعمة الصاعدة لتركيا.

لقد أضاف وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة بُعدًا جديدًا لجاذبيتها، لا سيما في العالم الإسلامي. حيث ركّز الحزب نفسه على أهمية التجربة التركية في كشفها عن إمكانية ظهور إسلاموية "معتدلة" وتوافقها مع الديمقراطية. وقد لقي هذا "النموذج" رواجًا في الدول ذات الأغلبية المسلمة، حيث كانت المعارضة الإسلامية والليبرالية تبحث عن سبل للخروج من مأزق "الصمود الاستبدادي". علاوة على ذلك، كان ما مثّله حكم حزب العدالة والتنمية، وسياساته الداخلية والخارجية، جذابًا أيضًا للولايات

[1]- The Soft Power of Turkey in International Relations- MelihaBenliAltunışık،SUR SITE ;https://www.globalpanorama.org/en/2022/11/the-soft-power-of-turkey-in-international-relations

المتحدة، التي روّجت لهذا "النموذج" كحلٍّ شاملٍ لمواجهة نموّ التطرف الإسلامي في العالم، لا سيما بعد هجمات 11 سبتمبر/أيلول 2001 الإرهابية.

إن معنى "النموذج التركي" [1]ومقوماته أمرٌ محل جدل. فعلى عكس رواية حزب العدالة والتنمية، يُمكن التركيز على التجربة التركية في سياق أوسع، مع التركيز على المثال المهم الذي تُقدمه تركيا كدولة مسلمة ديمقراطية وعلمانية، ومندمجة اقتصاديًا بشكل جيد مع العولمة، ودولة منضمة إلى الاتحاد الأوروبي، وتنتمي تاريخيًا إلى مؤسسات غربية رئيسية مثل حلف شمال الأطلسي (الناتو)، ومنظمة الأمن والتعاون في أوروبا، ومجلس أوروبا، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية. وفي هذا الإطار الأوسع، لا يُمكن حصر جاذبية تركيا في حزب العدالة والتنمية أو اعتدال الإسلام فحسب. ومع ذلك، لم يُروّج لهذا "النموذج" لا من قِبل حزب العدالة والتنمية ولا من قِبل الجهات الخارجية.

وعلي العموم ان وصول حزب العدالة والتنمية لسدة الحكم عام 2002م، بدأ المشهد التركي بالتغير التدريجيسياسياً، واقتصادياً، وثقافياً، من خلال التوظيف الاستراتيجي الفاعل للبعد الثقافي وأدوات القوة الناعمة،حيث عمدت خبرة حزب العدالة والتنمية إلى الانتقال الهادئ، من النموذج التحديثي الذي تقوده الدولة، ويحميه الجيش، بناء على أفكار كمال أتاتورك التي تقوم على الحداثة، بواسطة التغريب الثقافيوالعلماني، إلى نموذج آخر يجمع بين استحقاقات الديمقراطية الانتخابية، والعلمانية المتسامحة غيرالتداخلية من جهة، والهوية الوطنية المستندة على جذور حضارية إسلامية من جهة أخرى[2]، وهذا فيحد ذاته، يمثل نجاحاً للتجربة التركية، التي أكدت قدرة القيم الحضارية الإسلامية على المساهمة في بناءالدولة، وصياغة مشروع مجتمعي ناجح، أفرزه التنوع الثقافي داخل الدولة العثمانية، والذي يعد نموذجاًحضارياً عالمياً، ساهم في تشكيل عمق حضاري لتركيا بالتزامن مع العمق الاستراتيجي.فأصبحت تركياالفترة طويلة مركزاً حضارياً واستراتيجياً.[3]لعل ما سبق من شأنه أن يفسر من خلال المدخل الثقافي قدرةحكومة حزب العدالة والتنمية على تبني سياسة تعدد الأبعاد، والتي يصعب أن تنجح في ظل علاقاتندية إيجابية، دون تأسيسها على نظرة إيجابية للتعدد الفكري والثقافي والحضاري، والقدرة على إقامةعلاقات دولية إيجابية في ظل هذا التعدد، بعيداً عن الحساسيات الأيديولوجية المعيقة لذلك[4]

---

[1]-ibid. p2

[2]-(2)فؤاد العمري، تركيا:مفاعيل الهيمنة والتحكُّم، 15يوليو 2017م، النص متاح على الرابط التالي: http: //cutt.us/xPTgt

[3]-الزبير خلف الله، "تركياوامان الغ °ماقالاساتراتيجيإلاى الغ °ماقالحضاارّي"، تركيا:تاركباارس، 24فبراياار2015م، متااحعلاالارابط التالي: https: //www.turkpress.co/node/5992

[4]-محمدسليمان، محمود أبو مصطفى، **موقع القوة الناعمة بالسياسة الخارجية التركية، مجلة قضاياسياسية، العدد75، جامعةالاقصي، فاسطين،2023،470ص**

العامل الاقتصادي كقوة ناعمة: يلعب العامل الاقتصادي دورًا مهمًا في تحديد السياسة الخارجية لأية دولة سلبًا أو إيجابًا؛ فوجود الموارد الطبيعية الأولية بكثرة وتوظيفها بشكل صحيح يقود إلى سياسة استراتيجية ناجحة خارجية، وعلى العكس إن افتقار الدولة لهذه الموارد سيفضي إلى سلبية في الأداء الخارجي هذا من جهة. ومن جهة أخرى، إذا انطلقنا من حقيقة أن ما من دولة في عالم اليوم قادرة على أن تعيش بمعزل عن الاعتمادية المتبادلة ومن ضمنها الدول العظمى فكيف سيكون الحال مع دول ليست بالعظمى مثل تركيا.

تشكل تركيا وبحكم موقعها الجغرافي المهم والوفرة النسبية في مواردها الطبيعية والبشرية واحدة من القوى الاقتصادية المهمة ذات الثقل النوعي في المنطقة، وهذا بحكم جملة معطيات، يمكن توضيحها على النحو الآتي:

1-تمتلك تركيا موارد طبيعية هائلة، فإلى جانب الفحم والحديد الخام والنحاس والزئبق والذهب، فهي دولة غنية بالموارد المائية (السطحية والجوفية)، حتى إنها توصف بدولة ذات "التخمة المائية" لما تمتلكه من احتياطي هائل من المياه، إذ يوجد فيها 26 حوضًا، فقد بلغت الأراضي الصالحة للزراعة حوالي 4.2 مليون هكتار ما يقارب 50% من أراضي تركيا، كما أن عدد العاملين في القطاع الزراعي وصل إلى 25% من الأيادي العاملة التركية، وهذا ما يعطيها أهمية مضافة إلى مواردها. يستند قطاعها الصناعي على النهج الرأسمالي واتباع سياسة التكيف الاقتصادي، ما انعكس بدوره على الناتج القومي الإجمالي الذي شهد قفزات نوعية ساهمت في تطوره.

2- يستند قطاعها الصناعي على النهج الرأسمالي واتباع سياسة التكيف الاقتصادي، ما انعكس بدوره على الناتج القومي الإجمالي الذي شهد قفزات نوعية ساهمت في تطوره.

3- لتركيا استثمارات كثيرة مع الشركات الأجنبية سيما الأمريكية منها، مما ساهم في إنعاش اقتصادها إلى حد كبير.

4- كما أدى قطاعها التجاري دورًا مهما في تحقيق التوازن ما بين النشاط الإنتاجي والنشاط التجاري، مما جعلها الدولة الوحيدة التي حققت اتحادًا جمركيًا مع الاتحاد الأوروبي في عام 1996 من دون أن تكون عضوًا فيه.

5- تمتلك تركيا كذلك ثروة حيوانية مهمة وساعدها في ذلك امتداد الاستبس لمساحات واسعة من الهضبة والسفوح الجبلية، مما جعلها قادرة على توفير الغذاء والمواد الأولية للصناعات النسيجية[1].

[1] يارا،خالد أبو الليل ،السياسة التركية إزاء جمهوريات آسيا الوسطى،علي الرابط:https://acrseg.org/44298،ماي2024

يمكن القول ان أبرز الدوافع التي شجعت تركيا للتوجه نحو القوة الناعمة SoftPowerتنفيذ سياستها الخارجية والعمل على تحقيق اهدافها ومصالحها في هذه المرحلة هو وجود العديد من المتغيرات التي شجعت واسهمت بتحقيق ذلك منها ما هو داخلي كالحال مع طبيعة النظام السياسي التركي القائم على الديموقراطية والحوار ومنها ما هو اقليمي بما تشهده المنطقة المحيطة بتركيا من تطورات ومتغيرات تدفع نحو التعاون والتنافس مع بقية اللاعبين الاقليمين كالحال مع إيران و"اسرائيل"وغيرهاء ومنها ما هو دولي دفعنحوتبنيمثل هذاالخيار كماهو الحال بوجود الدعم الأمريكيوقبولوتشجيعبقية اللاعبين الدوليين لزيادة أطر التعاون في كافة المجالات؛ الامر الذي تتطلب البحث في الواقع العملي لهذه القوة, استطاعت تركيا على مدى عقد من الزمن منذ تولي حزب العدالة والتدمية)السلكة في تركيا 2002م,ان تتبسي خيار القوة الناعمةفي سياستها الخارجية لتحقيق اهدافها ومصالحها في البيئة المحيطة بهاء,وقد توالت تجسيدات سياسة القوة الناعمة SoftPower والدبلوماسية الوسيطة في عدد كبير من القضايا ولعل اهم ما حققته خلال هذه **الحقبة**، الدبلوماسية التركية الدنشطة في الشرق الاوسط والنجاح المتحقق فيسياسة حسن الجوار من خلال الانفتاح التركي في علاقاتها الدوليةبانشاء او تعميق العلاقات التجارية السياسية والاقتصادية على حد سواء مع العراقسوريةالاردن,ليبياء مصر.وكذلك المملكة العربية السعودية،جزيرة العرب ومجلس التعاون الخليجي.وقد اقامت تركيا ايضاً علاقات مع الفلسطينيين،مع كل من حركتي (حماس وفتح[1]),

مقومات قوة تركيا الناعمة في السياسة الخارجية التركية: يمكن حصر قوة تركيا الناعمة في ثلاث اطر أساسية وهي:

القوة السياسية الناعمة:تتمثل في طبيعة النظام السياسي القائم على الديمقراطية والانتخابات، وتداول

السلطة، والشفافية، وكفالة الحريات العامة داخلياً.وخارجياً إتباع سياسة تصفير المشاكل مع الجيران، والخطاب السياسي المدافع عن الحقوق والحريات، إضافة إلى التركيز على القيم الإنسانية، والأخلاقية، والاستعانة بسياسة المساعدات الإنسانية في تدعيم الوجود التركي في الخارج[2].

القوةالاقتصادية الناعمة:يدار ملف الاقتصاد الداخلي بحرفية وعلاقات عامة عالية، تدعم قوتها

[1]-أحمد مشعان، السياسة الخارجية التركية الناعمةوالقوةالصلبة،https://www.researchgate.net/publication/،ص134

[2]-عبد القادر ،محمد علي، االتليم العالي والمنح الدراسية:القوة الناعمة في السياسة الخارجية التركية، الدوحة،:منتدي العلاقات العربية و الدولية، 2017م، ص2.

الناعمة، وصورتها في أعين المستثمرين وشعوب المنطقة، وتقيم توازنا فعالا في هذه الصورة بين بعض مؤشرات الاقتصاد الكلي التي تبدو سلبية، مثل:المديونية الخارجية الحكومية التي بلغت 217مليار دولار بحسب وزارة الخزانة والمالية، حتى جويلية2019م [1]، وتدير أنقرة هذا الملف أيضا في إطارعلاقتها بمؤشرات موازية احتوائية إيجابية، مثل:حجم الصادرات التركية الذي يبلغ نحو 185مليار دولار، فضلا عن حجم الناتج المحلي بإجمالي بلغ نحو 900مليار دولار، وما يعنيه ذلك من قدرة عالية للاقتصاد التركي الذي يعمل على تضييق الفجوة بين الصادرات والواردات بسرعة وكفاءة، وتسوق تركيافي نفس السياق نفسها بما تتمتع به من استقرار اقتصادي، من أهم ملامحه، أنها تشكل سابع أكبر قوةاقتصادية على مستوى أوروبا، الخامسة عشرة على مستوى العالم، مع توقعات صندوق النقد الدوليبزيادة معدل النمو إلى 3%، مقارنة بتوقعات سابقة حملت معدل نمو 2.5%.ومن أهم صور القوةالناعمة التركية في الفترة الأخيرة عمليات التصدير التركية لمستلزمات مواجهة جائحة كورونا، والتي بدتفيها تركيا قلعة صناعية، للمستلزمات الطبية اللازمة لمواجهة الفيروس، حيث غطت الاحتياجات المحلية

القوة الثقافية الناعمة: أدواتها اللغة والثقافة المشتركة مع العالم التركي، الممتد من الصين حتى أوروبا، والعمق التاريخي المشترك مع الدول التي كانت تحت الحكم العثماني، والدين الإسلامي الذي يربطها مع أكثر من مليار مسلم، وتعمل تركيا على تصدير نموذجها الإسلامي الموصوف بالاعتدال، مع محاولة التواؤم مع قيم الحداثة الغربية، والإعلام الموجه إلى الخارج، لاسيما المسلسلات التركية التي لقيت

صدى، ومتابعة كبيرة من مناطق العالم العثماني سابقاً، بالإضافة إلي مشاريع المنح الدراسية وتبادل الطلاب، لقد أعادت تركيا التواصل مع التراه والتاريخ الحضاري والثقافي لها ويشير أوغلو إلى أن تركيا تقع تاريخياً في المنطقة التي تشكل فيها تاريخ الحضارات الموجودة في المنطقة، خلاف نظرة في مراحل سابقة قامت على القطيعة مع هذا التاريخ[1].

[1]–عدنان عبد الرزاق، تمثال الديون الخارجية أزمة للاقتصاد التركي، صحيفة "العربي الجديد"، 24أوت2019، علي الرابط : https: //bit.ly/2xsNwfi

وخلال العقدين الماضيين، حظيت الدراما التلفزيونية التركية بشعبية عالمية. من الشرق الأوسط وشمال أفريقيا إلى أمريكا اللاتينية، مرورًا بالبلقان وآسيا، غزت المسلسلات التركية الدول، محققةً نسب مشاهدة قياسية. في الشرق الأوسط، تبث كل محطة تلفزيونية تقريبًا مسلسلًا تركيًا واحدًا على الأقل؛ لدرجة أن المسلسلات التركية حلت محل المسلسلات اللاتينية التي سيطرت لسنوات على شاشات التلفزيون في المنطقة. في البلقان، تُعد المسلسلات التركية ثاني أكثر محتوى تلفزيوني مشاهدة بعد الأخبار؛ وفي أمريكا اللاتينية، تحقق المسلسلات التركية نجاحًا كبيرًا: تشيلي هي أكبر مستهلك للمسلسلات التركية من حيث عدد المسلسلات المباعة، بينما تدفع المكسيك، ثم الأرجنتين، أعلى سعر لشرائها.مما شكلت المسلسلات التركية أداةً رئيسيةً للقوة الناعمة لأنقرة. ساهمت الشعبية الهائلة لهذه المسلسلات في تشكيل النظرة الخارجية لتركيا، ومكّنت أنقرة من إعادة كتابة التاريخ وإحياء ماضيها الإمبراطوري وعظمتها[2].

عندما ننظر إلى أهداف واستراتيجيات السياسة الخارجية التركية الأخيرة، فمن الملاحظ أن عناصر القوة الناعمة أصبحت بارزة ومدرجة على جدول الأعمال إلى حد كبير. وعبّر رئيس الوزراء أردوغان عن أهمية القوة الناعمة في السياسة الخارجية في أحد خطاباته قائلاً: "اليوم، يختلف عنوانان مهمان في السياسة الخارجية. أحدهما "القوة الناعمة" والآخر "القوة الغاشمة". لقد تفوقت القوة الناعمة على القوة الغاشمة، بل أصبحت أكثر أهمية بكثير. نحن نواجه وضعًا كهذا. لم يعد يُقاس مدى فعاليتكم في منطقتكم والعالم بجيوشكم وأسلحتكم ودباباتكم وبنادقكم، بل بقوتكم الاقتصادية وأنشطتكم الدبلوماسية والثقافية. في تركيا، ركزنا بشكل خاص على بُعد "القوة الناعمة" في السياسة الخارجية خلال السنوات الثماني والنصف الماضية. مستلهمين التراكم الفريد الذي وفره لنا تاريخنا وثقافتنا وحضارتنا، نبذل جهودًا حثيثة للتأثير في العمليات على الصعيدين الإقليمي والعالمي، وللمساهمة في إيجاد حلول لكل

---

[1] -محمد سليمان، محمود أبو مصطفى، **موقع القوة الناعمة بالسياسة الخارجية التركية، مجلة قضاياسياسية، مصدر سبق ذكره،ص476.477**

[2] Dr Jana Jabbour،Turkish Soap Operas: Soft Power at the Service of a RisingPower'sPolitical Ambition،Sur Site:https://www.iemed.org/publication/turkish-soap-operas-soft-power-at-the-service-of-a-rising-powers-political-ambitions/?lang=fr

معادلة[1]علاوة على ذلك، فإن الدبلوماسية التركية النشطة والمنتظمة، والتي تعد أحد أهداف السياسة الخارجية في عهد حزب العدالة والتنميةشكل عاملاً مهماً آخر ساهم في القوة الناعمة لتركيا. ومن المعروف أن تركيا جاءت في مقدمة الدول المقدمة للمساعدات الاقتصادية والإنسانية وتم اختيارها كـ"دولة مانحة".

المطلب الثالث: المقترب الجيوبولينيكي

تاريخيا؛ لطالما شكل موقع تركيا الجغرافي ركيزة لانطلاقها نحو العالمية، ولا تشذ المعطيات الجغرافية القائمة اليوم في تركيا الحديثة عن هذه القاعدة، حيث يحاول صناع القرار استغلال هذا الموقع لبناء رصيد إقليمي والارتقاء به للتحول نحو العالمية، وتكمن أهمية موقع تركيا في أنها:

1-تتوسط قارات العالم القديم الثلاث آسيا وأوروبا وإفريقيا، وقد منحها هذا الموقع منذ القدم قدرة على التفاعل الحيوي في المحيط الإقليمي بحيث تؤثر وتتأثر بالعناصر السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية القائمة على تخومها. وتمتد الأراضي التركية بين آسيا وأوروبا، حيث يشكل الجزء الواقع في غرب آسيا حوالي 97% من مساحة البلاد ويضم عاصمة الدولة "أنقرة" ويعرف باسم "آسيا الصغرى" أو "منطقة الأناضول"، بينما يقع الجزء المتبقي منها في جنوب شرق أوروبا ويضم إسطنبول.

2-تقع في قلب المجال الجغرافي المصطلح على تسميته "أوراسيا"، وهي بذلك تعتبر المنطقة الوسطية المتحكمة في منطقة "قلب العالم" (Heart Land) وفق نظرية هالفوردماكندرالجيو-بوليتيكية، الأمر الذي يؤهلها لأن تكون دولة محورية أو حاسمة في المجال الجيو-سياسي.

3-هي دولة قارية وبحرية في نفس الوقت، وهي ميزة قلما تتوافر في دولة تتمتع بالمكانة الجغرافية التي تمتلكها تركيا. حيث تقع جنوب شرق قارة أوروبا وجنوب غرب قارة آسيا، مجاورة للبحر الأسود الذي يحدها من الشمال، كما يحدها من الجنوب الغربي بحر إيجه والبحر الأبيض المتوسط بين سوريا واليونان، وتحيط بها ثماني دول فيحدها من الشمال الغربي بلغاريا ويبلغ طول الحدود بينهما 223 كم،

---

[1]-Tuba Çavuş،DişPolitikadaYumuşakGüçKullanimiTürkDişPolitikasi،YüksekLisansTez،SakaryaÜniversitesiSosyalBilimlerEnstitüsü،2012,P62

واليونان بطول حدود يبلغ 192 كم، وتحدها من الجنوب الشرقي سوريا بطول حدود 899 كم، والعراق بطول حدود 367 كم، وتحدها من الشمال الشرقي جورجيا بطول حدود 237 كم، وأرمينيا بطول حدود 111 كم، بالإضافة إلى حدودها مع أذربيجان من جهة الشرق من خلال ارتباطها مع إقليم "ناهشيوان"، ويبلغ طول الحدود بينهما 17 كم، وإيران بطول حدود يصل إلى543 كم، يتيح انتشار هذا العدد من الدول على حدودها حرية أكبر في اختيار سياسات أو تحالفات أو إقامة تجمعات في ظل كون تركيا دولة محورية في مجالها الجغرافي[1].

4-تحدها المياه من ثلاث جهات؛ البحر الأسود في الشمال وبحر إيجه في الغرب والبحرالمتوسط في الجنوب، كما أنها تسيطر على ممرين مائيين مهمين لطالما شكلًا تاريخيًا محورًاللصراع بين الإمبراطوريات والدول أيضًا، وهما مضيق البوسفور في شمال تركيا حيث يصل بين البحر الأسود وبحر مرمرة ويبلغ طوله 30 كم وعرضه حوالي 1 كم، ومضيق الدردنيل في الجنوب الغربي من تركيا حيث يصل بين بحر مرمرة والبحر الأبيض المتوسط عن طريق بحر إيجة طوله 60 كم وعرضه يتراوح 6-1 كم مما يعطيها القدرة على التحكم(to control access) ويتيح لها التحول إلى قوة مائية إضافة إلى كونها قوة قارية.

وعليه فان الموقع الجيوسياسيكان دائما محل أهمية وحساسية. وقد أدى هذا الوضع إلى جعل تركيا تلعب دورا أكثر نشاطا في السياسة العالمية مقارنة بما كانت لتلعبه لولا ذلك. وبالإضافة إلى احتفاظها بمفتاح المضائق ذات الأهمية الاستراتيجية، فإن تركيا تمتلك أيضاً مفتاح المنطقة الممتدة من البلقان إلى الشرق الأوسط، ومن القوقاز إلى الخليج الفارسي. كل جغرافية لها صعوباتها الخاصة، ولكن جغرافية تركيا لديها صعوبات أكبر. ورغم أنها تقع عند تقاطع ثلاث قارات وثلاث ديانات والعديد من الثقافات، فإنها تقع أيضاً في قلب موارد الطاقة في العالم. علاوة على ذلك، فإن أهم مناطق الصراع في العالم تقع بجوار تركيا مباشرة97% من أراضي تركيا تقع في آسيا، و70% من السكان يؤيدون انضمام تركيا إلى أوروبا، و70% آخرون يؤيدون انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. ويرى بعض الكتاب الأتراك والأجانب الذين يدرسون السياسة الخارجية التركية أن تركيا دولة آسيوية، وبعضهم الآخر دولة أوروبية، وبعضهم الآخر كليهما، وهم غير قادرين على وضع تركيا في فئة محددة. البلد الذي يبلغ عدد سكانه 98% من المسلمين، يتمتع بهوية علمانية، على عكس البلدان الإسلامية الأخرى، ويحكمه النظام الديمقراطي؛ كما أنها تختلف باقتصادها وثقافتها الليبرالية. ومع ذلك، عند

[1] يارا، خالد أبو الليل، السياسة التركية إزاء جمهوريات آسيا الوسطى، على الرابط:https://acrseg.org/44298،ماي2024

مقارنتها بالدول الأوروبية، فإنها لا تعتبر دولة أوروبية من حيث الثقافة والعناصر الأخرى. تاريخيا، فهي دولة شرق أوسطية وأيضا قوقازية بدينها وجغرافيتها كل هذه العوامل تسبب حالة من عدم اليقين بشأن مكانة البلاد ودورها في العالم. لقد تغيرت السياسة الخارجية التركية بما يتماشى مع ديناميكيات مثل العوامل الداخلية مثل الرأي العام المحلي، والتغييرات الحكومية والعوامل الخارجية، والتغييرات في النظام، وسياسات البلدان الأخرى. وكما هي الحال مع كل الدول متوسطة الحجم، تأثرت تركيا بشكل خطير بطبيعة النظام الدوليفي السنوات التي أعقبت الحرب العالمية الأولى، اضطرت البلاد إلى التعامل مع القوى الخارجية التي احتلت الأراضي العثمانية والمعارضة الداخلية بسبب التغييرات الإصلاحية. وفي نهاية الحرب، حاولت البلاد الحفاظ على سيادتها في الخارج وسلامتها في الداخل. وفي الوقت الذي كانت تسعى فيه إلى تحسين علاقاتها مع الدول بما يتماشى مع مبدأ التغريب، فقد بذلت أيضاً جهوداً لخلق أرضية مناسبة على المستوى المحلي[1].

من المتفق عليه على نطاق واسع أنه مع نهاية الحرب الباردة، دخلت السياسة الخارجية التركيةفترة من التغيير والتحول بسبب تأثير الظروف العالمية المتغيرة والديناميكيات الداخلية خلال الحرب الباردة، ونتيجة للضرورات التي فرضها النظام، لم تتمكن تركيا، مثل العديد من البلدان المحورية الأخرى، من إظهار سياسة نشطة ومتعددة الأبعاد وحرة الحركة؛ بل على العكس من ذلك، كان عليها أن تتبع سياسة مؤيدة للغرب، وتشارك في التحالف الغربي. بعد نهاية الحرب الباردة، استفادت تركيا من تصورات التهديد ودخلت في عملية تحول للتعامل مع هذه التهديدات، ومن المعروف أن تركيا اتبعت سياسة أكثر نشاطا وتعددية الأبعاد بعد نهاية الحرب الباردة. ومع هذا التغيير في السياسة الخارجية تحولت تركيا من دولة محورية إلى دولة متوسطة الحجم، ومع وصول حزب العدالة والتنمية إلى السلطة في عام 2002، وفي ضوء التطورات التي شهدها العالم بعد أحداث الحادي عشر من سبتمبر/أيلول، زادت الأهمية الجيوستراتيجية لتركيا بشكل أكبر. ومع تعيين داود أوغلو وزيراً للخارجية، أصبح من المقبول أن السياسة الخارجية التركية تشكلت تحت تأثير داود أوغلو وأن رؤيته السياسية تطورت في هذا الاتجاه. إن تركيا، التي تقع في وسط أوروبا والبلقان والبحر الأبيض المتوسط والشرقالأوسطوالقوقازوالبحرالأسود،قدتبنترؤيةسياسيةتأخذفيالاعتبارروابطهاالسياسيةوتراثهاالثقافي، وقيل إن السياسة الخارجية التي لا تأخذ في الاعتبار التراث التاريخي والثقافات المشتركة في البلقان والقوقاز

[1]-Tuba Çavuş،DişPolitikadaYumuşakGüçKullanimiTürkDişPolitikasi،YüksekLisansTez،SakaryaÜniversitesiSosyalBilimlerEnstitüsü،2012,P53

وأوروبا وآسيا والشرق الأوسط ستكون خاطئة وغير كاملة، ولكن السياسة الصحيحة يمكن تحقيقها من خلال حماية هذا القرب الثقافي والتراث التاريخي. مع الأخذ في الاعتبار التاريخ والجغرافيا واستخدامهما بشكل فعال، مع الأخذ في الاعتبار عناصر الثقافة والسكان الديناميكيين، كان الهدف هو زيادة القدرة الاقتصادية والعسكرية والتكنولوجية

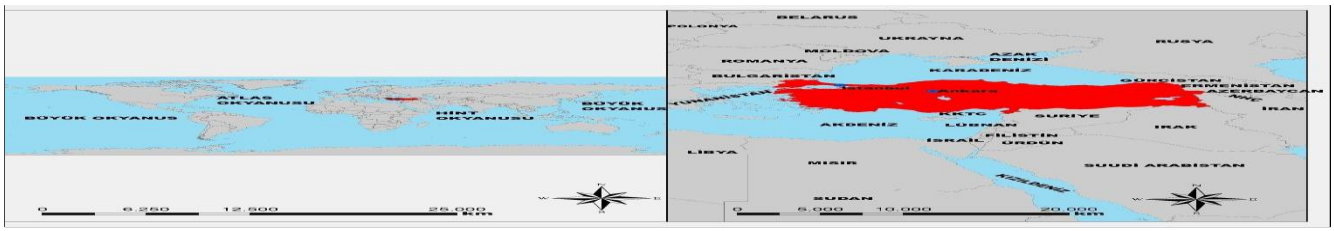

ان الأزمات السياسية والاقتصادية الناشئة في العالم؛و الأحداث الإرهابية والأوبئة تؤثر سلباً على البلدان. وفي هذه الأحداث، تتأثر مراكز النقل التي تعمل كجسور بشكل أكبر. وفي هذا السياق، تتعرض تركيا لأضرار بالغة نتيجة الأحداث التي قد تقع بحسب موقعها. الأتراك؛ جاؤوا إلى الأناضول في عام 1071، واستقروا في هذه الأراضي، وأسسوا دولاً وإمبراطوريات قديمة وقوية سياسياً وفاضلة. إن أهم العوامل المؤثرة في قيام الدول وتطورها هي الموقع الجغرافي والخصائص الطبيعية والبشرية. تركيا بلد يتأثر بكل الأحداث التي تقع في مناطقه القريبة والبعيدة بسبب موقعه الاستراتيجي، ومن ناحية أخرى فهي بلد يتدخل في الأحداث كلاعب مهم. وبفضل الميزةالجيوبولتيكية، أصبحت تركيا واحدة من المراكز المهمة للتجارة الدولية والأمن العالمي. وأفضل الأمثلة على ذلك يمكن رؤيتها في الحروب والأحداث التي جرت في البلقان والقوقاز والشرق الأوسط. ومن الجدير بالذكر أيضًا الدور الذي لعبته تركيا في جهود الوساطة وتوفير الغذاء في الحرب بين روسيا وأوكرانيا. أهمية موقع تركيا؛ وقد ظهرت هذه الظاهرة بوضوح في الحروب الصليبية، وفي العهد العثماني، وفي الحرب العالمية الأولى، وفي حرب الاستقلال، وفي الحرب العالمية الثانية. إن تركيا التي حاولت إظهار قوتها للعالم أجمع بإعلان الجمهورية، وأظهرت فعاليتها خلال الحرب الباردة وأصبحت أكثر بروزًا في النظام العالمي الجديدبسبب بخصائصهاالجيوسياسية[1].

ولهذا السبب، تعد تركيا دولة مهمة تلعب دورًا في السياسة العالمية في كل فترة. في التاريخ السياسي العالميفهي منطقة سياسية ديناميكية وقوية تؤثر وتتأثر ببيئتها من حيث الاقتصاد والعسكر والثقافة الاجتماعية.

[1]-mesutdoğan ,özlemsertkayadoğan,türkiye'ninjeopolitiği,uluslararasıyönetimakademisidergisi,2022,P320

الفصل الرابع: التغيرات الخارجية التركية قي السياسة الدولية

من خلال الخريطة التالية يتبين ان هناك عناصر جغرافية لا تتغير من منظور جيوسياسي. فتركيا التي تستخدم الموارد الجغرافية بحرية اعتمادًا على موقعها وتواصل وجودها ككيان مستقل؛ إنها دولة تشكل موضوعًا للنقاش بين الغرب والشرق. السبب الرئيسي لهذا النقاش هو؛ إن الموقع الجغرافي لتركيا وموقعها الجيوسياسي ينشأ عن العديد من القضايا المختلفة. تركيا، التي تعمل كجسر، جذبت الانتباه بحضورها منذ العصور القديمة بسبب موقعها وخصائصها الجغرافية. وبفضل هذه الميزة، فإنها دولة فعّالة بعناصرها السياسية المتوازنة، أحياناً بهويتها الأوروبية وأحياناً بهويتها الآسيوية.

الجدول:الطرق التاريخية في تركيا وما حولها

الخريطة:الطرق التاريخية في تركيا وما حولها

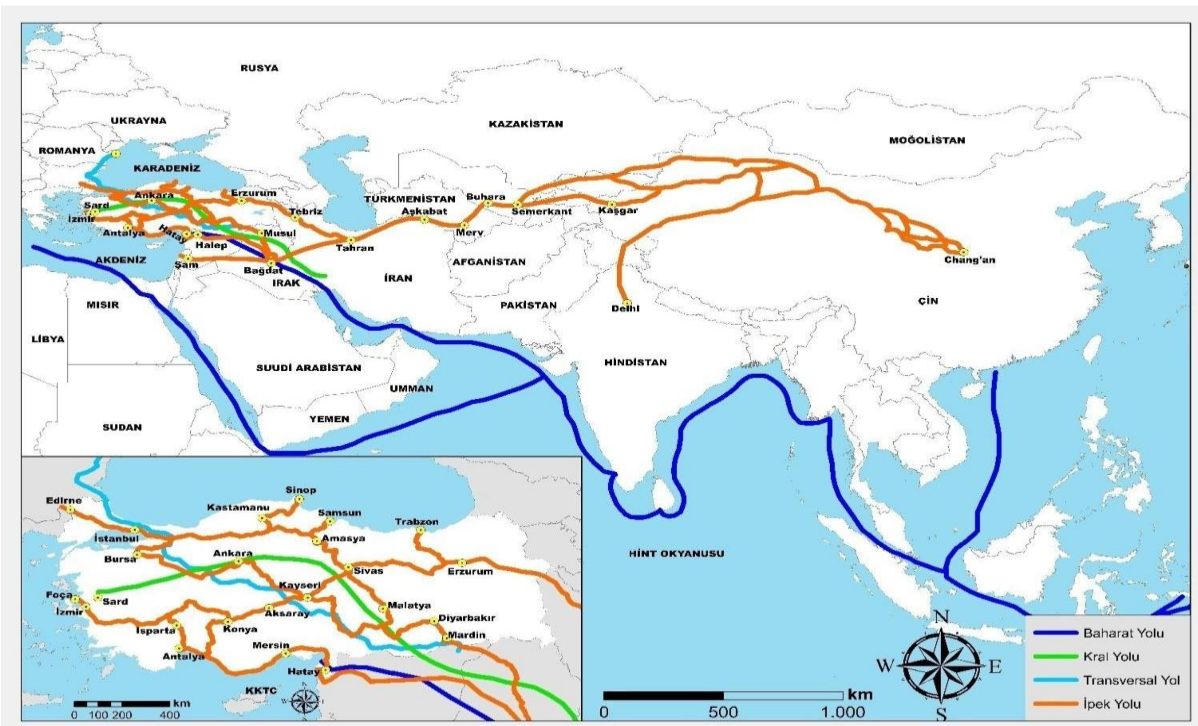

وعليه فان التنوع الطبوغرافي في تركيا تتمتع تركيا بالعديد من السمات الجيومورفولوجية، كما أنها تحتوي على تضاريس تشكل عناصر جيوسياسية ثابتة تؤثر على العلاقات الاقتصادية والسياسية على حد سواء. إن التضاريس التي تتميز بها الدول من حيث النمو والتطور تحدد تنوع الأنشطة الاقتصادية. تتميز البلدان ذات المناطق الجبلية أو السهلية بخصائص اقتصادية مختلفة. متوسط ارتفاعتركياهو 1,132 متـــــــــــــــــــــر.

ورغمارتفاعها،إلاأنهاتعدمصدراًللعديدمنالأنشطةالاقتصادية،وخاصةالزراعية،بسهولهاالســــاحليةوالداخلية.

علاوةعلىذلك،تشكلالهضابوالوديان أيضًا موارد عظيمة لتركيا ولها أيضًا أهمية جيوسياسية.[1]بحار تركيا ومضايقها بالنسبة لتركيا، تشكل البحار والمضايق والأنهار والبحيرات عنصراً جيوسياسياً كبيراً ومهماً للغاية، لا يتغير من الناحية السياسية والاقتصادية والعسكرية والأمنية. إن الموارد المائية تشكل قوة إقليمية وعالمية. «إن البحار المحيطة بها والمضائق التي تمتلكها بسبب البحر الداخلي تؤثر على القدرة العملياتية لتركيا» تربط تركيا البحار المحيطة بها بالمضايق. إنها تشكل إحدى نقاط البداية لشبكة طويلة جدًا من النقل البحري، والتي تمتد من البحر الأسود إلى بحر مرمرة عبر مضيق البوسفور، إلى البحر الأبيض المتوسط عبرمضيقالدردنيل،ثمإلىالبحرالأحمروالمحيطالهنديعبرقناةالسويسمنجهة،وإلىالمحيطالأطلسيعبرمضيقجبل طارق من جهة أخرى. بالإضافةإلىذلك،توفرتركياإمكانيةالوصولإلىالبحارالجنوبيةمنالبحرالأسودبدعممنالطرقالسريعةلبعضالبلدان،وخاصةالبلدانالمجاورةعلىطولنهرالدانوب،اعتماداًعلىالمضائقالتيتمتلكها. ومنناحيةأخرى،تواصلأوكرانياوروسياوجورجيا أيضًاأنشطتهاالتجاريةعبرالمضائق. إنمضيقيإسطنبولوالدردنيلهماالعنصرانالأكثرأهميةوثباتاًفيالقوةالجيوسياسيةلتركيا. وتتيح المضائق التركية، على وجه الخصوص، للدول المطلة على البحر الأسود الوصول إلى البحار الدافئة باستخدام المضيق الأقرب. وتستخدم المضائق أيضًا دول مثل بلغاريا ورومانيا وأوكرانيا وروسيا وجورجيا، بالإضافة إلى جيرانها.

خطوط أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي التي تمر عبر تركيا:

تقع تركيا ضمن منطقة نفوذ منطقة الشرق الأوسط وبحر قزوين، والتي تعد من أهم المناطق في العالم من حيث النفط والغاز الطبيعي. وبناءً على ذلك، فهي تقع في أهم منطقة عبور لأنابيب النفط والغاز الطبيعي. تركيا، التي تقع في حوض البحر الأبيض المتوسط، والتي تتميز بثرواتها الهيدروكربونية، تعيش صراعاً كبيراً. ومن ناحية أخرى، فهي قادرة على الاستفادة من المزايا التي يوفرها حوض البحر الأسود. اعتمادًا على موقعها، فإن خطوط أنابيب النفط والغاز الطبيعي العابرة عبر تركيا هي كما يلي:

- خط أنابيب النفط الخام بين العراق وتركيا (ITP)
- خط أنابيب تصدير النفط الخام الرئيسي بين باكو وتبليسي وجيهان
- (BTC) خط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول (TANAP)

[1]-ibidKp328

- خط أنابيب الغاز الطبيعي ترك ستريم (TURKAKIM)
- خط أنابيب الغاز الطبيعي بين روسيا وتركيا (الخط الغربي)
- خط أنابيب الغاز الطبيعي بلو ستريم (بلو ستريم)
- خط نقل الغاز الطبيعي الرئيسي في شرق الأناضول (إيران – تركيا)
- خط أنابيب الغاز الطبيعي بين باكو وتبليسي وأرضروم
- ربط الغاز الطبيعي بين تركيا واليونان (TYE)(BTE)[1]

الخريطة رقم . خطوط أنابيب نقل النفط والغاز الطبيعي العابرة عبر تركيا والمناطق المحيطة بها

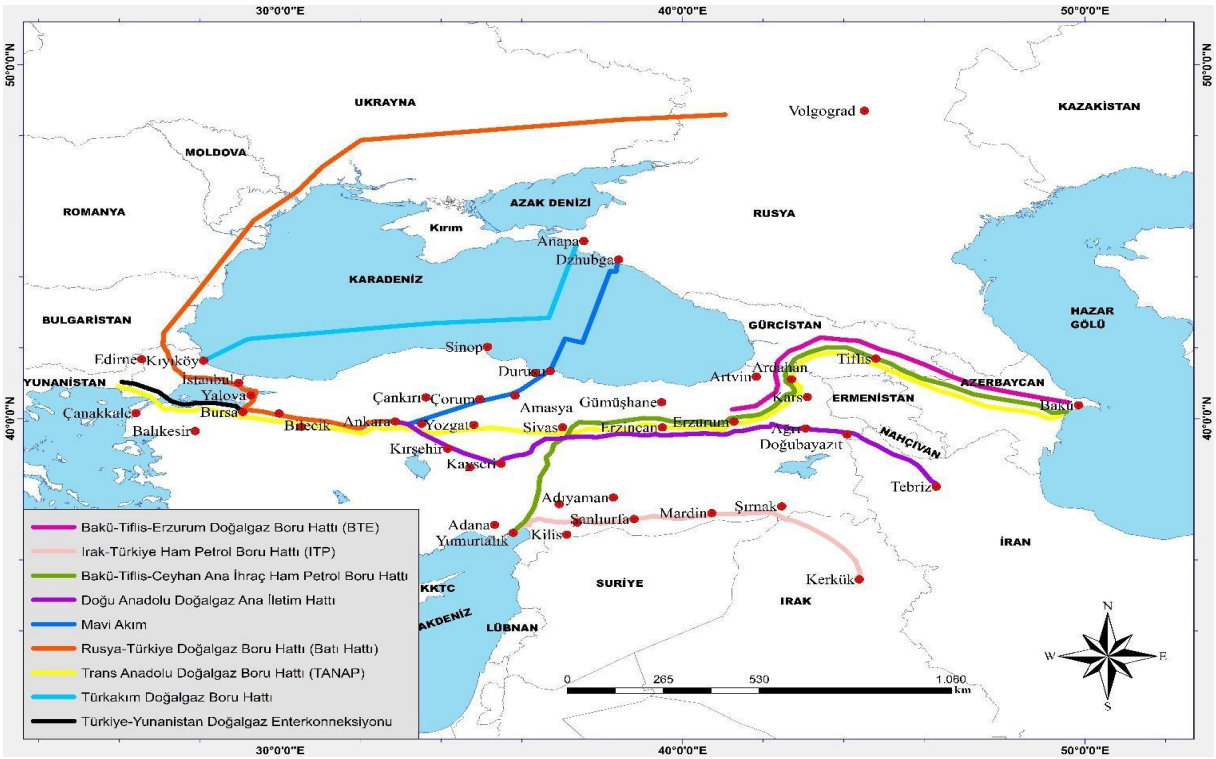

نشاط السياسة الخارجية التركية في المنظمات الدولية:

يمكن تحليل توجهات الدبلوماسية الناعمة ومستويات نشاطها عبر تاريخ جمهورية تركيا من خلال عضويتها في المنظمات الدولية وانخراطها فيها. ومع ذلك، لم تتبع هذه الدرجة من النشاط مسارًا متسقًا أو خطيًا على مدار القرن الماضي. ففي فترات معينة، أثّرت التطورات في كلٍّ من النظام الدولي

[1]-IBID,P334

والسياسة الداخلية لتركيا على نشاطها في السياسة الخارجية، وبالتالي على انخراطها مع المنظمات الدولية. سيساعد تقسيم هذه العملية إلى فترات زمنية على اتباع نهج تحليلي أكثر شمولًا. إن إدراك أن التحولات النظامية وأفعال صانعي القرار قد شكّلت نشاط تركيا في السياسة الخارجية من خلال المنظمات الدولية في مراحل مختلفة من التاريخ سيوفر إطارًا أوضح وأكثر تفسيرًا لفهم هذا التطور غير الخطي

أولى عهد مصطفى كمال أتاتورك، الزعيم المؤسس للجمهورية في بداياتها. بعد ذلك، وخاصة مع تراجع تأثير الحرب الباردة واصطفاف تركيا الثابت مع الكتلة الغربية، اعتمدت تركيا لسنوات عديدة دورًا أكثر سلبية، حيث أصبحت تابعة بدلاً من أن تكون مبادرً

قيادة تورغوتأوزال: وخاصة منذ أواخر الثمانينيات مع انتهاء الحرب الباردة، عادت تركيا إلى الظهور بنشاط في السياسة الخارجية، وأصبحت الشراكات والمنظمات الدولية أدوات حاسمة في هذا النهج الجديد

الفترة التي بدأت بعد عام 2008، سعت تركيا إلى تنويع سياستها الخارجية التقليدية، وتحويل تركيزها إلى ما هو أبعد من أوروبا لتعزيز التعاون والمنظمات الدولية الأوسع .مثل هذا التحول انتعاشًا للنشاط السياسي على غرار الفترات السابقة. ورغم أن كل مرحلة من هذه المراحل مدفوعة بدوافع مختلفة وعوامل منهجية تُميّزها، إلا أنها تُظهر مجتمعةً نمطًا تبنّت فيه السياسة الخارجية التركية النشاط السياسي بشكل متزايد، لا سيما من خلال مبادرات صانعي القرار.شملت الدوافع التي ميزت هذه الفترة النمو الاقتصادي السريع لتركيا، وتزايد احتياجات القطاع الخاص، وتغير موازين النظام الدولي. خلال العقد الأول من عهد أردوغان، تم تبني نهج في السياسة الخارجية يتوافق مع استراتيجية تركيا الأوسع للتنمية الاقتصادية، ويركز على التجارة. في هذا السياق، تم تطبيق إطار عمل للسياسة الخارجية لتسهيل أنشطة مجتمع الأعمال التركي، بما يتماشى مع النهج الذي كان قائمًا خلال عهد أوزال

وفي هذا السياق، كانت منظمة الدول التركية (OTS) أبرز منظمة دولية في عهد أردوغان. وتُعد OTSمنصة دولية بارزة تهدف إلى تعزيز التعاون والتضامن بين الدول التركية كما أسست تركيامجلس تعاون الدول الناطقة بالتركية (المجلس التركي) رسميًا بتوقيع اتفاقية نخجوان في 3 أكتوبر 2009 في نخجوان. وعقب إنشاء المجلس التركي كمنظمة دولية، أعادت القمة الثامنة لمنظمة الدول

التركية التي عقدت في إسطنبول في 12 نوفمبر 2021 تسمية المنظمة رسميًا باسم منظمة الدول التركية[1].

كما تقود حاليًا مبادرات مختلفة ضمن منظمات دولية مختلفة، منها مبادرة تحالف الحضارات. أطلقها الرئيس التركي (رئيس الوزراء آنذاك) رجب طيب أردوغان ورئيس وزراء إسبانيا السابق خوسيه ثباتيرو عام 2005 وتهدف إلى تعزيز التفاهم المتبادل والتسامح والتعاون بين المجتمعات الإسلامية والغربية للقضاء على التطرف والتحيزات والصراعات التي تهدد الاستقرار الدولي . ثم أصبحت مبادرة تحالف الحضارات مبادرة تابعة للأمم المتحدة. ومن الأمثلة الأخرى مشروع "صفر نفايات" الذي أطلقته السيدة الأولى التركية أمينة أردوغان، والذي تبناه أيضًا الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش[2] .

[1]-Muhittin Ataman, MetinYücekaya, And ÖmerNaimKüçük,Türkiye'sIncreasedActivism In International Organizations As An Initiator State,Social Sciences University Of Ankara, Türkiye,Insight Turkey 2025 Vol. 27 / No. 1 / Pp. 87-112

[2]-ibid ,P103

المبحث الثاني: التحول التركي اتجاه القوي الدولية

أصبح التحول في السياسة الخارجية التركية نقطة محورية يتم متابعتها عن كثب، مما أثار مناقشات مهمة حول الأسباب الكامنة والموارد والجهات الفاعلة والنتائج وطبيعة تقدم السياسة. قدم هذا التغيير أيضًا تحديات جديدة لأولئك الذين تبنوا نماذج عامة لفهم وشرح السياسة الخارجية التركية. في حين واجه مراقبو السياسة الخارجية التركية في كثير من الأحيان صعوبات في متابعة هذا التحول، حاولت من خلالها الأوساط الأكاديمية بقوة صياغة نماذج تمثل الطبيعة الجديدة لصنع السياسة الخارجية التركية. ستدرس هذه المبحث وتناقش الأسباب الرئيسية التي أدت إلى تعقيد دراسة السياسة الخارجية التركية خلال هذه الفترة. التغييرات في طبيعة ومفهوم النظام الدولي – مثل نهاية العالم أحادي القطب، وظهور مراكز قوة جديدة في العلاقات الدولية والتحولات المحلية في تركيا، بما في ذلك زيادة الدمقرطة، وظهور رأي عام حازم ومنتبه في الخارج السياسة، والتحولات الدراماتيكية في آليات صنع القرار – سيتم التأكيد عليها كأهم أسباب صعوبة دراسة السياسة الخارجية التركية خلال عقد حزب العدالة والتنمية.,

الملاحظ في السياسة الخارجية التركية اتجاه القوي الدولية هو تبنيها سياسة القوة الصاعدة ومحاولة فرض وجود لقوة إقليمية صاعدة ذات مكتسبات لقوة ناعمة وصلبة تجعلها اسما دوليا له تأثيره علي قرارات القوي الدولية وفق ما يخدم مصالحها.

الفصل الرابع: التغيرات الخارجية التركية في السياسة الدولية

لم تكن التغيرات العالمية والإقليمية هي التطورات الوحيدة خلال هذا العقد. حدثت تغييرات مهمة في السياسة الداخلية التركية أيضًا. بعد عدم الاستقرار السياسي الذي استمر لعقد من الزمان نتيجة الحكومات الائتلافية في التسعينيات، حقق حزب العدالة والتنمية فوزًا انتخابيًا ساحقًا في نوفمبر 2002، مما أدى إلى تشكيل حكومة حزب واحد. أطلق حزب العدالة والتنمية سياسة إصلاح حازمة من أجل بدء مفاوضات الانضمام مع الاتحاد الأوروبي التي تضمنت السيطرة المدنية النشطة على الجيش. قدم صانعو السياسة الخارجية استراتيجية متعددة الأبعاد لتحسين العلاقات مع مناطق ودول متعددة في نفس الوقت. أدى الجمع بين التحول الديمقراطي في تركيا وسياستها الخارجية الاستباقية مع ثورة تكنولوجيا المعلومات إلى خلق رأي عام يقظ وحازم بشأن قضايا السياسة الخارجية. وهذا الرأي العام الجديد بدوره لديه القدرة على التأثير وزيادة ضغط الرأي العام على صناع القرار. علاوة على ذلك، مع زيادة تأثير الرأي العام على السياسة الخارجية التركية، أصبحت العديد من المنظمات غير الحكومية والجهات الفاعلة في القطاع الخاص أكثر انخراطًا في عملية صنع السياسة الخارجية. من خلال العمل بالتنسيق والاستقلالية، أطلقت المنظمات غير الحكومية ومنظمات الأعمال المختلفة في تركيا مبادرات في بلدان مختلفة. مع تنامي اهتمام الجمهور، عززت وسائل الإعلام الإخبارية تغطيتها للتطورات الدولية. بدأت عروض المناظرة حول قضايا السياسة الخارجية في البث في وقت الذروة، وتطورت صحافة السياسة الخارجية إلى بُعد مهم لوسائل الإعلام التركية.

أخيرًا، شهدت آليات صنع القرار في السياسة الخارجية تغييرات كبيرة في تركيا. على الرغم من أن آلية صنع القرار لا تزال واحدة من أكثر المجالات التي لم يتم استكشافها بعد في دراسات السياسة الخارجية في تركيا، إلا أن النفوذ المتزايد للمسؤولين المدنيين والمسؤولين المنتخبين في صنع السياسة الخارجية أصبح أكثر وضوحًا. خلال عقد حزب العدالة والتنمية، تحولت البيروقراطيات العسكرية والمدنية المهيمنة في السياسة الخارجية وسياسة الأمن القومي تدريجياً إلى الجهات الفاعلة المدنية والمنتخبة. بينما ساعدت الإصلاحات في تركيا على تحقيق سيطرة مدنية نشطة على الجيش، ظهرت القيادة المدنية باعتبارها صانعي القرار المهيمنين في السياسة الخارجية، وبالتالي، الفاعل الأكثر أهمية في السياسة الخارجية التركية. لعب القادة السياسيون المدنيون الدور الأكثر تحديدًا في توجيه السياسة

الخارجية، وبدأ الرأي العام الدولي في الاهتمام بتصرفات وسياسات القادة المدنيين بدلاً من التركيز على تصريحات الجيش التركي.

المطلب الاول: تركيا والولايات المتحدة

ان التحول في النظام الدولي تزامن مع السنوات التي قضاها حزب العدالة والتنمية في السلطة هذا التحول العالمي للنظام الدولي والناشئ حديثًا تسبب في الكثير من الجدل الساخن حول كيفية تعريفه. خلال المرحلة أحادية القطب للعلاقات الدولية، غالبًا ما ناقش العلماء كيفية تطور العلاقات الدولية، وكيفية التعامل مع العلاقات بين الحكومات، وكيفية تشكيل التحالفات، ومع انتصار الولايات المتحدة خلال الحرب الباردة ساعدها على الظهور كقوة عظمى وحيدة. أثبتت الولايات المتحدة، من خلال قوتها العسكرية والسياسية، أنها القوة العالمية الحقيقية الأولى في تاريخ البشرية التي يمكنها إبراز نفوذها في أي مجال بما في ذلك الاقتصاد والسياسة والجيش والثقافة. بالنسبة للبعض، كانت هذه بداية حقبة يمكن أن تستمر لعقود. كان مفهوم "القوة الحميدة" هو المفهوم الأكثر استخدامًا لتعريف القوة الأمريكية.

كما اتسمت العلاقات التركية الأمريكية بالتقلبات خاصة مع وصول النخبة المدنية للحكم. مما صعب التحليلات والدراسات حول هذه العلاقات التركية الأمريكية المتقلبة باستمرار مما صعب من صياغة نموذج محدد، وباستثناءات قليلة، لم تتجاوز مجرد تتبع الصعود والهبوط في الشؤون الثنائية. وقد أدى ذلك إلى تفسيرات كرونولوجية بدلاً من الابتكارات النظرية لتحليل تغييرات السياسة الخارجية. اعتمد العلماء في العديد من الحالات التسميات التي أنشأها صانعو السياسات لشرح العلاقات، مثل الشراكة

النموذجية والشراكة الدائمة والشراكة الإستراتيجية والشراكة من أجل الديمقراطية. وقد نتج عن ذلك بحث في السياسة الخارجية مدفوع بالسياسة ليس له قيمة نظرية.

1- بوادر التغيرات التركية الخارجية مع الولايات المتحدة

بعد المعاهدة عام 1830، تطورت العلاقات الأمريكية العثمانية تجاريًا وثقافيًا واجتماعيًا. وكما هو الحال مع المعاهدات المبرمة مع الدول الغربية الأخرى، فقد تبين أن هذه المعاهدات المبرمة مع الولايات المتحدة كانت أيضًا ضد العثمانيين بمرور الوقت ففي 11 أوت 1874، تم توقيع معاهدة تسليم المجرمين بين الإمبراطورية العثمانية والولايات المتحدة، و فينفس التاريخ، تم توقيع معاهدة الجنسية بين الإمبراطورية العثمانية والولايات المتحدة، وضعتهذه المهاهدةالولايات المتحدة والإمبراطورية العثمانية وجهاً لوجه عدة مرات. و بحلول نهاية القرن التاسع عشر، وصل حجم التجارة بين الإمبراطورية العثمانية والولايات المتحدة إلى مليون دولارو في عام 1816، وصلت 8 سفن أمريكية إلى إزمير، وفي عام 1823 وصلت 18، وفي عام 1825 وصلت 22، وفي عام 1828 وصلت 28، وفي عام 1830 وصلت 32. وبينما كانت سفينتان أمريكيتان فقط من أصل 6286 سفينة مرت عبر الدردنيل في عام 1843، دخلت سفينة أمريكية واحدة إلى ميناء إسطنبول كل أسبوع في السنوات التي تلت حرب القرم. يمكننا أن نرى أن الإمبراطورية العثمانية اتجهت نحو أمريكا، وخاصة بعد غارة نافار. عملت نافار كمحفز للعثمانيين لاتخاذ إجراءات. ويمكن القول إنه في العلاقات مع أمريكا، كما في الماضي، تم اتباع سياسة متوازنة وتم تحديد القرارات وفقًا لظروف تلك الفترة[1].

وعندما ننظر إلى تاريخ العلاقات التركية الأمريكية هذه الاخيرةظهرت كدولة مستقلة في عام 1783، نرى أن العلاقات الثنائية بدأت في عهد الإمبراطورية العثمانية. وكما هو معروف، ففي تاريخ استعمار القارة الأمريكية، الذي بدأ سريعاً بعد عام 1492، سيطر الأوروبيون على القارة من أعلى إلى أسفل؛ دارت رحى النضال من أجل الاستقلال في القارة بينعامي 1775 و1783. وفي أعقاب حركة

[1]-RemziDurmuş ;EçmiştenGünümüze Türk- Amerikan IlişkileriRemziDurmuş ;j/https://tasam.org/Files/Icerik/File/gecmisten_gunumuze_turk_-_amerikan_iliskileri__

الاستقلال هذه التي بدأت في بوسطن في المستعمرة الثالثة عشرة، اندلعت الانتفاضة في عام 1783؛ وقد أدىذلك إلى خسارة بريطانيا العظمى لمستعمراتها في أمريكا الشمالية واعتراف الولايات المتحدة الأمريكية رسميًا باستقلالها دوليًا وعلى الرغم من وجود بعض المشاكل في العلاقات الثنائية من وقت لآخر، إلا أن العلاقات بين البلدين استمرت منذ الحرب العالمية الثانية. وقد تغير هذا بعد الحرب العالمية الثانية، عندما تم ضمهم إلى نفس مجموعة التحالف. وعلى الرغم من وجود بعض المشاكل بين الحين والآخر في العلاقات الثنائية التي تتمتع بعمق تاريخي يعود إلى فترة الدولة العثمانية، إلا أن العلاقات استمرت حتى عهد السلطان الثاني. وقد تغير هذا بعد الحرب العالمية الثانية، عندما تم ضمهم إلى نفس مجموعة التحالف. واستمرت العلاقات في إطار تحالف استراتيجي يتشكل حول تصور مشترك للعدو ومصالح مشتركة خلال الحرب الباردة[1]. وفي هذا السياق، كانت فترة الحرب الباردة مهمة في تشكيل العلاقات الثنائية دوليا، و بعد الحرب العالمية الثانية، واجهت الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتي بعضهما البعض كقوتين عظميين من قطبين مختلفين، وهذا الوضع أدى أيضًا إلى تقسيم النظام إلى قسمين. وفي هذه البيئة التي تشكلها التصورات الأمنية والاستقطاب العسكري، تقع تركيا تحت المظلة الأمنية لحلف شمال الأطلسي، في حين يتمركز حلف وارسو، الذي يضم دول الكتلة الشرقية، ضدها. وفي سياق المشاكل الجيوثقافية والظرفية الجديدة، تشكلت العلاقات التركية الأمريكية أيضًا في سياق التهديد وانعدام الثقة الذي واجهته تركيا ضد الاتحاد السوفييتي. في الواقع، لا تزال العلاقات التركية الأميركية، التي شهدت تاريخاً مضطرباً منذ خمسينيات القرن العشرين، مستمرة حتى اليوم، على الرغم من أنها شهدت فترات إشكالية وتبعت مساراً متقلباً من وقت لآخرفي هذا النظام الدولي، لم يكن دور تركيا ومكانتها بالنسبة للقوى الكبرى في النظام الدولي واضحًا. لا يزال البعض يصف تركيا كدولة استراتيجية للولايات المتحدة ودولة محور.

كانت الحكومة التركية في هذه السنوات قلقة بشأن أزمة الهوية الناشئة في العلاقات الخارجية. على الرغم من تأكيد صانعي السياسة الخارجية على أهميتها الاستراتيجيةالمستمرة لكل من الدول الغربية

[1]-Doç. Dr. MerveSuna ÖZEL ÖZCAN, TÜRKİYE – ABD İLİŞKİLERİ,Atatürk ÜniversitesiAçıköğretimFakültesi,ÜNİTE 4,

والنظام العالمي، إلا أنها كانت تشعر بالعزلة عن الكتلة الغربية نتيجة للإقصاء. كما أدى عدمالاستقرار المستمر للنظام السياسي في تركيا والحكومات الائتلافية التي لم تدم طويلاً إلى عدم التكيف مع الظروف المتغيرة في العلاقات الدولية.

ومع هده الظروف المتغيرة التي لم تمهل أحادية القطبية في النظام الدولي طويلاً. وعلى عكس التوقعات حول تحمل أحادية القطب فان نهاية الهيمنة الأمريكية وآفاق نظام دولي جديد. بعد حرب العراق، تعززت، حيث تسببت الحرب التي طال أمدها في حدوث "متلازمة فيتنام" أخرى في الولايات المتحدة. بينما كانت الولايات المتحدة تتعامل مع الحرب الأهلية المتصاعدة في العراق، بدأ العالم يتحدى شرعية أفعال أمريكا وقرارها بالغزو، بما يتماشى مع الانتقادات الدولية والمحلية. سرعان ما استبدلت حجة "القوة العظمى الحميدة" في التسعينيات بقوة أمريكية استخدمت قوتها العسكرية بشكل متزايد وبدأت في أن تكون أكثر إقصائية وأحادية وتدخليه في سياستها الخارجية وخطابها المتعلق بالأمن القومي. كانت المصطلحات التي استخدمها صانعو السياسة الخارجية في الولايات المتحدة بشكل متكرر في منتصف العقد الأول من القرن الحادي والعشرين، مثل "إما معنا أم لا، محور الشر، تحالف الإرادة"، تعتبر من العوامل الرئيسية وراء القضاء على الصورة الإيجابية للولايات المتحدة.

هذا النمط السلبي للسياسة الامريكية اعطي السياسة الخارجية التركية بوادر التغيير الأولى خلال هذه الفترة في علاقاتها مع الولايات المتحدة. بادئ ذي بدء، نتيجة لرفض البرلمان السماح للقوات الأمريكية باستخدام الأراضي التركية لغزو العراق، حيث مرت العلاقات التركية الأمريكية بأزمة غير مسبوقة. بعد غزو العراق وتزايد وتيرة الحرب الأهلية، أصبحت الحكومة التركية تنتقد بشدة تصرفات الولايات المتحدة في العراق، والتي كانت مرة أخرى غير مسبوقة في تاريخ العلاقات بينهما. الصور من سجن أبو غريبوتزايد عدد الضحايا في العراق ورد فعل أعضاء وقادة حزب العدالة والتنمية على هذه التطورات أدت إلى توتر العلاقات الثنائية. علاوة على ذلك، لم تتوقف تركيا عن تقاربها مع دول مثل سوريا وإيران خلال هذه الفترة، رغم الاحتجاجات والضغط من بعض الدوائر في واشنطن العاصمة، ولم تقفز على عربة بعض السياسات الأمريكية في المنطقة. أظهرت إجراءات السياسة الخارجية التركية المستقلة بشكل متزايد التغييرات في طبيعةالعلاقات الثنائية. وهذا يعني فقدان

المصداقية والشرعية الدولية لتفوق الولايات المتحدة غير المشروط في العلاقات الدولية وصعود تركيا في الشرق الأوسطكلاعب مستقل. على الرغم من أن البعض في منحة السياسة الخارجية التركية يرسمون علاقة بين الأزمة في العلاقات الثنائية خلال أزمة قبرص والأزمة العراقية، كان هناك هدف أكثر استدامة وطويلة الأجل في السياسة الخارجية التركية لمراجعة سياساتها في الشرق الأوسط وكذلك تعديل طبيعة علاقاتها مع الولايات المتحدة بعد حرب العراق. بهذا المعنى، كان هناك تغيير وتقييم العلاقات الثنائية مع الولايات المتحدة. وبالتالي، كان لا بد من إعادة النظر في دور تركيا في النظام الإقليمي والدولي الناشئ.

ومن خلال هذه الاحداث، ظهر اسم تركيا في توقعات السياسية الامريكية كقوة صاعدة مهمة في النظام الدولي. على الرغم من أن غالبية النقاش حول القوى الصاعدة تركز على دول البريكس (البرازيل وروسيا والهند والصين وجنوب إفريقيا) كمركز ثقل محتمل في الاقتصاد والسياسة العالميين بدأ بعض الخبراء البارزين في هذا المجال أيضًا في التعبير عن وجهة نظر جديدة. تصور الدور لتركيا. أكد العديد من الخبراء البارزين على دور تركيا الجديد كقوة إقليمية واقتصاد ناشئ. من بين هؤلاء، توقع جاك غولدستون أن تكون TIMBI (تركيا وإندونيسيا والمكسيك والبرازيل والهند) هي المجموعة التالية من مراكز الجاذبية في النظام الدولي الجديد، في حين صاغ الخبير الاقتصادي جيم أونيل مصطلح MINT (المكسيك وإندونيسيا ونيجيريا، وتركيا) وجادلوا بأن MINT بدلاً من دول البريكس ستكون عمالقة اقتصادية ناشئة في العقد القادم. اللبنات الأساسية لظهور وتشغيل نظام دولي جديد لاحقًا، كما وضع جولدمان ساكس، الذي طرح في الأصل فكرة مجموعة بريكس، تركيا ضمن قائمة 11 دولة، التي أطلقت عليها اسم "الأحد عشر التالية"، والتي من شأنها أن تكون جهات فاعلة مؤثرة في النظام الدولي في الحقبة التالية.

كانت هذه هي المرة الأولى التي توضع فيها تركيا في مثل هذا الموقف المهم من السياسة العالمية، الأمر الذي استلزم تصوراً جديداً للعلاقة بين تركيا والولايات المتحدة، فضلاً عن علاقات تركيا مع القوى الناشئة الأخرى والجهات الفاعلة الإقليمية في الشرق الأوسط. في مواجهة التغيرات

فيالنظام الدولي، مما أعطي دراسات جديدة لجميع القوى الناشئة والإقليمية الرئيسية في عصر الانحدار الأمريكي.

تطورت علاقات تركيا مع الولايات المتحدة في هذه الفترة من تحالف قوي في الحرب الباردة إلى شراكة انتقائية. على الرغم من أن بعض الخبراء جادلوا بأن الخلافات بين الولايات المتحدة وتركيا في الشرق الأوسط هي فقط "مترددة" أو "توازن ناعم"، فإن التغيير التدريجي في القوة النسبية والمصالح الوطنية المتباينة بين الدول جعلت من الصعب على المنحة الدراسية في الحرب الباردة أو مفاهيم العالم أحادي القطب لشرح علاقاتهم بشكل كامل. إن لعبة القوة النسبية بين تركيا والولايات المتحدة، وظهور تركيا كقوة سياسية إقليمية، والاستقلال الاقتصادي المتزايد لتركيا قد حالت دون إقامة توازن ثابت في العلاقات الثنائية وعززت ثقة تركيا. عانت النظريات التي حاولت تعريف العلاقات الأمريكية التركية خلال هذه الفترة من عدم الاتساق والقصورفتُحلل العلاقات الثنائية بين الحلفاء إما برؤى من نظريات العلاقات الدولية التقليدية (مثل الواقعية) وهناك من يشرح علاقاتهما من منظور مصادر الصراع في العلاقات الأمريكية التركية من خلال نظرية الأدوار[1]. على سبيل المثال، غالبًا ما تم استخدام "الشراكة النموذجية" التي اقترحها أوباما خلال رحلته إلى تركيا في عام 2009 لوصف العلاقة، حتى صوتت تركيا ضد فرض عقوبات إضافية على إيران في مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة، وتغيير الوصف من "شراكة نموذجية" إلى توازن ناعم. في أعقاب الربيع العربي، ومع ذلك تعززت العلاقة، فيما يتعلق بسوريا، فإن الاضطراب الطفيف في علاقات الثقة، نتيجة الاختلاف في الآراء حول كيفية حل النزاع، قد جعل كل هذه المفاهيم عفا عليها الزمن مرة أخرى.

2-علامات التقارب التركي الأمريكي:

على الرغم من أن بعض التوتر وانعدام الثقة يميزان تاريخ العلاقة بين الولايات المتحدة وتركيا، فإن أهمية أنقرة الجيوستراتيجية بالنسبة لواشنطن لا تزال غير منقوصة. على سبيل المثال، تحولت تركيا من كونها عامل مزعزع للاستقرار في العراق إلى كونها شريكًا مهمًا في إعادة الإعمار والتنمية

[1]ÖzgürÖzdamar, Role Theory In Practice: Us–Turkey Relations In Their Worst Decade, International Studies Perspectives (2024) 25, P41–59

الاقتصادية وسلامة الأراضي 8 العلاقات الأمريكية التركية فيالبلاد. كانت تركيا من بين الحلفاء الأوائلالذينعرضوا قوات للجهود الأمريكية في أفغانستان وكانت الدعامة الأساسية للقوة الدولية هناك، على الرغم من أن معظم القوات التركية لا تشارك في عمليات خارج كابول، باستثناء فرق إعادة الإعمار الإقليمية في وردك وجوزجان. وبعد العثرات الأولية، عملت أنقرة وواشنطن بشكل تعاوني للرد على الانتفاضات في العالم العربي، لا سيما في ليبيا وسوريا.[1]

كما أن الموافقة التركية على إقامة نظام رادار حاسم ضد الصواريخ التابع لحلف شمال الأطلسي على أراضيها، وهو ما اعتبرته واشنطن عنصرًا مهمًا في الأمن الأوروبي. رغم أن أنقرة كانت مترددة في البداية خوفًا من استعداء إيران، لكن تواطؤ طهران الواضح في القمع الدموي في سوريا أقنع صناع السياسة الأتراك بتغيير نهجهم تجاه إيران. ومع ذلك، لا يزال الجدل قائمًا بشأن تركيب الرادار. وأصرت تركيا على عدم مشاركة أي بيانات مع إسرائيل، لكن المعارضة الداخلية لرئيس الوزراء أردوغان أثارت مخاوف من أن إسرائيل قد تتلقى مع ذلك معلومات تتبع. في مؤتمر ميونيخ للأمن، قال وزير الدفاع الأمريكي ليون بانيتا للصحافة أن الرادار في تركيا مخصص للدفاع عن الناتو وأن الولايات المتحدة لديها برنامج منفصل وقوي للتعاون في مجال الدفاع الصاروخي مع إسرائيل[2].

إلا ان المتتبعين للعلاقات التركية الأمريكية راو أنها تحسنت بشكل ملفت في عهد اوباما نظرا لانشغاله بترتيب للسياسة الداخلية الأمريكية بشكل عام، العلاقات السياسية والدبلوماسية والعسكرية بين الولايات المتحدة وتركيا قويت. على وجه الخصوص، فكانت العلاقة الشخصية بين الرئيس باراك أوباما ورئيس الوزراء رجب طيب أردوغان مهمة فيدفع العلاقات الثنائية إلى الأمام. على عكس الماضي، لان تركيا تعد من بين المجموعة الأولى من الدول التي يدعوها المسؤولين الأمريكيون فيما يتعلق بقضايا السياسة الخارجية ذات الأهمية للولايات المتحدة. وما الاتصالات والمحادثات بين الرئيس أوباما

[1] madeleine k. albright and stephen j. hadley, chairs steven a. cook, project director u.s.-turkey relations a new partnership, may 2012.p8,

[2]-ibid.p09

مع رئيس الوزراء أردوغان قدرت حسب التصريحات الرسمية عبر الهاتف بثلاث عشرة مرة على الأقل في عام 2011، مما يدل على علاقة عمل قوية بينهما[1].

قضايا الخلافات بين الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا

برزت للعلن عدة خلافات بين الولايات المتحدة الامريكية وتركيا خاصة مع وصول ترمب الي الحكم خاصة وانه قام بتسليح الكردفي 2017 ومن بين اهم القضايا نجد:

الازمة السسورية:تعد الأزمة السورية أحد العوامل المؤثرة في بروز تغيرات للتحالف الأمريكي التركي، كما أنها القضية التي تترأس العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وروسيا، لذا لها أهمية بالغة في إستراتيجية أمريكا بتأثيرها على المنطقة ككل ولما اثرته من مخلفات حول ضية الإرهاب كداعش و إذ أن هذ الدعم الأمريكي من شأنه تهديد الأمن القومي التركيبقيام منطقة كردية مستقلة على الحدود التركي[2] **قضية فتح اللهغولن:**يعد فتح الله كولن المقيم في الولايات المتحدة الأمريكية أحد المتهمين في قضية محاولة الإنقلابالفاشلة على الرئيس التركي أردوغان ، كما أن تركيا صنفت الكيان الموازي الذي يزعمه كولن كمنظمة ارهابية.[3]

القضية الفلسطينية: إن إعلان ترامب في ديسمبر 2017 أن القدس عاصمة إسرائيل أثار مواجهة سياسية ودبلوماسية بين أمريكاوتركيا، بل وقامت تركيا بتزعم حراكاً إسلامياً في مواجهة هذا القرار والذي يخدمالمصالح التركية وفكرتها التي تتمثل بأن تركيا حامي المسلمين من الفلبين للصومال إلى مينماروالبوسنة،[4]

---

[1] -IBID P06

[2]-Amanda sloat, how to save the U.S.-Turkey relationship, foreign affairs, 30/7/2018 , www.foreignaffairs.com

[3]-. **محمد حسين علي القاسم، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه تركيا وأثرها على النظام الدولي،المركزالديمقراطيالعربي،برلين،المانيا،2008-2018،ص84/ 83**

[4]-طرايرة، محمد ، **تداعيات قرار إعلان ترامب القدس عاصمة لإسرائيل** ، المركز الديمقراطي العربي 2018)، https://democraticac.de/[108].البربري،أميرة ، **مرجع سبق ذكره**

قضية القس الأمريكي أندرو برونسون: يعد القس الأمريكي أندرو برونسون المقيم في تركيا من أحد المتهمين في قضية محاولة الإنقلابالفاشلة عام 2016 في إتهامه بأنه ينضم إلى تنظيم إرهابي (الكيان الموازي) ، وقد دخلت العلاقة الأمريكية التركية في أزمة ومرت بعدة مراحل.[1]

وخلاصة يمكنالقول ان ثبات العوامل المادية ومعاهدات التحالف إلى حد كبير، إلا أن العلاقات الأمريكية التركية تدهورت بشكل ملحوظ بسبب تغير مفاهيم الدور الوطني لدى نخبة السياسة الخارجية في كلا من البلدين، وقد أدى تغير مفاهيم الدور والسلوك، وما صاحبه من صراع الأدوار بين الحليفين، وفشل جهود التناوب، والتنافس على الأدوار الداخلية في كلا البلدين، إلى أسوأ عقد في تاريخ العلاقات الأمريكية التركية. ففي كل من الولايات المتحدة وتركيا، غيّرت النخبة مفاهيمها حول أدوار دولها في السياسة الخارجية فيما يتعلق بالمناطق الإقليمية.

المطلب الثاني: تركيا والاتحاد الأوربي:

لطالما كانت تركيا وستظل على الأرجح واحدة من أهم دول الاتحاد الأوروبي. من حيث أهميتها بالنسبة للاتحاد الأوروبي، تقف تركيا على قدم المساواة مع روسيا في الجوار، وتتنحى بعد الولايات المتحدة والصين على الساحة العالمية. تكمن أهمية تركيا بالنسبة لأوروبا في العلاقات التاريخية بين الجانبين، والتي تعود إلى العهد العثماني. سواء كان ذلك من خلال الحرب أو الدبلوماسية أو التجارة أو الفن الزواج المختلط، فكانت تركيا جزءًا لا يتجزأ من تاريخ أوروبا. على مر القرون، اتسمت العلاقات بين الاثنين بالتعاون والتقارب – على سبيل المثال، التبادلات الاقتصادية والثقافية والفنية والمجتمعية العميقة بين الإمبراطورية العثمانية والقوى الأوروبية ودول المدن في القرن الخامس عشر حتى القرن السابع عشر. في الوقت نفسه، كان الصراع والمنافسة مستشريين، ولا سيما

[1] – محمد حسين علي القاسم، السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه تركيا وأثرها على النظام الدولي،مرجع سبق ذكره،ص84

الحروب العثمانية – هابسبورغ، حتى "ميزان القوى الأوروبي" في القرن الثامن عشر. ولكن حتى في أوقات الحرب، كانت هناك مدونة شرف بين الأطراف المتحاربة، في إشارة إلى الاعتراف وإضفاء الشرعية على بعضها البعض. إلى القانون الدولي البدائي المتطور في ذلك الوقت[1]

استقر هذا المزيج المتباين من الصراع والتعاون في قلب بناء الهوية المتنازع عليه لكل من تركيا وأوروبا منذ البداية. من ناحية، كان المشروع الجمهوري التركي المبكر مصمماً على تأكيد أوراق اعتماده الأوروبية بأي ثمن، حتى لو كان هذا يعني لعب شعار القرن التاسع عشر الموروث للإمبراطورية العثمانية المتعثرة باسم "رجل أوروبا المريض" .من ناحية أخرى من ناحية، وقفت تركيا على حدود الأفكار المبكرة لتوحيد أوروبا في سنوات ما بين الحربين. لأسباب عملية واستراتيجية، تم تضمين تركيا في نهاية المطاف في لجنة تحقيق الاتحاد الأوروبي برئاسة أريستيدبرياند في إطار عصبة الأمم، في حين تم استبعادها

من الاقتراح الأكثر مثالية لعموم أوروبا برعاية ريتشارد كودنهوف–كاليرجي.[2]

تركيا ومسار الانضمام إلي الاتحاد الأوربي:

تم تضمين احتمالية العضوية الكاملة في اتفاقية الشراكة لعام 1963 بين تركيا والمجموعة الاقتصادية الأوروبية (EEC). وفي عام 1987.

قدمت تركيا طلبًا رسميًا للحصول على العضوية الكاملة، والذي رفضته المفوضية الأوروبية في عام 1989 على أساس أن تركيا أظهرت عيوبًا ديمقراطية خطيرة. على الرغم من ذلك، لم يتم إغلاق باب دخول تركيا إلى الاتحاد الأوروبي. أكد رأي المفوضية بشأن طلب عضوية تركيا في عام 1989 أن تركيا، على عكس المغرب، التي تقدمت أيضًا بطلب للحصول على العضوية في عام 1987، كانت مؤهلة للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد الأوروبي. إيذانا ببداية مستويات أعلى من التكامل الاقتصادي، وفي نظر أنقرة، مقدمة لعضوية الاتحاد الأوروبي الكاملة. لم تبدأ

[1]- Nathalie Tocci ،.Turkey and the European Union A Journey in the Unknown ،centre in the united state and europien brookings.edu ،November 2014 ،p1

[2] -ibid.p2

عملية الانضمام على الفور، ومع ذلك، كما في عام 1997، أكد المجلس الأوروبي في لوكسمبورغ أن تركيا، رغم أنها مؤهلة، لا تزال لم يلبِ معايير الترشح في الاتحاد الأوروبي.

جاء الحد الفاصل في كانون الأول (ديسمبر) 1999، عندما منح المجلس الأوروبي في هلسنكي تركيا ترشيحها الذي طال انتظاره، وإن لم يفتح مفاوضات الانضمام كما حدث مع جميع دول التوسيع الأخرى في ذلك الوقت (دول وسط وشرق أوروبا، قبرص، ومالطا). كانت الحجة هي أنه من أجل فتح محادثات الانضمام، كان على تركيا أن تفي بمعايير كوبنهاغن السياسية للعضوية وأن تحرز تقدمًا نحو حل مشكلة قبرص وكذلك النزاعات الثنائية مع اليونان. في المقابل، مُنحت اللجنة تفويضًا لرصد التقدم. في الأداء المحلي لتركيا وصياغة وثيقة شراكة انضمام لتركيا، والتوصية بمجالات الإصلاحالتركي. قام الاتحاد الأوروبي أيضًا بترقية وتكييف مساعدته المالية لتركيا، وإعادة توجيه المساعدات لتقديم دعم أكثر وضوحًا لإصلاحات تركيا.

إن تسارع زخم الإصلاح في تركيا، خاصة بعد أواخر عام 2001، والذي عرفه الكثيرون بأنه "ثورة صامتة" في البلاد، امتد إلى عملية انضمام تركيا إلى الاتحاد الأوروبي، خاصة عندما خلص مجلس كوبنهاجن الأوروبي في ديسمبر 2002 إلى أنهسيحدد ما إذا كان محادثات انضمام مفتوحةمع تركيا في ديسمبر 2004. وقد حدد اقتراب الضوء الأخضر لبدء المفاوضات هدفًا وجدولًا زمنيًا في برنامج الإصلاح لحكومة حزب العدالة والتنمية المنتخبة في نوفمبر 2002. استنتج المجلس الأوروبي لعام 2004 أن تركيا أوفت "بشكل كاف" بالمعايير السياسية وأن محادثات الانضمام يمكن أن تبدأ في أكتوبر 2005.

ومن المفارقات أنه بعد افتتاح مفاوضات الانضمام في عام 2005، فقد الزخم في عملية انضمام تركيا. استمرت مفاوضات انضمام تركيا بوتيرة بطيئة في سنواتها الأولى وتوقفت تمامًا بين عامي 2010 و2013. وبحلول منتصف عام 2014، تم فتح 14 فصلاً فقط من أصل 35 فصلًا وتم إغلاق فصل واحد فقط (العلم والبحث) مؤقتًا. أدت عمليات النقض المتعددة التي قام بها المجلس الأوروبي وفرنسا وجمهورية قبرص إلى تجميد معظم فصول المكتسبات المجتمعية المطروحة للتفاوض وأنه لا يمكن إغلاق أي فصل مؤقتًا.

ان الملاحظ ان جميع المرشحين قبل تركيا توجت مسيرتهم بالانضمام دائمًا بالعضوية الكاملة. اما في حالة تركيا، كان الطريق إلى العضوية محفوفًا بالعقبات والحواجز، مما يجعل الوجهة النهائية غير مؤكدة في أحسن الأحوال. ومن خلال الجداول الزمنية للانضمام للبلدان المرشحة الأخرى قبلها (والمعاصرة لها) (انظر الجدول). تمثل تركيا الحالة الوحيدة لعملية انضمام استمرت أكثر من عقد. كانت عملية انضمام إسبانيا طويلة الأمد، ولا سيما بالنظر إلى أن الجماعة الأوروبية في ذلك الوقت كانت أقل تطورًا بكثير من حيث قوانينها وقواعدها وإجراءاتها مما هي عليه اليوم. كما استمر انضمام بولندا، إلى جانب دول وسط وشرق أخرى، لما يقرب من عقد من الزمان. في حالة بولندا وكرواتيا، كان الانضمام معقدًا بسبب حقيقة أن الاتحاد الأوروبي أصبح اليوم أكثر تطورًاممما كان عليه خلال جولات التوسيع السابقة. على الرغم من ذلك، من الواضح أن تركيا تقف في اتحاد خاص بها. بعد أن تقدمت بطلب للحصول على عضوية الجماعة الأوروبية في عام 1987، كانت تركيا في عملية الانضمام لما يقرب من ثلاثة عقود. على عكس أي مرشح آخر قبله، فإن عضويته لا تلوح في الأفق.

الجدول 1: مراحل عملية الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي – تركيا من منظور مقارن[1]

	اسبانيا	النمسا	بولندا	تركيا	كرواتيا
تم تقديم الطلب	**1977**	**1989**	**1997**	**1987**	**2003**
رأي اللجنة	**1978**	**1989**	**1997**	**1989**	**2004**
حالة المرشح	**1978**	**1989**	**1997**	**1999**	**2004**
بدء محادثات الانضمام	**1978**	**1993**	**1998**	**2005**	**2005**
انتهاء محادثات الانضمام	**1985**	**1994**	**2003**		**2013**
الانضمام	**1986**	**1995**	**2004**		**2013**

الملاحظ أن المؤشرات تنبأ بعدم دخول تركيا إلي هذا الاتحاد وهذا لعدة أسباب نذكر من بينها

[1] -ibid .p3

المنافسة التركية الأوربية:سيتخلى حزب العدالة والتنمية بزعامة رجب طيب أردوغان رسميًا عن عملية الانضمام بضجة كبيرة. مع توطيد قبضته المحلية على السلطة وتزايد الشعبوية في تركيا أيضًا، سيبدأ حزب العدالة والتنمية في رؤية الاتحاد الأوروبي باعتباره عائقًا أكثر من كونه أصلًا. سيتم اعتبار الأصول من عملية الانضمام على أنها لم تعد مجدية من الناحية السياسية. لفترة طويلة جدًا، تم فتح فصول التفاوض إما بوتيرة الحلزون أو لم يتم فتحها على الإطلاق. لقد تم دفع آفاق العضوية الكاملة حتى الآن إلى أسفل الخط، ولم تعد ذات مصداقية. علاوة على ذلك، نظرًا لكونها القوة السياسية بلا منازع فيالبلاد مع القدرة على الدفع بمفردها من أجل الإصلاحات، فإن القيادة التركية ستعلن صراحة أنها لا ترى أي قيمة مضافة في الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي

الي جانب ذلك تتجه تركيا للاندماج في الاقتصاد العالمي، والوصول إلى الأسواق الإقليمية والعالمية كدولة تجارية. سيكون هناك أيضًا جهد للحفاظ على درجة من الانضباط في سياسات الاقتصاد الكلي. وسيشمل انفتاح تركيا أيضًا الاتحاد الأوروبي، الذي سيظل أكبر شريك اقتصادي لها. ومع ذلك، سيتم تقليص الأساس التعاقدي للعلاقة الاقتصادية بين الاتحاد الأوروبي وتركيا من اتحاد جمركي إلى اتفاقية تجارة حرة. مع شروط اتفاقيات التجارة الحرة التي يوقعها الاتحاد الأوروبي مع دول ثالثة دون أن يكون على الأخيرة التزام بإبرام اتفاقيات تجارة حرة مع تركيا – سيكون ببساطة مرتفعًا للغاية. ستوافق الطبقة السياسية في تركيا على الرغبة في تقليص العلاقات الاقتصادية مع الاتحاد الأوروبي، وتحرير أيديها لإتباع سياسة تجارة خارجية استباقية ومتبادلة. وبالتالي ستوقع تركيا اتفاقيات تجارة حرة مع مجموعة واسعة من البلدان والتجمعات الإقليمية. سيكون الاتحاد الأوروبي واحدًا من بين العديد من الدول التي لم تعد شريكًا متميزًا. سيسمح هذا للاقتصاد التركي الموجه نحو التصدير بالاستمرار في النمو. ومع ذلك، سيزداد التدخل السياسي في الأسواق، وستظل الإصلاحات الهيكلية غير مكتملة، وستعكس الحكومة بشكل متزايد الإصلاحات التنظيمية المميزة التي جعلتها من فئة البلدان ذات الدخل المرتفع.

ومن الناحية الأمنية تتصرف تركيا بشكل متزايد وأحادي أو ثنائي أو متعدد الأطراف مع شركاء أوروبيين وغير أوروبيين على حد سواء على أساس معاملات اعتمادًا على القضية المطروحة. سوف تنجذب أنقرة بشكل متزايد إلى الاضطرابات مع الدول الاوربية اضافة الي انغماسها في الشرق الأوسط

وتتبع سياسات تتميز بألوان طائفية مميزة. سواء كان ذلك في سوريا أو ليبيا أو مصر أو فلسطين، فإن تركيا ستقف تلقائيًا إلى جانب المسلمينالسنة، وخاصة أولئك الذين يمثلون الإسلاميين مما يزعج اوربا علاوة على ذلك، سيستمر النزاع القبرصي الذي لم يتم حله في عرقلة العلاقة البناءة بين الاتحاد الأوروبي والناتو.

الخلفية الإيديولوجية لتركيا:هناك عدد من المخاوف والحجج التي طفت الي نطاق واسع إلى حجج سياسية – أيديولوجية واقتصادية – اجتماعية. في مخطط الاتحاد الأوروبي، هي أن تركيا لا تنتمي جغرافيًا إلى أوروبا، وبالتالي فهي ليست دولة أوروبية مؤهلةلعضوية الاتحاد الأوروبي.إضافة إلى ذلك، يمكن للمرء أن يجد في كثير من الأحيان الحجة القائلة بأن تركيا بسبب تاريخها السياسيوالثقافي الإيديولوجي ليست جزءًا من تاريخ الحضارة الأوروبية مما يمنع أيضًا إمكانية العضوية في نهاية المطاف. لا يمكن لتركيا بصفتها "الآخر" أن تصبح عضوًا في الاتحاد الأوروبي. وهذا التصور عن "الآخر" لتركيا هو أيضًا وراء الحجة البارزة القائلة بأن العضوية التركية ستضعف الاعتراف السابق بالاتحاد الأوروبي كما عبّر عنه تصريح جيرار ديستان الشهير بأن هذا سيعني "نهاية الاتحاد الأوروبي كاتحاد سياسي". بشكل أكثر واقعية، يُخشى أن تؤدي "الثقافة السياسية المختلفة" لتركيا إلى مشاكل مستمرة في صنع القرار في الاتحاد الأوروبي وفي تنفيذ قرارات الاتحاد الأوروبي بين الغالبية العظمى من السكان المسلمين. ترتبط هذه الحجة بحجة سياسية أخرى: هناك قلق من أن المصالح الوطنية التركية سوف تهيمن على أجندة الاتحاد الأوروبي لأن الدولة ستكون أكبر دولة عضو في وقت الانضمام مع تأثير كبير في المؤسسات وإجراءات صنع القرار التي تعود بالفائدة علي العالم الإسلامي

مجالات التعاون التركي الأوربي

فيما يتعلق بالطاقة، ستستمر تركيا في العمل كشريك مهم للاتحاد الأوروبي، لكن أنقرة لن تتبنى مكتسبات الطاقة في الاتحاد الأوروبي نظرًا لتعليق عملية الانضمام. بالإضافة إلى ذلك، لن تنضم إلى مجتمع الطاقة وستستمر في الاعتماد بشكل كبير على الغاز الروسي. سيطرة أذربيجان على شبكة الغاز التركية ستعيق قدرة تركيا – مشروع مركز الولايات المتحدة وأوروبا في معهد بروكينغز تركيا للسماح لمصادر الطاقة الأخرى – وبالتحديد من شرق البحر المتوسط والعراق – بالوصول إلى أوروبا

عبر تركيا. علاوة على ذلك، فإن استمرار الصراع القبرصي والتوترات المستمرة في العلاقات الإسرائيلية التركية من شأنه أن يترجم إلى غاز شرق البحر المتوسط يتم تسييله وبيعه إلى الأسواق الآسيوية بدلاً من أن يصبح مورداً إضافياً قيماً في معادلة أمن الطاقة للاتحاد الأوروبي. لن تشعر قبرص ولا إسرائيل بالراحة في تصدير الغاز إلى تركيا أو عبرها

يركز المؤيدون للمعسكر بشكل أساسي على المزايا الاستراتيجية التي ستكون للعضوية التركية في الاتحاد الأوروبي. ويشيرون إلى الأهمية الجيو-إستراتيجية الهائلة لتركيا لتحقيق المصلحة السياسية الأساسية للاتحاد في خلق جوار آمن ومزدهر. وظيفتان مهمتان: أولاً، سيكون بمثابة مثال لمنطقةالشرق الأوسط الأوسع على أن الديمقراطية على النمط الغربي والازدهار الاقتصادي ممكنان في بلد به عدد كبير من السكان المسلمين وثانيًا، سيمكن هذا تركيا، كجزء من الاتحاد الأوروبي الأجنبي. وإطار السياسة الأمنية، لتلعب ثغرة في جوارها المضطرب سياسيًا .18 بالإضافة إلى ذلك، يمكن لتركيا تعزيز أمن الطاقة في الاتحاد الأوروبي من خلال تطوير نفسها، بمساعدة الاتحاد الأوروبي، إلى مركز إقليمي للطاقة سيكون حاسمًا لإمداد أوروبا بالمواد الطبيعية. الغاز والنفط. وفي الوقت نفسه، فإن مثل هذا الدور من شأنه أن يعزز إلى حد كبير وصول الاتحاد إلى منطقة بحر قزوين وآسيا الوسطى .19 وأخيرًا، يمكن للعضوية التركية أن تشير للعالم الإسلامي بأن الاتحاد الأوروبي غير ملزم بأن يكون "ناديًا مسيحيًا" ولكن ذلك قيمها مفتوحة لجميع الذين يريدون تطبيقها، وكذلك على الديمقراطيات العلمانية الكبيرة ذات الغالبية المسلمة. هذا يمكن أن يعزز فرص "التحديث" السياسي والاقتصادي في المجتمعات الإسلامية الأخرى القريبة[1]

الخلاصة بالاستناد إلى التاريخ المعقد لعلاقة تركيا مع أوروبا، فإن مسار مستقبل تركيا الأوروبي يمكن توقعه بأمان هو أن هذه العلاقة الوثيقة والمعقدة ستستمر في المستقبل، سواء في عناصرها التعاونية أو المتضاربة. يشبه إلى حد كبير التاريخ الممتد لقرون بين الاثنين والذي تميز بلحظات دورية من التعاون والصراع، فإن عمق الروابط الاقتصادية والسياسية والأمنية والمجتمعية والثقافية

[1]- Heinz Kramer ،Turkey and the EU: The EU's Perspective ،https://www.swp-berlin.org/publications

الحالية يجعل من الصعب تخيل قطيعة نظيفة في علاقة تركيا مع الاتحاد الأوروبي. ترتبط هويات تركيا وأوروبا ارتباطًا وثيقًا ببعضها البعض و "عندما تستمر أزمة هويتك لمدة 200 عام، لم تعد أزمة. إنها هويتك ". في الوقت نفسه، لا يزال المسار المستقبلي للعلاقة بين الاتحاد الأوروبي وتركيا غير مؤكد إلى حد كبير.

المطلب الثالث: تركيا وروسيا

الخلفيـة التاريخيـة: مجالات التنافس بين تركيا وروسيا باعتبارهما قوتين إمبرياليتين سابقتين مع مناطق نفوذ متداخلة، فعلاقة تركيا وروسيا صعبة تاريخياً، حيث خاضتا أكثر من اثنتي عشرة حرباً مع بعضهما البعض على مدى القرون الخمسة الماضية.

ان العلاقة المعقدة والمتقلبة بين روسيا وتركيا في اتجاه تاريخي طويل. في فترة مبكرة من العلاقات الثنائية (القرنين الخامس عشر والسادس عشر)، كانت الإمبراطورية العثمانية هي القوة المهيمنة في المنطقة، حتى أن خان القرم كان يحكم الشؤون الروسية. لكن على مدى القرون العديدة التالية، نمت روسيا وتوسعت لتصبح إمبراطورية متنافسة، بما في ذلك مد حكمها إلى القوقاز، مما أتاح لروسيا الوصول إلى البحر الأسود وتمكين السيطرة اللاحقة على مضيق البوسفور والدردنيل. كانت المنافسة وانعدام الثقة والصراع هي السمات الغالبة للعلاقات الروسية التركية بين منتصف القرن السادس عشر ونهاية الحرب العالمية الأولى حيث حارب الاثنان بعضهما البعض 12 مرة في البلقان والقوقاز ومنطقة شمال البحر الأسود. على الرغم من وجود فترات من التعاون أيضًا، إلا أنها كانت

عادةً قصيرة على سبيل المثال، عملوا معًا ضد نابليون في أوائل القرن التاسع عشر، وأرسلت روسيا جيشًا لفرض انسحاب قوة مصرية غزت الإمبراطورية العثمانية في عام 1831.[1]

ومع انهيار الإمبراطوريتين الروسية والعثمانية واستبدالهما بنظام شيوعي في موسكو ونظام قومي في أنقرةسارت فيهما الدولتان الجديدتان بشكل جيد في البداية: فقد قدم البلاشفة مساعدة حاسمة للزعيم القومي التركي مصطفى كمال (لاحقًا، أتاتورك) في حرب الاستقلال التركية 1919–1922 وظلوا حليفين لتركيا حتى نهاية الثلاثينيات. كان التعاون والتضامن بين البلدين مدفوعاً بأولويات النظامين؛ كلاهما كان يعمل على كسب الاعتراف الدولي، والتركيز على وحدة الأراضي،وضمان النظام في المجالات الاقتصادية والسياسية. خلال هذه الفترة، وقعت الدول حتى معاهدات لتأمين حدودهاالمشتركة والتعبيرعن وجهات نظر مشتركة حول السياسة العالمية، بما في ذلك معاهدة موسكو ومعاهدة قارص ومعاهدة الصداقة والحياد. وكان التعاون عملاً لعدم حدوث أي نزاعات. قرفع شعار "السلام في المنزل، السلام في العالم" في ذلك الوقت يدور حول تجاهل الاختلافات والابتعاد عن بعضنا البعض بدلاً من بناء فهم مشترك وإستراتيجية طويلة الأجل. وكان الاستثناء الملحوظ الذي بدأ في التطور في ذلك الوقت هو التعاون الاقتصادي الذي أصبح – بمرور الوقت – معيارًا في العلاقات بين البلدين، وعلى هذا النحو، غالبًا ما كانت حافزًا لإعادة الانخراط[2]

كان قرار تركيا الانضمام إلى الناتو في عام 1952 مدفوعًا إلى حد كبير بخوفها من الاتحاد السوفيتي. تراجع هذا التهديد مع نهاية الحرب الباردة، مما سمح بظهور علاقة بناءة أكثر مع موسكو. في عام 2001، وقع البلدان خطة عمل مشتركة للتعاون في أوراسيا، مما يشير إلى عزمهما على العمل معًا بدلاً من التنافس في الجوار المشترك. في عام 2004، أصبح فلاديمير بوتين أول رئيس روسي يزور تركيا على الإطلاق. بعد فترة التعاون هذه، أصبحت العلاقة أكثر صعوبة مرة أخرى حيث أصبحت كل من روسيا وتركيا طموحين بشكل متزايد لإبراز نفوذ إقليمي ودولي، خلقت طموحات

[1]- Robert E. Hamilton Anna Mikulska ،RUSSIAN-TURKISH RELATIONS AND THEIR IMPLICATIONS FOR THE WEST ،FOREIGN POLICY RESEARCH INSTITUTE ،April 2021 ، p8

[2]-ibid.p9

البلدين المتزايدة في السياسة الخارجية أرضية مشتركة بينهما، لكنها أدت أيضًا إلى بعض التصادمات المباشرة في المناطق التي كان لدى الجانبين أهداف متضاربة. وإقرارًا بهذا التعقيد، أشار وزير الخارجية الروسي، سيرغي لافروف، في أكتوبر 2020، إلى أنه على الرغم من أن تركيا لم تكن أبدًاحليفًا استراتيجيًا لروسيا، إلا أنها``شريك وشريك وثيق للغاية "[1]هذه الشراكة ذات طبيعة إستراتيجية في العديد من القطاعات.

استثمرت كل من روسيا وتركيا بكثافة في قواتهما المسلحة، والتي تلعب دورًا رئيسيًا في تدخلات السياسة الخارجية. بميزانية دفاعية تبلغ 13 مليار دولار أمريكي، تمتلك تركيا ثاني أكبر علاقات مع حلف الناتو الا ان التبادل العسكري بين روسيا وتركيا بلغ (355000 في عام 2020). وهذا ما يشير دور تركيا في نزاع ناغورنوكاراباخ لعام 2020 إلى مستوى عالٍ من التطور؛ على الرغم من أن القوات التركية لم تكن متورطة بشكل مباشر، إلا أن مخططيها العسكريين ساعدوا في تأمين النصر لأذربيجان. من الواضح أن تركيا تتفوق عليها روسيا، التي، إلى جانب كونها إحدى القوتين النوويتين العظميين في العالم، تنفق أربعة أضعاف هذا المبلغ على الدفاع ولديها أكثر من ضعف عدد الأفراد العسكريين. ومع ذلك، فإن لدى روسيا كل الأسباب لتجنب الدخول في صراع مباشر مع تركيا، لأن هذا قد يؤدي إلى رد جماعي من قبل الناتو.

العلاقات الاقتصادية: روسيا وتركيا مترابطين بشكل وثيق. في عام 2019، بلغ إجمالي التجارة الثنائية 23 مليار يورو، كانت روسيا ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا بعد الاتحاد الأوروبي، بينما احتلت تركيا المرتبة الخامسة بالنسبة لروسيا، حيث تصدر روسيا الهيدروكربونات والمعادن إلى تركيا (انظر الإطار)، بينما بالنسبة لتركيا، تعد روسيا سوق تصدير مهم للمنسوجات والسلع الجلدية والمنتجات الغذائية الزراعية. تم تعزيز الصادرات التركية من الأخيرة في عام 2014، بعد أن قررت روسيا تقييد واردات المواد الغذائية الزراعية من الاتحاد الأوروبي استجابةً لعقوبات أوكرانيا الأخيرة. تركيا لديها استثمارات تقدر بنحو 10 مليارات دولار في روسيا، ولروسيا مبلغ مماثل في الاتجاه المعاكس. عدد

[1]- Martin Russell ،Russia–Turkey relations A fine line between competition andcooperation ، European Parliamentary Research Service ،' Research Service ،February 2021 ،p4

السياح الروس الذين يزورون تركيا أكثر من أي دولة أخرى (في عام 2019، سبعة ملايين منهم، 16٪ من إجمالي السياح الوافدين). بينما كانت روسيا قادرة على مواصلة بيع الغاز إلى تركيا، كانت حصة كبيرة من صادرات تركيا إلى روسيا كذلك

علاقات الطاقة بين روسيا وتركيا

روسيا هي المورد الرئيسي للطاقة لتركيا. اعتادت تركيا على استيراد أكثر من نصف غازها الطبيعي من روسيا. منذ أن بدأ خط أنابيب TANAP الجديد في جلب الغاز من أذربيجان، انخفضت حصة روسيا (اعتبارًا من أوت 2020، 41 ٪ من واردات الغاز التركية) لكنها لا تزال أكبر من أي دولة أخرى. بالنسبة لروسيا، فإن تركيا ليست فقط سوقًا رئيسيًا لتصدير النفط والغاز في حد ذاتها،ولكنها أيضًا بلد عبور مهم لإمدادات الغاز إلى جنوب شرق أوروبا ؛ بالاقتران مع خط أنابيب نورد ستريم 2 الذي لا يزال غير مكتمل، فإن ترك ستريم، الذي يربط البلدين تحت البحر الأسود منذ يناير 2020، يمكن أن يمكّن غازبروم في نهاية المطاف من تجاوز أوكرانيا تمامًا **(الشكل) : خطوط أنابيب الغاز في تركيا والدول الموردة منها حاليًا**

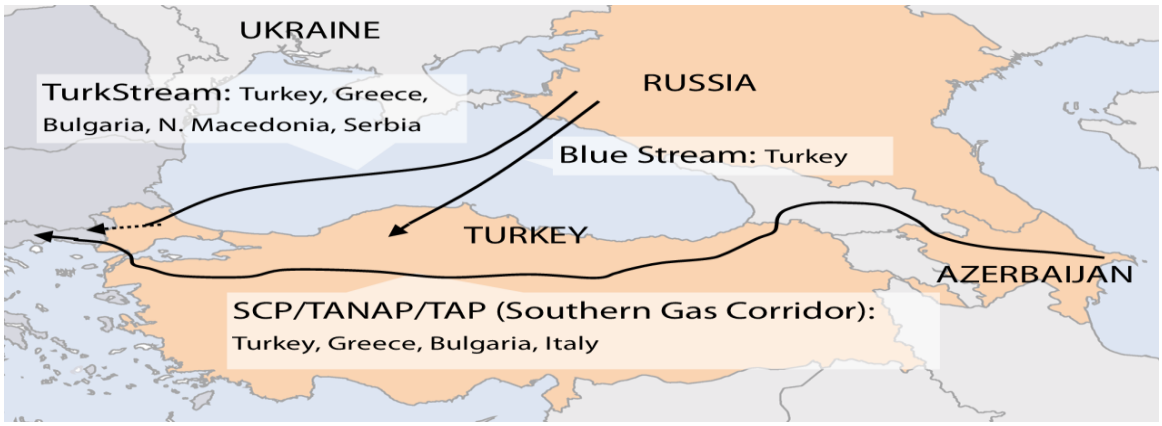

لا يقتصر التعاون في مجال الطاقة على الوقود الأحفوري: تقوم الشركة النووية الحكومية الروسية روساتوم ببناء أول محطة نووية تركية على الإطلاق في أكويو، بتكلفة تقديرية تبلغ 20 مليار دولار أمريكي.

التفاعل العسكري:شهد العقد الماضي وما يزيد عن ذلك ارتفاعًا كبيرًا في النشاط العسكري الروسي والتركي. تدخلت روسيا عسكريًا في جورجيا في عام 2008 ولا تزال تحتفظ بحوالي 10000 جندي في منطقتي أبخازياوأوسيتيا الجنوبية الانفصاليتين في جورجيا. كما تحتفظ بقاعدة عسكرية في أرمينيا، حيث تخطط "لمضاعفة الإمكانات القتالية" للقاعدة من خلال نشر أكثر تطورًا. الطائرات والصواريخوعلياثر محاولة الانقلاب ووقوف بوتين الي جانب اردوغان بشّرت العلاقات بين البلدين بعهد جديد بتسليم نظام الدفاع الجوي والصاروخي الروسي إس–400[1] في جويلية 2019، وهو ما اعتبره الجانبان بدايةً لتعاون عسكري–صناعي موسع. كان قرار واشنطن اللاحق في ديسمبر 2020بمعاقبة تركياواستبعادها من برنامج إنتاج مقاتلات الشبح إف–35، مع رفض مبيعاتها، بمثابة مكافأة لروسيا. وقد قلب هذا القرار خطط أنقرة طويلة الأمد لتحديث سلاحها الجوي المتقادم رأسًا على عقب، مما أفاد روسيا من حيث التوازن العسكري في منطقة البحر الأسود وحدودها الجنوبية مع حلف شمال الأطلسي.

[1]-Alper Coşkun, Alexander Gabuevetautre,UnderstandingTürkiye'sEntanglementWithRussia.Carnegie Endowment for International Peace.2024,P6

المبحث الرابع: العلاقات الصينية التركية

إن سعي تركيا وطموحها لتكون دولة إقليمية عظمى ذات توجه مستقل تطمح به إلى العالمية مستقبلا، مما تفرض عليها هذه الخطوة من انفتاح أكبر على القوى الجديدة والصاعدة أيضا وتغيير المعطيات القديمة للحرب الباردة والأحادية القطبية المطلقة، وعليه فان دراسة مسار العلاقات التركية الصينية في هذا الإطار يصطدم بعدة مسارات منذ تأسيس الدولتين ابتداء من توجهات كل دولة سواء السياسية والاقتصادية وحتى الحضارية وسندرسها وفق النقاط التالية:

أولا المسار التاريخي للعلاقات التركية الصينية

ثانيا العلاقات السياسية

ثالثا العلاقات الاقتصادية

رابعا المسارات الإستراتجية

الفصل الرابع: التغيرات الخارجية التركية في السياسة الدولية

أولا: المسار التاريخي للعلاقات التركية الصينية: من المهم تقديم خلفية تاريخية عن العلاقات الصينية التركية لان استقراء التاريخ جزء مهم من فهم وتحليل الواقع الحالي. ومن المعروف أن الشعب التركي الذي يعيش الآن في الأناضول، تاريخيا، كان في يوم من الأيام جارا للشعب الصيني. في السجلات التاريخية الصينية، كان يُطلق على الترك اسم توجو، وهي قبيلة بربرية أسست إمبراطورية كبيرة (انقسمت لاحقًا إلى خانتين – توجو الغربية وتوجو الشرقية) بجوار الحدود الشمالية الغربية للصين في عام القرن السابع. يذهب كتاب التاريخ التركي إلى أبعد من ذلك على أنهم أسلاف توجو. وبعد سلسلة من الحروب الغاضبة مع أسرة تانغ الصينية (618–907)، هُزمت الإمبراطوريات التركية ثم انهارت، وأعقب ذلك حرب غير مسبوقة. حركة الأتراك إلى الغرب. حتى الآن، اتفق القادة السياسيون الأتراك والصينيون على أن العلاقة بين البلدين تعود إلى 2000 عام على الأقل. ومع ذلك، لأكثر من ألف عام، يبدو أنه لم يكن هناك اتصال مباشر ووثيق بين الأتراك في غرب آسيا. والصينية في شرق آسيا.وعليه فالتاريخ القديم غالبا ما كان صراعات بين القبائل والطوائف[1]،

فيما يتعلق بفترة التاريخ الحديث، بعد تأسيس الجمهورية التركية عام 1923، تم بناء علاقة رسمية بين تركيا الكمالية والصين القومية (الكومينتانغ). وكرمز لهذه العلاقة الودية، في الثلاثينيات من القرن الماضي، أرسل الرئيس الصيني في ذلك الوقت شيانغكاي شيك صورة لنفسه مع توقيعه الخاص إلى أتاتورك، وهي محفوظة الآن في متحف ضريح أتاتورك (أناتكابير). ما تجدر الإشارة إليه هنا هو أن تركيا كانت في أوائل القرن العشرين نموذجًا للإصلاحيين والثوريين الصينيين وحتى الشيوعيين الأوائل. وبعد نهاية الحرب الأهلية الصينية في عام 1949، استمرت العلاقة الدبلوماسية بين تركيا وتايوان الكومينتانغ حتى عام 1949. أوائل السبعينيات[2]. الا ان العلاقات التركية الصينية بدأت رسميا عام 1971، وخلال فترة ذروة الحرب الباردة توترت العلاقات وهذا لتوطن كل بلد في معسكر شيوعي ورأسمالي، فأرسلت تركيا ذات يوم، باعتبارها حليفاً قوياً للولايات المتحدة، لواءً يتألف من 2000 جندي إلى ساحة المعركة في الحرب الكورية، والتي قاتلوا خلالها بشراسة مع جيش الشعب الصيني التطوعي.

---

[1]- Journal of Middle Eastern ، Uncertainty and Ambiguity: Turkey's Perception on the Rise of China، Tao Zan and Islamic Studies (in Asia) Vol. 3, No. 1, 2009

[2]- ibid.p5

وهكذا بدأت أول مواجهة مباشرة بين البلدين في العصر الحديث. لكن النتيجة البعيدة المدى لهذه الحرب هي أن البلدين تركا صورة سلبية لبعضهما البعض. ومن جانب الصين، تم تأكيد صورة تركيا باعتبارها خليف لأمريكا الإمبريالية؛ على وجه الخصوص، وعلى الجانب التركي فان الصين خطرا شيوعيا، وفي الفترة بين عامي 1990 و1997، تجاهلت السياسة الخارجية التركية الحساسيات الصينية. وفي محاولة لكسب النفوذ من خلال شعار "عالم تركي من البحر الأدرياتيكي إلى السور العظيم"، قدم صناع السياسة الأتراك الدعم الكامل للأويغور المؤيدين للاستقلال.

ثانيا العلاقات السياسية.تأسست العلاقات الدبلوماسية في عام 1934 واعترفت تركيا بجمهورية الصين الشعبية في 5 أوت 1971. تمتثل تركيا لسياسة الصين الواحدة وتعترف بجمهورية الصين الشعبية بوصفها الممثل القانوني الوحيد للصين.وبعد المسار التاريخي الذي رأيناه الحافل بالخلافات والصراعات جاءت العلاقات الحديثة لتؤسس جوانب سياسية وأخري اقتصادية بين تركيا القوة الصاعدة والصين القوة الاقتصادية الناعمة العالمية فنري أن الجانب الإيديولوجي اثر سياسي علي هذه العلاقات لأسباب مفهومة، فنجد النخب الحاكمة في تركيا حافظت على موقف قوي مناهض للشيوعية خلال فترة الحرب الباردة.باعتبارها حارسة المؤسسة العلمانية في تركيا، فقد شجعت حتى القوات المسلحة التركية ذات يوم على انتشار التعليم الإسلامي لمواجهة الدعاية والتأثير الإيديولوجي للشيوعية. 17 وبالنسبة للصين، وخاصة في فترة ذروة الشيوعية في الستينيات، فقد أعلنت علنًا دعمها لتطور الحركات المناهضة لأمريكا في تركيا.

الا ان هناك جانب من التقارب بدا يظهر للعلن بعد نهاية الحرب الباردة اجتماعه مع رئيس تركستان الشرقية السابق عيسى يوسف ألبتكين في إسطنبول في مارس 1992، قال الرئيس تورغوتأوزال إن الدور قد حان لتركستان الشرقية للحصول على الاستقلال بعد انهيار الاتحاد السوفيتي. خلال هذه الفترة، تم أيضًا التسامح مع أنشطة الأويغور نحو الاستقلال مثل التعبئة أو الاحتجاجات. وبدءاً من عام 1997، تبنت أنقرة نهجاً جديداً لتحسين العلاقات مع بكين بأهداف طموحة مثل دخول السوق الصينية سريعة النمو، وشراء الأسلحة وأنظمة الصواريخ التي لم تتمكن تركيا من الحصول عليها من الغرب وكسب الدعم في قبرص. تم اتخاذ العديد من التدابير مثل المذكرة السرية رقم 36 الصادرة في ديسمبر 1998 والتي حدت من أنشطة تركستان الشرقية الانفصالية في تركيا أو حظر أعلام تركستان

الشرقية. بعد التصريح الصريح لرئيس الوزراء آنذاك بولنت أجاويد بأن الأويغور لا يمكن أن يظلوا مشكلة في العلاقات التركية الصينية، تم القبض على 10 أعضاء من منظمة تحرير تركستان الشرقية. واستمرت الزيارات الثنائية بشكل متزايد في هذه الفترة. زار الرئيس الصيني جيانغ زيمين تركيا في أبريل 2000 وأعلن برفقة سليمان ديميريل أن البلدين سيتعاونان ضد الإرهاب. وقد تم تنفيذ خطة العمل التي تم اعتمادها خلال هذا الاجتماع في يناير 2002 خلال زيارة رئيس الوزراء الصيني تانغجياشيوان إلى تركيا. في يناير 2004، زار رجب طيب أردوغان الصين بصفته وزير الخارجية

و في أوائل عام 2023، أعربت الحكومة التركية عن انتقادات علنية صريحة بشكل استثنائي للصين فيما يتعلق بحقوق أقلية الأويغور المسلمة في منطقة شينجيانغ الصينية. والجدير بالذكر أن وزير الخارجية السابق مولود جاويشأوغلو قال في مؤتمره الصحفي بمناسبة نهاية العام في ديسمبر/كانون الأول 2022، إن العلاقات الثنائية بين تركيا والصين تدهورت لأن بكين "منزعجة" من سياسة أنقرة المتمثلة في "الدفاع عن حقوق الشعب التركي". الأويغور الأتراك على الساحة الدولية". وانتقد بكين علانية لعدم سماحها للسفير التركي بزيارة شينجيانغ بحرية، وحاول بدلاً من ذلك إملاء شروط الزيارة: "لماذا يجب أن نصبح أداة للدعاية الصينية؟" وبالتقدم سريعًا حتى يوليو 2023، التقى وزير الخارجية الصيني المعاد تعيينه وانغ يي مع وزير الخارجية التركي الجديد هاكان فيدان والرئيس التركي رجب طيب أردوغان في أنقرة "لتعزيز الثقة الاستراتيجية المتبادلة وتعميق التعاون" بين البلدين. بلدين. وبينما ظل وضع مجتمع الأويغور في شينجيانغ على جدول الأعمال، يبدو أن أنقرة قد خففت من لهجتها وشددت على المكاسب المتبادلة من شراكة اقتصادية وسياسية أقوى بين البلدين. وفي اجتماعات وانغ يي، كان هناك الكثير من التركيز بشكل خاص على تعزيز آليات التعاون بين تركيا والصين من أجل تطوير التنسيق في مختلف القطاعات بما في ذلك الطاقة والتجارة والسياحة. وليس من غير المتوقع أن تسعى الحكومة التركية إلى تعزيز التعاون مع الصين حيث تحتاج الحكومة التركية إلى تدفق رأس المال للتعامل مع آثار الأزمة الاقتصادية في تركيا. ومع ارتفاع التضخم ووصول الليرة التركية إلى أدنى مستوياتها التاريخية، تحتاج أنقرة إلى شركاء يرغبون في الاستثمار في تركيا. وبحسب ما ورد، أخبر وانغ يي نظيره هاكان فيدان أن بكين ستشجع المزيد من الشركات الصينية على الاستثمار في تركيا كجزء من مبادرة الحزام والطريق الصينية. أحد القطاعات التي يبدو أن الشركات الصينية مهتمة

بها بشكل متزايد هي صناعة الدفاع في تركيا. وتزامنت زيارة وانغ يي مع المعرض الدولي لصناعة الدفاع (IDEF) الذي أقيم في إسطنبول يومي 25 و28 يوليو 2023 حيث عرضت شركات الدفاع أحدث التقنيات والمنتجات والخدمات. وحضر عدد قياسي من الشركات الصينية معرض هذا العام، بحثا عن فرص تجارية واستثمارية لتوسيع عملياتها. يمكن القول إن أحد الأسباب وراء خطاب الحكومة التركية الحاد وانتقادها العلني للصين في وقت سابق من هذا العام كان له علاقة بالمخاوف المحلية بشأن التصورات العامة لسياسات الحكومة. تعرض حزب العدالة والتنمية الحاكم وحليفه حزب الحركة القومية للتحديات والانتقادات من قبل أحزاب المعارضة لفشلهما في اتخاذ موقف ثابت بشأن حقوق الأويغور الأتراك في الصين ولأنهم "صامتون للغاية" " بشأن هذه المسألة. الحزب الصالح، على سبيل المثال، والذي كان ثاني أكبر حزب معارضة في تحالف الأمة (ميلت إتيفاكي) بعد حزب الشعب الجمهوري (CHP)، كثيرا ما اتهم الحكومة بتخفيف لهجة خطابها حول الأويغور لتجنب استعداء بكين وجادل بأن الحكومة ولم تتخذ إجراءات ملموسة بشأن هذه القضية على الساحة الدولية. إن حقيقة أن وزير الخارجية السابق مولود تشاووشأوغلو خصص وقتًا في خطابه في نهاية العام لنفي المزاعم على وسائل التواصل الاجتماعي بأن تركيا كانت تقوم بتسليم الأويغور الذين يحملون الجنسية التركية إلى الصين كانت علامة على أن الحكومة كانت مهتمة بمعالجة التصور العام لبلادها. السياسات المتعلقة بقضية الأويغور. وبالنظر إلى صعود القومية التركية في كل من المعسكرات الموالية للحكومة والمعارضة في سياق الانتخابات العامة في مايو 2023 في تركيا، كان من المعقول أن تعالج الحكومة مخاوف الناخبين ذوي الآراء القومية الذين قد يفضلون أن تتخذ حكومتهم موقفًا نشطًا بشأن قضية الأويغور. منذ الفوز الانتخابي الذي حققه حزب العدالة والتنمية وحلفاؤه مرة أخرى، ركزت الحكومة الجديدة على المخاوف المباشرة على الساحة المحلية، وتحديداً آثار الأزمة الاقتصادية المتنامية في تركيا. إن تنشيط التعاون مع الصين ليس له دوافع اقتصادية تتعلق بقدرة الحكومة على جذب الاستثمار الأجنبي فحسب، بل له أيضًا دافع سياسي يتعلق بسعي أنقرة لمزيد من النفوذ من خلال ربط آسيا الوسطى بأوروبا. وفي اجتماعه مع وزير الخارجية الصيني وانغ يي، أكد الرئيس التركي رجب طيب أردوغان على أهمية "تعزيز الرابط بين خطة "الممر الأوسط" التركية ومبادرة "الحزام والطريق" [الصينية]" من خلال آليات التعاون المختلفة. وفي الوقت نفسه، فإن تعزيز التعاون مع تركيا له فوائد

بالنسبة لأهداف الصين الإستراتيجية في المنطقة. ومن صفقات البناء والطاقة التي تبلغ قيمتها مليارات الدولارات في العراق إلى الوساطة بين المملكة العربية السعودية وإيران، زادت الصين من مشاركتها في الشرق الأوسط، متحدية نفوذ الولايات المتحدة في المنطقة. بالنسبة لبكين، يمكن أن تكون أنقرة شريكًا مهمًا في الشرق الأوسط وشرق البحر الأبيض المتوسط وفي جبهة الصين[1]

ثالثا العلاقات الاقتصادية

حقّقت الصين وتركيا نجاحا اقتصاديا باهرا خلال مدّة قصيرة من الزمن. ففي 30 عاما فقط، استطاعت الصين الصعود باقتصادها من لا شيء تقريبا لتحتل مؤخرا المرتبة الثانية عالميا بعدما نجحت اثر الأزمة الاقتصادية العالمية في إزاحة الاقتصاد الياباني الذي كان يتربّع على هذا المركز لسنوات طويلة. وكما الصين، استطاعت تركيا خلال 8 سنوات فقط أن تنهض باقتصادها الذي كان على حافة الانهيار والإفلاس التام ليحتل اليوم المرتبة الـ15 عالميا مع خطط لشغل مركز متقدّم في لائحة الاقتصاديات

العشرة الأوائل بحلول عام 2023.

ويعود الفضل في ذلك بطبيعة الحال إلى النموذج الإصلاحي الذي قدّمه دينغ في العام 1979 في الصين والذي نقل البلاد إلى العالمية، كما إلى الإصلاحات التي قدّمها حزب العدالة والتنمية في تركيا خلال فترة حكمه والتي أعطت نتائجها الايجابية والملاحظ انه حسب "تقرير الصين (2005)" الذي أعده مكتب أنقرة التجاري (Ankara TicaretOdası–ATO)، فإن القوة الاقتصادية الصينية تتقدم في السوق التركية بسرعة "الطائرة النفاثة".،فقبل 10 سنوات، من بين الدول التي نستورد معها معظم الواردات، كانت الصين في المركز الثامن عشر. وفي عام 2005 صعد إلى المركز الرابع. قبل عام 2002، لم يكن من الممكن أن تجد الصين من بين الدول العشر الأولى التي نستورد معها. وفي عام

[1] BuğraSüsler، Renewed Momentum in Turkey–China relations،September, 2023,https://blogs.lse.ac.uk/cff

2003، جاءت الصين في المركز الثامن، حيث بلغت صادراتها إلى تركيا 2.6 مليار دولار أمريكي. وفي عام 2004، كان المركز السادس بـ 4.5 مليار. وبعد عام واحد، أصبحت الصين في المركز الرابع. واردات تركيا من الصين تصبح 6.8 مليار بنسبة زيادة 53% وفي نفس العام بلغ مجموع واردات تركيا

من الصين 6% من إجمالي وارداتنا[1].

ووفقًا لمعهد الإحصاء التركي تكثفت العلاقات الاقتصادية التركية الصينية منذ عام 2016 حيث ارتفعت التجارة الثنائية إلى (27.8) مليار دولار في عام 2016، ووصلت إلى (21.66) مليار دولار في الأشهر العشرة الأولى من عام 2017، كما أكدت وزارة التجارة الصينية أن قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني عام 2016 في تركيا بلغت (642.3) مليون دولار، في المقابل اشترت شركة الهواتف الذكية الصينية العملاقة ZTE (48.8) في المائة من شركة Telekom التركية في ديسمبر 2016 ووقع بنك زراعات المدين للدولة في تركيا اتفاقية ائتمان بقيمة 600 مليون دولار مع بنك التنمية الصيني. كما كشف مركز الإحصاء التركي حسب(إحصائيات 2022) ارتفاع الناتج الإجمالي المحلي بنسبة (7.6 في المئة) مقابل توقعات بنمو(7.5 في المئة) إذ صرح السفير الصيني لدى أنقرة، ليو شاوبين مؤخرا أن "الصين أصبحت ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا وقد بلغ حجم التبادل التجاري بين البلدين العام الماضي 2021 (235.9 مليار دولار) وأن التعاون الاستراتيجي بينها يزداد عمقا" كما أكد أن تركيا والصين دولتان ناشئتان وأن التعاون بينهما في السوق الناشئ سيفيد جميع دول المنطقة والعالم[2].

---

[1] Tao Zan، Uncertainty and Ambiguity: Turkey's Perception on the Rise of China،ibid.p14

[2]-سامية بن يحي، تركيا بين ديناميكية العلاقات الصينية والاغتراب الاستراتيجي عن أوروبا،على الرابط:https://m.annabaa.org،2022

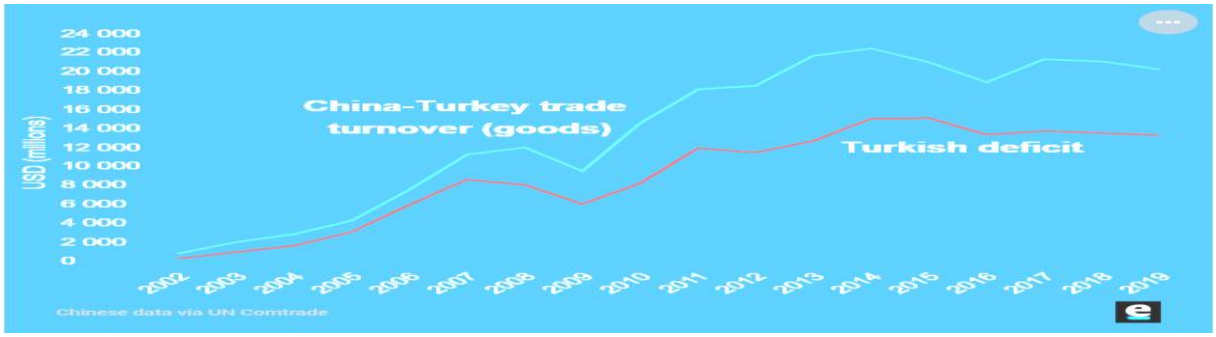

ستقبل العلاقات[1]

في ضوء الأزمة الدبلوماسية الراهنة بينهما، يمكن تحديد سيناريوهين لمسارات مستقبل العلاقات الصينية – التركية خلال الفترة المقبلة؛ وذلك كالتالي:

*السيناريو الأول يراهن على احتمالية تحجيم هذا الخلاف الدبلوماسي الدائر بين بكين وأنقرة؛ إذ يبدو أن توثيق العلاقات بينهما سيظل محور تركيز الجانبين خلال الفترة المقبلة؛ وذلك لمجموعة من الأسباب، قد يكون أبرزها:

1 –التغيرات الجارية في بيئة النظام الدولي :يراقب كبار السياسة الخارجية التركية الأتراك التغييرات الطارئة على بنيان النظام الدولي في السنوات القليلة الماضية، خاصة وهم يدركون أنه آخذ في التحول؛ حيث أدى الخطاب الانعزالي المتمثل في "أمريكا أولاً"، جنباً إلى جنب مع التخوف السياسي الداخلي للولايات المتحدة تجاه المزيد من المشاركة العسكرية في الشرق الأوسط، إلى وضع قيود على إصلاح المشكلات المستمرة في العلاقات بين واشنطن وأنقرة؛ ما دفع الأخيرة إلى البحث عن الحصول على دعم لمصالحها خارج علاقاتها التقليدية ذات التوجه الغربي.

إضافة إلى ذلك، توفر علاقة الصين الوثيقة مع تركيا فرصة لتعزيز مشاركتها وتأثيرها بشكل فعال في سياسات منطقة الشرق الأوسط، بهدف توسيع نفوذها وتكاملها الاقتصادي في منطقة المتوسط؛ إذ ترى بكين أن أنقرة لاعب مهم في تغيير النظام العالمي نظراً لنفوذها وموقعها الاستراتيجي بين البحر المتوسط والشرق الأوسط وأوراسيا.

[1]–عبد الله جمال،ما السيناريوهات المحتملة لمسار العلاقات الصينية – التركية؟،علي الرابط:https://www.interregional.co،2022

من ناحية أخرى، تسعى تركيا إلى استخدام علاقتها مع الصين لموازنة مصالحها الخارجية، خاصة أن حزب العدالة والتنمية، بزعامة الرئيس التركي رجب طيب أردوغان، يبحث عن شركاء جدد لمساعدته على تجنب المشكلات الاقتصادية والنهاية المحتملة لولايته التي استمرت 20 عاماً في أعقاب الانتخابات المقرر إجراؤها في عام 2023؛ حيث تعد الصين بديلاً قوياً للدعم الاقتصادي والسياسي لطموحات تركيا في العالم؛ وذلك في ضوء سعي أنقرة لإقامة علاقات مع التكتلات الإقليمية الأخرى التي تلعب الصين دوراً حاسماً فيها، مثل بريكسومنظمة شنجهاي للتعاون.

2-تسارع وتيرة العلاقات التجارية بين الدولتين :في السنوات الأخيرة، ازداد حجم المعاملات التجارية بين الصين وتركيا بشكل ملحوظ؛ ففي عام 2002 تجاوز إجمالي حجم التجارة الثنائية بينهما 1.4 مليار دولار، وقفز إلى 34.3 مليار دولار في عام 2021، لتصبح بذلك الصين هي ثاني أكبر شريك تجاري لتركيا، بعد الاتحاد الأوروبي، اعتباراً من ذلك العام.

وتصدر تركيا بشكل أساسي المنتجات الزراعية والمواد الخام والمعادن والسلع التي تتطلب عمالة كثيفة إلى الصين، وتستورد إلى حد كبير منتجات كثيفة رأس المال ومنتجات عالية التقنية من الصين، ومن المتوقع أن تواصل أنقرة جهودها من أجل زيادة تصدير المنتجات الغذائية والزراعية التركية إلى بكين.

3-كثافة الاستثمارات الصينية في تركيا :إن الصين لديها نحو 1060 شركة مسجلة في تركيا وفقاً لبيانات عام 2021، ويبلغ إجمالي استثماراتها نحو 4 مليارات دولار، تتركز أغلبها في قطاعات الطاقة، والبنية التحتية، واللوجستيات، والتمويل، والاتصالات السلكية واللاسلكية والثروة الحيوانية .على الجانب الآخر، ترغب الشركات التركية في استيعاب المعرفة التقنية من الشركات الصينية في القطاعات الرئيسية، مثل الإلكترونيات والطاقة، خاصةً المتجددة.

كما تدعم تركيا مشروع الحزام والطريق، الذي بفضله قد تعززت العلاقات الثنائية بين أنقرة وبكين؛ حيث أصبحت تركيا مشاركاً رئيسياً في ممر غرب آسيا لمبادرة الحزام والطريق، بفضل موقعها اللوجستي القريب من الاتحاد الأوروبي وآسيا الوسطى والقوقاز على نحو يشجع على جذب الاستثمارات الصينية إلى تركيا في ضوء تنفيذ المشروعات اللازمة والمرتبطة بتنفيذ المبادرة، التي بدورها تحقق عوائد إيجابية ملموسة لكل من البلدين.

4-مساعي أنقرة للانضمام لمنظمة شنجهاي :تسعى تركيا للحصول على عضوية كاملة في منظمة شنجهاي للتعاون التي تقودها الصين، لتصبح بذلك أول عضو في الناتو ينضم إلى هذه المنظمة؛ وذلك في الوقت الذي يحاول فيه أردوغان تشكيل تحالفات مع دول صديقة في الشرق. وقد تجلى ظهور تلك النوايا التركية بعد حضور الزعيم التركي قمة منظمة شنجهاي للتعاون في أوزبكستان، التي عقدت خلال شهر سبتمبر الماضي؛ حيث أجرى حينها محادثات مع قادة المنظمة، وعلى رأسهم الرئيس الصيني شي جين بينج، والرئيس الروسي فلاديمير بوتين، من أجل دعم ملف بلاده للانضمام إلى المنظمة.

5-تصاعد حضور الدبلوماسية الناعمة في العلاقات الثنائية :تعد تركيا من أبرز الوجهات السياحية الجذابة بالنسبة للصينيين؛ حيث تم الاحتفال بعام 2018 باعتباره "عام السياحة التركية"، وتم تنظيم العديد من الفعاليات الثقافية في الصين بهذه المناسبة؛ ففي العام ذاته، ارتفع عدد السياح الصينيين الذين يزورون تركيا إلى 394 ألف سائح، بنسبة نمو بلغت 60% مقارنة بالعام السابق، وفي عام 2019 تجاوز عددهم 565 ألف سائح.

هذا وساهمت جهود الدبلوماسية العامة الصينية من خلال إذاعة الصين الدولية ومعاهد كونفوشيوس في تحسين صورتها في تركيا، حتى وصل عدد هذه المعاهد التي تعمل حالياً في تركيا إلى خمسة معاهد، كان أولها عام 2008؛ وذلك لتعليم اللغة الصينية ولتعزيز العلاقات الثقافية بين البلدين، كما تم افتتاح معهد يونس إمري الذي يعد أداة للدبلوماسية العامة الصينية الأكثر نفوذاً في تركيا.

*السيناريو الثاني يفترض توسع آفاق الأزمة الدبلوماسية الراهنة بين الصين وتركيا خلال المرحلة المقبلة، معتمداً في ذلك على عدة مؤشرات، ومنها:

1 -عضوية تركيا في حلف الناتو :أعلنالناتو مؤخراً عن أن الصين أولوية إستراتيجية يتعين مواجهتها نظراً للتحديات التي تمثلها؛ نتيجة لمواقفها العدائية تجاه تايوان وعلاقاتها الوثيقة مع روسيا، وردت الصين بوصف حلف الناتو بأنه مصدر عدم استقرار في العالم وعرضه لتفجير الحرب الباردة، ومن ثم فإن أي تقارب بين تركيا والصين، سيمنح الأخيرة ظروفاً مواتية لتقويض التضامن بين أعضاء حلف الناتو الذي نشأ مع حرب أوكرانيا.

لذلك من المتوقع أن تظل العلاقة بين الصين وتركيا تحت الرادار؛ إذ إن العلاقات القوية بين الصين وتركيا تمثل مشكلة حقيقية للتماسك الغربي في الناتو، واستقرار الاتحاد الأوروبي، وقوة الولايات المتحدة في المنطقة، وتوازن القوى في منطقة المتوسط، كما أن تركيا بصفتها دولة في حلف الناتو، قد تكون أكثر حذراً نحو الصين من الناحية الأمنية، خاصة أن لديها التزامات أمنية تجاه الناتو.

2-التأثير المعاكس لقضية الإيجور في الصين : فخلال السنوات الأخيرة كانت تركيا تستخدم قضية الإيجور من أجل الضغط على الصين، وفي الوقت ذاته تعزيز صورة تركيا الخارجية في العالم الإسلامي؛ فعلى سبيل المثال، أصدرت وزارة الخارجية التركية، في فبراير 2019، بياناً يوضح أن هناك أكثر من مليون فرد من الإيجور الأتراك يتعرضون للاعتقال التعسفي وللتعذيب وغسيل الدماغ السياسي في معسكرات الاعتقال والسجون بالصين. كما قامت أنقرة في 28 أكتوبر 2021 بالتوقيع على بيان مع 42 دولة في الأمم المتحدة يندد بالانتهاكات الصينية لحقوق الإنسان ضد أقلية الإيجور المسلمة في إقليم تركستان الشرقية. وأكد البيان المدعوم من تركيا أن هناك تقارير ذات مصداقية تشير إلى وجود شبكة كبيرة من معسكرات إعادة التثقيف السياسي؛ حيث تم اعتقال أكثر من مليون شخص على نحو تعسفي.

وعلى الجانب الآخر، تميل الصين إلى اللعب على الورقة الكردية رداً على تصريحات تركيا الرسمية التي تنتقد انتهاكات حقوق الإنسان في شينجيانج، بل تتهم تركيا أيضاً بحماية الإرهابيين الإيجور على أراضيها.

3 -صعوبة التعاون العسكري بين الدولتين :لا تزال صناعة الأسلحة المحلية في تركيا تستبدل ببطء حاجتها إلى معدات الناتو العسكرية؛ فعلى الرغم من أن الطائرات بدون طيار التركية كانتحاسمة في تدمير المعدات العسكرية الروسية وغيرت ديناميكيات الصراع في أوكرانيا، فإن أنقرة لا تزال تعتمد على الأسلحة الغربية في تطوير قدراتها العسكرية .

لكن في المقابل، قد تسعى تركيا للحصول على معدات أو تكنولوجيا عسكرية أرخص وأكثر فاعلية من حيث التكلفة من الصين، إذا استمر تدهور علاقاتها مع الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي، بيد أن العلاقات العسكرية والأمنية المتنامية بين أنقرة وبكين تواجه تحديات عميقة؛ نتيجة أن المعدات العسكرية الصينية لا تضاهي كفاءة وفاعلية معدات الولايات المتحدة وحلف الناتو حتى الآن.

وختاماً، يعد السيناريو الأول هو الأقرب للواقع، خاصة أن تركيا تسعى إلى إقامة علاقات متوازنة بين الغرب والشرق؛ وذلك في ضوء اتساع آفاق التعاون مع الصين تحديداً، نظراً للتطور السريع للعلاقات الاقتصادية والتجارية بين الجانبين، ناهيك عن تنوع الفرص الجاذبة لاستمرار تقدم مسارات الشراكة بينهما، بالإضافة إلى محدودية المؤشرات المتعلقة باحتمالات تصاعد الخلافات بين أنقرة وبكين، نتيجة الترقب التركي للتغيرات الراهنة في بيئة النظام العالمي.

المبحث الثالث: التغير والتنافس التركي الإقليمي

شكل التطورات التي حصلت في منطقة الشرق الأوسط في الأعوام الماضية النقطة المحورية للتعقيدات الأمنية الإقليمية التي تمثل المستوى الثاني لبيئة تركيا الإستراتيجيّة، إذ حصلت تغيرات وتحولات كبيرة في المناطق القريبة من تركيا، مثل بلاد البلقان والبحر الأسود وجنوب القوقاز ومنطقة البحر المتوسط، بالإضافة إلى تعقيدات التحول في الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة. لكن التحولات التي جرت في الشرق الأوسط لم تؤثر بشكل جذري في أمن تركيا وسياستها الخارجية بالقدر الذي أثّرت فيه ثورات الربيع العربي.لهذا السبب، وضعت تركيا إستراتيجيّتها للربيع العربي على محور امتلاك موجة التغيير. فالإطاحة بالأنظمة الاستبدادية، وفقدان نظام الأسد سلطته في سوريا سريعًا، والافتراض بأن رياح

التغيير الدولية كانت وراء الديناميكية الديمقراطية للربيع العربي، جعل تركيا تتبع إستراتيجيّة "تقود موجة التغيير"، بغية إحداث تطورات سياسية لتغيير الأنظمة الإقليمية في المنطقة[1].

بعد الانقلاب، قدّمت تركيا إستراتيجيّة عسكرية إقليمية جديدة، وهذا زاد من قدراتها العسكرية عبر الحدود، وتطورت لتصبح لاعبًا إقليميًّا يستعرض قوته، كما يشير إلى ذلك تدخلها في ليبيا وقطر والصومال. وكانت قبل عام 2012، قد حاولت اختراق المنطقة بقوتها الناعمة مستفيدةً من كونها دولة تجارية، وتحولت في عام 2016 إلى سياسة خارجية وأمنية تستخدم الأدوات العسكرية على نطاق أوسع. وعززت تركيا ردعها العسكري في المنطقة المتاخمة لها، عندما نقلت إستراتيجيّتها في سوريا إلى البحر الأبيض المتوسط أيضًا عبر مكانتها في ليبيا، وعززت كذلك قدراتها على اتخاذ خطوات دبلوماسية وعسكرية حاسمة في الأزمات الإقليمية[2]

تكللت السياسة الخارجية الحازمة التي اتبعتها تركيا بنتائج مهمّة على صعيد التوجه الإستراتيجي: أولها أن إستراتيجيّتها أصبحت تعتمد بشكل كبير على الوسائل العسكرية، الأمر الذي تبلور جليًّا في الحرب في ليبيا وسوريا. والنتيجة الثانية هي احتمالية ظهور مشكلة التوسع الإستراتيجي في السياسة الخارجية التركية، على اعتبار أن تركيا تواجه بشكل متزايد تحديات متعددة الأبعاد. والنتيجة الثالثة هي ظهور الكتل والتحالفات الإقليمية الجديدة؛ لتقليص نفوذ تركيا في مختلف المناطق والقضايا.

في ضوء كل هذه التطورات، اتخذ المشهد الأمني التركي على المستوى الإقليمي طابعًا جديدًا يتطلب رؤية إستراتيجيّة جديدة وخريطة طريق جديدة للفترة المقبلة. والسمة المميزة الأولى لهذه البنية الأمنية الإقليمية الجديدة هي انهيار مفهوم سيادة الدولة، فالعديد من الدول في معادلة الأمن الإقليمي التركي دول ضعيفة وهشة، وتعيش حالة من الصراع الداخلي وإن كانت على مستويات مختلفة، ويتعرض فيها نظام السيادة لضغوط داخلية وخارجية خطيرة، في ناغورني قره باغ، والعراق وسوريا وليبيا، على غرار أوكرانيا وجنوب القوقاز، وسياسات روسيا الهجومية في سوريا، إلى جانب الوضع الهش في البلقان

[1]–مراد يشيلطاشن،فرحاتبيرينجحي،سلوك تركيا الإستراتيجي في ظل النظام الدولي المتغير،مجلة رؤية تركية،المجلد 11 ا، لعدد 1،2022،ص12

[2]–كمال إنات وبرهان الدين ضوران، "السياسة الخارجية لحزب العدالة والتنمية: النظرية والتطبيق"، المركز الديمقراطي، المجلد 1 (2006)، ص 1–39

وأوكرانيا وجنوب القوقاز. يُعَدّ هذا الوضع أيضًا من بين الصفات المميزة للبنية الأمنية الإقليمية واسعة النطاق في الدول المجاورة لتركيا[1].

المطلب الأول: منطقة الشرق الوسط

بالإضافة إلى التغييرات في النظام الدولي، حدثت تحولات إقليمية مهمة أيضًا في جميع أنحاء الشرق الأوسط. حتى قبل أن يتولى حزب العدالة والتنمية السلطة، مهد موت حافظ الأسد والملك حسين الطريق لظهور قيادة شابة في الشرق الأوسط، وفي كثير من الحالات، إعادة تقويم ومراجعة لسياسات الأمن الخارجية والوطنية لدول المنطقة. . بعد الانتصار الانتخابي لحزب العدالة والتنمية في نوفمبر 2002، حدثت تغييرات مهمة في الشرق الأوسط. أثار غزو العراق "خطوط صدع" في جميع المناطق الزلزالية العرقية والدينية في المنطقة، مما أدى إلى حرب أهلية استمرت عقدًا من الزمان في

[1]–مراد يشيلطاش،فرحاتبيرينججي،مرجع سبق ذكره،ص13

البلاد، وأدى إلى ظهور كيان كردي مستقل في الشمال. في غضون ذلك، شهد الشرق الأوسط انتصار حماس الانتخابي في فلسطين وفشل عملية السلام مرة أخرى. خلال عقد حزب العدالة والتنمية، برزت تركيا كلاعب مؤثر في السياسة والاقتصاد في الشرق الأوسط. أدت الاتفاقيات التجارية مع دول الجوار، وزيادة التبادلات الاقتصادية والاجتماعية مع دول الخليج، والتدخلات الدبلوماسية من قبل الدولة التركية فيما يتعلق بالصراعات في المنطقة، إلى تحويل تركيا إلى لاعب دولي رئيسي. في السنوات الأخيرة من عقد حزب العدالة والتنمية، ولدت الحركات الشعبية في الدول الاستبدادية في المنطقة ديناميكية جديدة لا تزال تؤثر على المعادلة السياسية الإقليمية. لقد أثر الربيع العربي وتداعياته، لا سيما تداعياته في شمال إفريقيا، والصراع في سوريا، والثورة المضادة في مصر، بعمق على سياسة تركيا الخارجية. وانتهت سياسات الانعزالية الإقليمية السابقة التي انتهجتها تركيا وعدم التدخل في صراعات الشرق الأوسط خلال هذه الفترة. في هذا السياق، أطلقت تركيا مبادرات مختلفة في المنطقة باستخدام أدوات جديدة للسياسة الخارجية، مثل القوة الناعمة، والدبلوماسية العامة، والدبلوماسية الاقتصادية، والمساعدة الإنمائية.

خلال العقدين الماضيين، تطورت سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط نحو مزيد من النشاط. ولم يكن عام 2008 استثناءً. في الواقع، كان الشرق الأوسط المنطقة التي ركزت فيها تركيا معظم طاقاتها على مدار العام. وقد أثارت هذه السياسة بعض الانتقادات في الداخل والخارج، متهمةً الحكومة بإعادة توجيه سياستها الخارجية تجاه هذه المنطقة. وعلى وجه الخصوص، أدى الشعور بتراجع التركيز على تطويرعلاقات تركيا مع الاتحاد الأوروبي في السنوات القليلة الماضية إلى تفاقم هذه المخاوف. ومع ذلك، لم تمنع هذه الانتقادات الحكومة من الانخراط بشكل متزايد في قضايا الشرق الأوسط[1].

ويبدو ان اتجاه تركيا في بدايات حكم حزب العدالة والتنمية الي الشرق الأوسط نابع من فكرة العمق الاستراتيجي او العثمانية الجديدة كما يحب ات يطلح علية محللو السياسة التركية هذا الاتوجه

[1]-MelihaBenliAltunışık,The Role Of Turkey In The Middle East,Department Of International Relations, Middle East Technical University, Ankarak,2009 Site ;Https://Www.Iemed.Org/Publication/The-Role-Of-Turkey-In-The-Middle-East

نابع كذلك من تذمر قيادات تركيا من التماطل الأوربي من قبول انضمام نركيا الي الاتحاد الأوروبي ويمكن تلخيص علاقات تركيا في الشرق الأوسط من خلال علاقاته مع دول هذه المنطقة

لقد شهدت سياسة تركيا تجاه الشرق الأوسط خلال العقدين الماضيين حرصًا متزايدًا على لعب دور الطرف الثالث في إدارة الصراعات الإقليمية وحلّها، لا سيما الصراع العربي الإسرائيلي. ويتناقض هذا بشكل كبير مع سياسة تركيا الراسخة بعدم التدخل في الصراعات الإقليمية. ويعود هذا التغيير إلى سببين رئيسيين. أولًا، بدأت البيئة الجيوستراتيجية المتغيرة وتفاقم عدم الاستقرار في المنطقة يؤثران على تركيا، ما دفعها إلى زيادة انخراطها في إدارة الصراعات. وقد أدت هذه الصراعات المطولة إلى التطرف وتهديد دائم بالحرب في المنطقة. كما يسمح استمرار الصراع العربي الإسرائيلي لبعض الدول باستغلاله لزيادة قوتها ونفوذها في المنطقة. فعلى سبيل المثال، سمح الصراع الفلسطيني لإيران بزيادة قوتها ونفوذها خارج حدود جوارها المباشر، وجعلها فعليًا قوة متوسطية. وقد أخلّت هذه التطورات بتوازن القوى الإقليمي، ما أثار قلق تركيا. ثانيًا، حرص حكومة حزب العدالة والتنمية الحالية بشكل خاص على لعب دور الطرف الثالث في المنطقة. وتعتقد الحكومة أنه بسبب علاقاتها التاريخية مع هذه المنطقة، لا يمكن لتركيا أن تكون غير مبالية بما يحدث هناك. ويمكنتاخيص علاقات تركيا الشرق الأوسطية في الدول المؤرة في هذاالمجال الإقليمي حيث نجد:

العلاقات التركية العراقية: تميزت العلاقات التركية العراقية ببعض البرغماتية التركية نظرا للتوجه التغريبي لسياسة تركيا في البدايات والدليل الأول موافقتها في بدايات حرب الخليج الاولي على استعمال أراضيهالضرب القوات العراقيةتاريخيا العلاقات التركية العراقية مرت بعدة تقلبات وهذا تابع من القرب الحدودي بين البلديين تأثرت السياسة الخارجية التركية في مرحلة تأسيس الدولة بين 1923 و1946 بردود فعل سلبية تجاه الأقطار العربية، فقضية الموصل التي انتهت بقرار عصبة الأمم رقم 16 ت 1 بتاريخ 16 جانفي 1925 بضم لواء الموصل إلى العراق[1]ورغم احتجاج تركيا على هذا القرار الاإن المعاهدة أبرمت بين تركيا وبريطانيا في 5 جوان 1926 وبموجبها تنازلت تركيا عن الموصل ،

[1]– حسين فاضل دكتور مشكلة الموصل دراسة في الدبلوماسية العراقية – الإنكليزية – التركية وفي الرأي العام مطبعة أسعد: بغداد 1967،ص 176-18

ومن وجهة نظر الأتراك أن قرار التنازل عن الموصل كان قراراً صعباً ما دامت الموصل جزءاً من الاتفاق الوطنيلعام 1920[1]، وكان أتاتورك يتجنب أن يدخل في مخاطر حرب مع بريطانيا التي قررت إعطاء الموصل إلى العراق، الا إن تركيا كانت بحاجة إلى السلم لإعادة البناء الداخلي بعد سنوات طويلة[2].ومن ناحية أخرى كان مصطفى كمال يشير بين حين وآخر إلى مبادئ حسن الجوار التي تم إرسائها منذ عام 1930، وكان من نتيجة التأكيد عليها، أن تم إبرام ميثاق سعد آباد بين العراق وإيران وأفغانستان في طهران في 8 جولية 1937وقد طرأت بعض التطورات على العلاقات العراقية التركية في بداية الأربعينات وتعود هذه التطورات إلى حركة رشيد عالي الكيلاني في افريل1941 وعدم الاعتراف تركيا بحكمه،وفيالفترة الواقعة بين –1946 1958 في هذه المدة أبرمت مجموعة من المعاهدات والاتفاقات بين تركيا والعراق منها على سبيل المثال اتفاقية صداقة وحسن جوار بينهما وذلك في عام 1946 .وتؤكد هذه الاتفاقية السيطرة المشتركة على الأنهار من قبل الدولتين وتوثيق العلاقات بينهما[3] .المدة الواقعة بين –1968 1985 اعترف تركيا بثورة 17 جويلية 1968، وعليه فقد عملت الثورة على تعزيز العلاقات الودية مع تركيا وذلك على أساس المصالح المشتركة وسياسة عدم التدخل بالشؤون الداخلية فبدأتبتوقيع العراق اتفاقية مع تركيا في 27 آوت 1973 لبناء خط أنبوب من كركوك إلىDortyolفي تركيا، حيث خصصت 350 مليون دولار لتنفيذ هذا المشروع، وهذا الخط ينقل النفط من الحقول العراقية إلى المراكز الصناعية التركية[4]

ومع وصول حزب العدالة والتنمية الي الحكم شهد العلاقات بين البلدين توترات خاصة في ملف الحرب على الارهابففي عام 2008 مثلا بدأت عملية عسكرية برية لتركيا في شمال العراق لملاحقة حزب العمال الكردستاني، وهو منظمة كردية تقاتل إلى جانب الدولة. كان هذا تطورًا كبيرًا، حيث اضطرت تركيا إلى وقف مثل هذه التوغلات بعد رفضها التعاون مع الولايات المتحدة في جهودها الحربية في العراق عام 2003. ومع ذلك، وسط انتقادات داخلية بسبب تصاعد عنف حزب العمال الكردستاني في

---

[1] –أحمد نوري النعيمي،العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل،عمان دار زهران،عمان،الأردن، 2010.،ص15

[2] Kurkcuoglu, Omer, Arab and Turkish Public Opinion Altitudes Towards Questions of the two Nations, Jordan, April 1985, p.7.

[3] – أحمد نوري النعيمي،العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل، مرجع سبق ذكره،2010.،ص19

[4] –نفس المرجع،ص21

عام 2007، حصلت الحكومة على تفويض برلماني لمدة عام واحد لإجراء عمليات في العراق لتقويض قدرة حزب العمال الكردستاني على شن هجمات من هناك. أثار هذا التطور قلق إدارة بوش، لأنها لم ترغب في وجود حالة من عدم الاستقرار في الشمال الهادئ نسبيًا. منذ اجتماع في البيت الأبيض بين الرئيس الأمريكي جورج دبليو بوش ورئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان في نوفمبر 2007، استأنف البلدان التعاون بشأن قضايا العراق. كان من المهم بشكل خاص التفاهم على القضاء على حزب العمال الكردستاني كعامل في العلاقات التركية الأمريكية والتركية العراقية، بما في ذلك العلاقات مع الأكراد العراقيين. في هذا السياق، تم إنشاء آلية ثلاثية بين تركيا والعراق والولايات المتحدة. بدأت الولايات المتحدة في التعاون مع تركيا من خلال تقديم معلومات استخباراتية عن حزب العمال الكردستاني في العراق. ونتيجة لذلك، بدأت تركيا عمليات جوية في المنطقة. في فبراير 2008، شنت تركيا أيضًا عملية برية استمرت تسعة أيام ضد أهداف يُشتبه في أنها تابعة لحزب العمال الكردستاني في العراق. ورغم صعوبة تحديد مدى تحقيق هذه العملية لأهدافها العسكرية، إلا أنها حققت نجاحًا واضحًا على الصعيدين السياسي والنفسي. وقد مثّلت العملية تجاوزًا لعقبة في العلاقات التركية الأمريكية، وخففت من حدة الضجة الداخلية ضد هجمات حزب العمال الكردستاني وما اعتُبر عجزًا للدولة عن التعامل معها. والأهم من ذلك، فيما يتعلق بالعلاقات مع العراق، أن ما حدث دلّ على استراتيجية ذات مسارين. فمن جهة، أتاحت العمليات العسكرية لتركيا فرصةً لإظهار عزمها على التعامل مع هجمات حزب العمال الكردستاني الصادرة من العراق. ومن جهة أخرى، أتاحت العمليات فرصةً للانفتاح على أكراد العراق، وهو ما لم يكن ممكنًا من قبل، نظرًا للموقف الداعم لحكومة إقليم كردستان تجاه حزب العمال الكردستاني. وكانت دعوة الرئيس العراقي جلال طالباني، الكردي، خلال العمليات البرية دليلًا على هذه السياسة ذات المسارين. زار طالباني أنقرة في مارس/آذار، وواصلت تركيا تقاربها مع بغداد وحكومة إقليم كردستان منذ ذلك الحين. وكان من الواضح أن هذه السياسة الجديدة قائمة على توافق بين الحكومة والجيش. وأصدر مجلس الأمن الوطني، الذي يُمثَّل فيه الجيش أيضًا، بيانًا أعرب فيه عن اهتمامه بإقامة علاقات جيدة مع العراق بشكل عام، استنادًا إلى التطورات الإيجابية هناك.

العلاقات التركية الإيرانية: تُعدّ العلاقات بين تركيا وإيران من أكثر العلاقات تعقيدًا في منطقة الشرق الأوسط، حيث تجمع بين التعاون السياسي والاقتصادي من جهة، والتنافس الإقليمي والإيديولوجي من جهة أخرى. هاتان الدولتان، اللتان تمثلان قوتين إقليميتين بارزتين، تنظران إلى بعضهما البعض كشركاء ضروريين أحيانًا، وكخصوم محتملين أحيانًا أخرى، في مشهد إقليمي مضطرب ومتغير باستمرار.

جذور تاريخية عميقة: تعود العلاقات بين تركيا وإيران إلى قرون طويلة، وقد شهدت فترات من الحرب والسلام منذ عهد الإمبراطوريتين العثمانية والصفوية. كانت معاهدة قصر شيرين عام 1639 نقطة تحول تاريخية في استقرار الحدود بين الدولتين، وما زالت هذه الحدود مستقرة حتى اليوم، مما يُعدّ أحد أقدم الحدود المستمرة في العالم.حيث تشترك تركيا وإيران في حدود يبلغ طولها 560 كيلومترًا، وهي حدود لم تتغير منذ ما يقرب من 400 عام[1].

أوجه التعاون: رغم التباين السياسي والإيديولوجي بين النظامين — حيث تتبع إيران نظامًا دينيًا ثيوقراطيًا، فيما تتبع تركيا نظامًا جمهوريًا ذو توجه إسلامي محافظ — فإن المصالح المشتركة تدفع الطرفين نحو التعاونفي عدة مجالات:

المجال الاقتصادي: إن المجال الذي تعتمد فيه العلاقات بين تركيا وإيران على التعاون بشكل أكبر هو بلا شك الاقتصاد. لقد كان الاقتصاد هو العامل المشترك بين البلدين في علاقاتهما المضطربة منذ ثمانينيات القرن العشرين. خاصة بعد عام 2002لقد حققت العلاقات التركية الإيرانية أداءً جيدًا للغاية على المستوى الاقتصادي.

- اتفاقية التعاون في مجال الطب البيطري 2002/10/02
- اجتماع اللجنة التجارية المشتركة للدورة الثالثة 2007/12/13
- مذكرة تفاهم في مجال الطاقة 2008/11/17

[1]-Republic Of Türkiyeministry Of Foreign Affairs،sur site :https://www.mfa.gov.tr/turkiye-iran-relations.en.mfa

- مذكرة التفاهم بين تركيا وإيران في الاجتماع العشرين لـ KEK 2008/11/26
- مذكرة تفاهم للجنة التجارية المشتركة التركية الإيرانية للدورة الرابعة 2009/04/27
- اتفاقية التجارة التفضيلية بين تركيا وإيران 2014/01/29[1]

السنة	2020	2021	2022	2023
الصادرات	2,25	2,77	3,07	3,31
الواردات	1,19	2,82	3,35	2,18
مقدار	3,44	5,59	6,42	5,49
توازن	1,06	0,05-	0,28-	1,13-

الجدول: التجارة الثنائية بين تركيا وإيران[2]

- **الطاقة والتجارة** :تُعد تركيا من المستوردين الأساسيين للغاز الطبيعي الإيراني، بينما تصدر السلع التركية إلى إيران، وقد شهدت العلاقات التجارية نموًا ملحوظًا في السنوات الماضية رغم العقوبات.
- **الأمن الحدودي** :تتعاون الدولتان في مكافحة التهريب والإرهاب عبر حدودهما المشتركة، خاصة مع تصاعد تهديدات الجماعات المسلحة الكردية.
- **ملف سوريا** :رغم التباين في المواقف، تعاونت إيران وتركيا في إطار "مسار أستانا" مع روسيا لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية.

وبمناسبة انعقاد الدورة الأخيرة للجنة العليا للتعاون بين تركيا وإيران في 24 جانفي 2024، تم توقيع 10 اتفاقيات بين تركيا وإيران خلال زيارة سعادة إبراهيم رئيسي، رئيس جمهورية إيران الإسلامية السابق، إلى تركيا[3].كما ان حالة عدم اليقين السياسي بعد التدخل الأميركي الثاني في

[1]-SerkanKekevi, Yakin DönemTürkiye-Iran Ilişkileri:SiyasiVe Ekonomik1 PerspektiftenBirBakiş,UludağÜniversitesiİktisadiveİdariBilimlerFakültesiDergisiUludağ Journal of Economy and Society, 2016, pp. 33-66

[2]--Republic Of Türkiyeministry Of Foreign Affairs,ibid

[3]-نفس المرجع

العراق عام 2003، وظهور دوامة من العنف الطائفي والعرقي، أدت هذه المشاكل إلى زيادة المشاكل الأمنية بالنسبة لإيران وتركيا. وفي هذه الحالة بدأت العلاقات بين تركيا وإيران تتعزز على المستوى الأمني وفي هذا السياق، حاولت تركيا اتباع سياسة تقوم على تطوير علاقاتها مع إيران دون الانفصال عن الغرب[1].

نقاط الخلاف والتنافس: على الرغم من التعاون القائم، إلا أن هناك ملفات خلافية تُظهر حدة التنافس بين البلدين:

- **سوريا** :إيران تدعم نظام بشار الأسد، بينما دعمت تركيا المعارضة السورية، ما جعل الحرب السورية مسرحًا غير مباشر لصراع النفوذ بين الطرفين.
- **العراق** :يسعى كل من البلدين لتعزيز نفوذه داخل العراق، من خلال دعم جماعات أو أحزاب متحالفة مع مصالحه.فمنذ 2020 زادت أنشطة تركيا في العراق الهدف منها محاربة متمردي حزب العمال الكردستاني بينما تري ايران ان الهدف سيطرة تركيا علي الشمال العراقي هذه التنافس بين البلدين دفع قوات من ايران الي شفا حرب بين القوات التركية والإيرانية في مارس 2021 الي ان اتضح ان هدف تركيا هو بناء قاعدة عسكرية مع الحدود التاركية العراقية وهذا ما اعلن عنه وزير داخلية تركيا سليمان صويلو في افريل2021[2]وهذا لحماية حدوده الجنوبية كما في سوريا
- **القوقاز وآسيا الوسطى** :تُعد هذه المناطق ميدانًا آخر للمنافسة بين تركيا ذات الامتداد الطوراني، وإيران ذات الروابط التاريخية والثقافية العميقة.
- **الطائفية** :تشكل الانقسامات المذهبية (الشيعة في إيران، والسنة في تركيا) أحد العوامل الخفية في توتر العلاقة، خصوصًا في المناطق التي تشهد نزاعات طائفية كاليمن وسوريا ولبنان.

[1]-SerkanKekevi, Yakin DönemTürkiye-Iran Ilişkileri: SiyasiVe Ekonomik1 PerspektiftenBirBakiş ibid, p 33-66

[2]–هبة، غربي، مستقبل العلاقات الإيرانية العراقية في ظل حكم إبراهيم رئيسي، مجلة دراسات إيرانية، العدد13، المجلد الرابع، سيتمبر2021، ص33

البراغماتية السياسية: ما يميز العلاقة الإيرانية التركية هو قدرتها على تجاوز الخلافات عبر البراغماتية السياسية. فكلا الطرفين يدركان أن التصعيد الكامل لا يخدم مصالحهما، لذا غالبًا ما تُدار الخلافات بالحوار، وتُفصل الملفات الأمنية والاقتصادية عن السياسية.

المستقبل: تعاون مشروط وتنافس مستمر: مع استمرار الاضطرابات في المنطقة وتزايد التدخلات الدولية، من المتوقع أن تبقى العلاقة بين تركيا وإيران قائمة على "إدارة الخلاف" أكثر من "التحالف الإستراتيجي". سيظل التعاون قائمًا ما دامت المصالح تلتقي، وسيتجدد التنافس كلما اختلفت الأهداف.

خلاصة: العلاقة بين تركيا وإيران ليست علاقة صراع دائم، ولا شراكة ثابتة، بل هي مزيج من الحذر والتقارب، تُحددها موازين القوى والمصالح المتغيرة. إن فهم هذه العلاقة يُعد مفتاحًا لفهم توازنات الشرق الأوسط وتفاعلاته المستقبلية. ويمكن القول ان هناك عدة نقاط تتحكم في علاقاتهما وهي:

1. هناك تعاون بين البلدين تظرا للتحديات الكبيرة بين البلدين في ظل المتغيرات الدولية والإقليمية كحرب إسرائيل على غزة
2. رغم ان تركيا وإيران دولتان متداخلتان ثقافيا وسياسيا واقتصاديا وهذا ما يكمنهما من التعاون الا ان المنافسة موجودة في مناطق النفوذ الإقليمية
3. رغم التتنافس والاختلاف بين البلدين الا ان العلاقة بين الدين تسير بشكل طبيعي رغم التوترلاجة البلديين لبعضهما
4. يبقي البلديين قوتان مؤثرتان إقليميا ودوليا ومتنافستان والضغوط الخارجية ومتغرات النظام الدولي تجعلهما يتقاربان أكثر من توترهما[1]

[1]–جاسم محمد، حاتم العزاوي، العلاقات التركية الإيرانية بعد2011، المركزالديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية والسياسية والاقتصادية .برلين، المانيا،2019، ص46

الرسم البياني 1:معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي في تركيا وإيران

المطلب الثاني: تركيا والقضية الفلسطينية:

أقامت تركيا علاقات رسمية مع منظمة التحرير الفلسطينية عام 1975، وكانت من أوائل الدول التي اعترفت بالدولة الفلسطينية التي أُقيمت في المنفى في 15 نوفمبر 1988،علاوة على ذلك، أولت تركيا أهمية لعلاقتها مع السلطة الوطنية الفلسطينية التي تأسست عام 1996 في إطار اتفاقيتي أوسلو الأولى (1993) والثانية (1995)، بالإضافة إلى التعاون الذي ركّز على تحسين الظروف المعيشية للشعب الفلسطيني. وتدعم تركيا جهود دولة فلسطين للاعتراف بها كدولة في المحافل الدولية. في هذا السياق، دعمت تركيا بقوة دولة فلسطين في سعيها للانضمام إلى اليونسكو عام 2011. علاوة على ذلك، شكّل رفع مكانة فلسطين إلى "دولة مراقب غير عضو" في الأمم المتحدة في 29 نوفمبر 2012،

بدعم ساحق من أعضاء الأمم المتحدة، بما في ذلك تركيا، علامة فارقة في الاعتراف بفلسطين كدولة[1].

كما يتجاوز إجمالي المساعدات المقدمة لفلسطين، سواءً بشكل مباشر من الحكومة الفلسطينية أو بشكل غير مباشر من خلال منظمات دولية مثل الأونروا وبرنامج الأغذية العالمي، منذ عام 1995، 300 مليون دولار أمريكي.ويشمل هذا الرقم المساعدات التركية العينية أو النقدية لفلسطين في طيف واسع من المجالات، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، التنمية والصحة والتعليم والمالية العامة وبناء المؤسسات والأمن والسياحة والزراعة.

تماشياً مع الدور المتنامي لتركيا في هذا المجال، افتتحت الوكالة التركية للتعاون الدولي والتنمية (تيكا) فرعاً لها في رام الله في مايو 2005، بهدف ضمان تنسيق أكثر فعالية ومباشرة للمساعدات التنموية التركية. تُقدم تركيا المساعدة للاجئين الفلسطينيين من خلال وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، وتشارك في بعثة التواجد الدولي المؤقت في الخليل (TIPH).

تركيا والصراع الاسرائيلي الفلسطيني:تشكل القضية الفلسطينية الإسرائيلية واحدة من أهم وأعمق المشاكل في الشرق الأوسط، والتي لا تزال تحافظ على أهميتها حتى يومنا هذا. وتعود جذور المشكلة إلى مائة عام، وبدأت القضية تتحول إلى صراع بين الأطراف بعد وعد بلفور عام 1929، ومع إقامة دولة إسرائيل في فلسطين تحت الانتداب البريطاني، والهجرة اليهودية المكثفة التي أعقبت ذلك. في الأول من نوفمبرعام 1917، أرسلت الحكومة البريطانية رسالة إلى اللورد روتشيلد، رئيس الجمعيات الصهيونية البريطانية، تعده فيها بأن "حكومة جلالته تجد أنه من المناسب إنشاء وطن قومي للشعب اليهودي في فلسطين، وستبذل قصارى جهدها لتسهيل تحقيق هذا الهدف..." [2]وبهذه الرسالة التي ستُسجل في التاريخ باعتبارها وعد بلفور، وافقت إنجلترا، إلى حد ما، على رعاية إنشاء الدولة اليهودية.

-[1]-Republic Of Türkiyeministry Of Foreign Affairs,ibid

[2]-SuraÇiçek,Türkiye'ninFilistinSorununaBakişi Ve HangiKavramlarÜzerindenInşaEttiğiÜzerineBirAnaliz,Atlas UlusalSosyalBilimlerDergisi,YayınTarihi : 15 Ağustos 2018, P131

لقد أثار إنشاء إسرائيل لدولة هنا انزعاجاً كبيراً لدى الدول العربية المحيطة بها، كما أن عزلة إسرائيل وسياساتها القاسية بدلاً من إقامة علاقات جيدة مع الدول العربية أدت إلى تصعيد التوترات في المنطقة.ويرجع تاريخ العلاقات التركية – الإسرائيلية إلى عام 1949، عندما اعترفت الجمهورية التركية بدولة إسرائيل وصرح الرئيس التركي عصمت اينونوقائلاً: "لقد تم إسرائيل إنشاء علاقات سياسية مع دولة إسرائيل، ونأمل أن تصبح هذه الدولة عنصر سلام واستقرار في منطقة الشرق الأوسط "[1]ومنذ ذلك الاعتراف أخذت العلاقات التركية – الإسرائيلية تتطور في كافة المجالات السياسية والدبلوماسية والأمنية والعسكرية والاقتصادية والتجارية. فعلى المستوى السياسي تم تبادل السفراء، وعقدت العديد من اللقاءات بين المسئولين من كلا البلدين، أما على المستوى الاقتصادي فقد عقدت العديد من الاتفاقيات التجارية وعلى المستوى الأمني أبرمت العديد من الاتفاقيات الأمنية والعسكرية، الاأن هناك محددات مهمةً تتحكمفي طبيعية العلاقات التركية الفلسطينية لصانع القرار التركي ويمكن إجمالها في عدة محددات لعل أهمها:

- مكانة القضية الفلسطينية في وجدان الشعب التركي وقيادته خاصة في عهد السلطان عبدالحميد الثاني ومواقفه المشرفة ورفضه التام منح اليهود وطناً قومياً في فلسيطن،
- الصبغة الشبه إسلامية لنخبةحزب العدالة والتنمية التركي، والذي كان عاملً مهماً في دفع تركيا إالى اتخاذ مواقفتضامنية تجاه الشعب الفلسطيني، مًما اجبر بالرئيس التركي رجبطيبأردوغان إلى القبول مراراً باتخاذ قرارات في السياسة الخارجية التركية أن يصغ إلى صوت الشعب المؤيد كلياً للقضية الفلسطينية.
- اعتمادالدبلوماسية الاستباقية التركية كمحدد مهم للقيام بدور الوسييط بين الاطراف المتنازعة وحلالنزاعات، مما جعل الدبلوماسية التركية محل ثقة بين الاظراف المتنازعة وهذا ما رايناه في الاجتماع او اللقاء بين شمعون بيريز رئيس إسرائيل ومحمود عباس في تركياستة2007 في قصر تركيا الجمهوري[2].

---

[1]–رائد محمود أبو مطلق،العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2010 – 2002م، رسالة الماجستير،جامعة الأزهر، غزة،2011، ص11

[2]–رائد نعيرات، **معاذعليوي، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية وتداعياتها على الموقف الفلسطيني:الابعاد والنتائج، مجلة البحوث في الحقوق والعلوم السياسية، لمجلد70،العدد 70، سنة2007،ص655**

- لم يكن تضامن تركيا مع القضية الفلسطينية على حسابإعترافها»باسرائيل"والتي تربطها العديد منالاتفاقيات والمعاهدات، بل البعد إلاسلامي الحضاري العثماني الذي كان له دوراً بارزاً إبان حكم السلطان العثماني في فلسطين. هذا يعني اعطاء العامل التاريخي والحضاري للقضية الفلسطينية موقعاً مهما في سياسة تركيا الجديدة، وأن القضية الفلسطينية ليست حالة منعزلة خاصة بالعالم العربي بل هي بوابة لتقوية علاقات تركيا بالعالم العربي.
- اعتمدت السياسة التركية الجديدة سياسة تصفير المشاكل مع جيرانها خاصة العرب والمسلمين، حيث كانعاملاً مهماً في الدخول إلى بوابة الشرق باعتباره فضاءا استراتيجياً بديلاً عن المماطلة في البوابة الأوروبية.[1]

الموقف التركي من عملية التسوية السلمية للقضية الفلسطينية:

لقد عمل النظام التركي بقيادة حزب العدالة والتنمية التركي منذ وصوله إلى سدة الحكم نحو إحداث حياتمن التوازن في العلاقات التركية مع كلا الجانبين الفلسطينيوإلاسرائيليوأخذ منحنى أكثر إيجابية وهذا في صالح التعاطف مع القضية الفلسطينية، وزيادة التقارب التركي نحو العالمين العربي والاسرائيلي، ودعم أكي تجاه القضية الفلسطينية.

فقد كان الموقف التركي أكثر وضوحاً وصراحةً، إذ عمل على تبنى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة، باعتبارهاالطريق الامثل للسلم والامن، و أن على "إسرائييل"الانسحاب من الاراضيالفلسيطينية التي احتلتها عام1967 وفقاً لقرارات الشرعية الدولية، وكذلك الانسحاب من قطاع غزة، و أن يتم ذلك في سياق تنفيذ خارطة الطريق ، وإطلاق عملية السلام والعودة للمفاوضات، حيث تسعى تركيا الجهود الدبلوماسية وسعيها لتقيديم العون للطرفين من أجل التوصل إلى إتفاق سلام، خاصيً بعد أن فشلت وجمدت نتيجيةإندلاعإنتفاضةالقصى عام 2000، والتي جاءت بسبب اقتحام شارون المسجد الاقصي والتهرب إلاسرائلييي من إلتزاماته ،وعدم إلتزام الحكومات الاسرائيلية" المتعاقبة بالإتفاقيات الموقعة مع الجانب الفلسطيني[2].

---

[1]-نفس المرجع، ص656

[2]-صالح،محسن، تركيا والقضيةالفلسييطينية، تقرير المعلومات17قسمالارشيفوالمعلوماتمركيزالزيتونيةللدلراسات والاستشارات،بيروت، ،2010، ص.30

أما موقف تركيا من الممارساتإلاسرائيلية، فقد عبرت تركيا عن استيائها من الممارسات الاسرائلية أهمها: سياسات القمع ضد الشعب الفلسطيني، ومواصلةإلاستيطان، وتهويد القدس وحصار قطاع غزة والعدوان عليه، مما شكل هذا الموقف رايا مخالفا للإدارة الامريكية الراعية للسلام المنحازة للجانب

الإسرائيلي مما شكل موقف سياسي تركي في السياسة الدولية واستقلالا عن الرووؤية الامريكية[1].

العلاقات التركية الاسرائلية:

تعود جذور العلاقات التركية – الإسرائيلية قبل قيام الدولة الرسمية لكلا الطرفين ، أي بين الإمبراطورية العثمانية والحركة الصهيونية التي كانت تسعى لقيام وطن قومي لليهود في أرض فلسطين،حيثبدأ اليهود الغربيون في توجيه اهتمامهم نحو الدولة العثمانية منذ عام –1831 1840 ، م هذا الاهتمام نشأ نتيجة الامتيازات والتسهيلات التي حصلت عليها الدول الأوروبية من قبل الدولة العثمانية، فبدأ اليهود الألمان – وكانوا هم الرواد الأوائل في عام 1860 – م في الهجرة إلى فلسطين بدأت الهجرة اليهودية إلى فلسطين قبل وصول السلطان عبدالحميد الثاني إلى السلطة، وقد استطاع اليهود بدء تنظيم فعال أسسوا من خلاله بعض المستعمرات في فلسطين[2].

العلاقات السياسية التركية الاسرائيلية(1949–2001):بدأت العلاقات السياسية بين تركيا والكيان الإسرائيلي عام 1949م، بعد اعتراف تركيا بدولة إسرائيل، حيث تم تبادل البعثات الدبلوماسية بين البلدين. واستقبلت تركيا ملحقاً عسكرياً إسرائيلياً في أنقرة، وعلى أثر هذا الاعتراف سمحت تركيا بهجرة اليهود الأتراك إلى فلسطين، وقامت تركيا بافتتاح سفارتها في مارس 1950، وتوالتالسياسات التركية الموالية لاسرائيلففي عهد عدنان مندريسصرح علانية في إحدى زياراته إلى واشنطن في جوان 1954 "م بأن الوقت حان للاعتراف بحق إسرائيل في الوجود.

الا ان دعم إسرائيل للأكراد في شمال العراق، من خلال إرسال مجموعة من الضباط لتدريب الحركةًالكردية عسكرياً، والذي اعتبرته تركيا مساس بأمنها القومي، ومنافي للاتفاقية التي وقعت بينها

---

[1]–رائد نعيرات، **معاذعليوي، محددات السياسة الخارجية التركية تجاه القضية الفلسطينية وتداعياتها على الموقف الفلسطيني، مرجع سبق ذكره، ص656**

[2]–رائد محمود أبو مطلق،العلاقات التركية – الإسرائيلية وأثرها على القضية الفلسطينية 2010 – 2002م، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة،2011، ص21

وبين إيران وإسرائيل وهي اتفاقية " الرمح الثلاثي[1]" عام 1958هذا الموقف شكل صدمة للساسة الأتراك، مما دفع تركيا إلى إعادة صياغة علاقتها مع الكيان الاسرائيلي على الصعيد الدولي.

ويمكن القول ان العلاقات السياسية والدبلوماسية التركية – الإسرائيلية اصيبتبقدر من التراجع والفتور أحيانا بسبب الملف الفلسطيني والاحداث الاقليمية تحديدا إلا أنه منذ نهاية عام 2001م عادت الاتصالات السياسية بينإسرائيل وتركيا ،حيث قام وزير الجيش الإسرائيلي بنيامين بن اليعازر بزيارة تركيا، وتلا ذلك زيارة رئيس هيئة الأركان شاؤول موفاز، والتي مهدت لزيارة رئيس الوزراء الإسرائيلي" آرئييل شارون[2] "نخلص القول إلى أن ، العلاقات السياسية والدبلوماسية التركية – الإسرائيلية استمرت بالرغم من تعرضها للعديد من العثرات، وذلك بفعل العديد من المتغيرات التي أوجدت تقاطعا في المصالح والأهداف والتي ترجمت بتوقيع العديد من الاتفاقيات في المجالات المختلفة خلال عقد التسعينيات من القرن الماضي.

العلاقات السياسية التركية الاسرائيلية فترة حزب العدالة والتنمية:

لقد أثار وصول حزب العدالة والتنمية إلى الحكم في الثالث من نوفمبر2002م، قلق الساسة الإسرائيليين من جانب آخر خوفاً المؤسسة العسكرية التركية من جانب، على مستقبل العلاقات التركية – الإسرائيلية. ويعود سبب هذا القلق إلى أن الجذور الإسلامية لحزب العدالة والتنمية، لذا قامت إسرائيل باستدعاء سفيرها فوقالعادة لتقييم العلاقات بين البلدين تركيا للتشاور معه في حين عبر بعض الدبلوماسيين الإسرائيليي عن عدم قلقهم حول العلاقات مع تركيا، وقال يورى ووردن أول سفير إسرائيلي في تركيا :" لست متشائما وعلى العكس فأنا أعتقد أن العلاقات الجيدة بين إسرائيل وتركيا ستستمر ، وأضاف إذا أرادت تركيا الانضمام إلى الاتحاد الأوربي والإبقاء على علاقاتها الجيدة مع الولايات المتحدة والاثنان يصبان في المصلحة التركية فإن الحكومة الجديدة لا تستطيع أن تعدل علاقاتها السياسية مع إسرائيل[3].

---

[1]–نفس المرجع، ص22

[2]–نفس المرجع،ص23

[3]–نفس المرجع،ص24

هذا القلق الإسرائيلي نستشفه في جهود صناع القرار في الجمهورية التركية لدعم الفلسطينيين. فعلى الصعيد السياسي دعمت الدبلوماسية التركية بشكل واضح إدارة منظمة التحرير الفلسطينيةبحصول السلطة الفلسطينية على عضوية الأمم المتحدة في عام 2015، وكان رئيس الوزراء التركي آنذاك أحمد داود أوغلو حاضرا في الحفل الذي تم فيه رفع العلم الفلسطيني إلى جانب أعلام الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ومن ناحية أخرى، كان لموقف الرئيس رجب طيب أردوغان والمشهد السياسي التركي بأكمله تجاه قرار رئيس الولايات المتحدة دونالد ترامب بنقل السفارة الأميركية إلى القدس وإعلان القدس "العاصمة الأبدية لإسرائيل" تأثير كبير أيضاً. وكانت تركيا في السابق صريحة للغاية في ردها على الهجمات والحصار الذي نفذته دولة الاحتلال الإسرائيلي على غزة، وخاصة الهجوم الذي شنته القوات البحرية الإسرائيلية على سفينة مافي مرمرة التي كانت تحمل متطوعين للمساعدة ومساعدات إنسانية لتسليمها إلى غزة في ماي 2010.[1]

ويبدو ان الأزمات السياسية والحروب التي لا تنتهي في فلسطين. منذ اندلاع انتفاضة الأقصى في عام 2000 واغتيال الرئيس الفلسطيني ياسر عرفات على يد إسرائيل، لم يكن هناك سلام في فلسطين. وقد أدى ذلك إلى دعم واسع النطاق لفلسطين في تركيا، وخاصة من قبل حزب العدالة والتنمية وقيادته. وكل شرائح الأحزاب السياسية المختلفة في تركيا لذا نجد القضية الفلسطينية موجودة على جدول أعمال كل الأحزاب التركية بدرجة أو بأخرى.

كما أن كافة شرائح الشعب التركي لها أسباب دينية وتاريخية وثقافية وإنسانية وسياسية[2].

العلاقات الاسرائلية التركية وتغيرها بعد 2002:

يبدو ان وصول حزب العدالة والتنمية الي الحكم مع الخلفية الإسلامية لنخبته ادي الي نوع من التوتر في العلاقات أحيانا وهدوءا نسبيا في مرات اخري ويُظهر تطور العلاقات التركية الإسرائيلية تباينًا صارخًا بين فترتي ما قبل عام 2002 وما بعده، فإن صعود قيادة رجب طيب أردوغان في عام 2002 كان بمثابة تحول حاسم في هذه الديناميكية، التي تميزت بتدهور العلاقات مع إسرائيل والدفء المتزامن

[1]-GökhanBozbaş,FilistinMeselesiTürkiye'deSiyasiPartilerinFilistinMeselesineYaklaşimlari, Ion Center For Political Development, Istanbul,2017, P8

[2]IBID, P10

للعلاقات مع حماس. ويتجلى ذلك في زيارة خالد مشعل إلى تركيا في عامي 2006 و2015[1]، على الرغم من تصنيف حماس كمنظمة إرهابية من قبل القوى الغربية الكبرى. لقد شهد حكم أردوغان تحولين أساسيين في موقف تركيا من الصراع الإسرائيلي الفلسطيني في مقابل فترة ما قبل أردوغان الكمالية. أولاً، تُرجم تحالف أردوغان الأيديولوجي مع جماعة الإخوان المسلمين إلى اعتراف دبلوماسي بحماس كفاعل سياسي فلسطيني شرعي. على سبيل المثال، في 25 أكتوبر 2023، أكد أردوغان أن "حماس ليست منظمة إرهابية، بل هي جماعة تحرير، "مجاهدون" يخوضون معركة لحماية أرضهم وشعبهم"[2]. ويتجلى هذا التجلي السياسي أيضًا في الانخراط الدبلوماسي المستمر لتركيا مع الجناح السياسي لحماس بعد فوزها في انتخابات عام 2006، وإن كان ذلك دون تقديم الدعم لعملياتها العسكرية في غزة، أما السمة المميزة الثانية فتتعلق باستخدام أردوغان للقضية الفلسطينية كأداة في إطار سياسته الخارجية العثمانية الجديدة الأوسع[3]. ينسج هذا النهج التزام تركيا التاريخي المزعوم بحماية السكان المسلمين في المنطقة مع التطلعات المعاصرة للهيمنة الإقليمية. لقد أصبحت القضية الفلسطينية محورية في مبدأ أردوغان "قرن تركيا"، الذي يؤكد على الاستثنائية التركية ويضع تركيا كقوة موازنة للنفوذ الغربي والإسرائيلي في منطقة غرب آسيا.يخدم هذا السرد أهداف السياسة الخارجيةوالأغراض السياسية المحلية، ويتردد صداه لدى الناخبين الذين يدعمون الدور الإقليمي الأكثر حزما لتركيا[4].

[1]-AmberinZaman, "Turkey Allows Hamas Visit", Los Angeles Times, 17 February 2006.

[2]-TuvanGumrukcu and HuseyinHayatsever, "Turkey's Erdogan Says Hamas is Not Terrorist Organisation, Cancels Trip to Israel", Reuters, 25 October 2023.

[3]AbhishekYadav ,The Israel–Hamas War and Turkish Policy Responses, Issue Brief,May2025,P1

[4]-ibid .p2

المطلب الثالث: تركيا والجوار الاقليمي الاوربي

من المناطقق الإقليمية التي اثرت علي التوجه التركي هو جوارها الأوروبي البحري وهي مخلفات ورثتها تركيا منذ تقسيم الدولة العثمانية حيث تجد الخلاف التركي القبرصي واليوناني والصراع الروسي التركي حول الدول الناطقة بالتركية او مايسمي بالقرن التركي والذي خلفته انقسام التحاد السوفياتي

العلاقات التركية القبرصية:

مع وصول النخبة التركية الجديدة والتي يلقبها الأكاديميون بالعثمانية الجديدة الي التقدم بشكل إيجابي، مما يعزز نفوذها في المناطق الاستراتيجية مثل جزيرة قبرص. يمثل الصراع القبرصي، الذي يضع المجتمعين القبرصي اليوناني والقبرصي التركي ضد بعضهما البعض، أحد أكثر النزاعات التي طال أمدها وتعقيدًا في شرق البحر الأبيض المتوسط، وتعود الخلفية التاريخية للقضية إلى استقلال قبرص في عام 1960، حيثلا يمكن فهم الوضع السياسي في الجزيرة دون النظر في دور الجهات الفاعلة الدولية، وخاصة تركيا واليونان، وكلاهما عضو في الناتو ولكن لديهما مصالح متباينة في المنطقة. بينما يُطالب القبارصة اليونانيون بالسيادة على الجزيرة بأكملها، رفض أردوغان الحل الفيدرالي، داعيًا إلى نظام الدولتين. علاوة على ذلك، أدى اكتشاف موارد الطاقة في المياه المتنازع عليها إلى تفاقم التوترات، مضيفًا بُعدًا اقتصاديًا للصراع.

فقبرصجزيرة منقسمة إلى قسمين شهد يوم 20 جويلية 2024 الذكرى الخمسين لعملية أتيلا، وهي تدخل عسكري نفذته القوات المسلحة التركية في الجزء الشمالي من جمهورية قبرص، والذي أسفر عن احتلال 38% من أراضي الجزيرة. مهد هذا الحدث التاريخي الطريق للإعلان اللاحق عن جمهورية شمال قبرص التركية، وهي دولة لا تعترف بها سوى تركيا. وعلى خلفية هذه الذكرى، ألقى رئيس جمهورية تركيا، رجب طيب أردوغان، خطابًا خلال زيارته لجمهورية شمال قبرص التركية، معربًا عن استعداده لإنشاء قاعدة بحرية في شمال قبرص إذا لزم الأمر[1]. أثار هذا الإعلان جدلًا واسع النطاق

[1]-AL JAZEERA, 2024, ErdogansaysTurkeyready to buildCyprus naval base 'if necessary', In Al Jazeera, [online], Avaiable in: https://www.aljazeera.com/news/2024/7/21/erdogan-says-turkey-ready-to-build-cyprus-naval-base-ifnecessary [Consulted: March 17th 2025]

على الساحة الدولية، لا سيما فيما يتعلق بتداعياته الجيوسياسية وتأثيره على الصراع القبرصي المعقد بالفعل. على الرغم من أن جمهورية قبرص، وهي دولة ذات سيادة وعضو في الاتحاد الأوروبي، تعرض الخريطة الكاملة لجزيرة قبرص على علمها ورموزها الرسمية، إلا أن سيطرتها الفعلية تقتصر على 60.98% من أراضي الجزيرة، أي ما يعادل حوالي 5,642 كيلومترًا مربعًا. في الوقت نفسه، تمارس جمهورية شمال قبرص التركية (TRNC)، المعلنة من جانب واحد، سيادة فعلية على 36.3% من الجزيرة، أي ما يعادل 3,335 كيلومترًا مربعًا. أما النسبة المتبقية (254 كيلومترًا مربعًا) من الأراضي، والبالغة 2.7%، فتديرها المملكة المتحدة كجزء من إقليمي أكروتيريوديكيليا فيما وراء البحار. يُبرز هذا التشرذم الإقليمي تناقضًا بينالتمثيل الرمزي على العلم القبرصي والواقع الجيوسياسي للجزيرة، كما هو موضح الشكل:2:

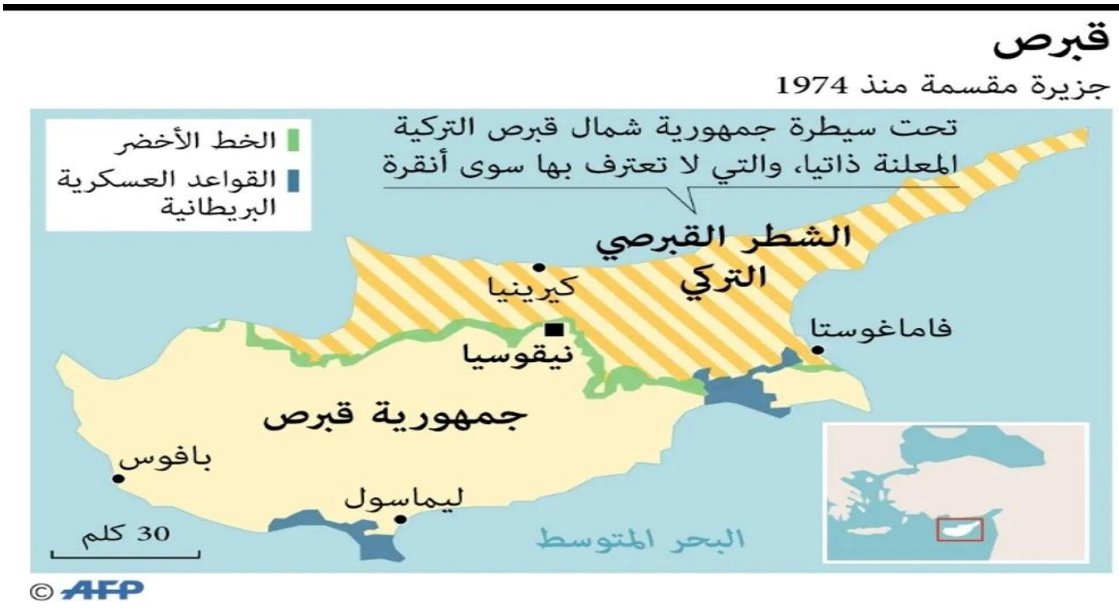

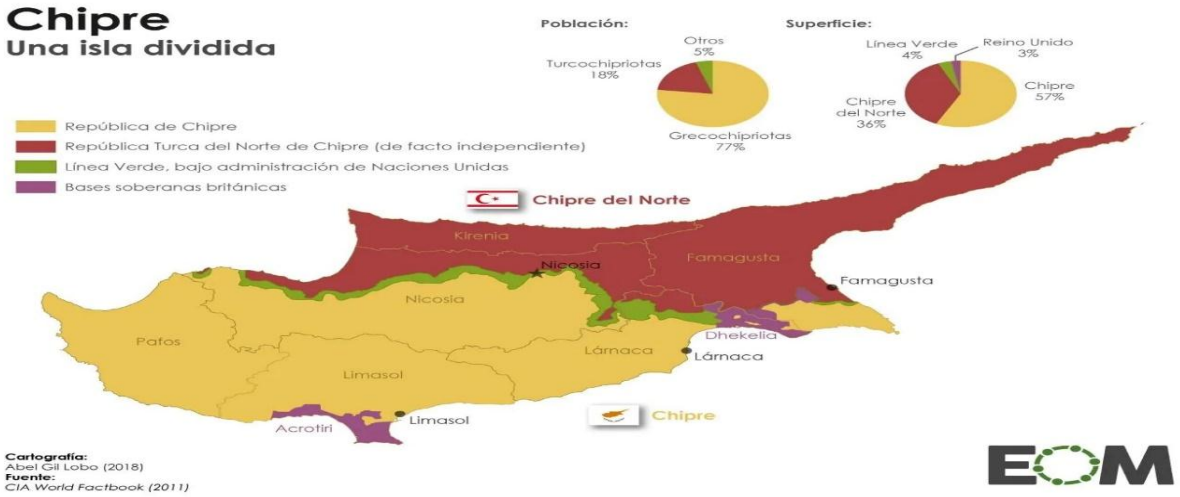

الخلفية التركية للقضية القبرصية: لفهم الوضع السياسي المعقد في قبرص بشكل كامل، منالضروري دراسة الخلفية التاريخية للجزيرة، وخاصة الأحداث التي يعود تاريخها إلى النصف الثاني من القرن العشرين. علاوة على ذلك، وكما هو الحال مع أي صراع جيوسياسي ذي أهمية دولية، فإن التحليل التفصيلي للمصالح الاقتصادية والاستراتيجية للجهات الفاعلة الرئيسية المعنية – بما في ذلك اليونان وتركيا والاتحاد الأوروبي – أمر بالغ الأهمية. فقط من خلال الفهم العميق للجذور التاريخية والسياسية والاقتصادية لهذا النزاع سيكون من الممكن تقييم المسارات المحتملة لحل أحد أطول الصراعات وأكثرها رمزية في شرق البحر الأبيض المتوسط بطريقةمستنيرة.

تاريخجزيرةمتنازععليهاحيث ان نفوذ تركيا بدأ مع النفوذ العثماني في قبرص عام 1571، عندما طردت الإمبراطورية العثمانية البنادقة بعد معركة ليبانتو، على الرغم من هزيمتهم البحرية. أصبحت الجزيرة إيالة قبرص، إيذانًا ببداية ثلاثة قرون من الحكم العثماني. بحلول القرن التاسع عشر، واجهت الإمبراطورية العثمانية، أزمات داخلية حادة وضغوطًا خارجية ففي عام 1878 عرضت المملكة المتحدة، التي تسعى إلى تأمين نفوذها في شرق البحر الأبيض المتوسط، على العثمانيين ضد روسيا مقابل السيطرة على قبرص. وهكذا، أصبحت الجزيرة مستعمرة بريطانية، مبشرة بعهد جديد من الهيمنة الأجنبية.

وفي 16 أوت 1960، أعلنت قبرص استقلالها عقب اتفاقيتي زيورخ ولندن، مما أدى إلى تأسيس جمهورية قبرص. اعتمدت الدولة الجديدة نظام تقاسم السلطة بين الطائفتين القبرصية اليونانية

والقبرصية التركية. أصبح المطران مكاريوس الثالث رئيسًا، ممثلًا للقبارصة اليونانيين، بينما تولى فاضل كوتشوك منصب نائب الرئيس للقبارصة الأتراك. ومع ذلك، انهار هذا التوازن الهش في عام 1963 عندما اقترح مكاريوس إصلاحًا دستوريًا يلغي حق النقض القبرصي التركي – وهي خطوة اعتُبرت ضرورية لكفاءة الحكم ولكن رفضها المجتمع القبرصي التركي. أثار الإصلاح عنفًا بين الطائفتين، ولا سيما خلال عيد الميلاد الدامي (1963)، حيث قُتل مئات المدنيين. في عام 1964، أنشأت الأمم المتحدة قوة حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في قبرص (UNFICYP) لمراقبة وقف إطلاق النار[1]. وعلى الرغم من أن قوة الأمم المتحدة لحفظ السلام في قبرص حافظت على استقرار نسبي لمدة عقد من الزمان، إلا أن التوترات بين الطائفتين استمرت. في 15 يوليو 1974، دعم المجلس العسكري اليوناني (المعروف باسم نظام العقداء) انقلابًا ضد مكاريوس الثالث، بهدف توحيد قبرص مع اليونان – وهي عملية تُعرف باسم "الإينوسيس". سعى الانقلاب، بقيادة الجنرال نيكوس سامبسون، إلى تنصيب نظام دمية تحت السيطرة اليونانية، لكنه أغرق الجزيرة في حالة من الفوضى. غزت تركيا، التي اعتبرت الانقلاب تهديدًا للمجتمع القبرصي التركي، الجزء الشمالي من قبرص في 20 جويلية 1974، في عملية أتيلا. أدى هذا التدخل العسكري إلى احتلال 36٪ من الأراضي القبرصية. أدى الضغط الدولي وفشل الانقلاب وغزو تركيا إلى انهيار المجلس العسكري اليوناني في 24 جويلية، واستعادة الديمقراطية في اليونان. عاد مكاريوس إلى السلطة في قبرص في 7 ديسمبر، لكن تقسيم الجزيرة أصبح لا رجعة فيه.

من خلال هذا السرد التاريخي يتبين لنا ان الصراع التركي القبرصي له جذوره وهو يتجدد حاليا مع زيادة حاجة الدول للثروات الطبيعية المكتشفة في شرق البحر الأبيض المتوسط هذه المنطقة ابانت علي ثروات طبيعية هائلة ممازاد النزاع خاصة وان هذه المنطقة يشتركفيها عدد من الدول كمصر وفلسطين وسوريا وتركيا والكيان الصهيوني ،فمع اكتشاف مصر للغاز في عام1969 توالت الاكتشافات بدءا بعسقلان وطاع غزة بين سنتي 1999و 2000 ،وتقرير دراسات أمريكية بوجود 122تريليون غاز غير مكتشفة و107 برميل بترول غير مكتشف كذلك تم اكتشاف حقول في مدينة

[1]-SebastiánChumbeCheca,The Cyprus Conflict 50 Years Later And Turkey's Neo-Ottomanism : Geopolitical Aspirations In The Eastern Mediterranea, Sur Site: Https://Www.Youtube.Com/Watch?V=Bnyuyrr0pho

حف الفلسطينية من طرف شركات اسرالية وامريكية وذلك سنة 2009كاول حقل وتعاقبت حقول اخري كحقل ظهر من جهة مصر ،وافرو بقبرص،هذه الاكتشافات زادت من حدة التنافس الإقليمي والدولي وتحول موازين القوي وظهر جليا في النزاعات التي طفت علي السطح كالنزاع بين لبنان وارائئيل وغزة وإسرائيل ولبنان وتريبا وتركيا ومصر تجسدت بتوقيع اتفاقية بين 2017 و2018 يتم بموجبها نقل الغاز من حقل افروديت الي مصر[1]

لقد أدى اكتشاف الغازالطبيعىفىمنطقةشرقالمتوسطإلىتصاعدالتوتربينقبرصوتركيا،

فقداتخذتتركيامجموعةمنالإجراءاتبدايةمنمنعتركياالسفنالتابعة لشركةإينىالإيطاليةمن التنقيبعنالغاز قرابةالسواحلالقبرصية، وصولاًالي إرسالعددمنالسفنللتنقيب والبحثعنالغاز

الذيتماكتشافهفىمنطقةالجرف القاري والمنطقةالاقتصادية الخاصةالتابعة لقبرصمبررة

ذلكبعددمنالحججمنهاقبرصجزيرةليس لها الحق في الجرف القاريمنوجهةنظرتركيا وبالتاليليس

لقبرصحققانونىفىإعلانمنطقةاقتصاديةخاصة،

وجميعالاتفاقاتالتيأبرمتهاالسلطاتالقبرصيةاليونانيةمعالشركاتالدوليةباطلةمنالناحيةالقانونية.ونتيجةلذلك

اتهمتالسلطاتالتركيةقبرصوالشركات الدوليةالتيتقومبالتنقيبفىبلوك

السادسوبلوكالثالثقبالةساحلقبرصبانتهاك الحقوق السياديةلتركياالتيتعتبرالمنطقةالاقتصاديةالخاصةالتابعة لها تمتد اليالكتلالواقعةجنوبقبرص)والقبارصة الأتراك.علاوةعلىذلك،

فىعام2011منحتجمهوريةشمالقبرصالتركيةحقوق الحفرالخاصة

بهالشركةTPAOالتركية.كماأعلنوزيرالخارجية التركيقبلانتخاباتجوان أن الاتفاقيةالقبرصية المصرية لتحديد المنطقة الاقتصادية الخاصة[2] لاغية.

---

[1] – ياسمين، احمد صالح، النزاع بين قبرص وتركيا حول الطاقة وتداعيات هذه الازمة، المجلة الجنائية القومية، المجلد الثالث والستون، العدد3، بمصر،2020، ص129

[2] –نصت المادة 85مناتفاقيةالأمم المتحدة لقانون البحار على أنلاتمتد المنطقة الاقتصادية الخاصة أكثر من 200 ميل بحري منخطوط الأساس التي تقاس منها عرض البحر الإقليمي الذي حدده القانون الدولي بـ:12 ميل بحري وبالتالي فان نطاق حدود المنطقة الاقتصادية بـ:188 ميلا بحريا كما نصت عليه المادة 74 من الاتفاقية على ان يتم تعيين حدود المنطقة لاقتصادية الخاصة بين الدول ذات السواحل المتقابلة عن طريق النصوص القانونية للقانون الدولي كما اشير اليه في المادة 38 من النظام الأساسي لمحكمة العدل الدولية

الخلاف اليوناني التركي:كما رأينا في الصراع القيرصي التركي من توتر على مستوي شرق المتوسط بدا ان البحر الأبيض المتوسط أكثر توترا وعسكرة نظرا للتصعيد الادولي والإقليمي في المنطقة والمرشح لمواجهات إقليمية وللتوترالدولي، لذا يشكل التوتر اليوناني التركي أحد اهم التوترات المرشحة للتصعيد فهو من أقدم التوترات والتي تمتد منذ معاهدة لوزان التي انتجت الدولة التركية المتنازلة والفاقدة لعدة جزر في بحر ايجة حي نجد ان بعض الجزر قريبة من السواحل التركية ولا تبتعد عنها سوي ميل واحد كجزيرة كاستيلوريزو 1ومع توقيع اليونان على معاهدة الأممالمتحدةلقانونالبحارلعام1982، تُصر اليونان على ان يكون لكلجزيرة منطقتها الاقتصاديةالخالصةوهوأمرترفضهتركياالتي لم توقع على المعاهدة مطالبة بقصرالمناطقالاقتصاديةعلىالبر وعدم حسابمياهإقليميةخاصةبالجزر.خاصة أن بعضالجزرالصغيرةستحصلعلىمنطقةاقتصاديةأكبرمنحجمالجزيرةذاتها.وسيبتحولشرقالمتوسطبذلكإلى بحيرةيونانية.كماترفضتركياأيضاالاتفاقياتالتيوقعتهااليونانمع دول أخرىلتعيين الحدودالبحرية.الاعتبارالخاص بالسيادةبرزأيضاًفي خلافالدولتين بشأن جزيرةقبرص، وهو إن كان خلافقديم، إلاأنهتجددمع حصولالجزيرةعلىالاستقلالفيمنتصفالقرنالماضي، وانضمامهللأمم المتحدةعام1964، ليعقب ذلكخلافبينالقبارصةاليونانيينوالقبارصةالأتراك.مع تدخلكلمناليونانوتركيافيالجزيرة.وقد أعقب ذلكقياممالقبارصةالأتراكبإعلانقيامجمهوريةشمالقبرصالتركيةعام1983، حيثلمتعترفبهاسوىتركيا. ومنذذلك الوقت هناكخلافبينشقيقبرصالتركيةواليونانيةبشأنثرواتالجزيرةويتحرككلطرفوفقاًالمنظوره الخاصفيهذاالشأن

[1] –عرفة، خديجة، الخلاف التركي اليوناني.... خلاف ممتد وتهدئة مؤقتة، مركزحورابي للبحوث والدراسات الاستراتجسة، مصر،2024، ص3

المبحث الرابع: تركيا في ظل المتغيرات الدولية الراهنة

تسارعت الاحداث والمتغيرات الدولية في الساحة الدولية انعكست علي الدول والمجتمع الدولي برمته ممازاد حدة التنافس بين القوي الدولية والاليمية حول إيجاد لتفسها مكانة ومناطق نفوذ في المجتمع الدولي وتركيا كدولة منخرطة في الاحداث الدولية المتسارعة بدءا بالثورات العربية الي الحرب الاوكرانة الروسية الي ازمة فيروس كورونا الي الحرب الاسرائليةعلى قطاع غزة

المطلب الاول: تركيا والثورات العربية

ان ما حملته مداخل سنة 2011 من متغيرات وأحداث دولية خاصة على المستوى العربي واترتب عليها من اثارعلى المستوي الداخلي والإقليمي والدولي، لذا فمختلف الفواعل علي الساحة الدولية تأثروا بهذه التحولات، خاصة الدول فكان للمشاركة السياسية لتركيا كأحد هاته الدول دور في ضوء هذه التقلبات الحاصلة في المنطقة العربية، خاصة لما رأيناه من توجهات جديدة لصناع قرار السياسة الخارجية التركية.

لقد خلفت هذه الثورات العديد من التحديات الأمنية لتركيا شبيهة بالاضطرابات الامنية التي شهدتها المنطقة اثناء حرب الخليج كما رأيناه سابقا، غير ان المستجد في هذه الاضطرابات هو التحرك التركي في زمن الثورات الذي اثار العديد من التساؤلات حول عودة العثمانية الجديدة إلى المنطقة .والترويج للنموذج التركي، ونستشف هذا في تصريحات القيادات التركية بأن"سياسة تصغير المشاكل تبقى متناغمة مع الربيع العربي لأنها ستشارك المحتجين قيمهم وأمانيهم"([1]).ولعل هذا التحرك التركي جاء نتيجة حالة النزاع في المنطقة العربية بعد انهيار النظام الإقليمي العربي والتفكك الفردي الذي اعترى الوضع العربي وابرز سمات المواقف التركية من الربيع العربي نلخصها في النقاط التالية:

1-**التمركز**: وذلك في التواجد في قلب الأحداث والتفاعل مع تطوراتها بغية تعظيم الحضور في المنطقة العربية من خلال انموذجها في التحول الديمقراطي.

2- **الاعتدال** اظهار تركيا كقوة اقليمية معتدلة وذلك لنيل القبول مع جميع القوى الإقليمية.

3-**المبادرة**: من خلال التوظيف السياسي للثورات العربية.

4-**التمدد**: من خلال الترويج للنموذج التركي عن طريق دعم وتوثيق العلاقات مع القوي

الصاعدة في الثورات.[1]وعليه هذه السمات في المواقف التركية جاءت لتحقق أهداف من بينها:

* خدمة المصالح التركية من خلال الحفاظ على المكاسب الاقتصادية التي أوجدتها في الدول العربية.

* تعزيز المصالح الأمنية لتركيا من خلال بناء تحالفات استراتيجية جديدة مع الأنظمة الجديدة التي

---

[1]– التميمي، خالدسعيد، التحركالتركيفيزمن" الربيعالعربي :"الدوافعوالدلالات، علي الرابط:
www.shebacss.com

[2]–احمد،سليم، حسين زعرب، التغيرات السياسية الفليميةوانعكاساتها علي توازن القوي في لشرق الاوسط (2012/2003)، رسالة ماجستير، جامعة الازهر، غزة، 2013، ص120

ستظهر في المنطقة العربية.

* السعي لخلق بديل اقليمي جديد يعوضها عن سياسة الانضمام الي الإتحاد الاوربي.

إلا أن بعض المحللين الأتراك راو أن المواقف التركية مرت على أربع مراحل مختلفة وفق ما يلي:

1- **مرحلة التحرك الحذر أحادي الجانب:** وكان الموقف التركي يركز علي الترحيب بثورات الربيع العربي وخيارات الإصلاح السياسي والليبرالي

- التريث والحذر في اعطاء موقف سياسي صريح لأن المصالح الاقتصادية التركية الهامة في المنطقة كانت معرضة للخطر.

التردد في قبول الضغوط الدولية على تغير النظام.

2- **مرحلة المشاركة ألمترددة:** المشاركة المترددة في التدخل الدولي خاصة في ليبيا وسط خوف من خسارة دول الربيع العربي.

- اتباع سياسة إستباقية في بعض دول الربيع العربي مثل سوريا.
- موازنة وانتباه تركي بين الربيع العربي والشأن الداخلي حيث الانتخابات التشريعية.

3- **السياسة الاستباقية الأحادية:**

- زاد نشاط حزب العدالة والتنمية بإظهار الثقة والنشاط الكثيف بعد الانتخابات.
- حاولت تركيا كسب الصدارة في الربيع العربي بتوجيهها استعدادات لإسرائيل لاسيما في علاقاتها بتقرير منشور الأمم المتحدة لإسرائيل حول أزمة القافلة التركية.
- مواصلة مناصرة القضية الفلسطينية للحفاظ على التأييد الشعبي العربي.

4 مرحلة العودة لانتهاج مزيد من الحذر:

-التعامل الحذر في بعض من دول الربيع العربي كسوريا لعدم وضوح الرؤية

-توافق التحرك التركي مع ما اتخذه الاتحاد الأوربي من عقوبات على النظام السوري وقبول مبادرات من الناتو تستهدف إيران[1].

[1]-أبوريد، هاجر، تركيا والربيع العربي: معضلة الأخلاق والمصالح في السياسة الخارجية التركية، علي الرابط:-http://www.baghdadcenter.net/details

يظهر من هاته المواقف للسياسة الخارجية التركية انها لم تكن حاسمة في بدياتها، بل نابعة من المحافظة على المصالح التركية في المنطقة، خاصة التحديات الامنية التي ستشهدها تركيا في حالة نشوب فوضي في الجوار الجغرافي (سوريا)، وهذا في ظل تجربة العراق وما أفرزته من حالة عدم الاستقرار إلى حد الآن وعليه فإن المقاربة الأمنية كان لها حيز في اتخاذ المواقف التركية.

تأثير الثورات العربية علي تركيا: يمكن القول ان موقف تركيا من هذه الثورات كانت وراءه ابعاد يبني عليها صانع القرار السياسة الخارجية التركية مواقفه، ويمكن ان نبرز بعدين كانا يتحكمان في موقف تركيا من هده الثورات، آلا وهما البعد الامني باعتبار ان الثورات كانت جواريه(سوريا)، وبعد اقتصادي لشبكة التبادلات التجارية التي رسمتها القيادات التركية .

الابعاد الأمنية تنطلق المواقف التركية في هذا الجانب من قناعة مفادها أن استمرار حالة الاحتجاجات ستؤثر على الاستثمارات السياسية والاقتصادية لتركيا في المنطقة العربية كما أنه سيزيد من النفوذ الإيراني خصوصا في ظل تنامي المد الشيعي في هذه الثورات خاصة اليمن والبحرين' كما أن استمرار التوترات سيؤجج ويزيد من الدور الكردي ويفتح جهات جديدة على الحدود التركية السورية التي تمتد إلى 877 كم([1]) وخصوصا أن كردستان العراق مازالت تلقى بظلالها علي المنطقة، ضف إلى ذلك زيادة عدد اللاجئين إلى الحدود التركية مما يشكل عبئا اقتصاديا وكذا أمنيا للحدود التركية .

الابعاد الاقتصادية: إن المواقف والتحركات التركية في المنطقة العربية لها دلالات اقتصادية باعتبار أن الاستثمارالتركي في المنطقة العربية زاد الي حد كبير بوصول القيادة التركية الجديدة كما رأيناه سابقا، وعليه فأي اضطراب وتوتر في علاقاتها مع الدول العربية سيضر بالمصالح الاقتصادية لتركيا، حيث نجد أن اتفاقيات التجارة الحرة التي ابرمتها مع عديد من الدول العربية التي ذكرناها في بداية الفصل خاصة مصر وليبيا وكذلك إقامة منطقة مشتركة بين لبنان وسوريا والأردن وتركيا هاته الاتفاقيات علقت بسبب المواقف التركية من الثورة السورية 'وبما أن العلاقة التجارية بين تركية والدول العربية هي علاقة متعدية، فالخوف التركي من التوترات الداخلية العربية نابع من ارتفاع اسعار النفط الذي اثر علي معدلات الميزان التجاري مما سبب العجز باعتبار أن 90%من حاجيات تركيا من النفط هي من الخارج، وهذا ما اكدته الاحصائيات، وكشفت المقارنة بين حجم الصادرات والواردات التركية، عن تضاعف حجم العجز في

1 – عبد الفادر خليل، محمد، التداعيات الامنية للثورات العربية علي تركيا، علي الرابط:
http://www.ahram.org.eg

ميزان التجارة الخارجية من5.5 مليارا دولار في أفريل 2010 إلى 9 مليارات دولار في 2012 ،[1] كما ساهمت الأحداث التي شهدتها دول الربيع العربي في تراجع صادرات تركيا اليها بنسبة13%ففي حين كان نصيب مصر وسوريا وليبيا وتونس واليمن 6.48% من اجمالي صادرات الخارجية التركية في 2010 تراجعت هذه النسبة إلى 4.74%نتيجة تداعيات الربيع العربي حيث كانت صادرات تركيا خلال 2011 إلى هذه الدول الخمس 7 مليارات و272.5 مليون ليصبح الى6 مليارات و323 مليون دولار خلال بدايات التوترات الداخلية وعلى ضوء هذه التراجع جاءت التحركات التركية حيث قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بزيارات رسمية إلى دول الربيع العربي في سبتمبر 2011 ومعه وفود وزارية وبرفقة280 من رجال الأعمال لتؤكد هذه الزيارات الأهمية الاقتصادية لهاته الدول فالشركات التركية الموجودة في الدول العربية جاءت لتعزز مكانتها من خلال المشاركة في قطاع التشييد والبناء لهذه الدول، وهذا ما خلق عمالة كبيرة في هذه الدول، فنجد مصر مثلا قرابة 50 الف مصري يعملون لدي الشركات التركية في مصر[1]، وعلى هامش هذه الزيارات أبرم رجال الأعمال الأتراك برفقة رئيس الوزراء التركي عدة اتفاقيات تجارية مع مصر قدرت بـ: 850جنيه وزاد اقبال رجال الاعمال الأتراك مع بدايات سقوط الأنظمة خصوصا مصر وتونس باعتبارهما شهدوا استقرار نسبي، حيث نجد ان نسبة الصادرات في مصر سنة 2011 ارتفعت بنسبة 23%وفي تونس بنسبة12.3%مقارنة سنة 2010، بينما تراجعت الصادرات التركية الي ليبيا بنسبة63%، والي اليمن بنسبة15% والى سوريا بنسبة 14% مقارنة بسنة 2010، ومما يدل على أن الحكومة التركية سعت إلى توطيد علاقاتها مع الأنظمة العربية الجديدة سنة 2012 من خلال مساندتها الصريحة للثورات العربية'والدليل هو زيادة الصادرات في الأشهر الثلاثة الأولى من عام2012، فأشارت الاحصائيات ان الصادرات التركية لهذه الدول بلغت نسبة 84% لترتفع من 899 مليون دولار الى 1.6 مليار دولار مقارنة بالربيعيين الأوليين من عام 2011و2012 نجد ان قيمة الصادرات التركية ارتفعت الى ليبيا من264 إلى 526 مليون دولار، وتونس من 139إلى208مليون دولار، وفي مصر من496الي 917 مليون دولار.[2]

1- عبد الفادر خليل، محمد، الابعاد الاقتصادية لسياسة تركيا تجاه الثورات العربية، علي الرابط:http://www.rcssmideast.org/

[1]- نفس المرجع

[2]- نفس المرجع

من خلال هذه الأرقام الاقتصادية نجد أن التباين في الموقف التركي الذي ذكرناه سابقا له ما يبرره من الحذر في البداية إلى المساندة المطلقة في التغيير مع اختلاف المواقف من دولة إلى اخرى فكيف كانت هذه الآراء في كل دولة من دول الربيع العربي.

الموقف التركي اتجاه الثورة التونسية: علينا القول أن الموقف التركي من الثورة التونسية متباينا، فنجد الرئيس الوزراء التركي معجب بها، ففي حوار لصحيفة الشرق التونسية نُشر في 8 ماي 2011 قائلا "لا شك أن الاحداث التي شهدتها تونس قد مثلت مصدر الهام للحركات الشعبية الأخرى في دول الشرق الأوسط وشمال افريقيا لقد فتح الشعب التونسي أبواب التغيير والتحول في دول الشرق الأوسط وشمال إفريقيا,وتقديرنا للتونسيين عميق ونحاول أن نقدم دعما لتونس ومساندتها لها في مجالات عدة لاسيما التشريع والتطبيق وذلك عبر الاتصالات بين البرلمانيين ومن ناحية أخرى نولي أهمية كبيرة لتطوير علاقتنا الاقتصادية مع تونس خصوصا لرفع مستوى التعاون في مجال السياحة"([1]) هذا التصريح يؤكد على أن تركيا تبرز نموذجها الديمقراطي من خلال تصديره بالدعم في مجال التشريع والتطبيق وكذا آلية رفع الخبرة البرلمانية لتونس بواسطة الاتصالات البرلمانية كما ذكر أردوغان، كما يحرص هذا الأخير على المصالح الاقتصادية التركية بزيادة ورفع الخبرات السياحية بين البلدين، كما أكد أردوغان في تصريحاته على ضرورة نجاح الفترة الانتقالية لأهميتها في عملية التحول الديمقراطي حيث صرح "أعتقد أن نجاح الفترة الانتقالية في تونس سيمثل مؤشرا مهما لتحقيق الديمقراطية التعددية 'وتركيا جاهزة لتقديم مساندتها لتونس حني تنهي فترة الانتقال الديمقراطي بسرعة وذلك في اطار الاحترام والنظام[2]" **الثورة الليبية:**إن بدايات التفكير التركي في ليبيا كان من مدخل المياه عندما فكرت في بيع المياه إلى تركيا من خلال مشروع سد منافغات*وبني السد في 15 أوت1987[3] كمحاولة لربط ليبيا بتركيا عن طريق المياه.

والجدير بالذكر أن الموقف التركي في الأسابيع الأولى من عمر الثورة الليبية لم يصدر أي موقف رسمي يحدد خياراتها اتجاه طرف ضد آخر، ولقد انتهجت في هذا الصدد مبدأ« عدم انتاج ردة فعل»إلا

---

[1]– السرجاني، راغب، قصة اردوغان، الطبعة الرابعة، القاهرة، مصر، أقلام للنشر والتوزيع والترجمة، 2010، ص153

[2]–نفس المرجع، ص154

*–تقع منافعات في مديتة انطاليا فيه نهر منافعات الذي يقع غرب المنحدرات التركية لجبال طوروس وتجري مياهه لمسافة تصل الي 90كلم.

[3]–ذنون العباسي، ريان، المقترح التركي اتزويد ليبيا بمياه منافغات، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية، 2004،

أن المفارقة في الثورة الليبية بالنسبة للموقف التركي هو خروجها عن دائرة حلف الناتو منذ احتلال العراق في 2003 حيث وقفت تركيا ضد التوجه الغربي لتوجيه ضربة عسكرية ضد قوات القذافي، ولعل هذا نابع من موقف معمر القذافي مع تركيا في تدخل هذه الأخيرة عسكريا في قبرص عام 1974 هذا من جانب، ومن جانب اخر رأت تركيا أن التدخل في ليبيا هو استعادة فرنسا نفوذها التقليدي في شمال إفريقيا وهو ما يهدد المصالح التركية والدور التركي في هذه المنطقة لذا جاء السعي الحثيث من بداية الأزمة الليبية لحل المشكلة حيث صرح في هذا الإطار أردوغان قائلا« حاولنا مع القذافي البحث عن مخرج للأزمة لكنه تجاهل مطالبنا}

[1] ويبرر هذا التصريح الفشل التركي في مبادرته لإقناع القذافي بالتنحي.

إن الاختلاف في الموقف بين الطرف الغربي الأوربي بزعامة فرنسا وبريطانيا ضد تركيا في رفض هذه الأخيرة السياسة الغربية بفرض منطقة حضر جوي على ليبيا عائد كما سبقنا للتوجه التركي نحو ليبيا على المستوى العلاقات الاقتصادية، لما وصل اليه مستوى التبادل ففي 2010 بلغ 9.8 مليار دولار، أما على مستوى السياسي فقد قامت حكومة حزب العدالة والتنمية على تحسين وتوطيد علاقاتها مع دول شمال إفريقيا في تنافسها مع دول غربية ولعل هذا ما استقيناه من تصريح داوود اوغلو عندما قال« نحن العثمانيون الجدد » في اشارة إلى عودة تركيا إلى لعب دور فعال في شمال إفريقيا ضد الوصاية الفرنسية وتابع قائلا«لقد أعطيت أوامري إلى الخارجية التركية بأنه كلما رفع ساركوزي رأسه في شمال إفريقيا وجد سفارة تركيا عليها العلم التركي"[2]مع مرور الوقت بدأت السياسة الخارجية التركية ترسي موقفها مع اختيارات الشعب الليبي وتنسيق الجهود الدولية مع المجتمع الدولي بداية بمحاصرة نظام القذافي وإضعافه حيث قام الرئيس التركي عبد الله غول في أوائل جويلية 2011 التوقيع على قرار تفضي بتجميد كافة أرصدة القذافي وعائلته في البنوك التركية ومجمل الموقف ان القيادات والنخب التركية، لم يكن لها النشاط السياسي في الثورة اليمنية مقارنة بالثورات الأخرى، وهذا لقلة المصالح التركية في اليمن، ولعل تصريح وزير الخارجية التركية نري فيه قلة الحماسية حيث فال"ان الهذف الرئيسي هو الحفاظ علي

---

[1]- السرجاني، راغب، قصة اردوغان، مرجع سبق ذكره، ص159

[2]-موقف نركيا من الثورة الليبية، مرجع سبق ذكره، ص4

وحدة اليمن وتجنب نشوء حرب طائفية"[3]،كما ان الموقف فيه تجنب. يمكن القول ان الواقعية البراغماتية للسياسة الخارجية التركية القائمة

على مبدأ الموازنة بين حسابات الربح والخسارةمما اثرفي موقف أنقرة من الثورة الليبية. [1]

الثورة اليمنية: كان الموقف التركي من جميع الثورات مؤيدا لتطلعات الشعب والرضوخ لمطالبه، حيث بدأت القيادة التركية في ابداء موقفهامن الثورة اليمنية علي لسان قياديها، فطلب أردوغان من علي عبد الله صالح التتنحي على الحكم فورا كما طالبه بالرضوخ والتوقيع على المبادرة الخليجية المقترحة حيث نجد هنا الموقف في بيان وزارة الخارجية التركية الذي جاء فيه « إن الأزمة السياسية التي تواجهها اليمن تؤثر على جميع الأوضاع اليمنية، خاصة الأوضاع الاقتصادية التي تعتبر في الوقت الحالي غير قادرة على تسديد حاجيات الشعب اليمني، كما نؤثر على الأوضاع المعيشية والأمنية للشعب اليمني بشكل كبير ولقد شعرنا بالأسى الشديد حين علمنا أن مبادرة التعاون الخليجي والتي تفهمت خطر هذه الأزمة على اليمن ودول الجوار قوبلت بالرفض من قبل الرئيس اليمني علي عبد الله صالح برفضه التوقيع على المبادرة وفي حالة استمرار الأوضاع على ما هي عليه الآن في اليمن دون الوصول إلى حل مريح فإن الأمر سيزداد سوء[2]» ونرى في هذا التصريح تركيز تركيا علي الجانب الأمني الذي سيحقق الاستقرار الاقتصادي، وكذا مساندتها لدول الخليج في مبادراتها للمصالح الموجودة بينها تركيا وبين دول الخليج ومع مرور الوقت طورت تركيا موقفها وهذا بتنحية واستقالة الرئيس اليمني عن الحكم .

الثورة السورية:شهدت العلاقات بين تركيا وروسيا مسارًا مضطربًا منذ اندلاع الاضطرابات المدنية في سوريا عام 2011. وقد أدى اندلاع الحرب الأهلية السورية إلى تبني البلدين مواقف متباينة، وتعرضهما لأزمات تصاعدت في بعض الأحيان إلى صراع. عارضت تركيا التدخل الروسي في سوريا بدعمها لجماعات المعارضة ضد نظام الأسد، بينما دعمت روسيا الحكومة السورية وسعت لحماية نظام الأسد. وتُعد السياسات السورية لكل من روسيا وتركيا، وهما فاعلان مهمان في معادلة القوى الإقليمية والعالمية، بالغة الأهمية في هذه الثورة. فالسياسة الخارجية التركية في الأزمة السورية:شهدت تغيرات عديدة، إلا أنها

---

[3]– محمود اميت، نظير، موقف تركيا من احداث التغيير في المنطقة العربية، مجلة العلوم القانونية، 2011، علي الرابط:http://www.lawjur.uodiyala.ed/

[1]- نفس المرجع، ص5

[2]–البيان موجود علي الرابط:http://www.trt.net.tr

تبنت باستمرار نهجًا يهدف إلى الحفاظ على وحدة الأراضي السورية ووحدتها السياسية وتنوعها الاجتماعيتماشيًا مع هذه السياسة،

المطلب الثاني: تركيا والمسائل الحدودية البرية والبحرية

تُعدّ الإمكانيات الجغرافية والأحداث السياسية والعسكرية والاقتصادية والاجتماعية التي تحدث في أي مكان في العالم عوامل حاسمة في الجغرافيا السياسية للدول، وقد تؤدي أحيانًا إلى تغييرات فيها. على مرّ التاريخ البشري، ازدادت الكثافة السكانية، ونشأت دول عديدة، لا سيما في بيئات جغرافية محمية ذات ظروف مناخية ملائمة. وقد اختار الناس في المقام الأول مواقع ذات ظروف جغرافية مناسبة. ومن هذه المواقع الأناضول، التي تقع في منطقة ثقافية مشتركة. ومن المعروف أن كل دولة حكمت الأناضول في العصور القديمة كانت لها حدود إدارية. في الأبحاث التي أُجريت في هذا السياق، على سبيل المثال، يمكن ملاحظة وجود حدود دول مثل بيسيدياوبيثينيا وليديا، وغيرها، التي كانت تقع في منطقة تركيا الحالية في العصور القديمة. وعلى الرغم من اختلاف عرض هذه الحدود بين المصادر المختلفة، إلا أنها موجودة في جميعها. وقد برزت العوامل الجغرافية بشكل واضح في تحديد هذه الحدود. بعد وصول الأتراك إلى الأناضول، استمر النظام نفسه، وتطورت الحدود تحت تأثير ديناميكيات داخلية وخارجية، حتى وصلت إلى وضعها الحالي . وتُعدّ الحضارات الحاتيةوالحثيةوالفريجيةوالليدية والأيونية والأورارتيةوالتراقية والرومانية والبيزنطية والسلاجقة والعثمانية من أهم الحضارات التي بسطت نفوذها في الأناضول[428]. ولا تزال الجمهورية التركية، التي تُعتبر امتدادًا للإمبراطوريتين السلجوقية والعثمانية، حاضرة في هذه المنطقة، وتحتل مكانة بارزة على الساحة العالمية اليوم، لما تتمتع به من مزايا كبيرة.

. والمعروف في العصر الحديث تتكون أراضي الدولة من ثلاثة عناصر: البر والجو والبحر، وللدولة الحق في استخدام جميع سلطاتها على أراضيهاحيثيشكل الجزء من البحار المجاور للأرض الإقليم البحري للدولة، فللدولة حقوقًا سيادية كاملة على الإقليم البري والجوي، فإن حقوقها السيادية محدودة في الإقليم البحري، وخاصة في المياه الإقليمية. وتنقسم هذه المناطق بشكل أساسي إلى مجموعتين رئيسيتين: المنطقة البحرية الخاضعة للولاية الوطنية والمنطقة البحرية الواقعة خارج نطاق الولاية الوطنية[429]،

كما ان الدخول والتحول الإقليمي او الاتغماس في السياسة الإقليمية وكذا الصعود التركي المتزايد كدولة صاعدة او قوة إقليمية ناعمة جعلها تتذكر ماضيها ومحاولة استرجاع التاريخ الحدودي والبحري للدولة في

---

[428]-Ercan Kazel1, Mehmet Bayartan,SiyasiCoğrafyaAçısındanTürkiye'ninSınırGüvenliği:Batı Kara Sınırları,TübadCilt Vi, Sayı I, Mayıs, 2021,p203

[429]– ووفقًا للاختلافات في النظام القانوني للبحار، تُصنف المناطق المختلفة في البحار على النحو التالي أ) المناطق الواقعة داخل الحدود الوطنية (المياه الداخلية، والمياه الإقليمية، والمياه الأرخبيلية، والمضائق الدولية إلى حد ما).الجرف القاري مساحة واسعة لا تُشكل بموجب إعلان، وتمتد إلى ما وراء الحدود الوطنية.ب) مناطق تقع خارج الحدود الوطنية، ولكنها تتمتع ببعض الصلاحيات الحصرية من خلال إعلان الدولة الساحلية [المنطقة المتاخمة، المنطقة الاقتصادية الخالصة، مناطق الصيد الحصرية].ج) أعالي البحار التي لا تخضع لسلطة أي دولة، والتي يمكن للجميع دخولها واستخدامها بحرية.

ظل الرجوع الي المعاهدات الإقليمية بين الأطراف الدولية آنذاك كما رايناه في المباحث السابقة وهذا ما يفسره الاكاديميون والمحللون ان أي دولة او قوة صاعدة تحاول ان تبرز مكانتها وقوتها إقليميا ودوليا في اطار خدمة مصالحها،وهي تدخل ضمن اهداف النظام السياسي الو النخبة القيادية الجديدة لحزب العدالة والتنمية التركي والذي يصفها الاكاديميون بالعثمانية الجديدة ،الا ان هذه المسائل الحدودية والبحرية هي نتاج حقبة تاريخية من الدول العظمي في ذلك الوقت كما رايناه سابقا كان الهدف منه عدم نهوض العثمانية من جديد وكبح أي خطر قادم من جهتها وهذا بخلق بوؤر للتوتر في المحيط الجواري والبحري وتقييده قانونيا وعدم كسب نفوذ سياسي واقليمي للدولة التركية،مما جعل تركيا تدخل في تحديات وصراعات قانونية دولية ونفسيراتللقوانيين الدولية كما ستراه في هذا المطلب

تجدر الإشارة إلى أن القضايا البحرية تشغل حيزًا محوريًا في السياسة الخارجية التركية، وأن عدم انضمام تركيا إلى اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار يُعدّ سببًا رئيسيًا لبعض المشاكل التي تواجهها. في [430]،ورغم من أن العديد من أحكام الاتفاقية مقبولة لدى تركيا، فقد اضطرت تركيا إلى معارضة الاتفاقية باستمرار بشأن العديد من القضايا مثل الحقوق الإقليمية في البحار، بسبب عدم وجود فرصة لإثارة تحفظاتها. ونتيجة لذلك، لم توقع تركيا على الوثيقة الختامية ونص الاتفاقية، وأعلنت بوضوح أنها لن تصدق على الاتفاقية، سواء في الجلسة الختامية للمؤتمر الثالث لقانون البحار أو في وقت لاحق على منصات مختلفة. ولعل الأسباب الرئيسية لعدم انضمام تركيا إلى الاتفاقية هي اتساع بحارها الإقليمية، والنزاعات التي لم تُحلّ بعد حول منطقة الاختصاص البحري للجرف القاري، والأحكام المتعلقة بحل النزاعات بالطرق الإلزامية مع اليونان في بحر إيجة.

المسائل البحرية:تعتبر تركيا دولة لديها أطول خط ساحلي على حوض البحر الأبيض المتوسط الواقعبين مثلث أوروبا وآسيا وأفريقيا، ولها أيضًا سواحل على بحر إيجة والبحر الأسود، اللذين يفصلان قارتي أوروبا وآسيا، ويشمل بحر مرمرة مع مضيقي تشاناكالي وإسطنبول اللذين يربطان بين هذه البحار. في الواقع، هناك عدد قليل جدًا من البلدان على وجه الأرض التي تتمتع بمثل هذه الأهمية الجغرافية من حيث التجارة والجيش والسياسة وما إلى ذلك. كما تسببت أهمية هذه الجغرافيا في اندلاع العديد من الحروب في التاريخ. وهذه في الواقع هي القضية الأساسية التي تكمن وراء بعض المشاكل الأساسية التي

[430]- Arda ÖZKAN Assist, Levent KIRVAL, Continuity of Maritime Disputes in Turkish Foreign Policy in Retrospect,UluslararasiIliskiler, Vol. 20, No 78, 2023,P121

نواجهها اليوم. تواجه تركيا اليوم مشاكل خطيرة مع الدول الساحلية، وخاصة فيما يتعلق بتقاسم مناطق الولاية البحرية في بحر إيجة وشرق البحر الأبيض المتوسط. يتميز بحر إيجة، على وجه الخصوص، بميزة جغرافية لا توجد في أي مكان آخر في العالم. وهي وجود حوالي 3000 جزيرة وجزيرة صغيرة في بحر إيجة بمساحة إجمالية قدرها 23000 كيلومتر مربع، وتشكل هذه الجزر حوالي 10٪ من بحر إيجة. وتنتشر معظم الجزر الكبيرة بجوار تركيا مباشرة. كما أن جنوب بحر إيجة مغلق مثل سلسلة بها 21 جزيرة. وفي ظل هذا الوضع، يعتبر بحر إيجة من الناحية القانونية بحرًا جغرافيًا خاصًا[431].

الشكل :. تركيا والبحار المحيطة بها من ثلاث جهات.

من الشكل يتضح ان تركيا لهاحدود برية كبيرة يمكن تصنيفها حسب جرفها القاري لان خلافاتها داخل ذا الحدود البحرية حيث نجد:

الحدود مع سوريا: تلتقي الحدود السورية البحرية عند منطقة راس الباسط عند جبل عنقرة الباسط في البحر الأبيض المتوسط

3. **الوضع الأمني علىحدودتركيا:**تركياد ولةشبهجزيرة.

ويجبالحفاظعلىأمندولشبهالجزيرةفيموقعاستراتيجيكتركيابراًوبحراًوجواً.

ويُعدّضمانالأمنفيهذهالمجالاتالثلاثةمهمةبالغةالصعوبةوالتكلفة. لذا،تحتاجتركيا إلى ضمان أمنها من خلال القوات البرية والبحرية والجوية (غوناي، ١٩٩٣: ١٢٢). وتُعدّ الحدود أولى نقاط الضعف في مجال

[431]-**IsmetBalik,Türkiye'ninDenizYetkiAlanlarıVeKıyıdaşÜlkelerleYetki AlanıAnlaşmazlıkları,DenizcilikİşletmeleriYönetimiBölümü, Fatsa/Ordu, Ibalik@Odu.Edu.Tr,Journal Of Urban Academy | Volume: 11 Issue: 1,2018,P88**

الأمن القومي. ويُشكّل الإرهاب والهجرة غير النظامية وأنشطة التهريب أهمّ التحديات في أمن الحدود. ويُشكّل هذا الوضع خطراً في المناطق التي تُحدّدها الجغرافيا، سواءً بشكل ضروري أو عملي. ونظرًا لكون تركيا دولة عبور، فإنّ موقعها الجغرافي مُعرّض لهذا الوضع. وبموقعها بين قارتين، وحدودها مع ثماني دول، تُعتبر تركيا ممرًا حيويًا بين مختلف حقول المواد الخام وموارد الطاقة ومناطق استهلاكها. ويُؤدّي هذا الوضع إلى تغيّرات في الوضع الأمني علىحدودتركيا،لاسيماعلىالحدودالبرية. بينماتُطبّقإجراءاتأمنيةمشددةعلىالحدودالبرية،فإنالوضعفيالبحرأكثراستقرارًانسبيًا.

ويعودأحدأسبابذلكإلىأنالحدودالبحريةهيالأكثرأمانًا. وكماهوواضح،فإنالعواملالجغرافية حاسمة، إيجابًا أو سلبًا، فيما يتعلق بأمن حدود الدول.

تركيا وبحر ايجة:طالما اتسمت العلاقات بين تركيا واليونان بالتعقيد والاضطراب.لطالما شكلت قضايا مثل الجرف القاري والمياه الإقليمية والمجال الجوي وتسليح الجزر وجزر إيغايداك (الجزر والصخور التي لا تعترف تركيا بسيادتها) مصادر نزاع بين البلدين. وقد زاد التنقيب عن الطاقة في شرق المتوسط منحدةالتوتراتبشكلملحوظ،لاسيماخلالالفترة 2019–2021. وتندلع مواجهات بين تركيا واليونان من حين لآخر نظرًا لأن المنطقة تُعد نقطة عبور للمهاجرين الساعين للوصول إلى أوروبا. وتُغطى وسائل الإعلام بشكل متكرر بتقارير عن حوادث، خاصة في المناطق الحدودية (مثل نهر إيفروس). كما تُناقش حقوق الأقلية اليونانية في تركيا والأقلية التركية في اليونان بشكل متكرر. ويتبادل الجانبان الانتقادات بين الحين والآخر بشأن الحقوق المنصوص عليها في معاهدة لوزان. ورغم أن كلا البلدين عضوان في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلا أنهما يشهدان أحيانًا توترات داخل الحلف. ومع ذلك، فإن التهديدات المشتركة والحاجة إلى الاستقرار الإقليمي تستدعي التعاون في بعض الأحيان. ويتمحور النزاع الرئيسي بين تركيا واليونان حول تحديد الدولة ذات الولاية البحرية في كل منطقة. بما أن تركيا لم توقع على اتفاقية الأمم المتحدة لقانون البحار، فإنها لا تعترف بصحة مطالبات اليونان. بين عامي 2019 و2021، أرسلت تركيا سفن حفر وأبحاث زلزالية (أوروتش ريس، باربا‌روس، وغيرها) إلى المنطقة[432]، مما أدى إلى أزمات

[432]–Sevranur Yetkin, Türkiye’ninKomşuları: SorunluIlişkiler,Mayıs 4, 2025,sur site;https://kritikbakis.com/13805/

دبلوماسية حادة مع اليونان ودول الاتحاد الأوروبي. أثار اتفاق ترسيم الحدود البحرية الموقع بين تركيا وحكومة الوفاق الوطني الليبية غضب اليونان ومصر. ينحاز الاتحاد الأوروبي إلى حد كبير إلى جانب اليونان، وتتزايد التهديدات بفرض عقوبات على تركيا. على الرغم من محاولات حلف شمال الأطلسي (الناتو) لتهدئة التوترات، إلا أن التوترات العسكرية بين البلدين وصلت في بعض الأحيان إلى مستويات خطيرة للغاية.

يعيش ما يقارب 120 ألف مسلم من أصل تركي في تراقيا الغربية. لا تُعرّف اليونان هذه الجالية بأنها "أقلية تركية"، بل "أقلية مسلمة" فحسب. يستند هذا التعريف إلى نص معاهدة لوزان، ولكنه في الواقع يُثير إشكاليات تتعلق بالهوية. من أبرز هذه الإشكاليات إغلاق الجمعيات التي تحمل اسم "تركية"، أو منع تأسيسها. وقد أدانت المحكمة الأوروبية لحقوق الإنسان اليونان مرارًا وتكرارًا في هذا الشأن، إلا أن الممارسة لم تتغير. وتُقابل مطالب الأقلية بتعيين معلميها والمشاركة في وضع المناهج الدراسية بقبول محدود. ويتناقص عدد المدارس التركية وجودتها. وتزعم تركيا أن على مسلمي تراقيا الغربية انتخاب مفتيهم بأنفسهم. إلا أن اليونان تُعيّن المفتين عبر تدخل الدولة، مما يُثير جدلًا حول الاستقلال الديني. وتُشير بعض التقارير إلى قضايا التخلف الاقتصادي المُتعمّد وعدم المساواة في الحصول على الخدمات العامة في مناطق الأقليات. ومع تصاعد التوترات في شرق المتوسط، يُمكن أن تُصبح قضية الأقليات ورقة ضغط دبلوماسية[433]

المطلب الثالث: تركيا والاحداث الدولية الراهنة

ان الاحداث والتطورات الدولية أدت الي متغيرات دولية يري فيها المحللون فترة انتقال تغييري للنظام الدولي في ظل وجود دول تتصارع علي اخذ مكانة دولية وهو ما توافق مع رسالتنا هذه فالتغير سمة

---

[433]– Murat KağanKozanhan , Kemal Eker ,
EgeDenizi'ndeKarasulariSorunuVeYunanistan'inIddialarininBölgedekiDenizTicaretiAçisindanDeğerlendirilmesi,docctorat,İstanbul, Türkiye,309

ضرورية للافراد والدول كما رايناهسابقا ،وعليه فان تركيا في مجري هذه المتغيرات الدولية ومن بين هذه الاحداث نجد:

الحرب الأذربيجانية الأرمنية:منذ اعتراف تركيا أذربيجان كأول بلد يعترف باستقلالها نوفمبر 1991[434] ،وعلى الرغم من كون تركيا عضواً في حلف شمال الأطلسي (الناتو)، إلا أنها تسعى إلى تحقيق توازن دقيق في علاقاتها مع روسيا. تدعم تركيا أذربيجان، بينما تقترب روسيا من أرمينيا. وقد تجلى هذا التباين بوضوح في حرب ناغورنوكاراباخ عام 2020. وفي ليبيا، ندعم أيضاً القوات المتنازعة مع روسيا. تتسم العلاقات بين تركيا وروسيا بحساسية بالغة، ما يجعل التوترات قابلة للاشتعال في أي لحظة. وتتطور هذه العلاقات وفق نمط من "التنافس المُدار" أو "الصداقة المفروضة". إن دعم روسيا للنظام السوري وحزب العمال الكردستاني، ودعم تركيا للمقاومة الشيشانية وأوكرانيا في الغزو الأوكراني، يُبقيان العلاقات على حافة الانهيار، وكأنها لعبة شطرنج. كما أن الاعتماد على الغاز الطبيعي الروسي، والاستثمارات الروسية في الطاقة النووية ومصانع الحديد والصلب، والاستثمارات التركية في روسيا، إلى جانب تصدير البضائع التركية رغم الحظر المفروض عليها، تُبقي العلاقات الاقتصادية التركية الروسية في هذا التوازن الهش

ان دعم تركيا لأذربيجان في حرب كاراباخالثانيةاعتقدت تركيا أن كاراباخ جزء لا يتجزأ من أذربيجان، وأكدت على الروابط التاريخية المتينة، فقدمت الدعم لأذربيجان في مختلف المجالات خلال حرب كاراباخ الثانية. ويمكن تصنيف هذا الدعم على النحو التالي:

الدعم السياسي: منذ البداية، دعمت تركيا وحدة أراضي أذربيجان والحل السلمي للقضية من خلال انسحاب أرمينيا وتسليم كاراباخ إلى أذربيجان. وفي هذا السياق، قدمت تركيا دعمًا سياسيًا من خلال التعبير عن مطالب أذربيجان المشروعة في مختلف المحافل الدولية.

الأنشطة الدبلوماسية: لعب الدبلوماسيون الأتراك دورًا فاعلًا في نقل مطالب أذربيجان المشروعة بشأن كاراباخ إلى مختلف الدول والمنظمات الدولية.

التعاون العسكري: قدمت تركيا لأذربيجان التدريب العسكري والاستشارات والدعم اللوجستي. وتلقى الجيش الأذربيجاني التدريب والاستشارات من مسؤولين وخبراء عسكريين أتراك. إضافةً إلى ذلك، دعمت تركيا

[434]- https://ar.wikipedia.org/wiki/العلاقات التركية الاذربيجانة

أذربيجان في السنوات الأخيرة من خلال سياساتها المتعلقة بالتوطين والتأميم في الصناعات الدفاعية، وقد أسهمت منتجات هذه الصناعات بشكلٍ كبير في تحقيق النصر في الحرب.

دعم المجتمع المدني والرأي العام: أبدت منظمات المجتمع المدني والرأي العام والشعب التركي، الذين استغلتهم تركيا بنشاط كعنصر من عناصر الدبلوماسية المدنية في السنوات الأخيرة، دعمها لأذربيجان ونظمت حملات إغاثة. وقدّمت هذه الحملات دعماً مادياً ومعنوياً.

التواصل السياسي والإعلامي: أقامت تركيا شبكة تواصل سياسي وإعلامي متينة مع أذربيجان، وحافظت عليها. ولا يزال المسؤولون الأتراك على اتصال منتظم مع نظرائهم الأذربيجانيين، وعقدوا اجتماعات عديدة لتعزيز التعاون.

ان العلاقات التركية الأذربيجانية بعد حرب قره باغ الثانيةخلال حرب قره باغ الثانية، شهدت العلاقات تطورًا ملحوظًا، واستمر هذا التطور بعد الحرب. ويمكن تلخيص جوانب مختلفة من هذه العلاقات المتطورة على النحو التالي:

الشراكة الاستراتيجية: عززت حرب قره باغ الثانية الشراكة الاستراتيجية بين تركيا وأذربيجان. فقد عزز البلدان علاقاتهما من خلال الدعم المتبادل خلال الحرب وبعدها، وتم تمديد اتفاقية الشراكة الاستراتيجية والمساعدة المتبادلة الموقعة بين تركيا وأذربيجان في 16 أوت2010، لمدة عشر سنوات، حتى عام 2030، اعتبارًا من عام 2020. علاوة على ذلك، فإن إجراء المناورات العسكرية لعام 2020، التي عُقدت بين 29 جويلية و10 أوت[435]،

في أذربيجان مرة أخرى وبنطاق أوسع، يحمل دلالة رمزية. ويمثل النطاق الواسع لهذه المناورات جهدًا مشتركًا من تركيا وأذربيجان لزيادة قدراتهما على العمل والتدريب المشتركين، وتعزيز قدراتهما العسكرية، ومواجهة التهديدات المحتملة بفعالية أكبر. تُبرز هذه التطورات تعميق التعاون بين البلدين وتعزيز شراكتهما الاستراتيجية.

التعاون الاقتصادي: تواصل تركيا وأذربيجان العمل على تعزيز التعاون الاقتصادي. يشهد حجم التبادل التجاري الثنائي نموًا سنويًا، ويجري استكشاف فرص التعاون في مجالات الطاقة والنقل والسياحة

[435]-IkinciKarabağSavaşi'ninTürkiye – AzerbaycanEkonomikIlişkisineEtkisi,prof. dr.arzua,sur site;https://tesamstrateji.com/yazi.php?link,2023,

والزراعة. والهدف هو زيادة حجم التبادل التجاري، الذي تجاوز 5 مليارات دولار أمريكي في عام 2022، إلى 15 مليار دولار أمريكي، ومن المتوقع إبرام اتفاقية تجارة حرة بين البلدين في هذا الإطار. وعلى وجه الخصوص، تُعزز مشاريع إعادة إعمار منطقة كاراباخ والبنية التحتية إمكانات التعاون الاقتصادي.

مشاريع الطاقة: يُعد التعاون في مجال الطاقة بين تركيا وأذربيجان ذا أهمية استراتيجية. وتلعب مشاريع مثل خط أنابيب باكو–تبليسي–جيهان وخط أنابيب الغاز الطبيعي عبر الأناضول (تاناب) دورًا هامًا في ضمان أمن الطاقة لكلا البلدين. إضافةً إلى هذه المشاريع، يُمكن أن يُساهم استغلال موارد الطاقة في كاراباخ في تعزيز فرص التعاون المستقبلي.

التعاون الدفاعي: تُعزز تركيا وأذربيجان تعاونهما في المجال الدفاعي. تُجرى مناورات عسكرية مشتركة، ويجري التعاون في مجالاتٍ كالتدريب العسكري ونقل التكنولوجيا. كما يُعدّ تقديم تركيا للمشورة العسكرية والدعم اللوجستي لأذربيجان جزءًا هامًا من هذه العلاقات.

العلاقات الثقافية والإنسانية: تتميز العلاقات الثقافية والإنسانية بين تركيا وأذربيجان بالمتانة. فالتاريخ المشترك واللغة والروابط الثقافية، التي تُعزز العلاقات الثنائية، تدعم علاقة وثيقة وتفاهمًا متبادلًا بين الشعبين. وقد ساهمت حرب قره باغ الثانية في توطيد وحدة وتضامن الشعبين التركي والأذربيجاني.

ملهصا لعذا فان الحرب الاذربجية الأرمنية خرجت منه تركيامنتفعة بوجود ممرات برية جددية وضضمان حليف استراتيجي لها قي منافساتها الإقليمية[436].

الحرب الأوكرانية الروسية: ان الحرب الروسية الأوكرانية الدائرة اليوم والتي اندلعت في فبراير 2022،حيثتوقّع العديد من المراقبين أن يكون الصراع قصيراً وأن تسقط كييف سريعاً. إلا أن الحرب لم تكتفِ بالإطالة، بل تحوّلت إلى واحدة من أهم الأزمات الجيوسياسية في عصرنا، مُعيدَةً تشكيل بنية الأمن الإقليمي والعالمي بشكل جذري

فالصراع لا يكتفي بتجاوز حدود القانون الدولي، بل يختبر أيضًا مرونة المؤسسات الدولية، ويزيد من حدة التوترات في العلاقات عبر الأطلسي، ويُغير بنية الأمن الأوروبي. كما يُشكّل هذا الوضع مخاطر استراتيجية طويلة الأمد على تركيا. وباعتبارها دولةً على البحر الأسود، وحليفاً في حلف شمال الأطلسي،

[436]–ibide,p2

وفاعلاً إقليمياً قادراً على الحفاظ على قنوات حوار مفتوحة مع جميع أطراف النزاع، تحتل تركيا موقعاً فريداً. في الواقع، وضعت التطورات بلادنا في قلب بيئة استراتيجية سريعة التغي[437]ر.

يُعدّ البحر الأسود شريانًا حيويًا للتجارة، وممرًا رئيسيًا لعبور الطاقة، ومصدرًا هامًا لصادرات الحبوب. وهو ممر بالغ الأهمية يربط أوروبا بالقوقاز وآسيا الوسطى. وكل تطور في هذا الحوض، حيث يؤثر التوازن بين التعاون والتنافس بشكل مباشر على الاستقرار الإقليمي، يُنتج تبعات ملموسة، لا مجردة، على تركيا. ويُشكّل أمننا القومي، واستقرارنا الاقتصادي، ومكانتنا الدبلوماسية جزءًا لا يتجزأ من هذه المعادلة.

أدت الحرب أيضاً إلى مستوى غير مسبوق من التعبئة العسكرية في حقبة ما بعد الحرب الباردة. فقد حوّل التواجد البحري المتزايد، وأنظمة الصواريخ المتطورة، ومسارات التجارة البحرية المتنازع عليها، البحر الأسود إلى خط جبهة للتنافس الاستراتيجي. وفي هذا السياق، لا يؤثر مستقبل الأمن البحري على ميزان القوى الإقليمي فحسب، بل يؤثر أيضاً على التخطيط الاستراتيجي لحلف الناتو، وعلى بنية الدفاع الأوروبية طويلة الأمد.

من جهة أخرى، كشف الصراع أيضاً عن هشاشة الترابط العالمي. فقد جعلت تقلبات أسواق الطاقة واضطرابات شحنات الحبوب الأمن الغذائي قضية عالمية. وقد أظهرت مبادرة حبوب البحر الأسود، التي نُفذت بفضل الجهود الدبلوماسية التركية، مخاطر وإمكانات دور أنقرة كوسيط. وأكدت هذه التجربة على أهمية الدبلوماسية، حتى في ظروف الحرب[438].

أعادت الحرب إلى الواجهة تساؤلات جوهرية حول القانون الدولي ومبادئ السلامة الإقليمية. ويُعدّ النظام الدولي القائم على قواعد واضحة وتوازنات مستقرة أمراً بالغ الأهمية لدول متوسطة الحجم كتركيا. فتآكل المعايير يزيد من حالة عدم اليقين والتكاليف الأمنية على المدى البعيد. لذا، فإن نهج تركيا المتوازن والمتزن،

وقدرتها على الحفاظ على قنوات اتصال مع كل من أوكرانيا وروسيا، يعكس واقعيتها الاستراتيجية .

في بيئة دولية مستقطبة، تعزز القدرة على التحدث مع جميع الأطراف ثقل تركيا الدبلوماسي وتساهم في الاستقرار الإقليمي.

---

[437]-YayınTarihi,Rusya-UkraynaSavaşı: Türkiye'ninStratejikSorumluluğu,sur site;https://tepav.org.tr,2026

[438]-Ergin, S. (). 'ABD'den NATO genişlemesikonusundagecikmişbirözeleştiri', https://www.hurriyet.com.tr/y, 10/09/2022

شهدت العلاقات التركية الأوكرانية أيضاً عمقاً هيكلياً في السنوات الأخيرة في مجالات التعاون في الصناعات الدفاعية، وحجم التبادل التجاري، والحوار السياسي. وتعكس هذه العلاقات مصالح مشتركة تشكلت بفعل استقرار البحر الأسود، والشراكة الاقتصادية، واحترام السيادة.

من النتائج الهامة الأخرى للحرب أن الأزمات الإقليمية لم تعد محصورة في مناطقها. فأسعار الطاقة في أوروبا قد تؤثر على تكاليف الإنتاج في آسيا، واضطرابات شحنات الحبوب عبر البحر الأسود قد تهدد الأمن الغذائي في أفريقيا. كما أن التصعيد العسكري على جبهة واحدة قد يُحدث سلسلة من ردود الفعل في أنظمة التحالفات العالمية. وهذا يُظهر أن الجغرافيا السياسية قد أصبحت مرة أخرى عاملاً حاسماً.

تُعزز هذه التطورات مجتمعةً المسؤولية الاستراتيجية لتركيا. لا يكمن دور تركيا في الاختيار بين الجغرافيا والتحالفات، بل في الجمع بين هذين البُعدين ضمن إطار استراتيجي متناغم. وبصفتها حليفًا في حلف الناتو، يجب عليها المساهمة في الدفاع الجماعي، بينما بصفتها دولةً على البحر الأسود، يجب عليها إعطاء الأولوية للاستقرار الإقليمي. وباعتبارها فاعلاً ذا قنوات دبلوماسية متعددة الأوجه، فهي قادرة على تيسير حوارات لا يستطيع الآخرون إقامتها[439].

أمر واحد مؤكد: لقد غيّرت الحرب في أوكرانيا بالفعل بنية الأمن الأوروبي. فقد سرّعت من التكامل الدفاعي، وكشفت عن مواطن الضعف، وزادت من أهمية الاستعداد الاستراتيجي.

بالنسبة لتركيا، المهمة واضحة: حماية المصالح الوطنية، والمساهمة في الاستقرار الإقليمي، والدفاع عن المبادئ الأساسية للقانون الدولي، والحفاظ على المرونة الاستراتيجية. في أوقات عدم اليقين العميق، لا تُعدّ الدبلوماسية المتوازنة والقائمة على المبادئ نقطة ضعف، بل هي دليل على البصيرة الاستراتيجية..من المتوقع أن تتدخل تركيا، العضو في الناتو، بشكل مباشر في القضية؛ إلا أن تركيا انتهجت سياسة مختلفة، مستندةً إلى علاقتها التاريخية مع الغرب وخبرتها في مكافحة الإرهاب. تحتاج تركيا إلى الحفاظ على علاقاتها مع روسيا واتباع سياسة متوازنة لأسباب أمنية[440].

العدوان الإسرائيلي علي غزة:

يبدو ان بريق النموذج التركي للعالم الالامي قد تلاشي في ظل العدوان الإسرائيلي علي غزة او ظوفانالاقصي فمنذ أحدا السابع من أكتوبر 2023كان الموقف التركي يتدرج ضمن دوائر الشجب وسياسة

---

[439]-Anadolu, A.,. 'TürkiyeKırımınyasadışıilhakınıtanımadığınıyineledi', https://www.aa.com.tr/tr/g(16/03/2023)

[440]-Ali FuatGökçe , Mehmet Serif Çiçek,Rusya – UkraynaSavaşındaTürkiye'ninDengePolitikasi,EkonomikAraştırmalar Dergisi,2025,p580

عدم الرضا دوت نجسيد فعلي في ارض الواقع دليل ذلك استمرار التبادل الاقتصادي بين الطرفين ،وعقب هجوم حماس في 7 أكتوبر، تبنت تركيا في البداية سياسة متوازنة نسبياً، حيث أصدرت بيانات تدعو إلى ضبط النفس من جميع الأطراف. وانطلاقاً من حرصها على الحفاظ على العلاقات مع دول المنطقة، حثت تركيا الأطراف أولاً على الموافقة على وقف إطلاق النار، وأجرت مباحثات مع جهات فاعلة أخرى في هذا الشأن. وعمل الرئيس رجب طيب أردوغان على منع تصعيد الصراع من خلال تقديم مساعدات إنسانية إلى غزة، وإجراء لقاءات مباشرة ومكالمات هاتفية مع قادة العالم. وفي الوقت نفسه، قام وزير الخارجية هاكان فيدان بجولة دبلوماسية للتشاور مع الجهات الفاعلة الإقليمية، والتوصل إلى موقف موحد بشأن هذه القضية[441].

مع ذلك حسب وزير الخارجية هاكان فيدان، انتهجت تركيا سياسة ذات أربعة محاور. أولًا، دعت إلى وضع حدٍّ للخسائر في صفوف المدنيين من كلا الجانبين. وأكدت، انطلاقًا من مبدأ أن العنف لا يولد إلا العنف، على ضرورة منع عمليات القتل الجماعي، لا سيما من جانب إسرائيل. ثانيًا، أوضحت للأطراف المعنية ضرورة منع انتشار الصراع والعنف. وصرح الوزير فيدان بأن تركيا ستواصل التشاور الوثيق مع الدول التي يمكنها التعاون معها في هذا الشأن. ثالثًا، شددت تركيا على ضرورة بذل جهود أكبر من أي وقت مضى لتحقيق حل الدولتين. وتم التأكيد بشكل أوضح على أن إقامة دولة فلسطينية تُعدّ من أهم الشروط الأساسية لتحقيق الاستقرار الإقليمي. أخيرًا، اقترحت تركيا نظامًا للضمانات، سيتم تناوله بمزيد من التفصيل لاحقًا، يضمّ بعض الدول الإسلامية على الأقل، بهدف تحقيق سلام دائم[442]. مع ذلك، في المرحلة اللاحقة، ومع انخراط إسرائيل في عمليات قتل جماعي وارتكاب جرائم حرب ضد المدنيين الفلسطينيين الأبرياء في قطاع غزة، اشتدّ موقف تركيا المعادي لإسرائيل. في أعقاب المجازر المتصاعدة التي ترتكبها إسرائيل، برزت تركيا كإحدى الدول الأكثر رد فعلًا ضد الدولة المحتلة. وباعتبارها منارة أمل للمضطهدين والمهمشين في مختلف أنحاء العالم، تتخذ تركيا موقفًا واضحًا إلى جانب الشعب الفلسطيني المظلوم في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي. ومع ذلك، فهي لا ترغب في إغلاق أبواب الحوار مع إسرائيل سعيًا لتحقيق سلام دائم. إلا أنه في أعقاب الهجمات الأخيرة، اتخذت تركيا أيضًا بعض الإجراءات ضد إسرائيل؛ فقد أوقفت عملية التطبيع معها بشكل كامل، وألغت المشاريع الدولية المخطط لها بين البلدين.

---

[441]-Muhittin Ataman, &EsraÇaylak,TürkDışPolitikasındaFilistinMeselesi: ÇözümİçinBirSomutGirişimOlarakGarantörlükÖnerisi,AraştırmaMakalesi | Research Article,TybAkademi | 2024 ,p27

[442]-(وزارة الخارجية التركية، 2023)

وبينما غادر الدبلوماسيون الإسرائيليون تركيا في أعقاب هذه التطورات، واصلت تركيا دعواتها للسلام مع إسرائيل. وفي هذا السياق، أشار الرئيس أردوغان إلى أن إسرائيل قد تحركت سابقًا في فترتين حاسمتين...

الخلاصة:يمكن القول ان تغيرمواقف تركيا من فلسطين نابع من**تغير موازين القوى العالمية وتغير الكوادر السياسية**[443]،لذا يري محللو السياسة ان تركيا تبنت سياسة أكثر توازناً. ويمكن القول إن تركيا، التي أعلنت رغبتها في ضمان القضية الفلسطينية بعد هجمات غزة، انتهجت سياسة تبدو انها دعماً للفلسطينيين خلال فترة حكم حزب العدالة والتنمية[444].

العدوان الأمريكي علي ايران:ان نشوب الحرب الإمبريالية الأمريكية الإسرائيلية ضد إيران ، يتزايد خطر توسع هذا العدوان الوحشي ليشمل تركيا العضو في حلف الناتو وحليفتها أذربيجان.ووفقاً لبيان صادر عن وزارة الدفاع الوطني يوم الأربعاء 4 مارس، "تم تحييد صاروخ باليستي أُطلق من إيران، والذي تم رصده متجهاً نحو المجال الجوي التركي بعد مروره عبر المجال الجوي العراقي والسوري، في الوقت المناسب من قبل عناصر الدفاع الجوي والصاروخي التابعة لحلف الناتو المنتشرة في شرق البحر الأبيض المتوسط.

وصرح مسؤولون اتراك، إن الصاروخ الذي تم تدميره "لم يكن موجهاً نحو تركيا"، وأضاف: "نعتقد أن الصاروخ كان يستهدف قاعدة في الجزء القبرصي اليوناني من قبرص، لكنه انحرف عن مساره". كما أكدت هيئة الأركان العامة الإيرانية أن الصاروخ لم يستهدف أي قاعدة أمريكية في تركيا[445].

لكن عقب اجتماع سفراء الناتو، صدر بيان جاء فيه: "ندين بشدة إطلاق إيران صواريخ باليستية استهدفت تركيا، ونتضامن تضامناً كاملاً مع أنقرة". في غضون ذلك، نشرت الصحافة التركية عناوين لا أساس لها من الصحة "إيران كانت ستضرب قاعدة إنجرليك"، و"إيران أرسلت صواريخ إلى خط أنابيب جيهان النفطي."

استغلت الحكومة التركية هذا الحادث لتعزيز تحالفها مع حلفائها في الولايات المتحدة وحلف شمال الأطلسي (الناتو) ضد إيران. وصرح الرئيس رجب طيب أردوغان قائلاً: "نتخذ جميع الإجراءات اللازمة

---

[443]- Acer, Y. ,Filistin-İsrailBarışıiçinTürkiye'ninGarantörlükTeklifiveÖnemi. SETA PerspektifSayı376: https://www.setav.org/perspektif-filistin-israil-barisi-icin-turkiyenin-garantorluk-teklifi-ve-onemi/ [10.03.2024]

[444]-Muhittin Ataman,&EsraÇaylak ,ibid,p31

[445]-Barış Demir,Abd-Israil'in Iran'aKarşıSavaşıTürkiyeVeAzerbaycan'ıIçineÇekmeRiskiTaşıyor:sur site:https://www.wsws.org/tr/articles/2026

بالتشاور الوثيق مع حلفائنا في الناتو، ونتدخل فوراً عند الحاجة. كما نوجه تحذيراتنا بأوضح العبارات لمنع تكرار حوادث مماثلة". ونقل وزير الخارجية هاكان فيدان رد تركيا على حادث الصاروخ إلى نظيره الإيراني عباس عراقجي، واستُدعي السفير الإيراني لدى أنقرة إلى وزارة الخارجية[446].

أُعلن يوم الخميس عن شنّ هجوم بطائرة مسيّرة على مطار نخجوان في أذربيجان، وهي منطقة حدودية مع تركيا. وسارع الرئيس إلهام علييف إلى اتهام إيران بالوقوف وراء الهجوم، واصفاً إياه بـ"العمل الإرهابي"، ومؤكداً أن الجيش قد تلقى تعليمات "بالاستعداد وتنفيذ الإجراءات الانتقامية المناسبة."

الصراعات بين الولايات المتحدة وإيران ستؤثر بشكل مباشر على تركيا، في المجالات الاقتصادية والسياسية والأمنية. فإذا تفاقمت الأزمة بين البلدين، وقررت الأمم المتحدة وحلف شمال الأطلسي فرض عقوبات على إيران، ستضطر تركيا إلى الامتثال. وستؤثر القرارات المتخذة ضد إيران بشكل كبير على تركيا في قطاعات النقل والتجارة والسياحة، وخاصة الطاقة. وفي الوقت نفسه، سيؤثر هذا التوتر على السياسة الداخلية والخارجية لتركيا. وبالنظر إلى التطورات في العراق، قد تبرز القضية الكردية بشكل أكبر في تركيا، مما قد يؤدي إلى طريق مسدود. وعلى صعيد السياسة الخارجية، سيؤثر ذلك حتماً على العلاقات مع الولايات المتحدة وإسرائيل وأذربيجان وأرمينيا وروسيا والاتحاد الأوروبي والعراق. كما سيجلب التوتر الأمريكي الإيراني معه مشاكل أمنية، كالهجرة والإرهاب والتهريب وأمن الحدود. ومع استمرار التوتر، ستضطر تركيا إلى اختيار الولايات المتحدة بين البلدين، وبالتالي ستسعى إيران إلى الإضرار بكليهما. بعبارة أخرى، قد تكون الأراضي التركية هي الساحة التي ستصفي فيها إيران حساباتها مع الولايات المتحدة. مع تصاعد التوتر والضغط على إيران، ستتدهور الظروف المعيشية للشعب الإيراني، وستبدأ موجات هجرة جماعية. وكما في السابق، ستمر هذه الهجرات عبر تركيا، وخلالها ستحدث انتهاكات للحدود، وعمليات تهريب، ومشاكل أمنية. علاوة على ذلك، إذا استخدمت في إيران قنبلة ذرية ضد إسرائيل والولايات المتحدة، ستكون تركيا الدولة الأكثر تضررًا. ولتجنب هذه المشاكل، تُفضل تركيا حل التوترات بين البلدين بالوسائل السلمية والدبلوماسية. إن حصول إيران على القوة النووية وأزمة نظامها سيُكبّد تركيا خسائر. وبغض النظر عن السيناريو الذي سيتكشف، لا يُمكن لتركيا تقليل هذه الخسائر إلا

[446]ibid

من خلال التخطيط المُسبق. ولتحقيق ذلك، يجب عليهامراقبة الوضع عن كثب، واستباق المنعطفات الاستراتيجية، وتنسيق قواتها[447].

[447]–Murat Ercan, TanerBilgin, AkademikBakişDergisi,sur site ;chrome-extension://efaidnbmnnnibpcajpcglclefindmkaj/https://arastirmax.com/tr/system/files/dergiler/9383/makaleler/33/arastirmax-abd-iran-iliskileri-abd-iran-gerginliginin-turkiyeye-etkileri.pdf,2025

المصادر والمراجع:

الكتب العربية:

1- احمد حسن،ياسر،تركيا البحث عن المستقبل،القاهرة، الهيئة المصرية العامة للكتاب،2006

2- الاحمري،محمد بن حامد،ملامح المستقبل،الطبعة الثالثة،بيروت،الشبكة العربية للأبحاث والنشر،2010

3- ارغون يلدريم، السياقات المعرفية والإيديولوجية لظهور الإسلام السياسي وتطوراته في تركيا، ترجمة: احمد سامي العايدي، في مجموعة مؤلفين: تركيا الاردوغانية حاضر ومستقبل حزب العدالة والتنمية، ط1 ،مركز المسبار للدراسات والبحوث، دبي، 2015.

4- أريك زوركر، تاريخ تركيا الحديث، ترجمة: عبد اللطيف الحارس، ط1 ،دار المدار الإسلامي، بنغازي/ ليبيا، 2013.

5- الاضور،خالد،المد الإسلامي في تركيا من اربكان إلي اردوغان، الإبعاد التداعيات المستقبل،دار الهيثم للطباعة والإعلان والنشر-2007

6- اق كوتدر،احمد واوزتوك،سعيد،الدولة العثمانية المجهولة،اسطنبول،وقف البحوث العثمانية،2008

7- اوغلو، احمد داود، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،ط2 ،ترجمة محمد جابر ثلجي، وطارق عبد الجليل، مركز الجزيرة للدراسات، بيروت لبنان،الدار العربية لعلوم الناشرون ، 2011

8- أوكتم،كرم، -تركيا الأمة الغاضبة،الطبعة الأولي، ترجمة مصطفي،مجدي الجمال،القاهرة،مصر،دار سطور جديدة ،2011

9- البارازاني،أيوب،الحركة التحررية الكردية وصراع القوي الاقبيمية1975/1958 ،جنيف،سويسرا،دار نشر الحقائق،2011

10- باراكي،هنري،واخرون،القضية الكوردية في تركيا،ترجمة هه فال،الطبعة الأولي،اربيل،مطبعة مؤسسة ناراس،2007

11-بارك،بيل،سياسة تركيا تجاه شمال العراق،المشكلات و الأفاق ألمستقبلية ، ط1،دبي ،الإمارات العربية ألمتحدة مركز الخليج للأبحاث ،ماي 2005

12- باموق اورهان،اسطنبول الذكريات والمدينة،ترجمةاماني توما ،عبد المقصود عبد الكريم،القاهرة،الهيئة المصرية العامة للكتاب،2007

13- بوزرسلان ،حميد ، تاريخ تركيا المعاصر، ترجمة حسين عمر،الطبعة الثانية، الدار البيضاء، المغرب، المركز الثقافي العربي ، 2010

14- تورال،ناظم،التحول الديمقراطي في تركيا،الطبعة الأولي،ترجمةاحم غبد اله نجم،القاهرة،مركز محروسة للنشر للخدمات الصحفية والمعلومات،2012

15- جامعة الدول العربية،مستقبل الإصلاح في العالم الإسلامي،خبرات مقارنة مع حركة فتح الله كولن التركية،مصر،القاهرة،دار النيل للطباعة والنشر،2009

16- جراهام،فولر،الجمهورية التركية الجديدة،تركيا كدولة محورية في العالم الإسلامي،الطبعة الأولي،أبو ظبي،الإمارات العربية المتحدة،مركز الإمارات للبحوث والدراسات الإستراتجية،2009

17- الجليلي،طلال يونس،قراءة في أفكار النخبة السياسية الإسلامية في تركيا،الموصل،2006

18- جندلي،عبد الناصر،التنظير في العلاقات الدولية بين الاتجاهات التفسيرية والنظريات التكوينية،الطبعة الأولي،القبة،الجزائر،2007

19- الجندي،انور،يقظة الإسلام في تركيا،القاهرة،دار الانصار،2001

20- جنكيز تشاندار،ترجمة عبد القادر عبد اللي،،الرافدين السريع رحلة في التاريخ تركيا – الكورد – الشرق الأوسط – الغرب ، الدار الغربية للعلوم،ط1 ،بيروت لبنان،2014

21- حاقان يافوز، نحو تنوير إسلامي: حركة فتح الله غولن، ترجمة: شكري مجاهد، ط1 ،منتدى العلاقات العربية والدولية، قطر، 2015.

22- حبيب، كمال، الدين والدولة في تركيا المعاصرة، صراع الإسلام والعلمانية، الطبعة الأولي، مصر،القاهرة، مكتبة جزيرة الورد ،2010

23- الحضرمي،عمر،العلاقات العربية التركية،تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها،الطبعة الاولي،عمان، الأردن،دار جرير للنشر والتوزيع،2010

24- حمدان،محمد عبد الله ،الجماعات اليهودية في تركيا،ودورها في الحياة السياسية والاقتصادية والثقافية في تركيا، الطبعة الأولي،سوريا،دمشق،دار الزمان للطباعة والنشر والتوزيع،2011

25- خليل إينالجيك، تاريخ الدولة العثمانية من النشوء إلى الانحدار، ترجمة محمد الأرناؤوط (بيروت، دار المد الإسلامي، الطبعة الأولى،2002)،ص67.

26- د احمد مشحان نجم،مكانة تركيا الدولية،دراسة في التوازنات الإقليمية،دار امجد للنشر،الأردن ،ط1، 2017

27- د. محمد طالب حميد، لسياسة الخارجية التركية .. وأثرها علي الأمن العربي،الغربي للنشر والتوزيع، بيروت،2017

28- دانيلوف،فلاديمير ايفانوفيتش،الصراع السياسي في تركيا،ترجمة إبراهيم يوسف،الجهماني،سوريا ،دمشق،دار حوران للطباعة والنشر والتوزيع،1990

29- درويش،هدي، العلاقات اليهودية التركية وأثرها علي البلاد العربية،الجزء الأول والثاني ،دمشق،دار القلم،2002

30- درويش،هدي،الإسلاميون وتركيا العلمانية،نموذج الإمام سليمان الحلمي،الطبعة الأولي،القاهرة،دار الأفاق العربية،2001

31- ذياب سبيتان،سمير،تركيا في عهد رجب طيب اردوغان، الطبعة الأولي،الأردن،عمان،الجنادرية للنشر والتوزيع،2012

32- رأفت غنيمي , ناجي عبد الباسط هدهود , محمودرمضان.، إستراتيجية الدولة العثمانية في منطقة الخليج العربي1869-1914م في إطار التنافس العثماني البريطانيعلى أقطار الخليج العربي،مركز الحضارة العربية للإعلام وللنشر والدراسات ،القاهرة،.2014م

33- رزفانة،إبراهيم،الجغرافية الإقليمية للعالم الإسلامي،القسم الغير عربي تركيا،القسم الثاني،القاهرة،دار النهضة العربية،1989

34- رضا،رشيد،واخرون،الدولة والخلافة في الخطاب العربي ابان الثورة الكمالية في تركيا،الطبعة الأولي،بيروت،دار الطليعة للطباعة والنشر،1996

35- رضوان، وليد، العلاقات العربية التركية،الطبعة الأولي، لبنان،بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ، 2006

36- رضوان،وليد، تركيا بين العلمانية والإسلام في القرن العشرين، الطبعة الأولي، لبنان، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر ،2006

37- رفيق حبيب،التغيير الصراع والضرورة،دار الشروق،الطبعة الأولي ،القاهرة،1999

38- روبير مانتران ،تاريخ الدولة العثمانية :الجزء الثاني، ترجمة :بشير السباعي (القاهرة، دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع، الطبعة الأولى،1992) ،

39- الزين،مصطفي،ذئب الأناضول،الطبعة الأولي،لندن،قبرص،رياض الريس للكتب والنشر ،1991

40-سامح البر ،عزيز ،الأتراك العثمانيون في إفريقيا الشمالية،ترجمة محمود علي،عامر ،الطبعة الأولي،بيروت،لبنان،دارا لنهضة العربية للطباعة والنشر ،1989

41-السرجاني،راغب،قصة اردوغان،الطبعة الرابعة،القاهرة،مصر ،أقلام للنشر والتوزيع والترجمة ،2010

42-السيد سليم،محمد،تخليل السياسة الخارجية،المجلد الثالث،الفاهرة،مصر ،مكتبة النهضة المصرية،2013

43-شحادة،عبد العزيز المنصور ،المسالة المائية في السياسة السورية اتجاه تركيا، الطبعة الأولي لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية،2000

44-الشرقاوي،باكينام،الثقافة ودراسات الشرق الأوسط،اعمال المؤتمر العربي التركي،المجلد الثاني،انقرة،كتشي اوزين،فيفري2012

45-الشطي،إسماعيل،الإسلاميون وحكم الدولة الحديثة،الطبعة الأولي،بيروت،لبنان،مكتبة آفاق،منشورات ضفاف،دار الأمان الرباط،2013

46-شكران واحدة،الإسلام في تركيا الحديثة،بيع الزمان النورسي،ترجمت محمد فاضل،isbn ،2007

47-شلبي،عبد الودود،جنرالات تركيا لماذا يكرهون الإسلام؟وهل السلام عقبة في طريق التقدم مصر ،دار النصر للطباعة الإسلامية،2001

48-صادق إسماعيل،محمد،التجربة التركية من اتاتورك إلي اردوغان،الطبعة الثانية،القاهرة،مصر ،العربي للنشر والتوزيع،2013

49-طه الجابر ،محمد،تركية ميدان الصراع بين الشرق والغرب،الطبعة الاولي،دمشق،سوريا،دار الفكر ،2002

50-الطيار ،علي عبد الرحمن،حاضر العالم الإسلامي وقضايا العصر ،بين النظرية والتطبيق،الطبعة الأولي،الرياض،مكتبة الملك فهد الوطنية،2010

51-عبد العاطي،محمد،وآخرون،تركيا بين تحديات الداخل ورهانات الخارج،الطبعة الأولي ،قطر،الدوحة،مركز الجزيرة للدراسات،الدار العربية للعلوم،2010

52-عبد العزيز محمود،احمد،تركيا في القرن العشرين،الإسكندرية،مصر،دار الكتب والوثائق القومية،2011

53-محمد نور الدين،نقلابات تركيا ؛ من عدنان مندريس إلى رجب طيب أردوغان،رياض الريس للكتب والنشر،الأردن،2016

54- عبد المنعم ،ممدوح ،تركيا والبحث عن الذات ،الطبعة ألأولي ، مصر، القاهرة، مركز الأهرام للنشر والترجمة والتوزيع، 2012-10-21

55- العظمة ،عزيز،ايفي، فوكاس،الإسلام في أوربا،التنوع والهوية والتأثير، الطبعة الأولي، ترجمة احمد الشيمي،القاهرة، مصر، المركز القومي للترجمة ، 2011

56-عقيل،سعيد محفوظ، السياسة الخارجية التركية،الاستمرارية،التغيير،الطبعة الأولي ، الدوحة ، قطر،المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012

57- عماد قدورة،السياسة الخارجية التركية:الاتجاهات،التحالفات،سياسة القوة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،بيروت،2021

58-عمر الحضرمي-العلاقات العربية التركية تاريخها واقعها ونظرة في مستقبلها-عمان-الأردن- دار جرير للنشر والتوزيع-الطبعة الأولي-2010

59- عمر تشيبنار ،سياسات تركيا في الشرق الأوسط :بين الكمالية والعثمانية الجديدة) بيروت، مؤسسة كارنيجي للسلام الدولي، مركز الشرق الأوسط، العدد 10، سبتمبر 2008)،

60-عيد ،عبد الرزاق و عبد الجبار،محمد،الديمقراطية بين العلمانية والإسلام،الطبعة الأولي،دمشق،سوريا،دار الفكر،2000

61-غزالي،عبد الحليم، الإسلاميون الجدد والعلمانية الأصولية في تركيا، الطبعة الأولي ، مصر، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية ، 2008

62- فراس محمد الياس، تحليل السياسة الخارجية التركية،دار الأكاديميون للنشر والتوزيع،ط1 ،عمان ،الأردن،2016

63-فيليب ،روبنسن، تركيا والشرق الأوسط،الطبعة الأولي،ترجمة ميخائيل ،نجم خوري،دار قرطبة للنشر والتوثيق والأبحاث،1993

64-محمود فتحي،ردوغان وخصومه،المثقفون العرب للنشر والتوزيع،مصر،2020

65-قواقجي،مروة صفاء،ديمقراطية بلا حجاب،تاريخ داخل تاريخ،ترجمة مصطفي،يعقوب،الطبعة الأولي،الدار العربية للعلوم،2006

66-كرامر ،هاينتس،تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد،الرياض،مكتبة العبيكان،2001

67-كورو ،احمد ت،العلمانية وسياسة الدولة تجاه الدين الولايات المتحدة،فرنسا،تركيا،الطبعة الأولي،لبنان،بيروت،الشبكة الغربية للأبحاث والنشر،2012

68-كينزر ،ستيفن،العودة إلي الصفر،تركيا وإيران ومستقبل أمريكا،الطبعة الأولي،بيروت،شركة المطبوعات للتوزيع والنشر،2012

69-لويد جونسن، تفسير السياسة الخارجية،الطبعة الأولي، ترجمة محمد بن احمد، المفتي محمد، السيد سليم، الرياض، المملكة العربية السعودية، مطابع جامعة الملك سعود 1989

70- م.هاكان يافوز، العلاقات التركية – الإسرائيلية من منظور الجدل حول الهوية التركية) مركز الإمارات للدراسات الإستراتيجية ، سلسلة دراسات عالمية ، العدد 29 ، الطبعة الأولى ،2000)،

71-مجموعة مؤلفين،الحوارالعربي،التركي بين الماضي والحاضر،الطبعة الأولي،بيروت،لبنان،،مركز دراسات الوحدة العربية،المؤسسة العربية للديمقراطية،مركز الاتجاهات السياسية العالمية،2010

72-مجموعة مؤلفين،العرب وتركيا،تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، الطبعة الاولي،الدوحة،قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012

73-محمد الطحان،مصطفي،تركيا التي غرفت،من السلطان الي نجم الدين اربكان،الكويت،2007

74- محمد حسين،ابوصالح،التخطيط الاستراتيجي للدولة،

75- -محمدطهاري":مفهومالإصلاحبينجمالالدينالأفغانيومحمدعبده"،الجزائر :دارالأمة،ط 3 ،سنة 1999

76- محمدعابدالجابري":فينقدالحاجةإلىالإصلاح"،بيروت :مركزدراساتالوحدةالعربية،ط 1 سنة 2005،

77-محمد، ياس خضير الفريزي،الدور الأمريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الأوروبي (1993-2010) ،الطبعة الأولي،لبنان، بيروت-مركز دراسات الوحدة الغربية ،2010

78- محمود ثابت الشاذلي، المسألة الشرقية: دراسة وثائقية عنالخلافة العثمانية 1299 – 1923) القاهرة ،مكتبة وهبة، الطبعة الأولى،1989) ،

79-محمود حنفي،عبد العظيم،الشرق الأوسط،صراعات ومصالح،المتغير الأمريكي في العلاقات الإيرانية التركية،

80-محمود مصطفي،نادية، باكينام، الشرقاوي، تركيا جسر بين حضارتين ،مصر، القاهرة، مركز الدراسات الحضارية وحوار الثقافات، 2012

81-محمود مصطفي،نادية،مداخل التحليل الثقافية لدراسة الظواهر السياسية والاجتماعية،القاهرة،أعمال سمينار قسم العلوم السياسية،2011

82- محي الدين قندوز ،ليلة النصر قصة الانقلاب العسكري الفاشلة في تركيا 15 تموز 2016 ،المؤسسة العربية للإنتاج والنشر،بيروت،ط1 ،2018

83-مصباح،عامر،معجم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،الطبعة الاولي،القاهرة،دار الكتاب الحديث،2010

84-معوض،جلال عبد الله،صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية التركية،الطبعة الأولي،لبنان، بيروت،مركز دراسات الوحدة العربية،1998

85-مكي،لقاء،تركيا صراع الهوية،الجزيرة للبحوث والدراسات،2006

86-ملز باتريك،ماري،سلاطين بني عثمان،الطبعة الأولي،الإسكندرية،دار عزالدين للطباعة والنشر،1986

87-موريس ،انجرس منهجية البحث العلمي في العلوم الإنسانية، ترجمة:بوزيد صحراوي، كمال بوشرف سعيد سبعون، حيدرة الجزائر ، دار القصبة للنشر ، 2004

88-الموصلي،احمد،موسوعة الحركات الإسلامية،في الوطن العربي وايران وتركيا،الطبعة الأولي، بيروت مركز دراسات الوحدة العربية،2004

89-النعيمي،احمد النوري،النظام السياسي التركي،الطبعة الأولي،عمان،دار زهران للنشر والتوزيع،2011

90-نور الدين،محمد،تركيا الجمهورية الحائرة،مقاربات في الدين والساسة والسياسة الخارجية،الطبعة الأولي،بيروت،لبنان،مركز الدراسات الإستراتجية والبحوث والتوليف،1997

91-نورالدين محمد،تركيا الصيغة والدور،الطبعة الأولي،بيروت ،لبنان،رياض اليس للكتب والنشر،2008

92-نورالدين،محمد،تركيا في الزمن المتحول قلق الهوية وصراع الخيارات،بيروت،رياض الريس للكتب والنشر،1997

93-نوري النعيمي،احمد،العلاقات الروسية التركية،دراسة في الصراع والتعاون،الطبعة الأولي،عمان،الأردن،دار زهران للنشر والتوزيع،2011

94-نوفل ،ميشال، عودة تركيا إلي الشرق، الاتجاهات الجديدة للسياسة التركية، الطبعة الأولي ، لبنان، بيروت،الدار العربية للعلوم ناشرون، ،2010

95- هاينتس كرامر ، تركيا المتغيرة تبحث عن ثوب جديد: التحدي الماثل أمام كل من أوربا والولايات المتحدة، تعريب :فاضل جتكر(الرياض، مكتبة العبيكان ، 2001 .

96-هلال،رضا،السيف والهلال،تركيا من أتاتورك إلي اربكان الي ،صراع بين المؤسسة العسكرية والإسلام السياسي،الطبعة الأولي،القاهرة،دار الشروق،1999

97-هيرمان،راينر،تركيا بين الدولة الدينية والدولة المدنية،الصراع الثقافي في تركيا،ترجمة علا عادل،القاهرة،مصر،الهيئة المصرية العامة للكتاب،2012

98-ورغي، جلال،الحركة الإسلامية التركي، معالم التجربة وحدود المنوال في العالم العربي، الطبعة الأولي ، لبنان بيروت، مطابع الدار العربية للنشر، 2010

99- يوسف حسين عمر، كتاب تركيا: التاريخ السياسي الحديث والمعاصر (1923-2018)، **المركز** العربي للأبحاث **ودراسة** السياسات/الدوحة،قطر،2021

أطروحات الماجستير والدكتوراه:

1. احمد سليم، حسين زعرب،التغيرات السياسية الإقليمية وانعكاساتها علي توازن القوي في لشرق الأوسط(2012/2003)،رسالة ماجستير،جامعة الأزهر،غزة،2013

2. أحلامخليلعبدالرحمننتيل ،الأنماطالسياسيةوانعكاسهاعليالتغيرالسياسي والتحولاتالديمقراطيةفيالوطنالعربي،رسالة ماجستير، جامعةالأزهر _ غزة،2014
3. احمد سليمان الحجاحجة،صدام،دور حزب العدالة والتنمية في التحولات الإستراتيجية للعلاقات التركية العربية في فترة2002–2010،جامعة الشرق الأوسط،رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية ،2011
4. جاسم لطيف السعدي،رواء،الإسلام السياسي حزب العدالة والتنمية ودوره في التغيير السياسي، جامعة الشرق الأوسط،رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية ،2010
5. حيدر عبد الجبار حسوني الخفجاني التنافس السياسي والاقتصادي التركي الإيراني وانعكاساته الاقليمية، رسالة ماجستير،جامعة النهرين،بغداد،العراق،2015
6. خلف الله،بهاء الدين عبد ربه محمد،دور المؤسسة العسكرية في صنع القرار السياسي التركي،دراسة تحليلية للفترة(2002–2007) جامعة الأزهر، غزة ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة ماجستير غير منشورة 2012
7. ريز،لطيف صادق،العلاقات الأمريكية التركية في ظل عهد حزب العدالة والتنمية(2002–2011)، جامعة الشرق الأوسط،رسالة ماجستير،قسم العلوم السياسية ،2011
8. سمر محمود، محمد حسان،الدور التنموي التركي في الأراضي الفلسطينية المحتلة في ظل حكومة حزب العدالة والتنمية، جامعة النجاح الوطنية،نابلس،فلسطين، رسالة ماجستير غير منشورة ،2012
9. صيدم،فادي صبري محمود،المعارضة السياسية في تركيا(الإسلاميون نموذجا)في فترة1997–2007، جامعة الأزهر، غزة ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة ماجستير غير منشورة 2012
10. عبد الرءوف يوسف الغول، يسرى، اثر صعود حزب العدالة والتنمية التركي علي العلاقات التركية الإسرائيلية، جامعة الأزهر، غزة ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة ماجستير غير منشورة 2011
11. عبدالمومنسيحمدي،إشكاليةالتغييرالسياسيفيالمنطقةالعربيةفيظلالتحولاتالجديدة، دكتوراهفيالعلومالسياسيةوالعلاقاتالدولية،جامعة المسيلة،2019/2018
12. محزم، عبد المالك،البعد الإقليمي للسياسة الخارجية التركية في ظل المعطيات الأمنية الجديدة،جامعة الحاج لخضر،باتنة،قسم العلوم السياسية والعلاقات الدولية،رسالة ماجستير،2009

13. مطلق، رائد أبو محمود ،العلاقات التركية الإسرائيلية وأثرها علي القضية ألفلسطينية، جامعة الأزهر، غزة ،كلية الآداب والعلوم الإنسانية، رسالة ماجستير غير منشورة 2011
14. وصال محمد صالح ابو عليا،الدور التركي في السياسات الشرق أوسطية بعد عام 2002، رسالة ماجستير،جامعة بنزرت ،2012/2011
15. محمود خليل يوسف القدرة، تطور العلاقات السياسية التركية – السورية في ضوء المتغيرات الإقليمية والدولية، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر – غزة ،2012 / 2008،

الدوريات والمجلات:

1. الشويكي،بلال،السياسة الخارجية التركية من المثالية الي الواقعية ،مجلة المستقبل ، العدد2164،افريل2011
2. عائشةأحمدحسن، التغيير السياسي المعاصر من حلال الفقه الأولويات،جامعةالزاوية،المجلة الجامعة،العدد الثامن عشر،المجلد الثالث،أوت 2016
3. ألاءحمزةشناوة ،الإستراتجيةالتركيةفيالحربالعالميةالثانية1945/1939"رؤيةتحليلية،مجلة العلوم الاجتماعية، جامعةبغداد،2018
4. شريف شعبان مبروك، العلاقات التركية الإيرانية: من المنافسة إلى التقارب، مجلة مختارات إيرانية، 2009
5. عبد القادر، محمد، موقف تركيا من الأزمة النووية الإيرانية: مراهنة على عدم التصعيد، مجلة مختارات إيرانية، العدد71، مركز الأهرام للدراسات الإستراتيجية ،2008،
6. النعيمي، لقمان عمر محمود، القضية العراقية وانعكاساتها على العلاقات التركية-الأمريكية 2006-2003، مركز الدراسات الإقليمية، دراسات إقليمية،2006
7. نورالدين، محمد، الدور التركي في الشرق الأوسط: الهواجس والضوابط، مجلة شؤون عربية، العدد 129، 2007

8. عاطف الغندور، محمد عبير، جدلية بدائل التوجه السياسي التركي المعاصر، مجلة دراسات الشرق الأوسط، المجلد الثالث، العدد السادس،2011
9. مقداد السرحان، صايل فلاح، أثر المحددات الجيوسياسية في العلاقات العربية التركية 2011/2002، المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية، الأردن، 2013
10. بشير، عبد الفتاح، التحالفات البديلة والعلاقات الإسرائيلية التركية، مجلة السياسة الدولية، العدد 318، القاهرة،2011،
11. درويش، فوزي، البعد العسكري في العلاقات التركية الإسرائيلية، مجلة السياسة الدولية، العدد 128، القاهرة،
12. احمد السيد النجار, "تركيا.. أوهام الإمبراطورية وغباء السعى للأزمة" ,(القاهرة :بوابة الاهرام ,العدد 47110, 30 نوفمبر 2011.)
13. سيف محمد, "الى تتجه العلاقات التركية الروسية",(مركز الجوار للدراسات السياسة و الإعلامية ,مجلة الحوار ,العدد 12, 17 مارس 2015.)
14. مصطفى اللباد، "السياسات الإقليمية لحزب العدالة و التنمية : خلفيات أيديولوجية ام مصالح وطنية"،) مجلة شرق نامة، العدد السابع، يناير 2011

الأبحاث والتقرير

1. عبد العالعبد الرحمن الديربى, "العلاقات الروسية التركية" , التقرير الاستراتيجيالروسيالسنوي,(جامعة القاهرة: كلية الآداب, 2000.)
2. غالب عبدالحسين, "العلاقات العربية الروسية وإقامة المستقبل", (بحث مقدم الى جامعة البكر للدراسات العسكرية العليا, كلية الدفاع), الدورة الثالثة عشرة, 1997, 1998

شبكات المعلومات الدوليةالانترنت

1. احمد مصرى, العلاقات التركية الروسية: الاقتصاد اقوى من السياسة, تركيا بوست, http://www.turkey-post.net/p-92357 2015/11/27

2. اسراء محمود,"ردود الفعل الدولية حول إسقاط تركيا للطائرة الروسية ,"تركيا بوست 2 ,ديسمبر 2015http://www.turkey-post.net/p-93403

3. الاقتصاد التركى خلال عقد العدالة و التنمية, رؤية تركيةhttp://rouyaturkiyyah.com ,

4. بشير عبدالفتاح, روسيا وتركيا.. ضرورات الاقتصاد تبيح محظورات السياسة, تركيا برس, 2014/12/9http://www.turkpress.co/node

5. بيرم بالسى, "المعضلة السورية: ردّ تركيا على الأزمة , "مركز كارنيغى للشرق الاوسط , 12/2/2012http://carnegie-mec.org/publications/?fa=47154

6. تركيا وروسيا. فرقتهما السياسة وجمعهما الاقتصاد,ارم نيو, 2014/12/1http://www.eremnews.com/news/world/164327 ,

7. راندا موسى, العلاقات العربية – الروسية ما بعد الربيع العربى ,رؤية تركية ,ربيع 2013http://rouyaturkiyyah.com

8. رانية طاهر," الدور الإقليمي التركي في ظل ثورات الربيع العربي ," رؤية تركية , فراير 2013http://rouyaturkiyyah.com

9. سارة حمدى, "مستقبل العلاقات الاقتصادية بين روسيا و تركيا , "جريدة الجماهيرية 4 , ديسمبر 2015http://www.news.aljamahiria.com/arab-and-world

10. سامي كوهين, "أبعاد أزمة الطائرة الروسية , "ترك برس 27 ,نوفمبر 2015http://www.turkpress.co/node/156732

11. صلاح نيوف, تطور العلاقات الروسية-التركية, المركز الكردى للدراسات, 2014\12/4http://goo.gl/2uPOcj

12. عادل عامر , العلاقات الروسية التركية في ضوء المستجدات الجديدة, مركز جنوبية, 12/1/ 2015http://janoubia.com/2015/12/01

13. علاقات تركيا وروسيا الاقتصادية "زواج كاثوليكي" رغم الخلافات , "الجزيرة مباشر 26 , نوفمبر 2015http://goo.gl/f3Z5kJ.

14. غولاي غوكتورك, "أزمة الطائرة الروسية: الأسباب والنتائج المتوقّعة ,"تركيا بوست 1 ,ديسمبر 2015http://www.turkey-post.net/p-93410

15.لين محمود, "روسيا تعيد ترتيب رقعة الشطرنج التركية , "المركز الوطنى للابحاث و استطلاع الرأي 28 ,ديسمبر 2015http://ncro.sy/?p=30252

16. محمد طلعت, العلاقات التركية الروسية... مجالات التقارب وقضايا الخلاف, رؤية تركية , 2013/6/20http://rouyaturkiyyah.com

17.هذه هي سيناريوهات الرد الروسي على تركيا , "الحياة الجديدة , 20/11/2015, http://www.alhaya.ps/ar_

الكتب باللغة الانجليزية:

1. 1-Prof. Dr. Hikmet Sami Türk , Electoral Systems And Turkish Experience,
2. m. hakan yavuz, islamic political identity in turkey, oxford university press, new york,2003
3. Sibel Bozdogan And Resat Kasaba,Rethinking Modernity And National Identity In Turkey,University Of Washington Press,1997
4. André Bank And Roy Karadag,The Political Economy Of Regional Power:Turkey Under The Akp, Giga German Institute Of Global And Area Studies,No 204 September 2012
5. Dr. Manal Al-Salah ,The Role of the Military in Turkish Politics 1997-2007 ,Comparative Study, Mosul University, Mosul, Iraq
6. Yücel Bozdaglioglu. Turkish Foreign Policy And Turkish Identity A Constructivist Approach, Routledge ,New York & London, 2005
7. Arda Can Kumbaracıbas¸Turkish Politics and the Rise of the AKP, Routledge ,New York & London, 2009
8. Sinan Ciddi ,Kemalism In Turkish Politics The Republican People's Party, SecularismAnd Nationalismk, Routledge ,New York & London, 2009
9. <Edited by Sabri Sayarı, Pelin Ayan Musil and Özhan Demirkol,Party Politics in Turkey, Routledge ,New York & London, 2018
10. METIN HEPER AND JACOB M. LANDAU,POLITICAL PARTIES AND DEMOCRACY IN TURKEY, , Routledge ,New York & London, 2016
11. D. Ali Arslan,The Evaluation Of Parliamentary democracy In Turkey And Turkish Political Elites, Historia Actual Online, 2005

12. Kürşad Turan ،Changes In Turkish Foreign Policy: A Shift Or A Passing Interest?، AkademikBakış2012،
13. Ayman Saleh Al-Barasneh The Reconceptualisation Of Turkish Identity: Foreign Policy Between Grand Strategy And Pragmatism Between 2002 And 2019، International Journal Of Innovation, Creativity And Change. Volume 13, 2020
14. Sabri Sayarı, Pelin Ayan،Musil and Özhan Demirkol،Party Politics in TurkeyA Comparative Perspective،by Routledge، New York,2018
15. Metin Heper And Jacob M. Landau،Democracy In Turkey،RoutledgeTaylor & Francis Group،London And New York،2016
16. Metin Heper And Jacob M. Landau،Democracy In Turkey،RoutledgeTaylor & Francis Group،London And New York،2016
17. Abdullah Toukan and Anthony H. Cordesman, "Options in Dealing withran's Nuclear Program", March 2010, center for international and strategicstudies.2010
18. Sinan Ciddi،Kemalism In Turkish PoliticsThe Republican People's Party, SecularismAnd Nationalism، RoutledgeTaylor & Francis Group،London And New York، 2016
19. Lewis Bernard ،The Emergenceof Modern. Turkey, OxfordUniversity، London .1968,
20.

المصادر بالتركية

1. Akademik Incelemeler Dergisi (Journal Of Academic Inquiries)Cilt/Volume: 8, Sayi/Number:1, Yil/Year: 2013
2. Edebali Murat Akca، Objektif Ulusal Çikar Kavrami: Kibris Bariş Harekâti Ve Firat Kalkani Harekâti Yüksek Lisans Tezi ، Istanbul, Subat 2018
3. Gülay Sariçoban,Atatürk Döneminde (1923-1929) Türkiye Ekonomisi Selçuk Ün. Sos. Bil. Ens. Der. 2020
4. Hakan Yavuz,The Matrix Of Modern Turkish IslamicMovements: The Naqshbandi Sufi Order, Swedish Research Institute In Istanbul Transactions Vol.
5. Karateke, Hakan،Padişahım Çok Yaşa, Osmanlı Devletinin SonYüzyılında Merasimler, Istanbul, Türkiye Iş BankasıKültür Yayınları, 2017.

6. Muharrem Ekşi‹ Türk Diş Politikasinin Ultimo Ratiosu:Yumuşak Güçten Sert Güce Türkiye'ninSuriye Politikasi‹ Yumuşak Güçten Sert Güce Tür 2018
7. Ramazan Erdag,Türkiye'nin Stratejik Kültürü Ve Dis Politikada Yansimasi,
8. Ramazan Erdağ2 , Türkiye'nin Stratejik Kültürü Ve Dış Politikada Yansıması;Akademik Incelemeler Dergisi (Journal Of Academic Inquiries)Cilt/Volume: 8, Sayı/Number:1, Yıl/Year: 2013
9. Süleyman Güven‹Türkiye'de Siyasal Hayatta Dönüşüm Ve LiderOdakli Siyaset‹ Selçuk Iletişim, 2016,
10. Türk Bankaciliğinin Tarihsel Gelişimi Ve Reel Sektöre Katkisina Ilişkin Bir Araştirma
11. Türk_Ye'de _Hracat, Ekonom_K Büyüme Ve Yapisal Deg_S_M(Yüksek L_Sans Tez_),Malatya – Haziran 2006
12. Yunus Emre Özsaray,1980-2000 Arasi Türk Hikâyesi Ve Toplumsal Değişim,Doktora Tezi;Istanbul, 2017
13. Zeynep Alemdar & Sinem Akgül-AçıkmeşeDÜNYADA VE TÜRKİYE DIŞ POLİTİKASINDA 2019,

الخريطة رقم: 01 تركيا سياسيا

الخريطة رقم: 02 تركيا سكانيا واقتصاديا

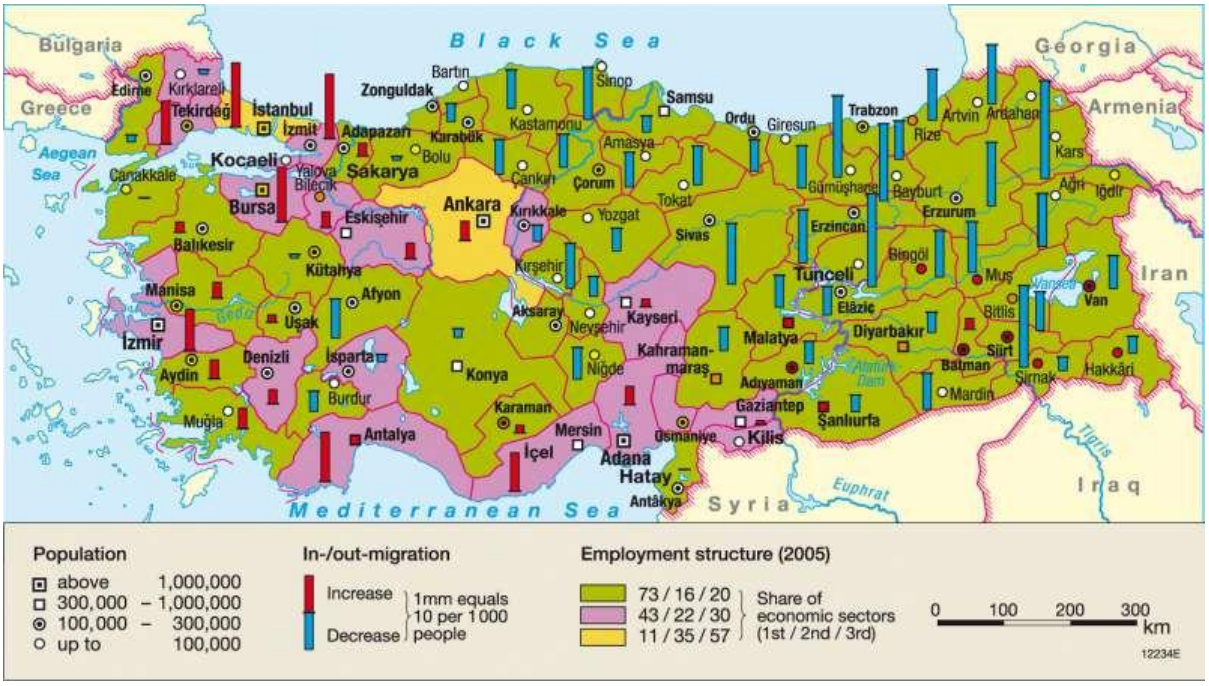

الشكل البياني رقم01: القوة العاملة

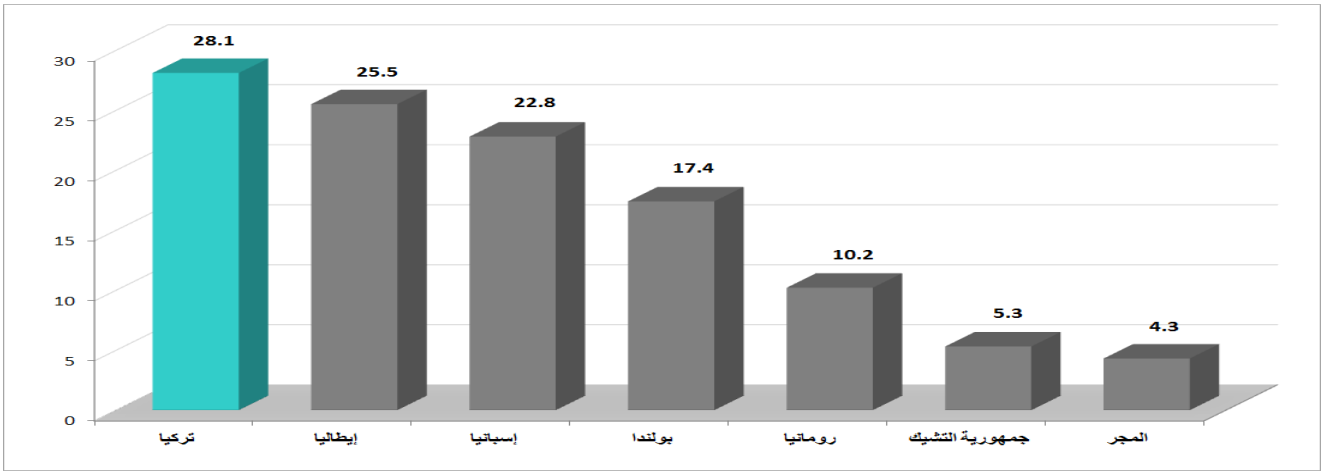

المصدر: معهدالإحصاءالتركيومعهدالتنميةالإدارية (IMD، مايو 2014

الشكل البياني رقم02: مقارنة للقوة العاملة التركية مع الدول الاخرى

توافر نتائج القوة العاملة المؤهلة لعام 2014					
	القوة العاملة الماهرة	المهندسين المؤهلين	الاختصاص كبار المديرين	مهارات تكنولوجيا المعلومات (IT)	المعدل النتيجة
تركيا	5.96	7.08	6.00	7.42	6.6
جمهورية التشيك	5.78	6.22	5.20	7.60	6.2
رومانيا	5.94	6.70	5.17	6.70	6.1
بولندا	5.42	5.58	5.15	7.54	5.9
الصين	5.02	5.96	4.83	6.92	5.7
المجر	4.72	6.77	4.12	7.00	5.6
بلغاريا	3.09	3.89	2.73	7.20	4.2

المصدر: الكتابالسنويللتنافسية العالمية 2014 لمعهد IMD النتائج (0: غير متوفر، 10: متوفر)

الشكلالبيانيرقم03: عدد الطلابالمدرجينفيالتعليمالعالي- 2012

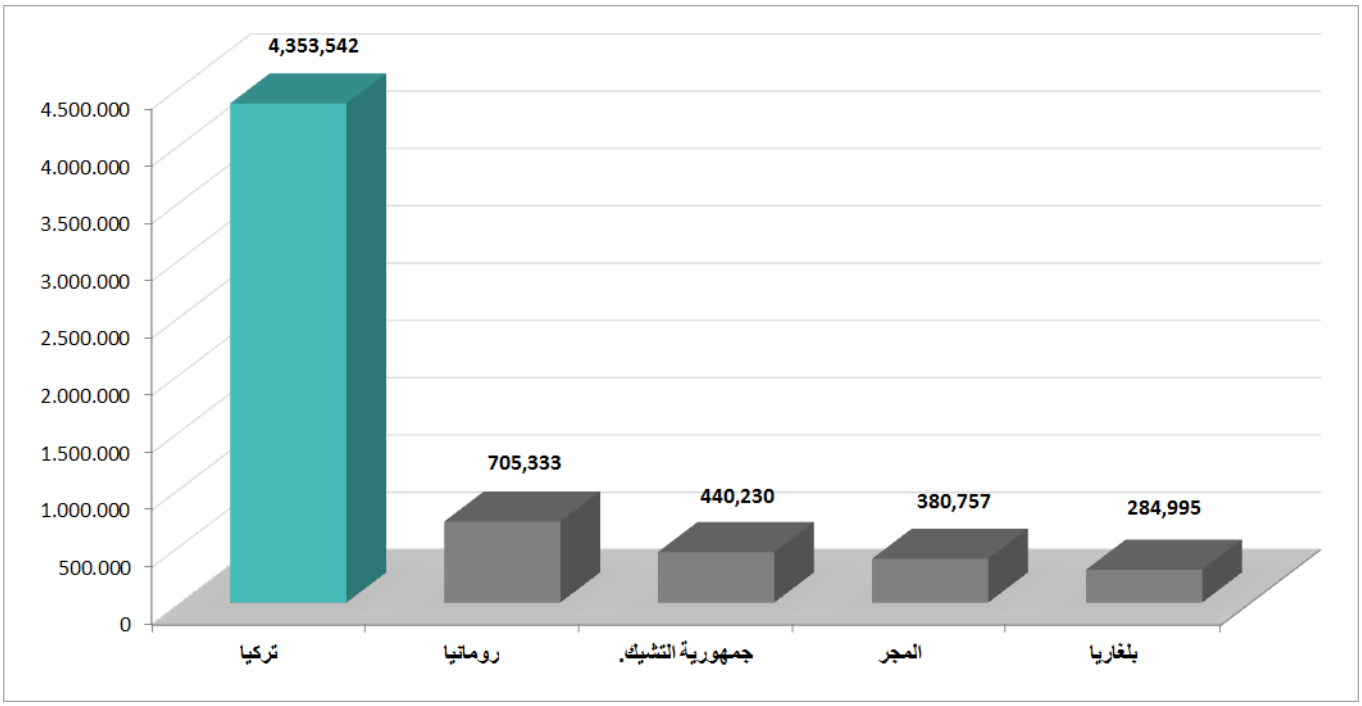

المصدر: المكتب الإحصائي للجماعات الأوروبية

الشكل البياني رقم 04: عددا لطلاب المدرجين في مجالات الهندسة والتصنيع والإنشاء (التعليم العالي) – 2012

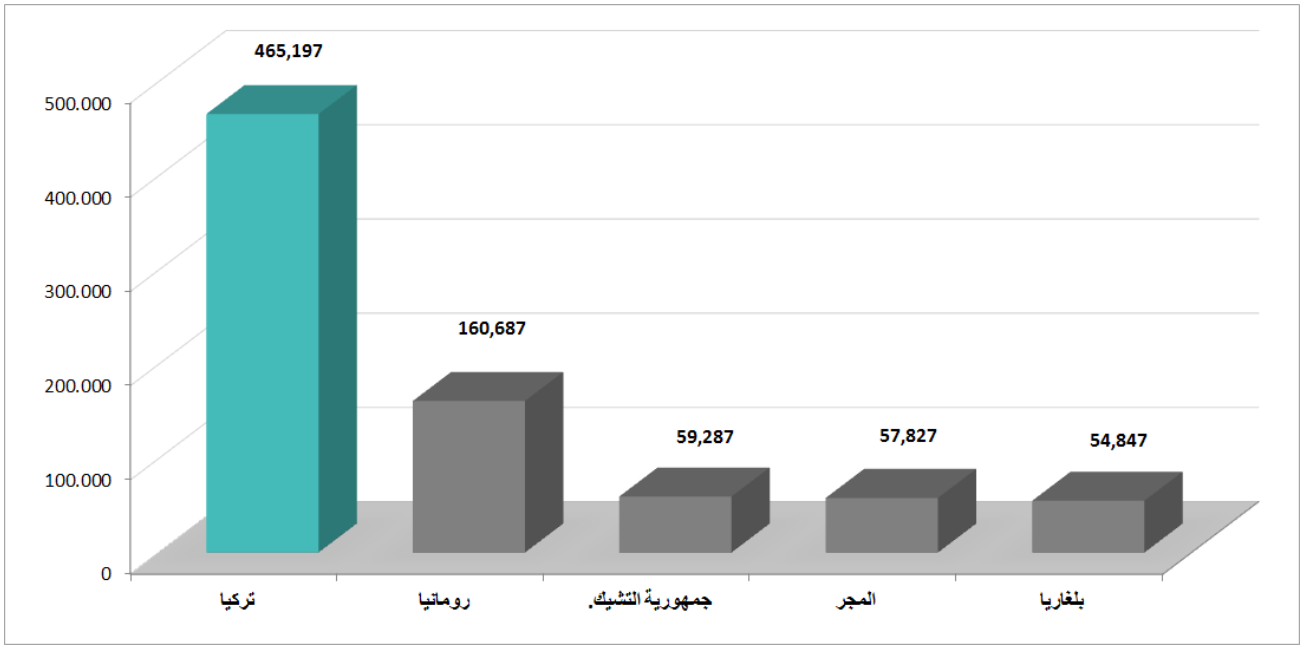

المصدر: المكتبالإحصائيللجماعاتالأوروبية

الشكل البياني رقم05: عدد المتخرجينفيمجالاتالهندسةوالتصنيعوالإنشاء (التعليم العالي) – 2012

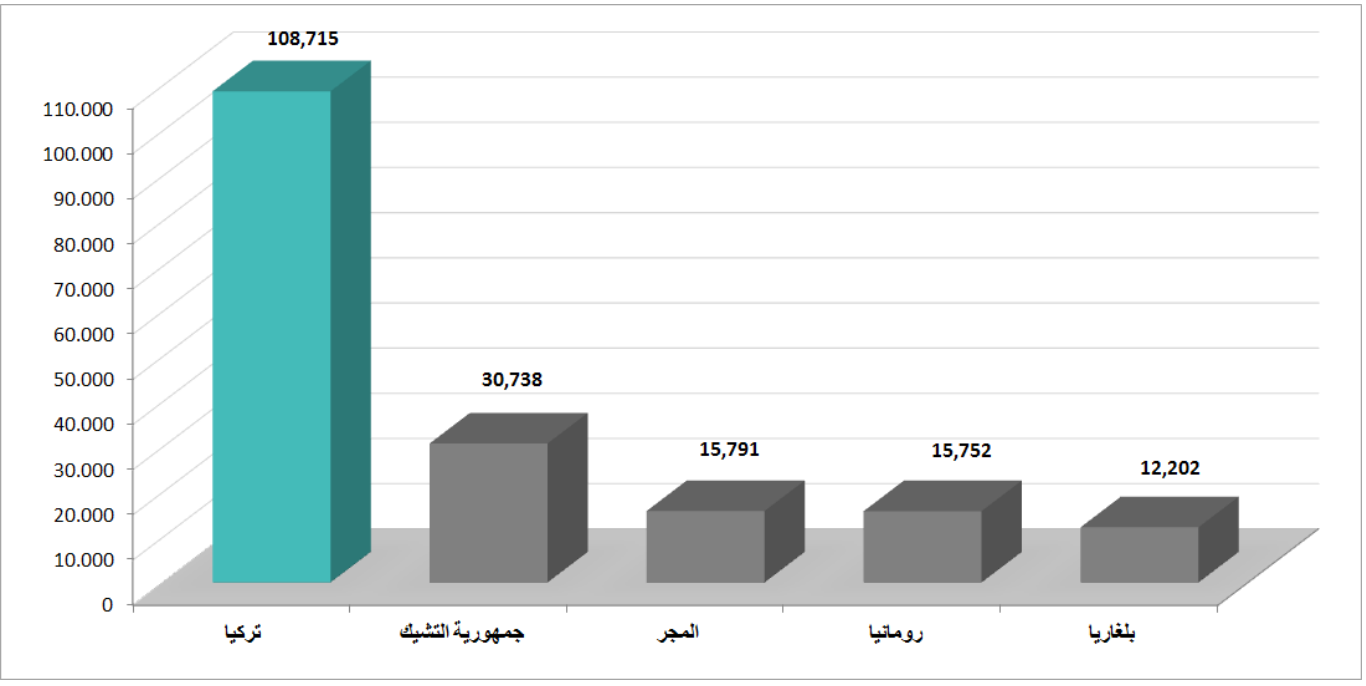

الشكلالبياني رقم 06: معدلنموإجماليالناتجالمحليالحقيقيالسنوي (%) 2003-2013

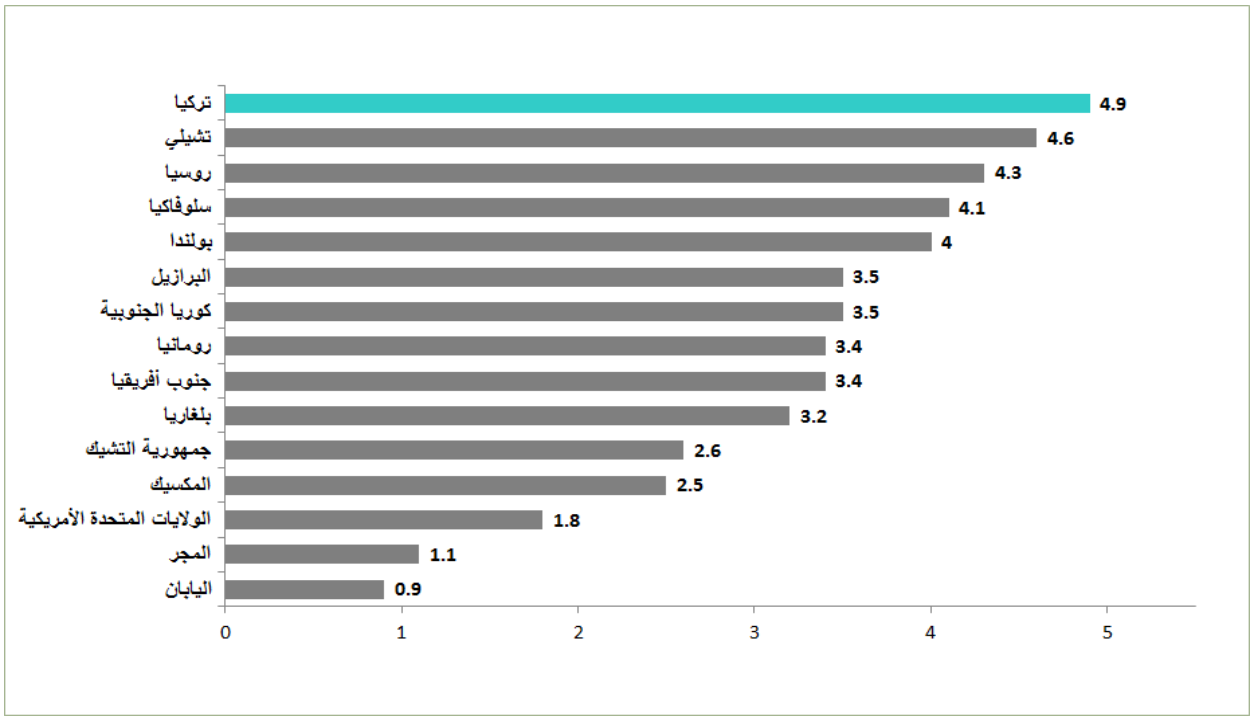

الشكلالبياني رقم07: إجماليالناتجالمحلي -الأسعار الحالية (بالملياردولار أمريكي)

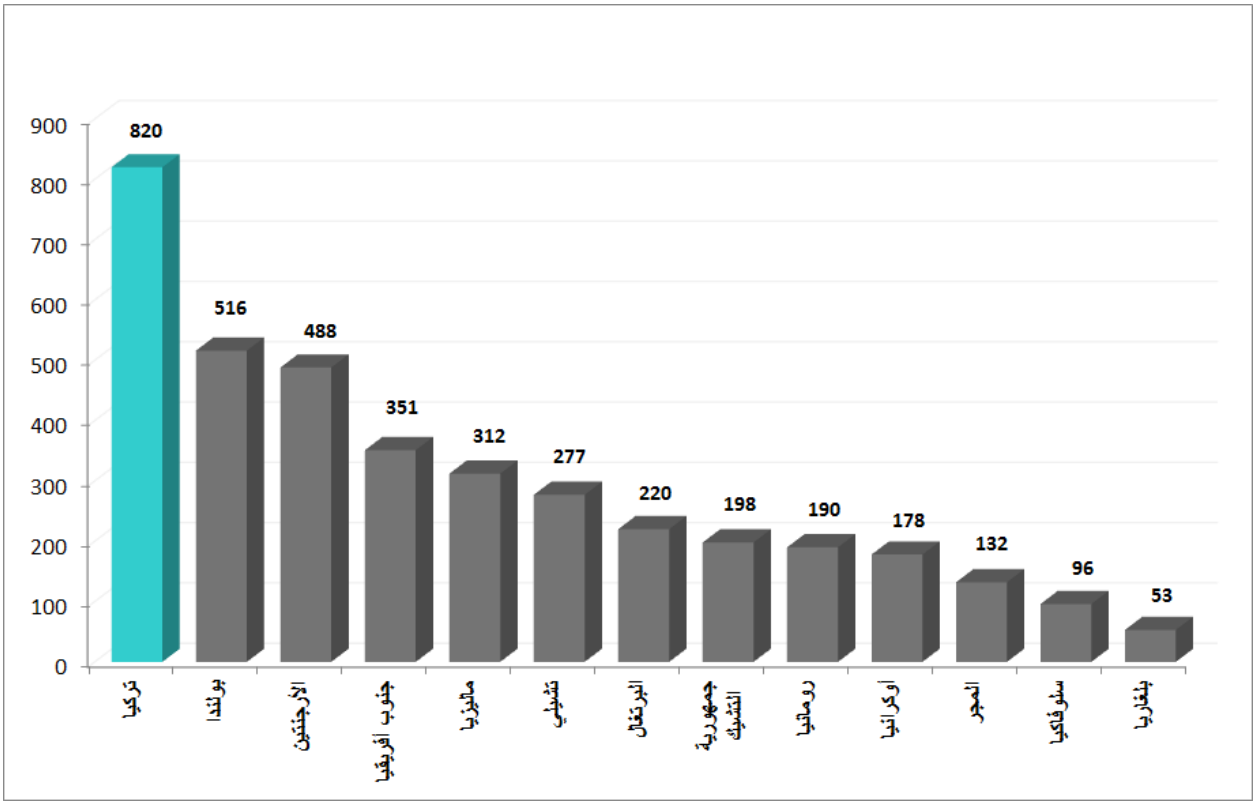

المصدر: تقريرالتوقعاتالاقتصاديةالعالميةالصادرعنصندوقالنقدالدوليلشهرأبريل 2014 (TurkStat)

الشكلالبياني رقم 08: حصةالدينالحكوميالعام (بالنسبةالمئويةإجماليالناتجالمحلي)

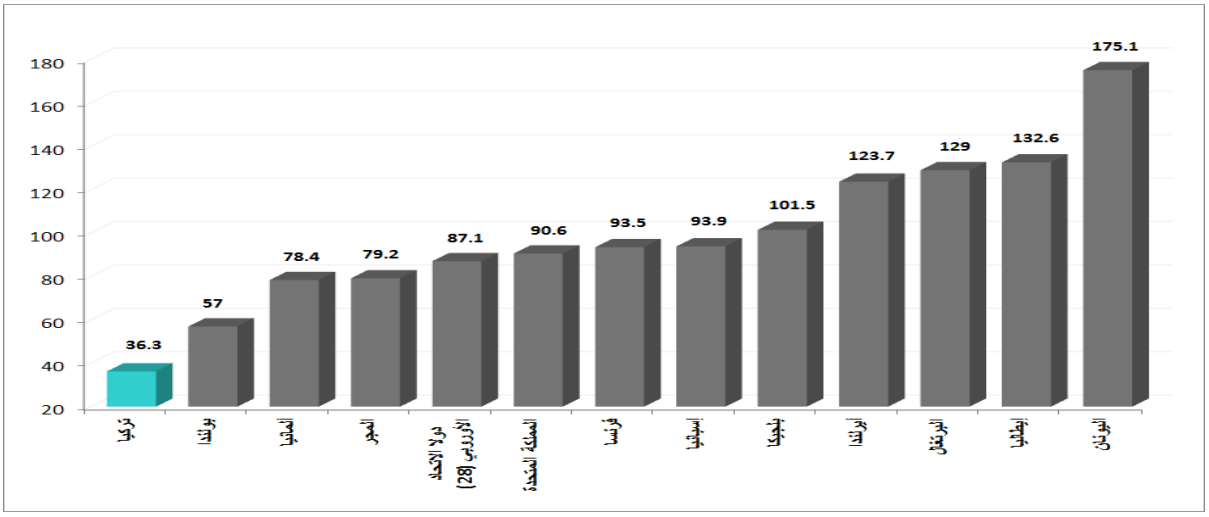

المصدر : وكيلوزارةالخزانةومؤسسةالإحصاءاتال

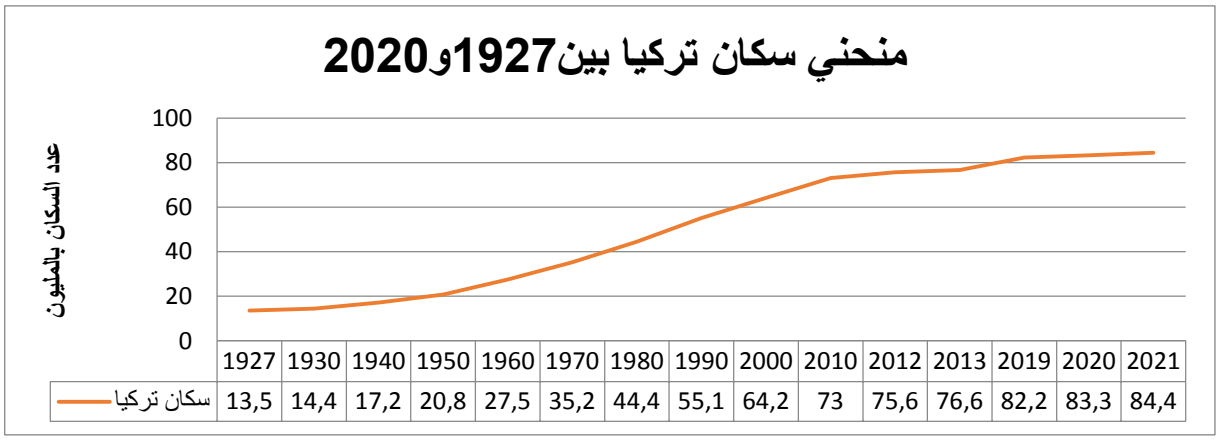

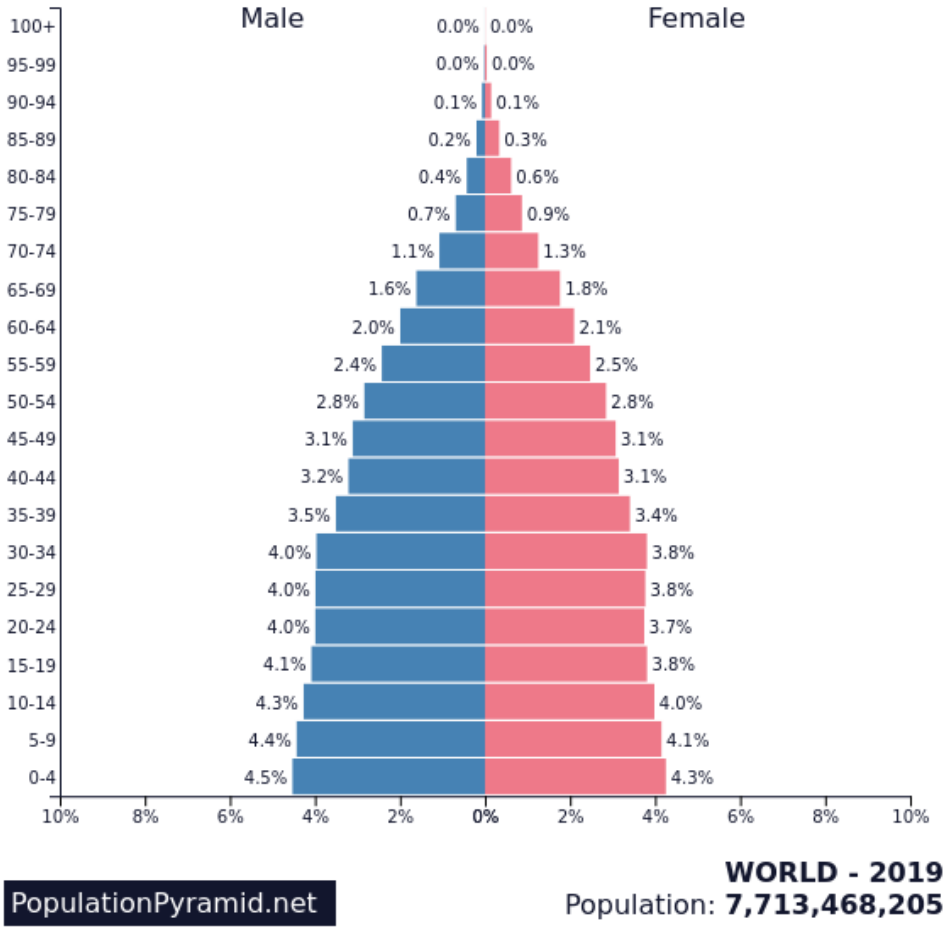
Male
Female
100+
95-99
90-94
85-89
80-84
75-79
70-74
65-69
60-64
55-59
50-54
45-49
40-44
35-39
30-34
25-29
20-24
15-19
10-14
5-9
0-4
0.0% 0.0%
0.0% 0.0%
0.1% 0.1%
0.2% 0.3%
0.4% 0.6%
0.7% 0.9%
1.1% 1.3%
1.6% 1.8%
2.0% 2.1%
2.4% 2.5%
2.8% 2.8%
3.1% 3.1%
3.2% 3.1%
3.5% 3.4%
4.0% 3.8%
4.0% 3.8%
4.0% 3.7%
4.1% 3.8%
4.3% 4.0%
4.4% 4.1%
4.5% 4.3%
10% 8% 6% 4% 2% 0% 2% 4% 6% 8% 10%
PopulationPyramid.net
WORLD - 2019
Population: 7,713,468,205

إحصائيات التجارة الخارجية في تركيا - أغسطس 2023

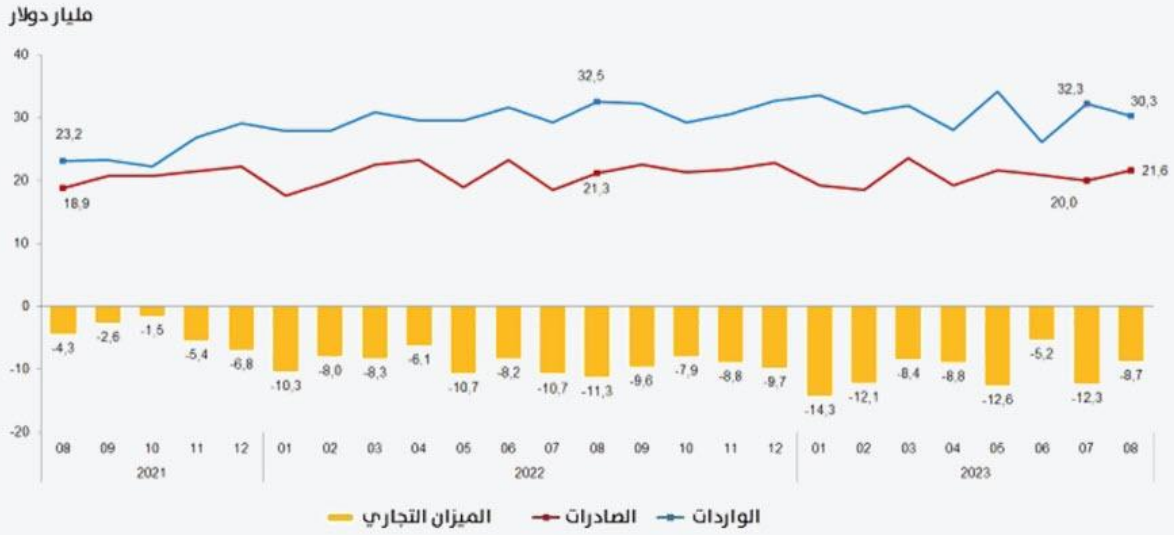

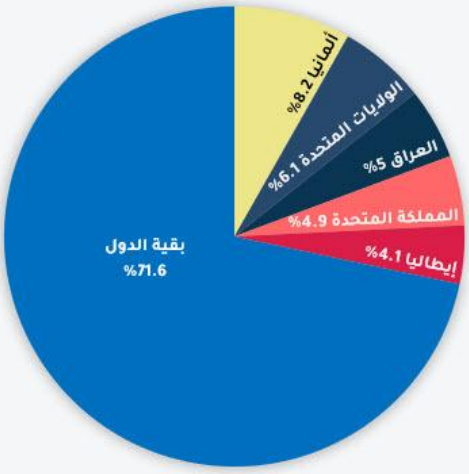

الصادرات حسب الدول

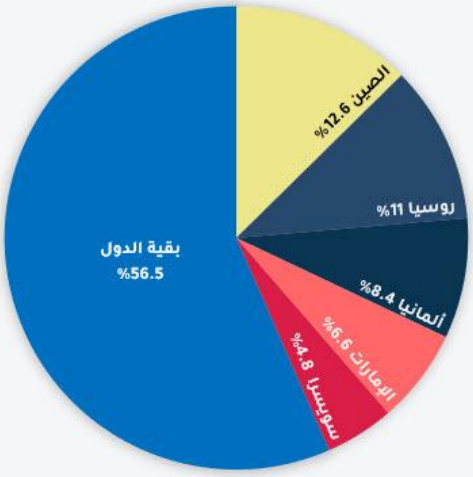

الواردات حسب الدول

المصدر: هيئة الإحصاء التركية TÜİK

BUSINESS INSIGHT
Design Idea

سلسلة: #إحصائيات_وأرقام #177

الفهـرس

الاهـداء: **3**

شكر وعرفان ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

ملخص الدراسة: ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

مقدمة: ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

أهمية الدراسة: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

أهداف الدراسة: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

مبررات اختيار موضوع: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المشكلة البحثية: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الفرضيات: فرضية الدراسة ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الإطار المنهجي: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الإطار النظري: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الإطار المفاهيمي: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الدراسات السابقة: ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

صعوبات الدراسة: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

حدود الدراسة: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

تقسيم الدراسة: ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

الأول الفصل الإطار المفاهيمي للتغيير السياسي والمنافسة الإقليمية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

تمهيد: ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتغيير السياسي ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأول: مفهوم التغيير والتغير السياسي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المطلب الثاني: علاقة التغيير السياسي بالإصلاح والتحول السياسي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المطلب الثالث:أنماط التغيير السياسي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المبحث الثاني: أنواع ونظريات التغيير السياسي..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأول: أنواع التغيير السياسي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المطلب الثاني: نظريات التغيير السياسي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المطلب الثالث: نظريات التغيير وعلاقتها بالنمو الاقتصادي والديمقراطية ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المبحث الثالث : الإطار ألمفاهيمي للمنافسة الإقليمية..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأول: التنافس السياسي الداخلي..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المطلب الثاني : التنافس الإقليمي والدولي ..... **خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.**

المطلب الثالث: علاقة التغيير السياسي بتحولات النظام الدولي: خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

الفصل الثالث : التغيرات التركية بعد وصول حزب العدالة والتنمية .. خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول: ظروف وصول الحزب العدالة والتنمية للحكم .. خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأول: عوامل وصول حزب العدالة والتنمية ... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الثاني: النشأة والأهداف..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الثاني: إصلاحات حزب العدالة والتنمية ودورها في عمليه التغيير ... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأول: الإصلاحات السياسية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الثاني: الإصلاحات الدستورية..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الثالث: الإصلاحات الاقتصادية ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الرابع: الإصلاحات المؤسساتي ..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الثالث: تحديات التغيرات حزب العدالة والتنمية وتحدياتها ..خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الأول: المشروع التغييري للعلمانية..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الثاني: الدولة العميقة..... خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المطلب الثالث:الفساد المقاومة الداخلية: 187

Sommaire

الفصل الرابع.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.

المبحث الأول: أهم المقاربات دخول تركيا في السياسة الدولية..... 190

المطلب الأول: المقترب القيادي 195

المطلب الثاني:مقترب القوة الناعمة: 203

المطلب الثالث: المقترب الجيوبولينيكي 209

المبحث الثاني: التحول التركي اتجاه القوي الدولية 218

المطلب الاول: تركيا والولايات المتحدة 220

المطلب الثاني: تركيا والاتحاد الأوربي:.....228

المطلب الثالث: تركيا وروسيا 235

المبحث الرابع: العلاقات الصينية التركية 240

المبحث الثالث: التغير والتنافس التركي الإقليمي..... 251

المطلب الأول: منطقة الشرق الوسط 253

المطلب الثاني: تركيا والقضية الفلسطينية:.....262

المطلب الثالث: تركيا والجوار الاقليمي الاوربي 270

المطلب الاول: تركيا والثورات العربية..... 175

المطلب الثاني: تركيا والمسائل الحدودية البرية والبحرية.....175

المطلب الثالث: تركيا والاحداث الدولية الراهنة 179
الخاتمة.....خطأ! الإشارة المرجعية غير معرّفة.
المصادر والمراجع:..... 335